

بجاستيتر شيخ الإسلام

تركيبات الأصيل

(٨٢٤ - ٩٢٦ م / ١٤١٨ - ١٥٢٠ م)

على شرح الإمام المحلي على جميع الجوامع

تقديم

فضيلة الشيخ الأستاذ الدكتور

مصر طفي محمد الحن

مفتيه وتعليمه ورئاسة

مرضى على المحمدى والراغسانى

الجزء الثالث

مكتبة الرشيد

ناشر

حاشية شيخ الإسلام

زكريا الأنصاري

(٨٢٤ - ٩٢٦ هـ / ١٤١٨ - ١٥٢٠ م)

على شرح الإمام المحلي على جمع الجوامع

لتقديم

فضيلة الشيخ الأستاذ الدكتور

مصطفى سعيد الخن

تحقيق وتعليق ودراسة

مرتضى علي الداغستاني

الجزء الثالث

مكتبة دار الشريعة

ناشرون

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م



مكتبة الرشد - ناسروند

المملكة العربية السعودية - الرياض

شارع الأمير عبد الله بن عبد الرحمن (طريق الحجاز)

ص.ب. ١٧٥٢٢ الرياض ١١٤٩٤ - هاتف: ٥٥٩٢٤٥١ - فاكس: ٥٥٧٢٢٨١

E-mail: strushd@strushdyh.com

Website: www.rushd.com

فروع المنشأة داخل المملكة

الرياض: فروع طريق الملك فهد - هاتف: ٢٠٥١٥٠٠ - فاكس: ٢٠٥٢٣٠١
 فروع محطة الحرملة - شارع المطائف - هاتف: ٥٥٨٤٠١ - فاكس: ٥٥٨٢٩٠٦
 فروع للمدينة المنورة - شارع أبي تراب - هاتف: ٨٢٤٠٦٠٠ - فاكس: ٨٢٨٢٤٢٧
 فروع جدة - مقابل ميدان قطيف - هاتف: ٦٧٧٦٢٣٦ - فاكس: ٦٧٧٦٢٥٥
 فروع القصيم بجدة - طريق المدينة - هاتف: ٢٢٤٦٢٦٤ - فاكس: ٢٢٤٦٢٥٨
 فروع أبها - شارع الملك فيصل - هاتف: ٢٢٢٢٢٢٢ - فاكس: ٢٢٢٢٢٢٧
 فروع القصيم - شارع القفران - هاتف: ٨١٥٠٥٦٦ - فاكس: ٤٨١٨٤٧٢
 فروع حائل - هاتف: ٥١٢٢٢٦٦ - فاكس: ٥١٢٢٢٦٦
 فروع الأحساء - هاتف: ٥٨١٢٠٧٨ - فاكس: ٥٨١٢٠١٥

مطابعها بالخارج

القاهرة - مدينة نصر - هاتف: ٢٧٤٤٦٠٥ - جوال: ٠١-١٦٢٢٢٥٢
 بيروت - هاتف: ٠١/٨٥٨٥٠١ - جوال: ٠٢/٥٥٤٢٥٢ - فاكس: ٠١/٨٥٨٥٠٢

الجزء الثالث

الكتاب الثاني

في

السنة الشريفة

وهي أقوال حميد عليه السلام وأفعاله .

(وهي أقوال حميد عليه السلام وأفعاله) ومنها تقريره عليه السلام لأنه كَفَّ عن الإنكار ، والكفُّ فعلٌ كما تقدّم وقد تقدّم مباحث الأقوال التي تشرك السنة فيها الكتاب من الأمور والنهي ، وغيرهما ، والكلام هنا في غير ذلك .

قوله : (وهي أقوال حميد عليه السلام وأفعاله) المرادُ منها ما لم يكن على وجه الإعجاز . (١٥٨/ب)

قال الزركشي : «كان ينبغي أن يزيد «وهمته» فقد احتج الشافعي في الجديد^(١) على استحباب التنكيس الرداء في الاستسقاء بجعل أعلاه أسفله^(٢) ، بأنه عليه الصلاة والسلام ، هم بذلك ، وتركه لثقل الحميص^(٣) عليه^(٤) ،^(٥) .

(١) لقد اشتهر عن الإمام الشافعي عليه السلام ، قولان : أحدهما القديم وهو ما كان قبل قدومه مصر ، وأشهر روايته : أحمد بن حنبل ، والزعفراني والكرابي وأبو ثور ، وثانيهما : ما كان بعده ، وأشهر روايته : الحزني ، والربيع ، واليويني ، والمرادي ، والخرملة ، ويونس بن عبد الأعلى . «مغني المحتاج» : (٢٣/١) .

(٢) وهو المختص . «شفقة المحتاج» : (٣/٥٦٠) .

(٣) الحميص : كساء أشود منظم الطرفين ، ويكون من جزأ أو صوب ، فإن لم يكن مُعْتَمِلًا فَلَيْسَ بِخَمِيصٍ . «المصباح» : (١٨٢/١) .

(٤) عن عبد الله بن زيد ، رضي الله عنهما ، قال : «استشف رسول الله ﷺ وعليه حميص له سواد ، فأراد رسول الله ﷺ أَنْ يَأْخُذَ بِأُثْلِهِا فَيَسْتَمِلُ أَغْلَاهَا ، فَلَمَّا ثَقُلَتْ قُلْبُهَا عَلَى عَاتِقِهِ . رواه أبو داود في الصلاة ، باب جماع أبواب صلاة الاستسقاء وتفريعها (١١٦١) ، وابن حبان في الصلاة ، باب صلاة الاستسقاء (٢٨٦٧) ، (١١٨/٧) ، «الحاكم في الاستسقاء» (١٢٢١ ، ٢٧٥/١) ، وقال : «صحيح عن شرط مسلم» ، وقال الذهبي في «التلخيص» (٢٧٥/١) : «على شرط مسلم ، وأخرجه بلفظ آخر» .

(٥) «تشيف المسامع بجميع الجوامع» ، ليدر الدين الزركشي : (١٤٤٦/١) .

وَلْتَوْفُّ حُجَّةُ الشَّيْءِ عَلَى عَصَةِ النَّبِيِّ ﷺ بِدَأْيِهَا ذَاكِرًا جَمِيعَ الْأَنْبِيَاءِ لِرِيزَادَةِ الْفَائِدَةِ

لِلْمَنَافَةِ وَيُجَابُ : بَانَ الْهَمُّ دَاخِلٌ فِي الْأَفْعَالِ كَمَا يَدْخُلُ فِيهَا تَفْرِيرُهُ وَصِفَاتُهُ بِجَامِعٍ تَعَلُّقُهَا بِهِ .

وَأَجَابَ الْعِرَاقِيُّ : «بَانَ الْهَمُّ خَفِيَ فَلَا يَطْلُعُ عَلَيْهِ إِلَّا بِقَوْلِي ، أَوْ فِعْلِي فَيَكُونُ الْاسْتِدْلَالُ بِأَحَدِهِمَا فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى زِيَادَةٍ» (١) .

قَوْلُهُ (كَمَا تَقْدِّمُ) أَيِ فِي مَسْأَلَةٍ : «لَا تَكْلِيفُ إِلَّا بِفِعْلِي» .

[عَصَةُ الْأَنْبِيَاءِ]

الْأَنْبِيَاءُ ، عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ، مَعْصُومُونَ لَا يَصْدُرُ عَنْهُمْ ذَنْبٌ وَلَوْ صَغِيرَةً سَهْوًا وَفَاقًا لِلْأَسَاطِذِ وَالشَّهْرَسْتَانِيِّ وَعِيَاضِ وَالشَّيْخِ الْإِمَامِ . . .

الْقَوْلُ : (الْأَنْبِيَاءُ ، عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ، مَعْصُومُونَ لَا يَصْدُرُ عَنْهُمْ ذَنْبٌ وَلَوْ صَغِيرَةً سَهْوًا) (١) أَيِ لَا يَصْدُرُ عَنْهُمْ ذَنْبٌ أَصْلًا لَا كَبِيرَةً وَلَا صَغِيرَةً . .

لِلْمَنَافَةِ قَوْلُهُ (مَعْصُومُونَ) أَيِ مَحْفُوظُونَ عَنْ أَنْ يَصْدُرَ عَنْهُمْ ذَنْبٌ ، قَوْلُهُ «لَا يَصْدُرُ عَنْهُمْ ذَنْبٌ... الخ»

تَفْسِيرُ لِقَوْلِهِ «مَعْصُومُونَ» ، وَمِنْ ثَمَّ قِيلَ : إِنَّ التَّوْبَةَ فِي خَيْرٍ : إِنْ لَمْ يَكُنْ لَاسْتِغْفَارِ اللَّهِ وَأَتُوبُ إِلَيْهِ فِي الْيَوْمِ سَبْعِينَ مَرَّةً (٢) ، تَوْبَةً لَغْوِيَّةً ، وَهِيَ مُجَرَّدُ الرَّجُوعِ لِرُجُوعِهِ مِنْ كَامِلٍ إِلَى أَكْمَلٍ بِسَبَبِ تَزَايُدِ قَوَائِلِهِ وَفَضَائِلِهِ / وَأُطْلِعَهُ عَلَيَّ مَا لَمْ يَكُنْ أَطْلَعُ عَلَيْهِ قَبْلُ ، وَهُوَ ﷺ مَا زَالَ يَتَرَقَّى فِي الْفَوَائِلِ وَالْفَضَائِلِ ، مَعَ مَا اشْتَهَرَ مِنْ أَنَّ «حَسَنَاتِ الْأُمَرَاءِ سَيِّئَاتِ الْمُقَرَّبِينَ» . وَبِهَا تَقَرَّرُ عِلْمُهُ أَنَّهُ الْعَصْمَةُ بِالْحِفْظِ مِنَ الْوُقُوعِ فِي ذَنْبٍ ، وَيُقَالُ : «الْمَنْعُ مِنْهُ» ، وَيُقَالُ : «عَدَمُ قُدْرَةِ الْمَعْصِيَةِ» (٣) .

(١) الْكَلَامُ فِي عَصَةِ الْأَنْبِيَاءِ ، عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ يَرْجِعُ إِلَى خَمْسَةِ أُمُورٍ ، أَرْبَعَةٌ مُنْفَعَةٌ عَلَيْهَا ، وَهِيَ عَصْمَتُهُمْ عَنِ الْخَطَا فِي الْإِعْقَادِ ، وَالتَّلْيِغِ ، وَ«الْأَحْكَامِ» ، وَالْأَعْمَالِ . وَخَامِسُهَا الْمُخْتَلَفُ فِيهِ : عَصْمَتُهُمْ عَنِ الصِّغَارِ ، وَلِلْعَلْمَاءِ فِيهَا ثَلَاثَةُ مَذَاهِبٍ ، الْأَوَّلُ : عَصْمَتُهُمْ مِنْهَا مَطْلَقًا ، قَالَ الْحَرَاغِيُّ : الثَّانِي : عَدَمُ عَصْمَتِهِمْ مِنْهَا مَطْلَقًا ، قَالَ الْمُعْتَزَلَةُ ، الثَّلَاثُ : عَصْمَتُهُمْ مِنْهَا عَدَمًا لَا سَهْوًا ، قَالَ الْجَبَائِي وَالنَّطَّاقُ . «الْفَوَائِدُ» (١٧٦/٢) ، «الْبُرْهَانُ» (١٨٢/١) . «الْحَصُولُ» (٢٢٨/٣) ، «الْأَحْكَامُ» (١٤٦/١) ، «الْبَحْرُ» (١٦٩/٤) ، «شرح الكوكب» (١٧٧/٢) .

(٢) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي الدَّعَوَاتِ ، بِأَبِ اسْتِغْفَارِ النَّبِيِّ ﷺ فِي «الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ» ، (٦٣٧) ، وَمُسْلِمٌ فِي الذِّكْرِ وَالِدَّعَاءِ ، بِأَبِ اسْتِغْفَارِ الْإِسْتِغْفَارِ وَالْإِسْتِغْفَارِ مِنْهُ (١٧٩٨) بِاللُّفْظِ : «إِنَّهُ لَيُفَانُ عَنْ قَلْبِي» ، وَإِنِّي لَأَسْتَغْفِرُ اللَّهَ فِي الْيَوْمِ مَرَّةً .

(٣) قَالَ الْخُتَابِيُّ : «شرح الكواكب» (١٦٧/٢) .

الشيء لا عمدًا ولا سهواً (وفقاً للأستاذ) أبي إسحاق الإسفراييني (و) أبي الفتح^(١) (الشهرستاني، و) القاضي^(٢) (عياض^(٣)، والشيخ الإمام) والد المصنف لكرامتهم على الله تعالى عن أن يصدر عنهم ذنب.

والأكثر على جواز صدور الصغيرة عنهم سهواً، إلا الدالة على الحصة كسرقه لُقمه، والتطيق شجرة، وينهون عليها.

للشيء ويقال: «خلق ما يمنع منها»^(٤)، وهي متقاربة، وأحسن ما قيل: إنها ملكة نفسانية تمنع صاحبها عن الفجور.

قوله (وفقاً للأستاذ... الخ) اقتضاه على من ذكرهم لا ينافي عزو الروضة وغيرها ذلك إلى المحققين، ولعل اقتضاه على من ذكرهم لتصديهم ولما بهم في ذلك.

قوله (عن أن يصدر) «عن» بمعنى «من» متعلقة بـ «كرامتهم» لتضمينهم منعمهم، أي لكرامتهم على الله مانعاً لهم من أن يصدر عنهم ذنب. قوله (والأكثر على جواز صدور الصغيرة عنهم) أي جوازه عقلاً.

(١) هو محمد بن عبد الكريم بن أحمد، أبو الفتح الشهرستاني الشافعي، كان إماماً معروفاً فيها متكلماً أصولياً، برع في الفقه وتفرّد في علم الكلام، وله مصنفات كثيرة منها: هبة الأقدام في علم الكلام، والمثل والنحل، والتلخيص، وغيرها، توفي سنة ٥٤٨هـ. طبقات الشافعية للسبكي: (١٢٨/٦).

(٢) هو عياض بن موسى بن عياض أبو الفضل البجلي السني المالكي، القاضي، عالمٌ بالمغرب، الحافظ، وهو من أهل التنفّذ في العلم والذكاء والفضيلة والنهضة، نقفه، وصفه التصانيف التي سارت بها الركبان منها الشفا، وشرح مسلم، وكان أعلم الناس بعلوم الحديث، والنحو، والأصول، واللغة، وكلام العرب، وأيامهم وأنسابهم، ولي قضاء سبعة ثم غرناطة، توفي سنة ٥٤٤هـ بمراكش. «اللباب للذهب» لابن فرحون: (٤٦/٢).

(٣) «الشفاء» بتعريف حقوق الصفتين للقاضي عياض (١٠٩/٢-١١٠/١). (٤) «الشفاء» بتعريف حقوق الصفتين للقاضي عياض (١١٣/٢).

الشيء فإذا لا يقرُّ محمدٌ ﷺ أحداً على باطل. وسكوته بلا سبب ولو غير مستبشر على الفعل مطلقاً-وقيل: «إلا فعل من يُعَيِّره الإنكار»، وقيل: «إلا الكافر ولو منافقاً»، وقيل: «إلا الكافر غير المنافق»-دليل الجواز للفاعل وكذا لغيره خلافاً للقاضي.

الشيء وتفرّع عن عصمة نبيّا ﷺ منهم ما ذكره بقوله: (فإذا لا يقرُّ محمدٌ ﷺ أحداً على الباطل، وسكوته ولو غير مستبشر على الفعل) بأن علم به (مطلقاً-وقيل: «إلا فعل من يغيره الإنكار») بناءً على سقوط الإنكار عليه^(١)، (وقيل: «إلا الكافر») بناءً على أنه غير مكلف بالفروع (ولو) كان (منافقاً)، لأنه كافر في الباطل، (وقيل: «إلا الكافر غير المنافق») لأن المنافق تجري عليه أحكام المسلمين في الظاهر - (دليل الجواز للفاعل) أي رفع الحرج عنه، لأن سكوته ﷺ على الفعل تقرير له، (وكذا لغيره) أي غير الفاعل، (خلافاً للقاضي) أبي بكر الباقلاني قال: «لأن السكوت ليس بخطاب حتى يعم»^(٢). وأجيب بأنه كالمخاطب فيعم.

للشيء قوله كغيره^(٣) (لا يقرُّ محمد ﷺ أحداً على باطل) يشمل غير المكلف، ووجهه أن يمنع وليه من تمكينه من فعل ذلك. فتعبير البرماوي بـ «مكلفاً» بدل «أحداً» نظر فيه إلى أن الكلام في حكم فعل المكلف، والأول أقرب إلى مقامه ﷺ.

قوله (أي رفع الحرج عنه) يعني اللزوم، لا الإنتم، وإلا تصدق بقول المكروه، وليس مراداً.

(١) أي انتقالاً كما في «الأحكام» (١٦١/١) واختصر ابن الحاجب (٢٥/٢)، وشرح الكوكب (١٩٦/٢).

(٢) انظر: «التقريب والإرشاد» للباقلاني (٩/٣-١٠).

(٣) كابن الحاجب في «المختصر» (٢٥/٢).

لِللَّحْمِ وَفَعْلُهُ غَيْرُ عَزْمٍ لِلْعَصَةِ، وَغَيْرُ مَكْرُوهٍ لِلثُّدْرَةِ. وَمَا كَانَ جَبَلِيًّا أَوْ بَيَانًا
أَوْ مَخْتَصًّا بِهِ فَوَاضِحٌ،

لِللَّحْمِ (وَفَعْلُهُ) (غَيْرُ عَزْمٍ لِلْعَصَةِ، وَغَيْرُ مَكْرُوهٍ لِلثُّدْرَةِ) بِضَمِّ النُّونِ بِضِطِّ
الْمُصَنَّفِ، أَيْ لثُّدْرَةِ وَقُوعِ الْمَكْرُوهِ مِنَ التَّغْيِ مِنْ أُمْتِهِ، فَكَيْفَ مِنْهُ؟ وَخِلَافَ
الْأَوَّلِ مِثْلَ الْمَكْرُوهِ، أَوْ مَتَدَرٍ فِيهِ، (وَمَا كَانَ) مِنْ أَعْقَالِهِ (جَبَلِيًّا) ^(١) كَالْقِيَامِ
وَالْقُعُودِ وَالْأَكْلِ وَالشُّرْبِ، (أَوْ بَيَانًا) ^(٢) كَقَطْعَةِ السَّارِقِ مِنَ الْكُوعِ بَيَانًا لِحُلِّ
الْقَطْعِ فِي آيَةِ السَّرْقَةِ، قَالَ الْمُصَنَّفُ ^(٣): «رُوي بِإِسْنَادٍ حَسَنِ أَنَّهُ ﷺ قَطَعَ سَارِقًا
مِنَ الْفَصْلِ ^(٤)» (أَوْ مَخْتَصًّا بِهِ).

لِللَّحْمِ قَوْلُهُ (فَكَيْفَ مِنْهُ) لِأَنَّهُ كَيْلُ شَرَفِهِ يَأْبَى أَنْ يَقَعَ مِنْهُ مَا تُبَيِّنُ عَنْهُ، وَلِأَنَّ النَّاسِيَّ بِهِ
مَطْلُوبٌ، فَلَوْ وَقَعَ مِنْهُ لَطَلَبَ فِيهِ النَّاسُ، وَاللَّزَامُ بَاطِلٌ /

(١) قَالَ سَيْفُ الدِّينِ الْأَمِينِي: وَجَّهَ اللَّهُ تَعَالَى فِي «الْأَحْكَامِ» (١٤٨/١): «أَمَّا مَا كَانَ مِنَ الْأَفْعَالِ الْجَبَلِيَّةِ
كَالْقِيَامِ وَالْقُعُودِ وَالْأَكْلِ وَالشُّرْبِ وَلِجَمْعِهِ فَلَا نَزَاعَ فِي كَوْنِهِ عَلَى الْإِبَاحَةِ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِ وَإِلَى أُمْتِهِ»
(٢) قَالَ الْأَمِينِي فِي «الْأَحْكَامِ» (١٤٨/١): «أَمَّا مَا عُرِفَ كَوْنُ فَعْلِهِ بَيَانًا لَمْ يَكُنْ دَلِيلًا مِنْ غَيْرِ خِلَافٍ»
(٣) رَفَعَ الْحَاجِبُ عَنْ «مَعْرِضِ ابْنِ الْحَاجِبِ» (١٠٦/٢).

(٤) رَوَى الدَّارَقُطَنِيُّ فِي «الْمَحْمُودِ وَالْمَذْمُومَاتِ» (٣٤٣/٣، ١٢٧/٣) عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ
جَدِّهِ، قَالَ: «وَكَانَ صُفْوَانُ بْنُ أُمَيَّةَ بْنِ خُلْفٍ نَاقِثًا فِي الْمَسْجِدِ، شِبَابُهُ تَحْتَ رَأْسِهِ، فَجَاءَ سَارِقٌ
فَأَخَذَهُ، فَأَتَى بِهِ النَّبِيَّ ﷺ ، فَأَقْرَأَ السَّارِقَ، فَأَمَرَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَقَطَعَ، فَقَالَ صُفْوَانُ: يَا
رَسُولَ اللَّهِ، أَيْقِمْ رَجُلًا مِنَ الْعَرَبِ فِي ثَوْبِي، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «أَفَلَا كَانَ هَذَا قَبْلَ أَنْ تَعْمِيَ بِهِ،»
ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «اشْفَعُوا مَا لَمْ يَصِلْ لِي الرَّوْثِي فَإِذَا أُوصِلَ لِي الرَّوْثِي فَعَفَا عَنْكَ اللَّهُ عَنْهُ، ثُمَّ
أَمَرَ بِقَطْعِهِ مِنَ الْفَصْلِ»، وَفِيهِ عَمْدٌ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَيْسَرَةَ الْعَرُزِيِّ، وَهُوَ مَتْرُوكٌ كَمَا قَالَ الدَّهْلِيُّ فِي
«الْمَتْنِ» (٣٤٤/٢)، وَابْنُ الْمُبَارَكِ (٧٩٠/٥)، وَالْحَافِظُ فِي «التَّغْرِيْبِ» (٦١٠/٨)، وَلَهُ شَوَاهِدٌ:

الْأَوَّلُ: مَا رَوَاهُ ابْنُ عَدِيٍّ فِي «الْكَامِلِ» (٣٨/٣) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو: قَالَ: «قَطَعَ النَّبِيُّ ﷺ
سَارِقًا مِنَ الْفَصْلِ»، وَفِيهِ عَمْدٌ مِنَ الرَّحْمَنِ بْنِ سَلَمَةَ، فَهُوَ لَا يُخَرَفُ. (تَصَبُّبُ الرَّايَةِ: ٥٦٨/٣).

الثَّانِي: مَا رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «مَعْرِضِهِ» (٢٨٥٩٠) عَنْ رَجَاءَ بْنِ حَبِيبَةَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَطَعَ
رَجُلًا مِنَ الْفَصْلِ، أَتَيْنَاهُ وَهُوَ مَرْسِلٌ.

الثَّالِثُ: مَا رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ عَنْ جَابِرٍ، أَنَّهُ ﷺ كَانَ يَقَطَعُ مِنَ الْفَصْلِ، وَفِي إِسْنَادِهِ مَقَالٌ كَمَا قَالَ
الْبَيْهَقِيُّ فِي «السَّنَنِ الصَّغِيرَةِ» (٢٥٣/٢).

لِللَّحْمِ

لِللَّحْمِ كَرِيَابَتِهِ فِي النِّكَاحِ عَلَى أَرْبَعِ تَسَوُّعٍ، (فَوَاضِحٌ) أَنَّ الْبَيَانَ دَلِيلٌ فِي حَقِّهَا، وَغَيْرُهُ لِمَا
مُسْتَعْبَدٌ بِهِ.

لِللَّحْمِ قَوْلُهُ (كَقَطْعَةِ السَّارِقِ مِنَ الْكُوعِ بَيَانًا لِحُلِّ الْقَطْعِ) التَّمْثِيلُ بِهِ كَمَا يَصْعَقُ عَلَى
الْقَوْلِ الْمَرْجُوحِ مِنْ أَنَّ آيَةَ السَّرْقَةِ جَمْلَةٌ، يَصْحَحُ عَلَى الرَّاجِحِ مِنْ مُقَابِلِهِ، إِذْ
الْمُرَادُ هُنَا بِالْبَيَانِ بَيَانُ مَعْنَى النَّصِّ الشَّامِلِ لِمَا أُورِدَ بِهِ غَيْرُ ظَاهِرِهِ، وَلِنَقْطِ «الْيَدِ»
ظَاهِرًا فِي الْعَصْرِ إِلَى مَنْكِبِهِ.

قَوْلُهُ (وَغَيْرُهُ) أَيْ غَيْرُ الْبَيَانِ، وَهُوَ الْجَبَلِيُّ، وَالْمَخْتَصُّ بِهِ ﷺ لِمَا مُتَعَبَّدٌ
بِهِ، لَكِنْ قَالَ ابْنُ السَّمْعَانِيِّ: «إِنَّ الْجَبَلِيَّ دَالٌّ عَلَى الْإِبَاحَةِ، لِأَنَّهُ الْقَدَرُ الْمُحَقَّقُ،
وَالْحَرَامُ وَالْمَكْرُوهُ مُسْتَفَانَّ» ^(١)، وَقَالَ الْأَمِينِيُّ وَغَيْرُهُ: «إِنَّهُ لَا نَزَاعَ فِيهِ» ^(٢)، لَكِنْ
حَكَّنَ الْقُرَافِيُّ فِي تَنْقِيحِهِ قَوْلًا: «إِنَّهُ لِلدَّبِّ» ^(٣)، وَبِهِ جَزَمَ الزُّرْكَشِيُّ، فَقَالَ: «أَمَّا
الْجَبَلِيُّ فَلِلدَّبِّ لِاسْتِحْيَابِ التَّامِّيِّ بِهِ» ^(٤)، وَحَكَّنَ الْأَسَدَاؤُ أَبُو إِسْحَاقَ فِيهِ
وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: الْإِبَاحَةُ، وَثَانِيهَا: التَّنْبِثُ، وَعَزَاهُ لِأَكْثَرِ الْمُحَدِّثِينَ.

= الرَّابِعُ: فَعَلَ الْخُلَفَاءُ الرَّاشِدُونَ: «السَّنَنِ الصَّغِيرَةِ» لِتَبَيُّنِ: ٢٥٣/٢، (تَصَبُّبُ الرَّايَةِ: ٥٦٨/٣).
وَأَصْلُ حَدِيثِ صُفْوَانَ رَوَاهُ أَبُو فَرْدٍ فِي «الْمَحْمُودِ»، بِأَنَّهُ مِنْ سَرَقٍ مِنْ حَرِّ (٤٢٩٤)، وَالسَّانِي فِي
قَطْعِ السَّارِقِ، بِأَنَّهُ مَا يَكُونُ حَرًّا وَمَا لَا يَكُونُ (٤٨٩٦)، وَفِيهِ مَاجِدٌ مِنَ الْخُدُودِ، بِأَنَّهُ مِنْ سَرَقٍ
مِنَ الْحَرِّ (٢٥٩٥) عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ صُفْوَانَ عَنْ أَبِيهِ: «أَنَّهُ تَامَ فِي الْمَسْجِدِ وَتَوَسَّدَ وَدَامَهُ،
فَأَخَذَهُ مِنْ تَحْتِ رَأْسِهِ، فَجَاءَ بِسَارِقَةٍ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ ، فَأَمَرَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ ، أَنْ يَقَطَعَ، فَقَالَ صُفْوَانُ: يَا
رَسُولَ اللَّهِ، أَلَمْ أَرَهُمَا، وَهَلَايَا عَلَيْهِ صَدَقَةٌ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «فَلَا أَقْبَلُ أَنْ تَأْتِيَنِي بِهِ»، وَصَحَّحَهُ
الْحَافِظُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» (٤٢٧/٤)، وَوَقَّعَهُ الذَّهَبِيُّ.
فَعَلِمْنَا أَنَّ صَدَقَةَ الْخُدُودِ صَحِيحٌ، وَغَيْرُهَا أَيْ قَوْلُهُ: «ثُمَّ أَمَرَ بِقَطْعِهِ مِنَ الْفَصْلِ» حَسَنٌ لِعَمْرِ
وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) فَوَاضِحٌ الْأَفْعَالُ فِي الْأَصُولِ لِابْنِ السَّمْعَانِيِّ: (٣٠٣/١).

(٢) «الْأَحْكَامُ» لِلْأَمِينِيِّ: (١٤٨/١).

(٣) «تَطْبِيقُ الْقُصُورِ» لِلْقُرَافِيِّ (ص: ٢٨٨).

(٤) «تَشْتِيفُ السَّامِعِ»: (٤٥٠/١).

للثاني وفيما تردّد بين الجبلي والشرعي كالخج راكباً تردّد.

الثاني (وفيما تردّد) من فعله (بين الجبلي، والشرعي كالخج راكباً) تردّد^(١) ناشئ من القولين في تعارض الأصل والظاهر، يحتمل أن يلحق بالجبلي لأن الأصل عدم التشريع، فلا يستحب لنا، ويحتمل أن يلحق بالشرعي لأن النبي ﷺ بعث لبيان الشرعيات فيستحب لنا.

الثالث وأما المخصص به فالمراد يكوننا لسا متعبدين به: أنا لسا متعبدين به على الوجه الذي تعبد هو به، وإلا فقد تعبد نحن به على وجه آخر كالضحي والمشاورة، فإنه تعبد بهما على وجه الوجوب وتعبّدنا بهما على وجه التنب.

قوله (ناشئ من القولين في تعارض الأصل والظاهر) فقضيه - كما قال العراقي - ترجيح الأول، فيكون كالجبلي، قال: «لكن كلام أصحابنا في الخج راكباً، وجلسة الاستراحة»^(٢)، وغيرها يدلّ لترجيح الثاني، فيكون للثاني. - قال - وقد حكى العراقي^(٣) وجهين في ذهابه إلى العيد في طريق، ورجوعه في آخر^(٤)، / وقال - إن الأكثرين على الثاني فيه انتهى^(٥).

(١) عن جابر بن عبد الله، رضي الله تعالى عنهما، قال: «طاف النبي ﷺ في حجة الوداع على راحته باليت والصفا والمروة، ليراه الناس ويشرف، وليسألوه، فإن الناس غشوه، وراه مسلم في الحج، باب جواز الطواف على غير وغيره... (٣٠٦٥)، وأبو داود (٢٩٢٨)، والسنائي (١٨٨٠).

(٢) قال بدر الدين الزركشي رحمه الله في التلخيص (١/ ٤٥٠): «والأكثر على الثاني فيه».

(٣) والمشتهور منها بعد السجدة الثانية في كل ركعة يقوم عنها بأن لا يعقبها تشهد. «كنز الرافعي» (١/ ١٨٤).

(٤) هو عيد الكرمين بن محمد بن عبد الكريم القزويني، الرافعي، أبو القاسم، الشافعي، كان متضلعا من علوم الشريعة تفسيراً وحديثاً وأصولاً، وورعاً تقياً زاهداً طاهر الذهل مراقباً لله، ويعتبر مع النووي مهزري المذهب الشافعي وعقبة في القرن السابع، له مصنفات منها: الشرحان على الوجيز: الكبير والصغير، والمحرر، توفي سنة (٦٢٣هـ). «طبقات الشافعية» للسبكي (٨/ ٢٨١).

(٥) أظهرهما استحباب الثاني فيه كما في «الروضة» (١/ ٥٨٤).

(٦) «الغيث المانع» (٢/ ٤٦٠).

الثاني وما سواه إن علمت صفته فأتمته مثله في الأصح، وتعلم بنص، وتسوية بمعلوم الجهة، ووقوعه بياناً، أو امتثالاً ليدال على وجوب أو ندي أو إباحة.

الثاني (وما سواه) أي سوى ما ذكر في فعله (إن علمت صفته) من وجوب، أو ندي، أو إباحة. «فأتمته مثله» في ذلك (في الأصح)^(١) عبادة كان أو لا. وقيل: «مثله في العبادة فقط»، وقيل: «لا، مطلقاً، بل يكون كمجهول الصفة». وسيأتي.

(وتعلم) صفة فعله (بنص)^(٢) عليها كقوله: «هذا واجب» مثلاً (وتسوية بمعلوم الجهة) كقوله: «هذا الفعل مساوٍ لكذا» في حكمه المعلوم (ووقوعه بياناً، أو امتثالاً ليدال على وجوب، أو ندي، أو إباحة) فيكون حكمه حكم المبين، أو التمثل.

الثاني قوله (من وجوب، أو ندي، أو إباحة) سكنت عن التحريم والكراهة، لأنها لم يصدور عنه ﷺ كما مرّ، والكلام إنما هو في الصادر عنه، لا في الفعل المطلق الذي يتعلق به الأحكام الخمسة.

(١) قاله الجاهل من النشأة والمعتبر. «البحر» (٤/ ١٨٦).

(٢) الطرق التي بها تُعرف جهة الفعل من كونه واجباً، ومندوباً، ومباحاً، فسيان: عام، وخاص، فبدأ بالأول، وهو أربعة، الأول: أن ينص على حكمه، الثاني: أن يساوي بها علم حكمه، الثالث: أن يكون امتثالاً للأية، الرابع: أن يقع بياناً للأية. «البحر» (٤/ ١٨٧).

ولا إشكال في ذكر «البيان» هنا مع ذكره قبل لأن الكلام هنا فيما يُعلم به صفة الفعل من حيث هو، لا بقيد كونه سوئ ما تقدم.

(ويخص الوجوب) ^(١١) عن غيره «أماراته كالصلاة بالأذان» لأنه ثبت باستقراء الشريعة أن ما يؤذن لها واجبة بخلاف ما لا يؤذن لها كصلاة العيد ^(١٢)، والاستسقاء ^(١٣)

للإشارة قوله (ولا إشكال الخ) جواب عما يُقال: إن كلامه هنا فيما سوى البيان بقرينة قوله: «وما سواه» أي وما سوى ما مر، والبيان عما مر فيصير المعنى: «وما سوى البيان تُعلم صفته بوقوعه بيانا» وذلك تهاوت، وتكرار؟

وحاصل الجواب: منع هذا، لأن «البيان» ذكر أولاً لمعرفة حكم الفعل الواقع بيانا، وثانياً لمعرفة أن وقوع الفعل مطلقاً، لا بقيد كونه سوئ ما تقدم بيانا بما تُعلم به صفته.

(١١) لما فرغ المصنف، رحمه الله تعالى، من بيان طرق العام شرع في بيان الخاص، وهو قسمان: خاص بالوجوب، وخاص بالتدب، وذكر للأول طريقين، وبقي أربعة:

لأن كونه ممنوعاً لو لم يجب كالحائض والحذ، والتدب مجرد قصد القرية، وهو كثير. وإن جهلت فلو وجب،

(وكونه ممنوعاً) منه (لو لم يجب كالحائض) ^(١١)، والحذ) لأن كلاً منها عقوبة. وقد يتخلف الوجوب عن هذه الأمانة لدليل كما في سجود السهو ^(١٢)، وسجود التلاوة ^(١٣) في الصلاة.

(و) يخص (التدب) عن غيره (مجرد قصد القرية) ^(١٢) عن قيد الوجوب (وهو) أي الفعل لمجرد قصد القرية (كثير) من صلاة، وصوم، وقراءة، وذكر، ونحو ذلك من التطوعات.

(وإن جهلت) صفته (فلو وجب) في حقّه وحققاً، لأنه الأحوط ^(١٥).

للإشارة قوله (مجرد قصد القرية) مجرد قصدّها، لا اطلاع عليه، فالمراد أن تدل قرينة على قصدّها لذلك الفعل مجرداً عن قيد الوجوب بأن لم يكن دليل الوجوب. قول المصنف (وهو كثير) أي كثير بالنسبة ببقية الأمارات.

(١١) والحائض قطع جميع الحلة التي تغطي حشفة ذكر الرجل. وفي المرأة قطع أدمج جزء من الحلة التي في أعلى الفرج. وهو واجب للرجال والنساء عند الشافعية والحنابلة، وسنة للرجال ومكرمة للنساء عند الحنفية والمالكية. «فتح القدير» (٩٩/٨)، «شرح الرسالة للقيرواني» (٣٩٣/١)، «التحفة» (٥٧١/١)، «المنها» (٨٥/١).

لَا تَقُولُ: «وَقِيلَ: «لِلتَّحَدُّبِ»، وَقِيلَ: «لِلإِبَاحَةِ»، وَقِيلَ: «بِالْوَقْفِ فِي الْكُلِّ»،
و: «فِي الْأَوَّلَيْنِ مُطْلَقًا»، وَ: «فِيهَا إِنْ ظَهَرَ قَصْدُ الْقَرْبَةِ».

الْبَيْتُ (وَقِيلَ: «لِلتَّحَدُّبِ»^(١) لِأَنَّهُ الْمُتَحَقِّقُ بَعْدَ الطَّلَبِ)، (وَقِيلَ: «لِلإِبَاحَةِ»^(٢)) لِأَنَّ
الْأَصْلَ عَدَمُ الطَّلَبِ، (وَقِيلَ: «بِالْوَقْفِ فِي الْكُلِّ»^(٣) لِتَعَارُضِ أَوْجُهَيْهِ، وَ)
قِيلَ: «بِالْوَقْفِ (فِي الْأَوَّلَيْنِ) فَقَطْ (مُطْلَقًا) لِأَنَّهُمَا الْغَالِبُ مِنْ فِعْلِ النَّبِيِّ ﷺ»،
(وَ) قِيلَ: «بِالْوَقْفِ (فِيهَا) فَقَطْ (إِنْ ظَهَرَ قَصْدُ الْقَرْبَةِ)، وَإِلَّا فَلِلإِبَاحَةِ» -
وَعَلَى غَيْرِ هَذَا الْقَوْلِ سِوَاهُ ظَهَرَ قَصْدُ الْقَرْبَةِ، أَوْ لَا. وَجَمَاعَةُ الْقَرْبَةِ لِلإِبَاحَةِ
بِأَنَّهُ يُقْعَدُ بِفِعْلِ الْمُبَاحِ بَيَانُ الْجَوَازِ لِلْأَمَةِ، فَيُثَابِتُ عَلَى هَذَا الْقَصْدِ، كَمَا قَالَ
الْمُصَنِّفُ.

وَقَوْلُهُ «إِنْ ظَهَرَ» عَدَلَ إِلَيْهِ عَنْ قَوْلِهِ: «إِنْ لَمْ يَظْهَرْ» الَّذِي هُوَ سَهْوٌ كَمَا رَأَيْتُهَا
مَشْطُوبًا عَلَى الثَّانِي مِنْهَا مُتَحَقِّقًا بِذَلِكَ الْأَوَّلِ.

لِلْمُتَعَدِّ قَوْلُهُ (كَمَا رَأَيْتُهَا فِي خَطِيئَةِ مَشْطُوبًا عَلَى الثَّانِي مِنْهَا) نَبَّهَ بِهِ عَلَى أَنَّ الثَّانِي مَرْجِعُ
عَنْهُ، وَأَنَّهُ الَّذِي رَأَى الزَّرْكَشِيُّ^(٤)، فَاعْتَرَضَهُ.

(١) قَالَ الْمُتَعَدِّ وَجَمَاعَةُ مِنَ اخْتَفِيَتْ، وَاعْتَارَهُ إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ. «الرَّهْأَنُ» (١/١٨٤)، «الْبَحْرُ»
(٢/١٨٤).

(٢) قَالَ الْخَلْفِيُّ وَالْخَالِبِيُّ: «كُتِبَ الْأَسْرَارُ» لِلْبُخَارِيِّ (٣/٢٧٧)، «شَرَحَ الْكُوكِبُ» (٢/١٨٩).

(٣) قَالَ الْغَزَالِيُّ فِي الْمُسْتَصْلَحِ (٢/٢٥٩)، وَالْإِسْمَاعِيلِيُّ فِي الْمَحْصُولِ (٣/٢٣٠)، وَابْنُ خَالَوَيْهِ فِي الْمَنَهَاجِ،
وَقَالَ الْمُصَنِّفُ فِي شَرْحِهِ (٢/٢٦٥) «وَعَلَيْهِ جَهْدُ الْمُتَقَرِّقِينَ مِمَّا كَلَّفَ صِرَافِي... وَصَيَّغَهُ الْقَاضِي
أَبُو الطَّيِّبِ فِي الْكِتَابَةِ عَنْ أَكْثَرِ الْأَصْحَابِ، وَأَبُو بَكْرٍ الدَّقَائِقِيُّ، وَأَبُو الْقَاسِمِ ابْنُ كَيْسٍ».

(٤) «تَشْيِيفُ السَّمْعِ» لِلزَّرْكَشِيِّ (١/٢٥١).

لَا تَقُولُ:

[تَعَارُضُ الْقَوْلِ وَالْفِعْلِ]

وَإِذَا تَعَارَضَ الْقَوْلُ وَالْفِعْلُ وَدَلَّ دَلِيلٌ عَلَى تَكْرُرِ مَقْتَضِي الْقَوْلِ فَإِنْ كَانَ
خَاصًّا بِهِ فَالْمُتَأَخَّرُ نَاسِخٌ،

الْبَيْتُ (وَإِذَا تَعَارَضَ الْقَوْلُ وَالْفِعْلُ)^(١) أَيِ تَخَالَفَا (وَدَلَّ دَلِيلٌ عَلَى تَكْرُرِ مَقْتَضِي
الْقَوْلِ فَإِنْ كَانَ)^(٢) الْقَوْلُ (خَاصًّا بِهِ) ﷺ كَانَ قَالَ: «يَجِبُ عَلَيَّ صَوْمُ عَشْرَةِ
فِي كُلِّ سَنَةٍ»^(٣) وَأَفْطَرَ فِيهِ فِي سَنَةٍ بَعْدَ الْقَوْلِ أَوْ قَبْلَهُ، (فَالْمُتَأَخَّرُ) مِنَ الْقَوْلِ
وَالْفِعْلِ بِأَنَّهُ عَلِمَ (نَاسِخٌ) لِلتَّقَدُّمِ مِنْهَا فِي حَقِّهِ وَذَلِكَ ظَاهِرٌ فِي تَأْخِيرِ الْفِعْلِ
وَكَذَا فِي تَقْدِيمِهِ لِذِلَالَةِ الْفِعْلِ عَلَى الْجَوَازِ الْمُسْتَمَرِّ.

لِلْمُتَعَدِّ قَوْلُهُ (أَيِ تَخَالَفَا) أَيِ تَخَالَفَ مُتَضَاهَا.

(١) التَّعَارُضُ إِذَا أُنْ بُكِرَ بَيْنَ الْفِعْلَيْنِ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ بَيْنَ الْقَوْلَيْنِ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ بَيْنَ الْقَوْلِ
وَالْفِعْلِ، أَمَّا الْأَوَّلُ فَلَا يُصَوَّرُ، وَأَمَّا الثَّانِي سَيَذْكُرُهُ الْمُصَنِّفُ كَمَا فِي الْأَصُولَيْنِ فِي «التَّعَادُلِ
وَالْتَرَجُّحِ»، وَأَمَّا الثَّلَاثُ فَعَمَلُ أَرْبَعَةِ الطَّلَبِ، لِأَنَّ الْفِعْلَ إِذَا أُنْ يَدُلُّ دَلِيلٌ عَلَى وَجوبِ تَكْرُرِ
مَقْتَضِي الْقَوْلِ وَوَجوبِ تَأْسِيِ الْأَمَةِ بِهِ ﷺ فِي الْفِعْلِ، وَإِمَّا أَنْ لَا يَدُلُّ دَلِيلٌ عَلَى وَاحِدٍ مِنْهُمَا
وَإِمَّا أَنْ يَدُلَّ عَلَى التَّكْرَارِ دُونَ التَّأْسِيِ، وَإِمَّا أَنْ يَدُلَّ عَلَى التَّأْسِيِ دُونَ التَّكْرَارِ. وَكُلٌّ مِنْ هَذِهِ
الْأَرْبَعَةِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ لِأَنَّ الْقَوْلَ إِذَا أُنْ يَكُونُ خَاصًّا بِهِ ﷺ، أَوْ بِنَا، أَوْ بِشَيْءٍ وَآيَةٍ ﷺ.
«الْأَحْكَامُ» (١/١٦٣)، «الْبَحْرُ» (٤/١٩٢)، «مُخْتَصَرُ ابْنِ الْحَاجِبِ» (٢/٢٦٦)، «شَرْحُ
الْكُوكِبِ» (٢/٢٠٠).

(٢) هَذَا هُوَ الْقِسْمُ الْأَوَّلُ (وَهُوَ مَا إِذَا كَانَ الْقَوْلُ خَاصًّا بِهِ ﷺ) مِنَ الطَّلَبِ الْأَوَّلِ (وَهُوَ مَا إِذَا دَلَّ
دَلِيلٌ عَلَى تَكْرُرِ مَقْتَضِي الْقَوْلِ وَتَأْسِيِ الْأَمَةِ بِهِ ﷺ فِي الْفِعْلِ)، «الْأَحْكَامُ» (١/١٦٣).

(٣) اتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ صَوْمَ يَوْمِ عَشْرَةِ الْيَوْمِ سَنَةٍ، وَاخْتَلَفُوا فِي حُكْمِهِ فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ قَبْلَ
رَمَضَانَ فَالْمَشْهُورُ عِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ كَانَ سَنَةً. وَعِنْدَ غَيْرِهِمْ كَانَ وَاحِدًا. «شَرْحُ مُسْلِمٍ»
(٨/٢٤٥).

البرق واحترق بمفعول. وادُلَّ إلى آخره عمه يدلُّ فلا يسح حسنة، لكن في
آخر الفعل دون تعدية ما بعده من دلالة الفعل على نحو يسير

للمتبع قوله (واحتزَرَ بمفعوله: وإن دلَّ إلى آخره عمه لم يدلُّ) أي في هذا القسم
وقسميه الأيتنين

قوله (لما تقدم العمل لمسح المبدأ بمفعوله: دون تعدية)

قوله (والفعل إنَّما يدلُّ بقرينة) أي لأنَّ له محامل.

قوله (مدلول أنه يُشِيرُ به القول) أي شكك. وذلك كإثباته وبسبب
الأشكال الخمسة

لَمْ يَكُنْ فَإِنْ جُهِلَ فَتَالَتْهَا الْأَصْحُ الْوَقْفُ

البرق (فإن جهل) لما حُذِرَ من القول والفعل (فتالتها) أي الأقول (الأصح
الوقف) عن أن تُرجح أحدهما عن الآخر في حقه إلى نشر اليقين
لاستوائهما في حساب بعده كلٍّ منهما على الآخر وقيل: إنَّ خُجْعَ حَوْثٍ لَمْ
أَقُولِ مِنَ الْعَمَلِ مَوْضِعَهُ هَذَا وَالْعَمَلُ بِسَبَبِ تَرْسُوهُ وَقِيلَ (يُخْجَعُ
عَمَلُ لَمْ يَكُنْ قَوْلِي فِي سَبَبِ مَدْلُولِ بَعْثِي بِهِ الْعَمَلُ)

ولا بعد ص في حذو حث د س عن تأت به في فعل بعده مدول لمقول

ب

بما شئت

(١) قد هذا مذهب من أجاز مدلوله على سبب لا سببي في الفعل (قوله فإن جهل
خاص به ٢٧/٢) لأنَّه كان فعل مقيد فلا بد من سببه. وهذا مذهب صاحب الألف
بأنَّه بعد مدلوله ظاهر محض. فإن جهل ذلك، فلا بد من سببه في حذو حث دون
المعنى. وهذا مذهب فلا بد من سببه لعدم احتياجها في حذو حث. وهذا مذهب
لأنَّه كان فعل مقيد فلا بد من سببه. وهذا مذهب صاحب الألف لأنَّه جهل المتقدم منهما
فانوقف في حذو حث. وهذا مذهب صاحب الألف لأنَّه جهل المتقدم منهما (١٦٣)

(٢) شكك في مذهب الذي لا بد من مصادره. بل لا بد من قرينة خارجة تُشِيرُ برأيه. كل
يكون مذهب من كان مذهبك كذا، (٢) الاختلاف المذكور. (ص ٧٢)

- (١) قاله المحقق والمالكية وجميع من الشافعية. «سبعة» (١٢٨ ٣)، «مختصر من صاحب»
(٢٧/٢)، «نهاية السؤل» (٢٨٥/٢)
- (٢) قاله الشافعية وأجازته «المعقول» (٢٨٨ ٣)، «الأحكام» (١٦٥ ١)، «البحر»
(١٩٨ ٤)، «شرح الكوكب» (٢٠٤ ٢)
- (٣) قاله القاضي أبو القاسم من شافعية «سبعة» (١٩٨ ٤)

الكلام في الأخبار

المرتبب إنما مهمب وهو موجود خلافًا للإمام وليس موضوعًا، وإما مستعمل والمحتار أنه موضوع. والكلام ما تضمن من الكلم إسنادًا مفيدًا مقصودًا لذاته.

(الكلام في الأخبار)

أي يقع خبره، وصحة بعضه فربما قصدوا واحدًا من كلامه
ربادة للندبة بعد (المرتبب) أي من بعض (إما مهمب) لأن لا يكون له
معنى (وهو مؤخوذ) كمدلول بعد هذا (خلافًا للإمام) ترى في نفسه
وجوده فلا: أنه كتب أنه قصد أنه لا يوجد بحث سبب سبب
مخرج خلافه أي مثل ما ذكر (نفسه) (وليس موضوعًا) بقا
(وإما مستعمل) بأن يكون له معنى. والمحتار أنه موضوع في
وقيل: لا، والموضوع مفرداته.

الكلام في الأخبار

قوله (كذلك لعل اهتديان) أي فيه بعض مركب موجود، لا معنى له
قوله (قائلًا التركيب) (الخ) إشارة إلى ما مره عنه بقوله (مخرج خلافه
بأن من مثل ما ذكر) أي من مدلول بعد هذا بأنه لا ينسب مركب من أن
ما قوله الإمام مبني على تفسير تركيب بأنه ضم بعض إلى بعض للإفادة، والاول
مبني على تفسيره بأنه ضم بعض إلى بعض آخر. ومنه، وإلا فالإمام لا يتركز
وجود بعض ضم بعضه إلى بعض بلا اداة

(١) المحصول ج ١ ص ٢٣٥

(٢) منه في «الشفاعة» ١٠٢٥٥ وفتح لك في (١١٥٥)

الشيخ. ويتبعه عنه بكلامه في (والكلام ما تضمن من الكلم) أي ضمن فصاعدا
ضممت (سواء مفيدًا مقصودًا لذاته) مخرج غير مفيد نحو (رحل يركب)،
بخلاف الكلم (رحل) لأن فيه بيان بعد هام وغير المقصود كلفه من
لأنه، والمقصود به كصفة الوصول نحو (جاء بني فله يومه فأنها معينة
بأنه، المقصود لا يصح مفاد، وإطلاق بكلام على نفسي
كالباني، والاختلاف في أنه دقيقة في ماذا قال حاكمًا له:

حاشية قوله (وللتصريح عنه) مبني على مركب ضمن مفاد منه

قوله (قال والكلام ما تضمن) (الخ) لا عن ذلك ضمن مفاد، لأنه عنه
من كلامه ويعبر عنه كمن يفسد كبحر، لا صواب، لا صواب كمن
قوله (كمن يفسد فصاعدا) (الخ) نفس: ما ضمن

قوله (مخرج غير المفيد نحو (رحل يركب) (الخ) فيه معنى لأن معينة
الذي ذكره منه أن من مدلول المدكورس كمن يفسد بضم، فربما يكون
كل مهمب مفاد، عن ما مرادى ضمح بأن الثاني لفهمه منه لأن لا يرى غير
مفاد، وهو الأوجه

قوله (فإنها مفيدة بالضم إليه) أي إلى الوصول، لا نحى أنه ضم
بالضم إليه مع غيره ك«جاء» في مثاليه.

الصدق (ونفيه) في معنى اعتقاده من اعتقاد عمه. ولم يعتقد شب (أو لا مطبق) لمخارج (مع الاعتقاد) في اعتقاد غير عدم مصنفه (ونفيه) في معنى اعتقاد عمه بأن اعتقاده أو لم يعتقد شب (والذي) في معنى اعتقاد عمه لا اعتقاد يمكن لصادق بصواب (فيها) في أي لصدق غير مصنف. وذلك أربع صور، (أ) (أوسطة) بين الصدق والكذب، والأول وهو ما معه الاعتقاد المذكور في المطابق الصدق، وفي غير المطابق الكذب.

ففيه قوله (أولم يعتقد شيئا) أي ذلك، يستشكل في ذلك لأحكامه،
ولأنه يدعي، بل الحامل منه تصور محذور، فلفظه بالجملة الخبرية ليس بخبر
وإن ساء أن يخصه به ليس محذورا، بل هو أعم حكمه ويصدق
بمعنى أنه لم يترك وقوع النسبة، أو لا وقوعها.

المثل وعبرته: «الصدق المطابقة لاعتقاد المخبر طابق الخارج أو لا، وكذبه عذمها، فالسُدُحُ واسطة»، والرابع: «الصدق لمطابقة الخارججة مع الاعتقاد، فإن فقد أو أحدهما فعنه كذب وموصف بهما جهتين»

سج (وعمره) في عمر واحد أو (الصدق المطلق) في صدق خبر مصنفه
لاعتقاد المحرط طبق، اعتدده الخارج، أو لا، وكذا عدها، في عده
مصنفه لأعداد محتر صدق عده خارج. ١٠٠ (الداخل) صح في
لخصه، وهو من أصل معه عده، (واسطة) في صدق وكذا صدق
الخارج، أو لا.

بسم الله (وعينه) انا لله واهله وصحبه وسلم
عنه. كى لعل على قلبه وسعدته انى ما دعا به فقه في ذلك بحرف دست

قوله (فالسُّدُوحُ واسطة) أي وقد حُرِّقَتْ. وهذا مذهب كلام غيره
كسعيد بن جبلة. وقد مرَّ صريحه لا واسطة على هذا القول بعد أن حُفِّتْ
معا على قولنا بالحجر حجر في عصبه. يُكْدَبُ. ومأخذ نصف
منه مع اعتدال من صادق ولا كذب. ومأخذُه أنه كذبٌ

(١٦) هو إبراهيم بن يشار بن عثمان، أبو إسحاق، اليافعي، فاضل، له من كتب علائمه وحده ١٢٠ كتاب، من كتب
المعتزلة، وكان رئيس للمعتزلة له ما يربو ٥٠٠ كتاب، من كتب سبكي ٢٣ كتاب، من كتب
المجسرة ١١٤٦/١.

(٢) نظر حاشیه سید محمد باقر علی‌اصغر نقیضه، ٢، ٥٠.

الصدق (والراغب) قال - «الصدق المطابقة الخارجة مع الاعتقاد» ما كى قال الحافظ - (عزى فقد) في المصنفه الخارجة . وعندها . في مجموعتي من فقد كل مذهب . أو أحدهم (هذه كذب) وهو ما فقد في كل مذهب سواء صدق فقد اعتاد لمصنفه باعتقاد مذهب . م عدم اعتقاد شيء . (و) انه (موصوفه) بهما) أي بالصدق والكذب (بجهتين) وهو ما فقد في واحد من مذهبته مع خارج واعتقاده . نوصف بالصدق من حيث مذهبته بالاعتقاد . م خارج . والكذب من حيث يفت منه مذهبته مع خارج . اعتقاده . فهو واسطة بين الصدق والكذب .

لأنه قوله (أم عدم اعتقاد شيء) ادخله في كذب بخلاف جعله - ع - م - واسطة بينه وبين الصدق .

[مدلول الخير]

للصالحين

ومدلول الخير الحكم بالنسبة لا ثبوته وفاقاً للإمام وخلافاً للقرافي،
والألم يكن شيء من الخير كذباً

ومدلول الخير في لسان (الحكم بالنسبة) شيء يصحبه كانه ربه في عدمه مثلاً . (لا ثبوته) في خارج (وفاقاً للإمام) . في في أنه حكمه بـ (وخلافاً للقرافي) أي في نه ثبوت . (والا) في وان لم يكن مدلول خير الحكم بالنسبة . بل كان سبباً (لم يكن شيء من الخير كذباً) أي عه ثابت منه في خارج . وقد عني بخلافه على ما من حكمه كذب

وأجيب بأن كذب الخير بأن لم تثبت نسبة في خارج ليس مدلولاً في حق ينافي ما جعل مدلوله من ثبوت نسبة عليه لأمر أن حكمه يكذب بخلافه المدلول عن الدليل لأن دلالة وصحة لا حتمية . ونسبة خير إلى صدق والكذب باعتبار وجود مدلوله معه وتخلفه عنه .

للثانية قوله (ومدلول الخير) أي مدلول ما صدقه .

قوله (لا عقلية) أي ليس دلالة لملاقاة عقلية يقتضي استبعاد مدلول بمدلول استلزاقاً عقلياً يستحيل معه تخلف المدلول عن الدليل عه في دلالة لآخر عن المؤثر

قوله (وتقسيم الخير إلى الصدق والكذب) أي عن ثبوت ما مدلوله ثبوت نسبة في الخارج بقربته مقابلية بقوله بعد ونفسه خير نوح . وهو م باعتبار وجود مدلوله معه وتخلفه عنه يقتضي مع ما قدمه من حروب أن مدلول الخير أي ما صدقه هو الصدق ، لا الكذب

(١) محصوراً في ٢٣٣ ٢٣٤

(٢) (الحكم) بعد في (م) ١١٤

(١) أنه في كتابه - م - بعد كنهه عن الركني في (شبه) (١) ٢٦٣

التي (واللهب) أي الحق عداً بـ شهادة (بالسبب) لئلا يكون (فيهم) والوكالة
أي التوكيل (أضلاً) تضمن ثبوت التوكيل مع عدم ثبوت استكمال عهده
عن محسن الحكم

لأنه قوله (واللهب) أي الراجح عداً بـ شهادة (بالسبب) لئلا يكون (فيهم) بـ
استدلال اشاعي، وغيره من أصحاب على صحة كبحه كبحه بـ معنى
«وقالت أمراء فرعون»^{١١}، وقد نقل هذا معنى من عن خلاف

مسألة [في أقسام الخبر]

للشأن

الخبر إما مقطوع بكذبه كالمعلوم خلافه ضرورة، أو استدلالاً، وكل خبر
أوهم بطلاناً ولم يقبل لتاوين فمكذوب أو ساقط منه ما يبرئ الوهم.

(مسألة: الخبر) بالنظر إلى أمور خارجية عنه

حجج

(إما مقطوع بكذبه كالمعلوم خلافه ضرورة) مثل قول عدل النقص
عنه، بـ «أو استدلالاً» نحو قول الفيلسفي: «العالم قديم».

(وكل خبر) عداً بـ (أوهم بطلاناً) أي توقعه في بؤسه أي بؤسه، (ولم
يقبل لتاوين فمكذوب) عداً بـ (أوهم بطلاناً) أي توقعه في بؤسه، (أو يقص منه)
من جهة بـ (ما يبرئ الوهم) حاصل ساقط منه^{١٢}

من الأول ما يبرئ منه حين بؤسه، فبؤسه حين بؤسه، أي توقعه في بؤسه
أي بؤسه، وقد ورد بعض النسخ على أنه بؤسه عن بؤسه عن بؤسه

مسألة: الخبر إما مقطوع بكذبه

للشأن

قوله (أو يقص منه) مطوف على مكذوب، قوله (ويوافق فيها) أي في
لفظة «اليوم» أي في إثباتها.

(١١) قال ابن كثير في التفسير ١١: ١١٦٥، «وذهب الصحيح عداً بـ شهادة بأن كانه أضلاً،
وهذا واضح لأنه من كلامه ومنصوده» وذهب صاحب
إهدى المسألة مذكراً في الإشراف للهروي، والحاوي للهاوي، والبحر للروائي.

(١٢) «وذهب الصحيح عداً بـ شهادة بأن كانه أضلاً،
وهذا واضح لأنه من كلامه ومنصوده» وذهب صاحب
إهدى المسألة مذكراً في الإشراف للهروي، والحاوي للهاوي، والبحر للروائي.

(٢٢) سورة بقره، الآية (٩).

الشيخ (ومن المقطوع بكذبه عن الصحيح خبر مذهب الرسالة) في قوله «أما رسول الله بن الناس» (بلا مفعلة، أو) بلا (تصديق الصادق) له لأن رسالته عن الله على خلاف العادة، ولعادة تقضي بكذب من يدعي ما يخالفها بلا دليل. وقيل: «لا ينصع بكذبه تحوير العقل صدقه»

أما مذهب لئونة أي الإبقاء إليه فقط ولا ينصع بكذبه كي قال مام الحارثي^(٢).

لأنه قوله (أو تصديق) نوه أنه لا يُدَّعى معجزة عن مصدق سوده، وليس كذلك فلو قال: «وتصديق» لليم من ذلك.

قوله (أما مذهب السوء، أي الإبقاء إليه فقط فلا ينصع بكذبه) عنه من رسول قوله تعالى: «وَحَاشَ الْيَبُوسَ»^(٣). أما بعده فنصع بكذبه وقوله (فقط) أي دون دعوى الرسالة

بُذِّن: وما يُقْبَع عنه ولم يوجد عند أهله؛ وبعض المنسوب إلى النبي ﷺ، والمنقول أحاداً فيها تنوُّفُ الدواعي على نقله خلافاً للرافضة

الشيخ (وما يُقْبَع) أي فُس (عنه) من الحديث (ولم يوجد عند أهله) من الرواة من لمصنوع كذبه نعتهم العادة بكذب قائله^(١). وقيل: «لا ينصع بكذبه لتجوير العقل صدق ناقله»^(٢).

وهذا مفروض بعد استقرار الأخبار، أما قبل استقرارها - كما في عصر تصدقه فيجوز أن يدعي أحدهم ما ليس عند غيره كقوله الإمام الباقر^(٣)

لأنه قوله (أو بعض المنسوب إلى النبي ﷺ من المقطوع بكذبه) نصه كلام نصيب ربه قولاً بأنه لا ينصع بكذبه، ولم يذكره الشارح ولا غيره من عمته. فالظاهر أنه من المقطوع بكذبه قطعاً استدلالاً، ثم إن رأيت لإسري صرح بذلك^(٤).

(١) هذا هو القسم الثالث من أقسام المقطوع بكذبه لئونة، انظر (٢٩٩/٢) شرح (٤٦٩/١).

(٢) قال به جماعة من الأصول والمحدثين انظر (٢٥٤/٢).

(٣) انظر (٣٠٠/٢).

(٤) انظر انساب البلاغي (٢/٣٠٤).

(١) هذا هو القسم الثاني من الأقسام الست للمقطوع بكذبه. انظر (٢٥٥/٤)، شرح (٣١٩/٢).

(٢) انظر انساب البلاغي (١/٢٢٧).

(٣) سورة الاحزاب الآية (٢٠).

البرق قد - هذه كانت موارفة، واستمعى عن موثرها إلى أن تنوّر بفرآن،
بحلاف ما يذكر في إمامة عليّ، فوه لا يعرف قدر كان ما حكي عن أهل بيته
السبعة، أي الصحابة ليس يعرفوا ما بكر في سيرة سي ساعده من الخرج،
وهي ضمة منصبة بسيرة لأدركه، ثم سابعة عليّ وعبد - رضي الله عنهم^(١)

لأنه قوله (هل كان ما حكي) في غير كان نعرفه، فحجب عن أهل بيته السبعة
... الحج.

بين وإما بصدقه كحبر الصادق، وبعضه المنسوب إلى محمد عليه السلام، والتواتر
معنى أو لفظاً وهو خبر مجمع يمتنع نواطوهم على الكذب عن محسوس.

الصدق (وإما مفقود) (بصدقه كحبر الصادق) أي أنه معاني شتره عن الكذب،
وبسبب عليه السلام اعلمه عن كذب، (وبعضه المنسوب إلى محمد عليه السلام) "وإن كنا
لا نعلم عنه

لأنه قوله (أي الله الحج) - ردك مع خبره، وسببه خبر لأمه، وهو (خرج
لأنه يختلف في قطعته.

(١) قال أحمد بن حنبل في مسنده والنهاية (٦/٢٢٢): "وقد اتفق الصحابة، رضي الله
عنهم، علىبيعة الصديق في ذلك الوقت حتى هي بين أبي طالب، والزمير بين العوام، رضي
الله عنهم، والقبيل ذلك ما رواه البيهقي... وفي تأمل ما ذكرناه ظهر له إجماع الصحابة
على خبرهم، لا على خبر غيره، وبه يثبت ما سأل الله عليه السلام، بعض على
خلافه عن أحد من الناس. لا أنكر كبره عنه طائفة من أهل بيته ولا يعني كبر
بقوله طائفة من نفسه، ولكن شدة قربهم منه كان يوجب وعين بن بصدقين"
وقال الشيخ عبد بن علي في شرح معتدلة: "بهاه (١٣٦) فوجدت
خلافه بصدوقه بالإجماع بعد توفيق الأول لا مجموع، في نسخة سي ساعده، فاستمر برأي
بعد المشاورة، وخرجت على خلافه، وبه يروى ما عدا عننا، ثم سابعة عليّ رؤوس لأشهاد
فقدت خلافه محمد عنها من غير مدعى

(١) هذا هو القسم الثاني من أقسام الخبر، وهو ما يطلق صدقه، وهو ينف عن أصله كالسبب
الدار (١١/٢٢٢)، والقصص (١/٤٧٠)، المحسن (٤/٣٧٢)، البحر (٤/٢٣٠)
(٢) هذا هو عبد الله، وهو عبد الله تعالى القصص (١/٤٢٠)، الأحكام (٢/٢٥٦)،
البحر (٤/٢٣٠)
(٣) هذا هو عبد الله، وهو عبد الله تعالى القصص (١/٤٧٠)، المحسن (٤/٣٧٢)،
الأحكام (٢/٢٥٦)

لِلثَلَاثِ وَقِيلَ : «اثْنَا عَشَرَ» ، وَ«عِشْرُونَ» ، وَ«أَرْبَعُونَ» ،

بِقَوْلِهِمْ «مَاتُوا»^(١)، فَيَتَوَقَّفُ بَعَثَ عَشْرِينَ لِيُخْبِرَهُمْ بِضُرِّهِمْ. فَكُوِّنَ عَنْ هَذَا الْعَدْلِ لَيْسَ إِلَّا لِأَنَّهُ أَقْبَلُ مَا يَفِيدُ الْعِلْمَ الْمَطْلُوبَ فِي مِثْلِ ذَلِكَ

[illegible]

الثانية قوله (وكانوا) كما قال أهل التفسير - أربعين رجلاً (الح) لم يرد في نسخة
 العمري ^(١)، وغيره ^(٢) أنهم كانوا ثلث وثلاثين رجلاً، وصلة نسوة، ثم سلم
 عمر قسمه الأربعة ^(٣)، فعليه في الرواية الأولى تغليب.

(١) سورة الأفعال، الآية: (٦٥).

(٢) سورة الأفعال، الآية (٦٤)

(٣) قال الحافظ الهيثمي رحمه الله تعالى في مجمع الزوائد (٥٥/٩): «أمر عبد الله بن مسعود قال: قال رسول الله ﷺ: «العلم أمر الإسلام يحضره من الخطاب» أو أبي جهل بن مسعود»
 محمد بن الله حضرت رسول الله ﷺ في عمر بن الخطاب، فيمن عليه لأمره بعده وأولاد...
 الطبري في الكبير والأوسط نحوه واحتصاره ورجال الكبير حرر صحيحه في نسخة من
 سعيد وقد وثق. وهذا روايت عبد الله بن مسعود في مجمع الزوائد (٥٥/٩): «العلم أمر الإسلام يحضره من الخطاب» أو أبي جهل بن مسعود»
 مجمع الزوائد (٥٥/٩).

(٤) تفسير الحوي: (٢/ ٢٦٠).

(٥) كمالاكرسو، في: روح المعاني، (١٠/٢٢).

(٦) قال الألويسي: رحمه الله تعالى، في (روح المعاني) (١: ٢٢) «والله عذب في سائر أعماله» (ص: ١٩٦) «أنشأ الطبراني وغيره من سائر أئمة السلف من سائر أئمة السلف، وأنشأ عن الحسين: أنها برئت يوم أسس عبد من عبد الله، مكملاً لغيره من سائر أئمة السلف، ذكره ابن جرير في كتابه، وهو كذب كذباً». «والله عذب في سائر أعماله» (ص: ١٩٦).

البرق (وقيل). «أبوه (أنا عزير) كعند الله في قوة معي». «وبعثنا منهم آتياً عزيراً
فلقيناه» لعزير كمن قد هُلك لتعسير تنكحائين باسم طمعة سي اسرئيل
الماثورين مجاهداهم لبحر وده حدهم الذي لا يربف فكروهم على هد لعند لس الا
لأنه أفل ما يفيد العلم للظول في مثل ذلك».

الَّتِي قَوْلُهُ (الْمَأْمُورِينَ) صَفَةُ لِسِي إِسْرَائِيلَ

قوله (بجهادهم) أي الكنعانيين .

قوله (لِيُخْبِرَهُمْ) أي يخبر بني إسرائيل من بني محمّد، في خبر بني محمّد،
وقيل: إنّ منبهه مذكوّر بن محمّد موسى عليه السلام، أي من قبل
لِيُخْبِرَهُمْ بِأَحْوَالِهِمْ.

ونكسبون فمك بكتبت معه يدك عريضة. ولا تأكل كعاب من ميسر من ميسر ،
عليه الصلاة والسلام (٣).

(١) سورة البقرة، الآية (١٢)

(۲) کیفر صی لیا حنیفہ لاجنہ صبر، (۱۱۲/۶)، والاکوسی، روح المعانی، (۱۲۷/۶)۔

(3) تاريخ الطبع ١١٩٥ هـ

والشعر وهي نطشة الكرى التي أعز الله بها الإسلام، ولدت من كناية نعم في رواية
الشعر «وما يُدريك لعل الله أطلع عن أهل بدر، فقال: اْعْمَلُوا مَا يَشْتُمُ
مَقْدَعُكُمْ لَكُمْ» وهذا لافتقاره زيادة احترامهم سدعي تنفس عنهم
ليُعرفوا، وبما يعرفون بحاجاتهم فكانهم عن هذا العدد المذكور من الآية
أقل عدو يُفيد العلم المطلوب في مثل ذلك.

وأجيب بمنع نسبة في جميع

للشعر قوله (وأجيب بمنع النسبة في الجميع) أي جميع لأقول، لكنه لا يسأل من
أصطحري، وليس فيه كلمة «الشيء» إلا أن يقال: هي مقدرة به

بذلك والأصح لا يشترط فيه إسلام، ولا عدم احتواء عليه، وأن العلم معه
ضروري، وقال الكعبي والإمامان: «نظري»، وفسره إمام الحرمين
بتوقيفه على مقدمات حاصلة، لا الاحتجاج إلى النظر

البيان (والأصح) أنه لا يشترط فيه، أي في تنويه (إسلام) في رواه، (ولا عدم
احتواء عليه) عليهم، فيعوز أن يكونوا كفار، وإن عوهم بعد كان بغير حق
مقصده من ممكنه، لأن أكثره مانعة من أن يصح عن تكذب

وقيل: «لا يجوز ذلك» هو على الكمال وهو السد عن تكذب فلا يُبعد
حكمه العامة

(و) لأصح (أن العلم فيه) أي في الحديث (ضروري) أي غرض عند
سبغه من غير حاسح إلى نظر حصوله من لا يأتي منه انظر كشده فصفاته

طائفة ويجب نصب عن بوجه اشتراط الأربعين: بأنه لا معنى لإخباره شيء به
ذكر بعد إخبار الله تعالى إياه به فيصول الاطمئنان به.

(١) قاله الطاهر القاسمي (٢٠١٤)، مجمع من أحاديث (٢٠٠٥)، (٢٠٠٥/٢)، (٢٠٠٥/٢).
وشرح تكذيبه (٢٠١٤/٢)
(٢) قاله الطاهر القاسمي (٢٠١٤)، (٢٠١٤/٢)، (٢٠١٤/٢)، (٢٠١٤/٢)، (٢٠١٤/٢).
وشرح تكذيبه (٢٠١٤/٢)

(١) رواه البخاري في الجهاد، باب حاسوس (٣٠٠٧)، وسبغ في صفات أصحابه،
باب من صفات من يد (٢٠١٤/٢)

والقول «عفيه» من معناه حبت عن الشك، «لكنه لا بد» أي تقدم^(١).

(وتوقف الأمدي)^(٢) عن القول بواحد من الضروري والنظري، أي لعدم دللته السابق من حصيه من لا يأنس منه بطلان، وبوجه على تلك المقدمات المحققة له من غير نظر إلى عدم التافي بينهما.

الثانية قوله (أو نظراً إلى أن المراد واحداً) أي المأخوذ من قوله «أما لا خلاف في المعنى»، وفي اعتباره بهذا بعد لا يحسن.

قوله (ومن غير نظر إلى عدم التافي بينهما) إذ لو نظر لم يتوقف، بل قال واحد الغولين.

الشيخ (وقال الكوفي) من معتزله (والإمامان) أي إمام حرمين والإمام الراربي : «نظري»، ومفتره إمام الحرمين) أي من كونه نظرياً كما أفصح به العربي^٢ التابع له أحد من كلام الكوفي (توقيف على مقدمات حاصلة) عند سماع وهي لمحققة بكون أحد متواتر من كونه حرم جمع، وكونهم بحيث نسج تواترهم على الكتب، وكونه عن محسوس. (لا الاحتياج إلى الطر عفيه)^٣ أي عفيه سماع المتواتر.

فلا خلاف في المعنى في أنه ضروري، لأن بوجه على تلك المقدمات لا ساق كونه ضروري^٤، وبضرورة عز الإمام الراربي، خلاف ما عثر به المصنف شهوا، أو نظراً إلى أن المراد واحد.

الثانية

(١) «أصح» لا بد من جمع خبر كما قال المصنف عنه في «الاج» (٢١/٢٨٦)، والروكني في «البحر» (٢٣٩/٤)، وصارته وجه الله في «المحصل» (٢٣٠/٤)، ولعل من خسر عفيه التواتر ضروري.

(٢) تبع الشارح في قوله «كما أفصح به الغزالي التابع له الإمام الراربي في «المحصل» (٢٣/٤) أنه من في في شرح الشيخ (ص ٣٥١)، واليصادي في «المنهاج» (ص ١١٦)، والصواب أن الغزالي ليس معه، بل هو مع الجمهور كما قال الإسدي في «نهاية السؤل» (٢٣٠٣/٢)، والمصنف في «الاج» (٢٨٦/٢)، ونظر عليه الغزالي في «المصنف» (٣٩٧/١) قللاً: «إن تحقيق القول فيه أنه ضروري».

(٣) «منه» الإمام الحرمي: (٢٢١-٢٢٠/١).

(٤) «منه» معناه الله في «البحر» وهو معناه من رأي في «البحر» كما قال المصنف في «الاج» (٢٨٦/٢) «يرتضي في «البحر» (٢٢١/٢)، وس لاج في «شرح بكون» (٣٩٧/٢).

(١) في شرح حريم الدين
(٢) «الحكم» بلامدي (٢١/٢٩٢)

لذلك ثُمَّ إِنَّ أَخْبَرُوا عَنْ غِيَابِ هَذَا، وَإِلَّا فَيُشْتَرَطُ ذَلِكَ فِي كُلِّ الطُّبَقَاتِ.

الشيخ (ثُمَّ إِنَّ أَخْبَرُوا) أَي هَلْ مَوَاتَرَ (عَنْ غِيَابِ) بَأَنَّ كَوْنَهُ طَبَقَةً فَقَطْ (هَذَا) وَصَحَّ (وَالْأَوَّلَى) أَي وَبِالْجَمْعِ عَنْ غِيَابِ بَأَنَّ كَوْنَهُ صَدَقَ قَدْرُ خَيْرٍ عَنْ غِيَابِ لَا لِمَصْنُوعٍ لِأَوَّلٍ مَعَهُ (فَيُشْتَرَطُ ذَلِكَ) أَي كَوْنَهُ جَمْعًا نَصَحَ بِهِ صَوْنَهُمْ عَنْ الْكُذْبِ (فِي كُلِّ الطُّبَقَاتِ) أَي فِي كُلِّ صَفَةٍ صَدَقَ بِقَدْرِ خَيْرٍ مَعَهُ مُخْلَافًا إِذْ لَمْ يَكُنْ كَذِبًا فِي غَيْرِ الصَّفَةِ لِأَوَّلٍ. فَلَا يُقَدَّرُ خَيْرُهُمْ لَعَنَهُ. وَمِنْ هَذَا يَسْتَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ فِي صَفَةٍ لِأَوَّلٍ فَدَيُّكَوْنُ حُدُودٍ فِي بَعْضِهِ هَذَا عَمَلُ الْقَرَاءَاتِ الشَّاذَّةِ كَمَا تَقَدَّمَ (٢٧).

نقشه قوله (عَنْ غِيَابِ) دَخَلَ عَلَى الْعَدَةِ، وَبِالْجَمْعِ مَدَّ، لِأَوَّلٍ عَنْ تَحْسِينِ مَدَّ. قوله فِي الْمَثِ (وَالْأَوَّلَى) فَيُشْتَرَطُ ذَلِكَ لَا حَتَّى يَكُونَ طَبَقَةً خَلْفَهُ مِنْ حُدُودِ التَّوَاتُرِ الَّتِي هُنَا، لِأَوَّلٍ بِالسَّوَالِ عَنْ تَحْسِينِ مَدَّ، وَبِالْجَمْعِ عَنْ غِيَابِ بِأَنَّ كَوْنَهُ جَمْعًا نَصَحَ بِهِ صَوْنَهُمْ عَنْ الْكُذْبِ (فِي كُلِّ الطُّبَقَاتِ) أَي فِي كُلِّ صَفَةٍ صَدَقَ بِقَدْرِ خَيْرٍ مَعَهُ مُخْلَافًا إِذْ لَمْ يَكُنْ كَذِبًا فِي غَيْرِ الصَّفَةِ لِأَوَّلٍ فَدَيُّكَوْنُ حُدُودٍ فِي بَعْضِهِ هَذَا عَمَلُ الْقَرَاءَاتِ الشَّاذَّةِ كَمَا تَقَدَّمَ (٢٧).

(١) دالة جَمْعِهِ: «كُتِبَ الْأَسْمَاءُ» (٢/٦٥٧)، «الْمَصْنُوعُ» (١/٣٩٩)، «الْأَحْكَامُ» (٢/٢٦٧)، «سَجَرُهُ» (٢/٢٣٦)، «أَي فِي حُدُودِ الْخَدَّاءِ» (٢).

بِالْجَمْعِ (وَالصَّحِيحُ) ثَالِثُهَا أَنَّ عِلْمَهُ لِكَثْرَةِ الْعَدَدِ مُتَّفَقٌ وَلِلْقَرَأَتَيْنِ قَدْ يَخْتَلِفُ فَيَحْصُلُ لَزِيدٌ دُونَ عَمْرٍو، وَأَنَّ الْإِنْحَاغَ عَلَى وَفْقِ خَيْرٍ لَا يَدُلُّ عَلَى صَدَقِهِ، وَثَالِثُهَا: «يَدُلُّ أَنْ تَلْقَوْهُ بِالْقَبُولِ».

الشيخ (وَالصَّحِيحُ) مِنْ هَذَا (ثَالِثُهَا أَنَّ عِلْمَهُ) أَي مَوَاتَرَ. أَي عَمَلٌ حَاصِلٌ مَعَهُ (لِكَثْرَةِ الْعَدَدِ) أَي رُبَّمَا (مُتَّفَقٌ) بِمَعْنَى فَيَحْصُلُ يَكُونُ مَعَهُ (وَالْقَرَأَتَيْنِ) بِمَعْنَى عَمَلٌ عَلَى فُلٍ بَعْدَ صَدَاحٍ بَأَنَّ يَكُونُ لَا مَعْنَى مِنْ أَحَدِهِمَا بِمَعْنَى هَذَا وَبِالْجَمْعِ عَنْ غِيَابِ بِأَنَّ كَوْنَهُ جَمْعًا نَصَحَ بِهِ صَوْنَهُمْ عَنْ الْكُذْبِ (فِي كُلِّ الطُّبَقَاتِ) أَي فِي كُلِّ صَفَةٍ صَدَقَ بِقَدْرِ خَيْرٍ مَعَهُ مُخْلَافًا إِذْ لَمْ يَكُنْ كَذِبًا فِي غَيْرِ الصَّفَةِ لِأَوَّلٍ فَدَيُّكَوْنُ حُدُودٍ فِي بَعْضِهِ هَذَا عَمَلُ الْقَرَاءَاتِ الشَّاذَّةِ كَمَا تَقَدَّمَ (٢٧).

أما الخبرُ المَعْدِيُّ لِلْعِلْمِ بِالْقَرَأَتَيْنِ الْمُتَّفَعِلَةِ عَنْهُ فَلَيْسَ بِمَوَاتَرَ. وَالْقَوْلُ الْأَوَّلُ: «حَتَّى حَاصِلُوهُ» بِمَعْنَى يَكُونُ مِنْ لِمَعْنَى صَدَقَ، لِأَنَّ مَدَّ فِي مَثَلِ ذَلِكَ صَدَقَهُ لَا يَحْصِي عَنْ حُدُودِهِمَا (٢٨) وَالثَّانِي: «لَا يَجِبُ ذَلِكَ» بِأَنَّ مَدَّ حَاصِلُ الْعِلْمِ نَصَحَ بِهِ صَوْنَهُمْ. وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ: «لَا يَحْصِي الْعِلْمُ بِكَثْرَةِ الْعَدَدِ كَالْقَرَأَتَيْنِ».

نقشه قوله (الصَّالِحُ لَهُ) لِلْخَيْرِ التَّوَاتُرِ قوله (بَأَنَّ يَكُونُ لَارْمَةً لَهُ) أَي بِحَسَرَةٍ، احْتَرَفَ بِهِ عَنْ الْقَرَأَتَيْنِ غَيْرِ اللَّازِمَةِ، وَهِيَ الْمُنْفَصِلَةُ كَمَا يَتَّبِعُهَا التَّشْرِيحُ بَعْدَ، فَدَفَعَ بِإِعْلَاقِهِ فِي هَذَا خَيْرِ الَّذِي لَا عَصْرَ الْعِلْمِ مِنْهُ إِلَّا بِإِصْنَاءِ بَقَائِهِ لَيْسَ بِمَوَاتَرَ.

(١) «وَهُوَ قَالَ جَمْعُهُ» (الْأَحْكَامُ) (٢/٢٦٧)، «شَيْبَةُ» (١/٢٧٦)، «مَدَّ» (الْأَحْكَامُ) (٢/٢٦٧)، «وَهُوَ قَالَ لِعَاصِي سَمْعَانِ» (الْأَحْكَامُ) (٢/٢٦٧)، «دَالَةُ الْعِلْمِ الَّتِي مِنْ لِمَعْنَى» (شَيْبَةُ) (١/٢٧٦).

للسُّبْحِ وَأَنَّ الْمُخْبِرَ بِحَضْرَةِ قَوْمٍ لَمْ يَكْذِبُوهُ، وَلَا حَامِلٌ عَلَى سُكُوتِهِمْ صَادِقٌ،
وَكَذَا الْمُخْبِرُ بِمَسْمُوعٍ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ، وَلَا حَامِلٌ عَلَى التَّفْهِيمِ وَالْكَذِبِ
خِلَافًا لِلْمُتَأَخِّرِينَ، وَقِيلَ: «يَدُلُّ أَنْ كَانَ عَنْ دَنْيَوِي».

السُّبْحِ (و) نَصَحْتُ (أَنَّ الْمُخْبِرَ بِحَضْرَةِ قَوْمٍ لَمْ يَكْذِبُوهُ، وَلَا حَامِلٌ عَلَى سُكُوتِهِمْ) عَنْ
بُكَدَسٍ مِنْ حَوْبٍ، وَصَبَّحَ فِي شَيْءٍ مِنْهُ (صَادِقٌ) فِيهِ أَخْبَرَهُ، لِأَنَّهُ سَكَتَهُمْ
تَصَدِّيقٌ لَهُ عَادَةً^(١). فَقَدْ اتَّفَقُوا وَهُمْ عِدَّةُ التَّوَاتُرِ - عَلَى خَيْرٍ عَنْ مَحْسُوسٍ، إِذْ
فَرَضَ مَسَامَةَ كَدَسٍ. كَمَا صَبَّحَ بِهِ لَامِدِي^(٢)، فَكَوْنُ صَدَقَ تَعْدَدُ وَهِيَ
«لَا يَرُدُّ مِنْ سُكُوتِهِمْ تَصَدِّيقُهُ حَوَالًا أَنْ يَسْكُتُوا عَنْ بُكَدَسٍ لَا شَيْءَ»^(٣).

(وَكَذَا الْمُخْبِرُ بِمَسْمُوعٍ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ) أَيْ يَسْكُتُ بِمَعْنَى مِنْهُ سَبِي ﷺ (وَلَا
حَامِلٌ عَلَى التَّفْهِيمِ) سَبِي ﷺ (و) عَلَى (الْكَذِبِ) بِسُكُوتِ صَادِقٍ^(٤).

لَمَّا تَبَيَّنَ قَوِيَّةُ (بِسْ حَوْبٍ، أَوْ طَمَعٍ فِي شَيْءٍ مِنْهُ) أَيْ وَهْمٍ لَا مَعْلُومٍ لِحَرْ لِكُتُوبِهِ
عَرَبِيًّا

قَوْلُهُ (إِذَا فُرِضَ الْمَسْأَلَةُ كَذَلِكَ) أَيْ أَنَّ الذِّبَّ أَخْبَرَ بِحَضْرَةِ هَمٍ عِدَّةُ تَوَاتُرٍ،
وَأَنَّ خَيْرَ عَنْ مَحْسُوسٍ، وَهِيَ غَنَمٌ أَلَّا الْأَوَّلُ بِالْمَصْطَفِ أَنْ يَصِفَ الْقَوْمَ. يَقُولُ:
«يُؤْمِنُ تَوَاطُؤُهُمْ عَلَى الْكَذِبِ عَنْ مَحْسُوسٍ».

(١) دَارُ الْحَقِيقَةِ وَالْمَالِكِيَّةِ وَالشَّافِعِيَّةِ. «الْبَيْهَقِيُّ» (٨٠/٣)، «مُخْتَصَرُ ابْنِ الْحَاجِبِ» (٥٧/٢)،
«الْمَحْصُورُ» (٤٢٢/٢)

(٢) «الْأَحْكَامُ» لِأَمْدِي (٢١/٢١)

(٣) وَهِيَ أَهْلِيَّةٌ، وَحَارَةُ بَرِّي، لِأَمْدِي مَا «الْمَحْصُورُ» (٢٨٢/٢)، «الْأَحْكَامُ»
(٢٨١/٢) «شَرْحُ بَيْهَقِي» (٣٥٤/٣)

(٤) «قَالَ الشَّيْخُ أَبُو حَنَافٍ فِي (الْمَسْمُوعِ) ص ١٥٣، وَحَارَةُ الْمَصْبُوحِ وَشَرْحُ لِإِسْلَامٍ

السُّبْحِ فِيهِ أَخْبَرَ بِهِ دَبَّ كَانَ أَوْ ذُبُوبٌ لَا سَبِي ﷺ لَا يَدُلُّ حَدٌّ عَنْ كَذِبِ (خِلَافًا
لِلْمُتَأَخِّرِينَ)^(١) مِنْهُمْ الْأَمْدِيُّ^(٢)، وَابْنُ الْحَاجِبِ^(٣)، فِي قَوْلِهِمْ: لَا يَدُلُّ
سَكَتُ سَبِي ﷺ عَلَى صَدَقِ الْمُخْبِرِ، مَا فِي لَدُنِّي مَحْجُوزٌ - بِكَوْنِ سَبِي ﷺ
بِهِ. وَحَدَّثَنَا بِخِلَافٍ مَا أَخْبَرَهُ بِهِ الْمُخْبِرُ، وَأَمَّا فِي الدُّنْيَوِيِّ فَلِحَوَالِ أَنْ لَا يَكُونُ
لِسَبِي ﷺ مَعْلَمَةٌ حَالَتُهُ فِي شَيْءٍ مِنْهُمْ، وَبِزِيَارَتِهِ عَنْ سَبِي ﷺ. أَنَّهُ ﷺ مَرَّ بِقَوْمٍ
يُلْقَعُونَ، فَقَالَ: لَوْ لَمْ تَعْمَلُوا لَصَلَحَ، قَالَ: فَحَرَّجَ شَيْعَةً مِنْهُمْ، فَقَالَ مَا
لِخِلْعَتِكُمْ؟ قَالُوا: قُلْتُ كَذَا، وَكَذَا، قَالَ: أَنْتُمْ أَعْمَمُ بَأْسَرِ ذُنْيَاكُمْ^(٤).

(وَقِيلَ: «يَدُلُّ» عَنْ صَدَقِهِ (إِنْ كَانَ) مَحْجُوزًا (عَنْ) أَسْرِ الدُّنْيَوِيِّ) خِلَافًا
الدُّنْيَوِيِّ^(٥).

«فِي شَرْحِ الْمُحْتَضَرِ»^(٦) عَكْسَ هَذَا لِنَقْلِ بَدَنَةٍ. وَهِيَ جَهَنَّمُ بِزِيَادَةِ تَعْدَمِ
وَأُجِبَ فِي الدُّنْيَوِيِّ أَنَّ مَقْلُ نَسَائِلٍ أَوْ بَادِعَةٍ لَا يَسْتَحِقُّ لِسُكُوتِ عِدَّةٍ وَقَوْلُهُ مُكْرَمًا
فِيهِ مِنْ إِبْهَامِ تَعْبِيرِ الْحِكْمَةِ فِي الْأَوَّلِ. وَتَأَخَّرَ سَائِلٌ عَنْ وَقْفِ حَاجَةٍ فِي الثَّانِي.

لَمَّا تَبَيَّنَ قَوِيَّةُ (بِعِلَافٍ مَا أَخْبَرَهُ بِهِ الْمُخْبِرُ) بِسَارِعَةٍ بِهِ وَبِهِ

(١) قَالَ دَارُ الْحَقِيقَةِ وَالْمَالِكِيَّةِ وَالشَّافِعِيَّةِ «الْبَيْهَقِيُّ» (٢٢٩/١)، «مُخْتَصَرُ ابْنِ الْحَاجِبِ» (٥٧/٢)،
«شَرْحُ الْكُوكَبَةِ» (٣٥٣/٢).

(٢) «الْأَحْكَامُ» لِأَمْدِي (٢٨٠/٢)

(٣) «مُخْتَصَرُ الْمُتَهَنِّ» لِأَبِي الْحَاجِبِ (٥٧/٢)

(٤) رَوَاهُ مُسْلِمٌ فِي الْمُسَالِكِ، بِإِثْبَاتِ وَجُوبِ اسْتِثْنَاءِ مَا دَخَلَ فِيهِ مِنْ مَذْهَبِ سَبِي ﷺ مِنْ مَعَالِشِ
نَدَا... (٦٠٨١).

(٥) دَارُ الْحَقِيقَةِ وَالْمَالِكِيَّةِ وَالشَّافِعِيَّةِ «الْبَيْهَقِيُّ» (٢٢٢/٢)

(٦) رَفَعَ الْحَاجِبُ عَنْ الْمُحْتَضَرِ ابْنِ الْحَاجِبِ (٣٠٤/٢)

وفي الحديث: «من كذب بعد علمه به سبي سيده» يعني الله به عصمة من
أن يفر أحدا عن كذب في عصمة كذب المنافقين في قولهم له: «شهد أنك
لرسول الله» من حيث تصدق به هو به واقعت كسنتهم في ذلك وإن كان
ديبا

أما إذا وُجد حاملٌ على الكذب والتقريب كما إذا كان المخبر عن يعايد
التي يبيد ولا يسمع له لا كذب ولا يدرك كذب عن صدق فلا، جدا

لأنه قوله (وإن كان ديباً) معناه كذب وهو فيه شيء عليه كذب
المنافقين.

قوله (أما إذا وُجد حاملٌ على الكذب والتقريب) في ردهم، لأن حكم
إذا قد يقدس يعني باستدلالهم وبسبب حكمهم، حامل على كذب به ربه
أن يكون كذباً مدحاً هذا وجهه، يعني حامل على كذب يعني عن نبي
الحامل على الكذب وعكسه لا يُلْزام كل منها الآخر.

(١١) شاركه في كذب من كذب الله به (١) «إن جازك المُستفهِون فالوا مُتَيْدٌ كَذَبْتُكَ
لرسول الله وأنت تعلم أنك رسول الله وأنت تشهد إن المُستفهِين لكذبون»

المسألة وأما مَظْنُونُ الصديق محبر الواحد، وهو ما لم يثبت له حد التواتر
ومنه المستفيض وهو الشائع عن أصل، وقد يُسمَّى مشهوراً، وأقله
اثنان، وقيل: «ثلاثة».

الشيخ (وأما مَظْنُونُ الصديق محبر الواحد، وهو ما لم يثبت له حد التواتر، إذا
كان راويه، أو أكثر، قد عد عنه ما يفرس بمصنفه، أولاً (ومنه) حينئذ
(المُستفَضُّ) (٢) وهو الشائع عن أصل، فخر الشائع لا عن حد (وقد يُسمَّى)
في المُستفَضُّ (مشهوراً، وأقله) من حيث عدد راويه، أي في عدد روى
المُستفَضُّ (اثنان) (١)، وقيل: «ثلاثة» (٢).

من ربه

(١) قد عد عنه ما يفرس بمصنفه، أولاً (ومنه) حينئذ (المُستفَضُّ) (٢) وهو الشائع
عن أصل، وقد يُسمَّى مشهوراً، وأقله من حيث عدد راويه، أي في عدد روى
المُستفَضُّ (اثنان) (١)، وقيل: «ثلاثة» (٢).

(٢) قد عد عنه ما يفرس بمصنفه، أولاً (ومنه) حينئذ (المُستفَضُّ) (٢) وهو الشائع
عن أصل، وقد يُسمَّى مشهوراً، وأقله من حيث عدد راويه، أي في عدد روى
المُستفَضُّ (اثنان) (١)، وقيل: «ثلاثة» (٢).

(٣) التقسيم عند الفايهري ثلثي: التواتر، والأحاد، ومنه مشهور، وعد حقه برتبة
التواتر، المشهور، وهو ما تواتر بعد القرن الثاني، والحد من حد (١) (٢) (٣) (٤) (٥) (٦) (٧) (٨) (٩) (١٠) (١١) (١٢) (١٣) (١٤) (١٥) (١٦) (١٧) (١٨) (١٩) (٢٠) (٢١) (٢٢) (٢٣) (٢٤) (٢٥) (٢٦) (٢٧) (٢٨) (٢٩) (٣٠) (٣١) (٣٢) (٣٣) (٣٤) (٣٥) (٣٦) (٣٧) (٣٨) (٣٩) (٤٠) (٤١) (٤٢) (٤٣) (٤٤) (٤٥) (٤٦) (٤٧) (٤٨) (٤٩) (٥٠) (٥١) (٥٢) (٥٣) (٥٤) (٥٥) (٥٦) (٥٧) (٥٨) (٥٩) (٦٠) (٦١) (٦٢) (٦٣) (٦٤) (٦٥) (٦٦) (٦٧) (٦٨) (٦٩) (٧٠) (٧١) (٧٢) (٧٣) (٧٤) (٧٥) (٧٦) (٧٧) (٧٨) (٧٩) (٨٠) (٨١) (٨٢) (٨٣) (٨٤) (٨٥) (٨٦) (٨٧) (٨٨) (٨٩) (٩٠) (٩١) (٩٢) (٩٣) (٩٤) (٩٥) (٩٦) (٩٧) (٩٨) (٩٩) (١٠٠) (١٠١) (١٠٢) (١٠٣) (١٠٤) (١٠٥) (١٠٦) (١٠٧) (١٠٨) (١٠٩) (١١٠) (١١١) (١١٢) (١١٣) (١١٤) (١١٥) (١١٦) (١١٧) (١١٨) (١١٩) (١٢٠) (١٢١) (١٢٢) (١٢٣) (١٢٤) (١٢٥) (١٢٦) (١٢٧) (١٢٨) (١٢٩) (١٣٠) (١٣١) (١٣٢) (١٣٣) (١٣٤) (١٣٥) (١٣٦) (١٣٧) (١٣٨) (١٣٩) (١٤٠) (١٤١) (١٤٢) (١٤٣) (١٤٤) (١٤٥) (١٤٦) (١٤٧) (١٤٨) (١٤٩) (١٥٠) (١٥١) (١٥٢) (١٥٣) (١٥٤) (١٥٥) (١٥٦) (١٥٧) (١٥٨) (١٥٩) (١٦٠) (١٦١) (١٦٢) (١٦٣) (١٦٤) (١٦٥) (١٦٦) (١٦٧) (١٦٨) (١٦٩) (١٧٠) (١٧١) (١٧٢) (١٧٣) (١٧٤) (١٧٥) (١٧٦) (١٧٧) (١٧٨) (١٧٩) (١٨٠) (١٨١) (١٨٢) (١٨٣) (١٨٤) (١٨٥) (١٨٦) (١٨٧) (١٨٨) (١٨٩) (١٩٠) (١٩١) (١٩٢) (١٩٣) (١٩٤) (١٩٥) (١٩٦) (١٩٧) (١٩٨) (١٩٩) (٢٠٠) (٢٠١) (٢٠٢) (٢٠٣) (٢٠٤) (٢٠٥) (٢٠٦) (٢٠٧) (٢٠٨) (٢٠٩) (٢١٠) (٢١١) (٢١٢) (٢١٣) (٢١٤) (٢١٥) (٢١٦) (٢١٧) (٢١٨) (٢١٩) (٢٢٠) (٢٢١) (٢٢٢) (٢٢٣) (٢٢٤) (٢٢٥) (٢٢٦) (٢٢٧) (٢٢٨) (٢٢٩) (٢٣٠) (٢٣١) (٢٣٢) (٢٣٣) (٢٣٤) (٢٣٥) (٢٣٦) (٢٣٧) (٢٣٨) (٢٣٩) (٢٤٠) (٢٤١) (٢٤٢) (٢٤٣) (٢٤٤) (٢٤٥) (٢٤٦) (٢٤٧) (٢٤٨) (٢٤٩) (٢٥٠) (٢٥١) (٢٥٢) (٢٥٣) (٢٥٤) (٢٥٥) (٢٥٦) (٢٥٧) (٢٥٨) (٢٥٩) (٢٦٠) (٢٦١) (٢٦٢) (٢٦٣) (٢٦٤) (٢٦٥) (٢٦٦) (٢٦٧) (٢٦٨) (٢٦٩) (٢٧٠) (٢٧١) (٢٧٢) (٢٧٣) (٢٧٤) (٢٧٥) (٢٧٦) (٢٧٧) (٢٧٨) (٢٧٩) (٢٨٠) (٢٨١) (٢٨٢) (٢٨٣) (٢٨٤) (٢٨٥) (٢٨٦) (٢٨٧) (٢٨٨) (٢٨٩) (٢٩٠) (٢٩١) (٢٩٢) (٢٩٣) (٢٩٤) (٢٩٥) (٢٩٦) (٢٩٧) (٢٩٨) (٢٩٩) (٣٠٠) (٣٠١) (٣٠٢) (٣٠٣) (٣٠٤) (٣٠٥) (٣٠٦) (٣٠٧) (٣٠٨) (٣٠٩) (٣١٠) (٣١١) (٣١٢) (٣١٣) (٣١٤) (٣١٥) (٣١٦) (٣١٧) (٣١٨) (٣١٩) (٣٢٠) (٣٢١) (٣٢٢) (٣٢٣) (٣٢٤) (٣٢٥) (٣٢٦) (٣٢٧) (٣٢٨) (٣٢٩) (٣٣٠) (٣٣١) (٣٣٢) (٣٣٣) (٣٣٤) (٣٣٥) (٣٣٦) (٣٣٧) (٣٣٨) (٣٣٩) (٣٤٠) (٣٤١) (٣٤٢) (٣٤٣) (٣٤٤) (٣٤٥) (٣٤٦) (٣٤٧) (٣٤٨) (٣٤٩) (٣٥٠) (٣٥١) (٣٥٢) (٣٥٣) (٣٥٤) (٣٥٥) (٣٥٦) (٣٥٧) (٣٥٨) (٣٥٩) (٣٦٠) (٣٦١) (٣٦٢) (٣٦٣) (٣٦٤) (٣٦٥) (٣٦٦) (٣٦٧) (٣٦٨) (٣٦٩) (٣٧٠) (٣٧١) (٣٧٢) (٣٧٣) (٣٧٤) (٣٧٥) (٣٧٦) (٣٧٧) (٣٧٨) (٣٧٩) (٣٨٠) (٣٨١) (٣٨٢) (٣٨٣) (٣٨٤) (٣٨٥) (٣٨٦) (٣٨٧) (٣٨٨) (٣٨٩) (٣٩٠) (٣٩١) (٣٩٢) (٣٩٣) (٣٩٤) (٣٩٥) (٣٩٦) (٣٩٧) (٣٩٨) (٣٩٩) (٤٠٠) (٤٠١) (٤٠٢) (٤٠٣) (٤٠٤) (٤٠٥) (٤٠٦) (٤٠٧) (٤٠٨) (٤٠٩) (٤١٠) (٤١١) (٤١٢) (٤١٣) (٤١٤) (٤١٥) (٤١٦) (٤١٧) (٤١٨) (٤١٩) (٤٢٠) (٤٢١) (٤٢٢) (٤٢٣) (٤٢٤) (٤٢٥) (٤٢٦) (٤٢٧) (٤٢٨) (٤٢٩) (٤٣٠) (٤٣١) (٤٣٢) (٤٣٣) (٤٣٤) (٤٣٥) (٤٣٦) (٤٣٧) (٤٣٨) (٤٣٩) (٤٤٠) (٤٤١) (٤٤٢) (٤٤٣) (٤٤٤) (٤٤٥) (٤٤٦) (٤٤٧) (٤٤٨) (٤٤٩) (٤٥٠) (٤٥١) (٤٥٢) (٤٥٣) (٤٥٤) (٤٥٥) (٤٥٦) (٤٥٧) (٤٥٨) (٤٥٩) (٤٦٠) (٤٦١) (٤٦٢) (٤٦٣) (٤٦٤) (٤٦٥) (٤٦٦) (٤٦٧) (٤٦٨) (٤٦٩) (٤٧٠) (٤٧١) (٤٧٢) (٤٧٣) (٤٧٤) (٤٧٥) (٤٧٦) (٤٧٧) (٤٧٨) (٤٧٩) (٤٨٠) (٤٨١) (٤٨٢) (٤٨٣) (٤٨٤) (٤٨٥) (٤٨٦) (٤٨٧) (٤٨٨) (٤٨٩) (٤٩٠) (٤٩١) (٤٩٢) (٤٩٣) (٤٩٤) (٤٩٥) (٤٩٦) (٤٩٧) (٤٩٨) (٤٩٩) (٥٠٠) (٥٠١) (٥٠٢) (٥٠٣) (٥٠٤) (٥٠٥) (٥٠٦) (٥٠٧) (٥٠٨) (٥٠٩) (٥١٠) (٥١١) (٥١٢) (٥١٣) (٥١٤) (٥١٥) (٥١٦) (٥١٧) (٥١٨) (٥١٩) (٥٢٠) (٥٢١) (٥٢٢) (٥٢٣) (٥٢٤) (٥٢٥) (٥٢٦) (٥٢٧) (٥٢٨) (٥٢٩) (٥٣٠) (٥٣١) (٥٣٢) (٥٣٣) (٥٣٤) (٥٣٥) (٥٣٦) (٥٣٧) (٥٣٨) (٥٣٩) (٥٤٠) (٥٤١) (٥٤٢) (٥٤٣) (٥٤٤) (٥٤٥) (٥٤٦) (٥٤٧) (٥٤٨) (٥٤٩) (٥٥٠) (٥٥١) (٥٥٢) (٥٥٣) (٥٥٤) (٥٥٥) (٥٥٦) (٥٥٧) (٥٥٨) (٥٥٩) (٥٦٠) (٥٦١) (٥٦٢) (٥٦٣) (٥٦٤) (٥٦٥) (٥٦٦) (٥٦٧) (٥٦٨) (٥٦٩) (٥٧٠) (٥٧١) (٥٧٢) (٥٧٣) (٥٧٤) (٥٧٥) (٥٧٦) (٥٧٧) (٥٧٨) (٥٧٩) (٥٨٠) (٥٨١) (٥٨٢) (٥٨٣) (٥٨٤) (٥٨٥) (٥٨٦) (٥٨٧) (٥٨٨) (٥٨٩) (٥٩٠) (٥٩١) (٥٩٢) (٥٩٣) (٥٩٤) (٥٩٥) (٥٩٦) (٥٩٧) (٥٩٨) (٥٩٩) (٦٠٠) (٦٠١) (٦٠٢) (٦٠٣) (٦٠٤) (٦٠٥) (٦٠٦) (٦٠٧) (٦٠٨) (٦٠٩) (٦١٠) (٦١١) (٦١٢) (٦١٣) (٦١٤) (٦١٥) (٦١٦) (٦١٧) (٦١٨) (٦١٩) (٦٢٠) (٦٢١) (٦٢٢) (٦٢٣) (٦٢٤) (٦٢٥) (٦٢٦) (٦٢٧) (٦٢٨) (٦٢٩) (٦٣٠) (٦٣١) (٦٣٢) (٦٣٣) (٦٣٤) (٦٣٥) (٦٣٦) (٦٣٧) (٦٣٨) (٦٣٩) (٦٤٠) (٦٤١) (٦٤٢) (٦٤٣) (٦٤٤) (٦٤٥) (٦٤٦) (٦٤٧) (٦٤٨) (٦٤٩) (٦٥٠) (٦٥١) (٦٥٢) (٦٥٣) (٦٥٤) (٦٥٥) (٦٥٦) (٦٥٧) (٦٥٨) (٦٥٩) (٦٦٠) (٦٦١) (٦٦٢) (٦٦٣) (٦٦٤) (٦٦٥) (٦٦٦) (٦٦٧) (٦٦٨) (٦٦٩) (٦٧٠) (٦٧١) (٦٧٢) (٦٧٣) (٦٧٤) (٦٧٥) (٦٧٦) (٦٧٧) (٦٧٨) (٦٧٩) (٦٨٠) (٦٨١) (٦٨٢) (٦٨٣) (٦٨٤) (٦٨٥) (٦٨٦) (٦٨٧) (٦٨٨) (٦٨٩) (٦٩٠) (٦٩١) (٦٩٢) (٦٩٣) (٦٩٤) (٦٩٥) (٦٩٦) (٦٩٧) (٦٩٨) (٦٩٩) (٧٠٠) (٧٠١) (٧٠٢) (٧٠٣) (٧٠٤) (٧٠٥) (٧٠٦) (٧٠٧) (٧٠٨) (٧٠٩) (٧١٠) (٧١١) (٧١٢) (٧١٣) (٧١٤) (٧١٥) (٧١٦) (٧١٧) (٧١٨) (٧١٩) (٧٢٠) (٧٢١) (٧٢٢) (٧٢٣) (٧٢٤) (٧٢٥) (٧٢٦) (٧٢٧) (٧٢٨) (٧٢٩) (٧٣٠) (٧٣١) (٧٣٢) (٧٣٣) (٧٣٤) (٧٣٥) (٧٣٦) (٧٣٧) (٧٣٨) (٧٣٩) (٧٤٠) (٧٤١) (٧٤٢) (٧٤٣) (٧٤٤) (٧٤٥) (٧٤٦) (٧٤٧) (٧٤٨) (٧٤٩) (٧٥٠) (٧٥١) (٧٥٢) (٧٥٣) (٧٥٤) (٧٥٥) (٧٥٦) (٧٥٧) (٧٥٨) (٧٥٩) (٧٦٠) (٧٦١) (٧٦٢) (٧٦٣) (٧٦٤) (٧٦٥) (٧٦٦) (٧٦٧) (٧٦٨) (٧٦٩) (٧٧٠) (٧٧١) (٧٧٢) (٧٧٣) (٧٧٤) (٧٧٥) (٧٧٦) (٧٧٧) (٧٧٨) (٧٧٩) (٧٨٠) (٧٨١) (٧٨٢) (٧٨٣) (٧٨٤) (٧٨٥) (٧٨٦) (٧٨٧) (٧٨٨) (٧٨٩) (٧٩٠) (٧٩١) (٧٩٢) (٧٩٣) (٧٩٤) (٧٩٥) (٧٩٦) (٧٩٧) (٧٩٨) (٧٩٩) (٨٠٠) (٨٠١) (٨٠٢) (٨٠٣) (٨٠٤) (٨٠٥) (٨٠٦) (٨٠٧) (٨٠٨) (٨٠٩) (٨١٠) (٨١١) (٨١٢) (٨١٣) (٨١٤) (٨١٥) (٨١٦) (٨١٧) (٨١٨) (٨١٩) (٨٢٠) (٨٢١) (٨٢٢) (٨٢٣) (٨٢٤) (٨٢٥) (٨٢٦) (٨٢٧) (٨٢٨) (٨٢٩) (٨٣٠) (٨٣١) (٨٣٢) (٨٣٣) (٨٣٤) (٨٣٥) (٨٣٦) (٨٣٧) (٨٣٨) (٨٣٩) (٨٤٠) (٨٤١) (٨٤٢) (٨٤٣) (٨٤٤) (٨٤٥) (٨٤٦) (٨٤٧) (٨٤٨) (٨٤٩) (٨٥٠) (٨٥١) (٨٥٢) (٨٥٣) (٨٥٤) (٨٥٥) (٨٥٦) (٨٥٧) (٨٥٨) (٨٥٩) (٨٦٠) (٨٦١) (٨٦٢) (٨٦٣) (٨٦٤) (٨٦٥) (٨٦٦) (٨٦٧) (٨٦٨) (٨٦٩) (٨٧٠) (٨٧١) (٨٧٢) (٨٧٣) (٨٧٤) (٨٧٥) (٨٧٦) (٨٧٧) (٨٧٨) (٨٧٩) (٨٨٠) (٨٨١) (٨٨٢) (٨٨٣) (٨٨٤) (٨٨٥) (٨٨٦) (٨٨٧) (٨٨٨) (٨٨٩) (٨٩٠) (٨٩١) (٨٩٢) (٨٩٣) (٨٩٤) (٨٩٥) (٨٩٦) (٨٩٧) (٨٩٨) (٨٩٩) (٩٠٠) (٩٠١) (٩٠٢) (٩٠٣) (٩٠٤) (٩٠٥) (٩٠٦) (٩٠٧) (٩٠٨) (٩٠٩) (٩١٠) (٩١١) (٩١٢) (٩١٣) (٩١٤) (٩١٥) (٩١٦) (٩١٧) (٩١٨) (٩١٩) (٩٢٠) (٩٢١) (٩٢٢) (٩٢٣) (٩٢٤) (٩٢٥) (٩٢٦) (٩٢٧) (٩٢٨) (٩٢٩) (٩٣٠) (٩٣١) (٩٣٢) (٩٣٣) (٩٣٤) (٩٣٥) (٩٣٦) (٩٣٧) (٩٣٨) (٩٣٩) (٩٤٠) (٩٤١) (٩٤٢) (٩٤٣) (٩٤٤) (٩٤٥) (٩٤٦) (٩٤٧) (٩٤٨) (٩٤٩) (٩٥٠) (٩٥١) (٩٥٢) (٩٥٣) (٩٥٤) (٩٥٥) (٩٥٦) (٩٥٧) (٩٥٨) (٩٥٩) (٩٦٠) (٩٦١) (٩٦٢) (٩٦٣) (٩٦٤) (٩٦٥) (٩٦٦) (٩٦٧) (٩٦٨) (٩٦٩) (٩٧٠) (٩٧١) (٩٧٢) (٩٧٣) (٩٧٤) (٩٧٥) (٩٧٦) (٩٧٧) (٩٧٨) (٩٧٩) (٩٨٠) (٩٨١) (٩٨٢) (٩٨٣) (٩٨٤) (٩٨٥) (٩٨٦) (٩٨٧) (٩٨٨) (٩٨٩) (٩٩٠) (٩٩١) (٩٩٢) (٩٩٣) (٩٩٤) (٩٩٥) (٩٩٦) (٩٩٧) (٩٩٨) (٩٩٩) (١٠٠٠) (١٠٠١) (١٠٠٢) (١٠٠٣) (١٠٠٤) (١٠٠٥) (١٠٠٦) (١٠٠٧) (١٠٠٨) (١٠٠٩) (١٠١٠) (١٠١١) (١٠١٢) (١٠١٣) (١٠١٤) (١٠١٥) (١٠١٦) (١٠١٧) (١٠١٨) (١٠١٩) (١٠٢٠) (١٠٢١) (١٠٢٢) (١٠٢٣) (١٠٢٤) (١٠٢٥) (١٠٢٦) (١٠٢٧) (١٠٢٨) (١٠٢٩) (١٠٣٠) (١٠٣١) (١٠٣٢) (١٠٣٣) (١٠٣٤) (١٠٣٥) (١٠٣٦) (١٠٣٧) (١٠٣٨) (١٠٣٩) (١٠٤٠) (١٠٤١) (١٠٤٢) (١٠٤٣) (١٠٤٤) (١٠٤٥) (١٠٤٦) (١٠٤٧) (١٠٤٨) (١٠٤٩) (١٠٥٠) (١٠٥١) (١٠٥٢) (١٠٥٣) (١٠٥٤) (١٠٥٥) (١٠٥٦) (١٠٥٧) (١٠٥٨) (١٠٥٩) (١٠٦٠) (١٠٦١) (١٠٦٢) (١٠٦٣) (١٠٦٤) (١٠٦٥) (١٠٦٦) (١٠٦٧) (١٠٦٨) (١٠٦٩) (١٠٧٠) (١٠٧١) (١٠٧٢) (١٠٧٣) (١٠٧٤) (١٠٧٥) (١٠٧٦) (١٠٧٧) (١٠٧٨) (١٠٧٩) (١٠٨٠) (١٠٨١) (١٠٨٢) (١٠٨٣) (١٠٨٤) (١٠٨٥) (١٠٨٦) (١٠٨٧) (١٠٨٨) (١٠٨٩) (١٠٩٠) (١٠٩١) (١٠٩٢) (١٠٩٣) (١٠٩٤) (١٠٩٥) (١٠٩٦) (١٠٩٧) (١٠٩٨) (١٠٩٩) (١١٠٠) (١١٠١) (١١٠٢) (١١٠٣) (١١٠٤) (١١٠٥) (١١٠٦) (١١٠٧) (١١٠٨) (١١٠٩) (١١١٠) (١١١١) (١١١٢) (١١١٣) (١١١٤) (١١١٥) (١١١٦) (١١١٧) (١١١٨) (١١١٩) (١١٢٠) (١١٢١) (١١٢٢) (١١٢٣) (١١٢٤) (١١٢٥) (١١٢٦) (١١٢٧) (١١٢٨) (١١٢٩) (١١٣٠) (١١٣١) (١١٣٢) (١١٣٣) (١١٣٤) (١١٣٥) (١١٣٦) (١١٣٧) (١١٣٨) (١١٣٩) (١١٤٠) (١١٤١) (١١٤٢) (١١٤٣) (١١٤٤) (١١٤٥) (١١٤٦) (١١٤٧) (١١٤٨) (١١٤٩) (١١٥٠) (١١٥١) (١١٥٢) (١١٥٣) (١١٥٤) (١١٥٥) (١١٥٦) (١١٥٧) (١١٥٨) (١١٥٩) (١١٦٠) (١١٦١) (١١٦٢) (١١٦٣) (١١٦٤) (١١٦٥) (١١٦٦) (١١٦٧) (١١٦٨) (١١٦٩) (١١٧٠) (١١٧١) (١١٧٢) (١١٧٣) (١١٧٤) (١١٧٥) (١١٧٦) (١١٧٧) (١١٧٨) (١١٧٩) (١١٨٠) (١١٨١) (١١٨٢) (١١٨٣) (١١٨٤) (١١٨٥) (١١٨٦) (١١٨٧) (١١٨٨) (١١٨٩) (١١٩٠) (١١٩١) (١١٩٢) (١١٩٣) (١١٩٤) (١١٩٥) (١١٩٦) (١١٩٧) (١١٩٨) (١١٩٩) (١٢٠٠) (١٢٠١) (١٢٠٢) (١٢٠٣) (١٢٠٤) (١٢٠٥) (١٢٠٦) (١٢٠٧) (١٢٠٨) (١٢٠٩) (١٢١٠) (١٢١١) (١٢١٢) (١٢١٣) (١٢١٤) (١٢١٥) (١٢١٦) (١٢١٧) (١٢١٨) (١٢١٩) (١٢٢٠) (١٢٢١) (١٢٢٢) (١٢٢٣) (١٢٢٤) (١٢٢٥) (١٢٢٦) (١٢٢٧) (١٢٢٨) (١٢٢٩) (١٢٣٠) (١٢٣١) (١٢٣٢) (١٢٣٣) (١٢٣٤) (١٢٣٥) (١٢٣٦) (١٢٣٧) (١٢٣٨) (١٢٣٩) (١٢٤٠) (١٢٤١) (١٢٤٢) (١٢٤٣) (١٢٤٤) (١٢٤٥) (١٢٤٦) (١٢٤٧) (١٢٤٨) (١٢٤٩) (١٢٥٠) (١٢٥١) (١٢٥٢) (١٢٥٣) (١٢٥٤) (١٢٥٥) (١٢٥٦) (١٢٥٧) (١٢٥٨) (١٢٥٩) (١٢٦٠) (١٢٦١) (١٢٦٢) (١٢٦٣) (١٢٦٤) (١٢٦٥) (١٢٦٦) (١٢٦٧) (١٢٦٨) (١٢٦٩) (١٢٧٠) (١٢٧١) (١٢٧٢) (١٢٧٣) (١٢٧٤) (١٢٧٥) (١٢٧٦) (١٢٧٧) (١٢٧٨) (١٢٧٩) (١٢٨٠) (١٢٨١) (١٢٨٢) (١٢٨٣) (١٢٨٤) (١٢٨٥) (١٢٨٦) (١٢٨٧) (١٢٨٨) (١٢٨٩) (١٢٩٠) (١٢٩١) (١٢٩٢) (١٢٩٣) (١٢٩٤) (١٢٩٥) (١٢٩٦) (١٢٩٧) (١٢٩٨) (١٢٩٩) (١٣٠٠) (١٣٠١) (١٣٠٢) (١٣٠٣) (١٣٠٤) (١٣٠٥) (١٣٠٦) (١٣٠٧) (١٣٠٨) (١٣٠٩) (١٣١٠) (١٣١١) (١٣١٢) (١٣١٣) (١٣١٤) (١٣١٥) (١٣١٦) (١٣١٧) (١٣١٨) (١٣١٩) (١٣٢٠) (١٣٢١) (١٣٢٢) (١٣٢٣) (١٣٢٤) (١٣٢٥) (١٣٢٦) (١٣٢٧) (١٣٢٨) (١٣٢٩) (١٣٣٠) (١٣٣١) (١٣٣٢) (١٣٣٣) (١٣٣٤) (١٣٣٥) (

للتق
مسألة [في وجوب العمل بمخير الواحد]

يحب العمل به في الفتوى الشهادة إجماعاً وكذا سائر الأمور الدينية،
 قيل: «سمعاً».

السبع (مسألة: بحث لعنتموه) أي محرم واحد (في الفتوى والشهادة) أي يجب لعنتموه يعني به مني. وبه شهد به تشهدته به (إحاطة) وكذا منائي (الأمر للدين) أي ما به حيث لعنتموه فيه محرم الواحد كالأمر بدخول الوقت^(١) أو تجزئ الماء^(٢) وغير ذلك^(٣).

(قيل : استعفا) لا عقلا^(١)، لأنه **كأن** يبعث الأحاد إلى عيشه ،
وإباحي شمع الأحكام كي هو معروف . فم لا أنه لا أحب نفسي حريمه لم
يكن لهم فائدة .

مسألة : يجب العمل به

المشأ

قوله (في الفتوى) في معناها الحكم، لأنه فتوى وزادة قاله الرماني
قوله (بشرطه) أي من عبده، وسمع، وبصر، وغيره، هو معروف في محله
قوله (وكذا سائر الأمور الدينية) أي كذا الأمور الدسوية، كما خرج به
البيضاوي وغيره، كخارج صلب وغيره، نصير، أي أو سمعه

(١) المادة المحتاج إليها (٢ / ٣٧)

(٢) - تخييم المحتاجين (١٨٩/١)

(۳) کی (۱) کا یہ غلطی ہے۔ یہ ممکنہ ہے کہ اس کی تصحیح ۱۰۲-۱۰۱ سے ہو۔

(٤) بعد ان اتفق العلماء على حواله التعديل بحسب الواحد او مجموعهم، يجمعون الى مجموع هي هو بالسهم و

المقل على معنيتي الأولى: أنه وجوب العمل به سمعا لا عملا، فإنه ينبغي المنصوص

(٢٦٧/٤)، الأحكام، (٢٩٧/٢)، البحر، (٢٥٩/١)، مرقاة المفاتيح، (٢٦٦/٢)

(٥) قال رحمه الله: «النهاية» (ص: ١١٨): «فانتفخوا عن القلوب في السرى، والنهاية» (و لا مبرور)

المتنصر: «إن ما عليه الأكثر هو الحق» (١٤).

(و) قال (الأستاذ) أبو إسحاق الاسفرايني (وابنُ قُوزَك: يُقيدُ المُتَعَيِّضُ) الذي هو من عَدَد (عَلَيْهِ نَظَرٌ) ، جَعَلَهُ وَاسِعَهُ سِرَ لِنُورِ المُعَيَّدِ لِلْعِلْمِ الصَّوْرِيِّ ، وَاحِدًا لِعَيْدِ بَعْضِ وَقَدْ مَنَعَهُ لَأَسَدٌ بِبَنَاقٍ عَلَيْهِ أَمَّةُ الْحَدِيثِ .

ولأننا لم نقيد الواحد بـ"العدل" كما قُيد به ابنُ الحاجب^(١) وغيره لأنه لا حاجة إليه على أوزان حيث نقيد النعم، لأن التعديل فيه على نفسه، ولا على الثاني كما هو صواب حيث يجب به على الثالث كما تقدم، وكذا على رابع وفي بظهر، كما يحتاج إليه حيث يعد: "وقيد نصراً"

الطائفة قوله (وعبره) أي الأمدني^(١)، وفيه إشارة إلى أن قول المصنف في شرح المختصر^(٢): «لم أزل من صرخ بذلك»، يعني غير من صاحب «ق» لا عن اتساع نظر.

(۱) مختصر ایس. الحاجب (۶/۵۵).

(۲) کتب و کتابخانه

(تقريباً ٢٠٠٠/٢٠٠١)

[illegible]

في كل منسج (1982)، تم هذا.

(٢) أربع مدحمة (٢/٣-٣٠). ألفه المصنف بعد شرح النهاج، وقبل إجماع المجموع.

(5) قال رحمه الله تعالى في غلته (2/55): مسألة: قد يجيء

الْبَيْتِ (وَقَدْ قَوْمٌ) لَا يَجُتْ أَعْمَلُ بِهِ (فِي ابْتِدَاءِ النَّصَبِ) بِخِلَافِ ثَوَابِهَا حَكَاهُ مِنْ
الْإِسْمَاعِيلِيِّ عَنْ بَعْضِ أَهْلِهِ. قَالَ: «فَقَدِمُوا حَتَّى الْوَاحِدُ فِي نَصَابِ الْإِسْمَاعِيلِيِّ عَنْ
حَسَنَةِ أَوْشَقٍ، لِأَنَّهُ فَرَعَ، وَلَمْ يَقْبَلُوهُ فِي ابْتِدَاءِ نَصَابِ الْفَضْلِيِّ وَالْعَجَاجِيلِ لِأَنَّهُ
أَصْلٌ»^(١) بِعَمِي فِي إِدْمَانِ لَأَمَهَاتٍ مِنْ لَاسٍ وَبِإِسْمِ فِي شَأْنِ الْخَبَرِ بَعْدَ
الْوِلَادَةِ وَتَمَّ حَوْفٌ عَنْ لَاسٍ لَا دَوْلَا كَذَلِكَ عَدَمُهُ عَنِ الْإِسْمَاعِيلِيِّ لَمْ يَمُتْ مَعَ شُعْبَانَ عَدِثَ
لَهَا، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ الْآخِرِ، قَالَ لَعَدَمَ اشْتِبَاهِهَا عَلَى السَّنَنِ الْوَاجِبِ^(٢)،

لِطَائِفَةِ قَوْلِهِ (مَعَ شُعْبَانَ الْخَدِيثِ هَا) فِي حَدِيثِ شُعْبَانَ عَنْ سَنَنِ حَسَنَةَ كَتَبَ بِهِ
أَبُو يَكْرُمًا وَحَقَّقَهُ إِلَى الْبَحْرَيْنِ^(٣):

(١) اقواطع الأدلة للسماعي: (١/٣٧٤)

(٢) الهداية للمريضي (٢/٣٦٧)

(٣) عَنْ ثَمَرٍ عَنْ عَدَمِهِ عَنْ سَنَنِ حَسَنَةَ بِخِلَافِ ثَوَابِهَا حَكَاهُ
إِلَى الْبَحْرَيْنِ: بِإِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، هَذِهِ فَرِيضَةُ الصَّدَقَةِ الَّتِي فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ
سَنَنِ حَسَنَةَ، وَالَّتِي أَمَرَ اللَّهُ بِهَا وَرَسُولُهُ، هِيَ شَيْئُهَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ عَنْ وَجْهِهَا فَنِيْلُهَا، وَمِنْ شَيْئِ
مَوْقِفِهَا وَلَا حَقَّ.

فِي أَرْبَعٍ وَعَشْرِينَ مِنَ الْإِبِلِ مَا قَوَّيْنَا مِنَ الْغَنَمِ مِنْ كُلِّ حَلِي شَاةً، إِذَا بَلَغَتْ خَمْسًا وَعَشْرِينَ
بِالْحَبِّ وَالْإِسْمَاعِيلِيِّ عَنْ بَعْضِ أَهْلِهِ. قَالَ: «فَقَدِمُوا حَتَّى الْوَاحِدُ فِي نَصَابِ الْإِسْمَاعِيلِيِّ عَنْ
حَسَنَةِ أَوْشَقٍ، لِأَنَّهُ فَرَعَ، وَلَمْ يَقْبَلُوهُ فِي ابْتِدَاءِ نَصَابِ الْفَضْلِيِّ وَالْعَجَاجِيلِ لِأَنَّهُ
أَصْلٌ»^(١) بِعَمِي فِي إِدْمَانِ لَأَمَهَاتٍ مِنْ لَاسٍ وَبِإِسْمِ فِي شَأْنِ الْخَبَرِ بَعْدَ
الْوِلَادَةِ وَتَمَّ حَوْفٌ عَنْ لَاسٍ لَا دَوْلَا كَذَلِكَ عَدَمُهُ عَنِ الْإِسْمَاعِيلِيِّ لَمْ يَمُتْ مَعَ شُعْبَانَ عَدِثَ
لَهَا، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ الْآخِرِ، قَالَ لَعَدَمَ اشْتِبَاهِهَا عَلَى السَّنَنِ الْوَاجِبِ^(٢)،

(١) أحسن الحديث (١/٦٣٦)، الهداية (٢/٣٦٧)

(٢) مجمع البحار (١/٢٢١)، الهداية (٢/٣٦٧)

بِإِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، هَذِهِ فَرِيضَةُ الصَّدَقَةِ الَّتِي فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي
أَرْبَعٍ وَعَشْرِينَ مِنَ الْإِبِلِ مَا قَوَّيْنَا مِنَ الْغَنَمِ مِنْ كُلِّ حَلِي شَاةً، إِذَا بَلَغَتْ خَمْسًا
وَعَشْرِينَ إِلَى خَمْسٍ وَثَلَاثِينَ فِيهَا / بِتِّ غَضَضٍ... الحديث.

وَقَالَ أَوَّلًا: «يَجِبُ تَحْصِيلُهُ» كَقَوْلِ مَالِكٍ^(١)، وَثَانِيًا: «يُجِزُّهَا» بِوَحْدِهَا، كَقَوْلِ
الشَّافِعِيِّ^(٢).

ثَانِيَةً قَوْلُهُ (يَجِبُ تَحْصِيلُهُ) أَيِ السَّنَنِ الْوَاجِبِ لِيُتَجَرَّجَهُ وَكَافَّةً

للذل وقوم: «فيما عمل الأكثر بخلافه»، والمالكية: «فيما عمل أهل المدينة»، والحنفية: «فيما تعم به البلوى، أو خالفه راويه، ...

الشيخ (و) قل (قوم) «لا تحت العنا» به (فيما عمل الأكثر) به (خلافه) لأن عملهم بخلافه حجة مقدمة عنه كعمل كل قد لا تسته أنه حجة (و) قل (المالكية) «لا تحت عم» به (فيما عمل أهل المدينة) به بخلافه لأن عملهم حجة مقدمة عليه. قلنا: لا نسلم حجية ذلك.

وقد نفت المالكية خيار^(٢١) المجلس الثامن بحديث الصحيحين: «إذا تبايع الرجلان فكل واحد منهما بالخيار ما لم يفرقا»^(٢٢)، عمل من مدسه بخلافه

لأخيه قوله (وقد نفت المالكية خيار المجلس). الخ) بأن مدسه لم تد.

للخ

الشيخ (أو خالفه راويه) فلا تحت عم به لأنه أبي حنيفة مدس قد في حقه. ومن بعده اباعه لأن لمحمد لا بعد محمد كمن سبق^(٢٣)

ومنه حديث أبي هريرة في الصحيحين: «إذا ضرب الكلب في إماء أحدكم فليقتله سبع مرات»^(٢٤). وقد روى اندرقي عنه: «أنه أمر بالعسل من ولوجيه ثلاث مرات»^(٢٥). قال «والصحيح عنه سبع مرات»^(٢٦)

بأنه في «أمر بالعسل» مني مدس. في مرات فمرة به. ولم يثبت مدس مني على لصحت نعو به مدس: «والصحيح عنه سبع مرات» أي أنه أخرجه.

(١) «كشف الأستار» لمباري (١٣٩/٣).

(٢) في بي كتاب سبع كتاب الأجهاد.

(٣) روى البخاري في صحيحه كتاب الأجهاد، مدس به شعر (١٧٧). ومند في الطحا، باب حنك، مرجع الكتب (٦٤٨).

(٤) في الدررطني في حقه، باب وجع الكلب في الإماء (١٩٣، ١٩٤، ١٩٥). عن عطاء عن أبي هريرة قال: «إذا ولع الكلب في الإماء فأمره، ثم أهينه ثلاث مرات». وقال «هذا موقوف» ورواه محمد بن عبد الله عن عطاء، وأما عنه.

(٥) ابن دررطني (١٦٦).

(١) أنه بعض لأمر من المصنوع (٢٣٧/٤).

(٢) قال الشيخ محمد بن عبد الله في الترخ (٩١/٣) «أبي حنيفة لا يباحس فإنه ليس بمدس لأنه عدل لأن عمل من مدسه عن خلافه وإن ورنه حديث «صحيح» احتشبه المدس في» (٩١/٣).

(٣) روى البخاري في صحيحه، باب النهي عن لعن الركن (٢١٦٥). ومسلم في الصحيح، باب نبوت جد المجلس للمشايخ (٤٣٣).

وقال مالك في الموطأ (٢٨/٣). شرح البرهان: «وليس لهذا عندنا حجة معروفة، ولا أمر معمول به».

للثبوت أو عارض القياس، وثالثها في معارضي القياس: «إن عرفت العلة
بنهي راجح على الخير

الشيء ويؤخذ من قوله «أو حاله» ما صرح به من أن خلافه فيه رد منصوص
الرواية، فإن تأخرت، أو لم يعلم الحال فيجب العمل به اتفاقاً^(١).

(أو عارض القياس)^(٢) يعني ولم يكن روجه فيها حد من فونه بعد «ونفس
من ليس فيها خلاف محقق فيه خلاف القياس» لأن محلهما راجح حين المكسب
قلنا: لا نسلم ذلك.

(وثالثها) أي الأقوال (في معارضي القياس) أنه (إن عرفت العلة في لأصل
(بنهي راجح) في بدالة (على الخير) لمعارض بنهي، ووحدت قطعاً في
الفرع لم يقبل) أي الخير المعارض لإرجحان القياس عليه حيث (أو ظناً
فالوقف) عن يقول يقول حد وعده فونه نسبي في حد «معارض حسد
(والإ) أي وإن لم نعرف نية بنهي راجح بأن عرفت باستناط أو نصي مساو،
أو مرجوح (قبل)^(٣) أي الخير.

لنقطة فونه (لم يقبل) في خير معارض إرجحان بنهي حسد، في لا لأصول
العمومة مقطوع بها من شرع، وحينئذ هو حد مضمون، ونفس لا يعارض
المقطوع، فلا تحت العمل بخير الواحد، كذا استدلل به الحنفية، كما استدللوا بما
ذكره لشارح من محجة خير للقياس فيه بضمين به التلطف من مثله أو قيمته

حدث

الشيخ

نقشه واجب عن الاستدلال الأول بأن تناول الأصل محل حد هو حد غير مقطوع
به فيه امتثاله من ذلك لأصل، وعن الثاني سمع أن جميع لأصول تنفصي
بهي ماثل أو عكسه، فإن أخذ بضمين بدله «وحيث بدعوه»^(١)
وليس واحد منهما بمثل ولا قيمة للمكلف.

(١) نسخة مصححة: (١٣٣ ١١) حد به (٥ ٧٤)

(٢) أي روي حد به (٥ ١٥٨)، أي بدله «بضمين» (٣ ٣١١)، «كسر» (٤ ١٦٠)

(١) كشف الأسرار المحجوبة (٣ ١٣٠)

(٢) كشف الأسرار (٢ ١٦٩)، الأصل «حيث» (١ ٣٣٨)

(٣) الأحكام والمبادئ (٢ ٣٤٥)

مسألة [تكذيب الأصل الفرع]

المختار وفقاً للسماعي وحلقاً للمتأخرين أن تكذيب الأصل لفرع لا يسقط المروي، ومن ثم لو اجتماعي شهادة له تُرد.

(مسألة : [تكذيب الأصل الفرغ]

(المختار) وفقاً للمعالي وخلاقاً للتأخيرين) كالإمام الرازي^(١٦)،
 لا يمدى^(١٧)، وعد حماد (أن تكذيب الأصل بغيره) في روايته كان قد
 ثبت له هذا (لا يسقط لزومي) عن حماد (أحسن سبيل أصح به بعد
 روايته للرفع، فلا يكون واحداً منها بتكذيب الآخر محمداً)^(١٨).

الشيء «مسانة»: الحصار، وعاقلاً للسماعي، فيه (لا يَسْقِطُ المروي) قال لارودي
 «... لا لا هو مخرج - روي عن - لاصح - وصفه صغر - وحرارة
 بالمروي ما نكاد نأخذه سواء كان حديثاً أم بعضه /
 قوله (بتكذيبه للأخر) الأولى بتكذيب الآخر له».

الشيخ (و) قال (عبد الحارث : لا بد من ارضع في الرضا) فلا ترضع حتى ما دوما فيه كالشهادة عليه .

وحكى هذا في المحصول عن حكاية عبد الجبار عن الجاني^(١١)، ومضى عليه المصنف في شرح المنهاج^(١٢). فستقط منه هنا لفظة "عنه"، وهو إما تقييد للإطلاق بقى لأنس عنه، كما مضى عليه ابن صاحب^(١٣). ثم حكاه ابن جرير عنه في حبر الزمان^(١٤).

الثانية قوله (فلا يقبل حر ما دوسها فيه كالشهادة عليه) أحب عنه من أن يشهده أصيلاً كما سيأتي في المسألة الآتية.

(١٤) عن أبي زرارة في نسخة (٢١٧) : «... رجل من خدمه فله خلق وحصار فربما
قال : فوالله لأعطين مبقرة، وأما عن عبد الملك الراشدي لم يكون مبقرة إلا إذا عبده ظمراً،
أو عمل بعض الصحابة، أو أجهاداً، أو يكون مستقراً فيهم، وحكى عنه القاضي هبة
النجار : أنه لم يقتل في أبي غير أربعة كالتهادفة عنه،
وهو تابع في هذا لأبي الحسن في الأصل» (١٣٨/٢).

(٢) عداة في شيوخ مهابدة (٣٢٤) سنة ١٠٠٠ هـ على حامي بغداد من جهة وولاء بها
 حكمن عن القاضي عبد الجبار - لا يفتل في الرضا إلا غير أربعة كالتسادة عليه .

(٣) عبد الرحمن خان في مختصره، (٦٨/٢): «الغزل ليس بشعر على وجهي، فانه ينظم بحرف واحد أو صمد، أو يشتمل على الصداقة أو هو من بعضه» وفي حديث ابن ربيعة،

[illegible]

الحمد لله الذي جعل في كل واحد منكم من نفسه من عباده طائفة، وحكي عن أبي
عصاة (يعني شجرة عبد خذ) أن شرح به بعض آيات القرآن، أرى فيه كفاية عليه

وهو الذي دار - سبحانه - والله تعالى أعلم

لن والمختار وفاقا للسماعي المع إن كان غيره لا يفعل ، أو كانت تتوفر
الدواعي على نقلها .

فإن كان الساكت عنها أصبغ أو صرح بسفي الزيادة على وجو يقبل
تعارضا .

الشيخ (والمختار وفاقا للسماعي المع) في منع القول (إن كان غيره) أي غير من رد
(لا يفعل) أي منتهى عن منهج عدة (أو كانت تتوفر لدواعي على نقلها)
وبهذا يزيد هذا القول على الرابع وإن لم يكن الأمر كذلك قلت

(فإن كان الساكت عنها) أي غير الذكر لها (أضبط) أي دعه (أو صرح
بسفي الزيادة على وجو يقبل) كأن قال : (فما سبقها) (تعارضا) أي في حد
مها خلاف ما بدعه على وجه لا نقل ، بل محض نسخ . فقل : (ما سبقها
النهي) فإنه لا أثر لذلك .

للشبهة قوله (لا يفعل ، بصم الغاء) أي عن شيوخه ، ولا فسخها من عند بعضهم

قوله (فإن كان الساكت عنها أضبط) (المع) بقصد من المحرر السابق ،
ولا يقال أضبطه ساكت أقوى من عدم غنمه عن بدعه ، ومن يوفر
بدو عي عن نسخ فيكون وفي منه نسخ لم يوجب ، لأن القول لا نسخ ذلك ،
بل الأمر بالعكس كي لا نحس على المتأمل ، على أن العلامة الأنياري (٣)
قولاً في الساكت الأضبط أن الزيادة تقبل ، واستظهره .

(١) (فتح المصنف) ١ : ٣٩٩

(٢) (فتح المصنف) ١ : ٤٧٣/٤ ، فتح بكوك (٢) : ٥٤٤

(٣) هو علي بن إسماعيل بن علي الأنياري ، شمس الدين ، أبو الحسن ، المصري ، فقيه مالكي ،
أصوب ، محدث ، رحل إلى الناس ، وكان غلب الدعوة ، واثب في القضاء عن عدد من
سلانه ، وأحد من جماعة منهم ابن الحاجب ، وله مصنفات كثيرة منها : شرح (البرهان) ،
وشرح (مذهب) ، في سنة ٦١٨ هـ . (فتح المصنف) ٢ : ٥٣/٥٤ .

من ولو رواها مرة وترك أخرى فكراويش . ولو غيرت إعراب السفي
تعارضا ، خلافا للبصري .

الشيخ (ولو رواها) لم أوج (مرة ، وترك أخرى فكراويش) . وهذا حذف دون
لاح ، دون سنده ، أي إن محسن ، أو سكت فسد ، أو إن محسن فسد
"فمن حد سفي في سنة" ، وفي : (لا ، حور) حفي ببدعه ، وفي :
"سوفه عبي"

(ولو عبرت إعراب السفي تعارضا) أي حور ببدعه ، حور عبي (اختلاف
معنى حسد ، كما في : (في حديث صحيح) (فوسل رسول الله ﷺ ركة
عند صلاته من مرسخ) ، (صف صبح) (خلاص صفي) أي بدعه في
فهو (سفي) بدعه كي بدعه (لا عبي)

فيه (أعلى) وخو يقبل ، أي ما يكون سفي محسن ، بخلاف محسن كي ذكره
تاريخ

قوله (كأن قال : (فما سبقها)) أي بدعه بدع من سبأها كي قدوة
أو حسن لصي

قوله (فكراويش) حجة تاريخ كده ، (حور) ما تمكن عنه في عمر في
سادة العلي ، فلا يعلم منه الراجح هنا فيها إذا علم التحذ محسن ، لأن امر جمع
من ثم لا تأتي هنا ، فظاهر أن الراجح فيه هو الراجح فيه بأن من قوله (ولو
انفرد واحد) . الخ .

(١) (المعجم) ١ : ٥٧٥ ، (الأحكام) ٢ : ٣٣٨ ، (محسن من جواب) ٢ : ٧١ ، (فتح
المكش) ٢ : ٣٤٦

(٢) (فتح المصنف) ١ : ٥٧٥ ، (سند صفة النضر عن حور) ، (١١٥٦) ، (مسمى بركة) ، (١٢٧٦)
كان النضر عن محسن

(٣) (المعجم) ١ : ٦١٠/٦١٢

الشيخ أي بالإسناد أو الرفع كبريائه في تقدمه، فقال: إن عنه بعد مجلس السماع من الشيخ فليس لأسناد أو الرفع حوالا يفعل الشيخ ذلك مرة دون أخرى. وحكمة في ذلك أن يكون عن إباحة، وكذا إن لم يعلم تعدد المنحس ولا محاذة، لأن العال في مثل ذلك تعدد، إن عليه الحاذة وثالث الألف الرفع عن نقول وعدمه، ثم ينع "أراك مثل المرسلين، أو أم فليس لا عقل عاده عن ذكر الإسناد أو الرفع لم يفعل، ولا قبل، فإن كان أصح، أو صرحوا بفي الإسناد، أو الرفع عن، حقه فليس كان فليكن "أما سمعا الشيخ أسد الحديث، أو رفعة، تغاير الصيغتين.

لأنه قوله (على الراجح) أي وإن معنى كلامه لصف في م لا خلاف في كماله.

[حذف بعض الخبر]

وحذف بعض الخبر جائز عند الأكثر إلا أن يتعلق به

الشيخ (وحذف بعض الخبر جائز عند الأكثر إلا أن يتعلق) أي حصل بعض بعض الآخر (يو) فلا يجوز حذفه اتفاقا لإخلاله بالمعنى المقصود كأن يكون عابه أو مسمى كما في حديث صحيح "أنه ﷺ عن عن بيع الثمرة حتى ترمي" حدثت منه "لا تبيعوا الذهب بالذهب، ولا الورق بالورق، لا زنا بوزن، مثلا بمثل، سواء بسواء" (١)، بخلاف ما لا يتعلق به فحذف حده لا شيء مستطلي وقيل: "لا يجوز لاحتمال أن يكون للمضمّن قلادة تفوت بالتفريق".
وإن هذا من مع ﷺ من مع ﷺ وسياقي.

مثله حدثت في حديثه "أنه ﷺ قال في البخاري: "هو الظهور ماؤه الخ مبنية".

لأنه (أي يحصل التعلق للمعنى الآخر) في حديث صحيح "هو" على بعض شيء، فموجب مصنف (يُحذف) أي يستعمل.

وه (مثاله حديث أبي داود وغيره (الح) فإنه يجوز وبه حذف أحد خبره المذكورين، وقد ينع عن بعد حذف السؤال الذي رواه أبو داود وغيره يعتقد عن أبي هريرة "فب سأل رجل: سويل الله ﷺ فقال يا رسول الله، إن تركت البحر وحملت مع ثقل من ماء، فإن نوصال به عطشا، أفتبصأ به البحر؟" فقال رسول الله ﷺ: "هو الظهور ماؤه الخ مبنية" (٢).

(١) رواه البخاري في صحيحه، باب من سأل عن الصلاة، (٢١٩٤)، ومعه في صحيحه، باب من سأل عن بيع شيء من ثمرات الصلاة، (٣٨٤٢).
(٢) رواه مسلم عن أبي حمزة، حديثه في صحيحه، باب من سأل عن الصلاة، (٤٠٣٣).
(٣) رواه ابن حبان في صحيحه في باب من سأل عن الصلاة، (١٢٤٣)، ومن حديثه في صحيحه في باب من سأل عن الصلاة، (١١١١)، وحديثه في مسنده في الصلاة، (٤٩٠، ٢٣٧).

ليس فإن حمله على غير ظاهره فالأكثر على الظهور، وقيل: «على تأويله مطلقاً»، وقيل: «إن صار إليه لعليه بقصد النبي ﷺ إليه».

الشيخ (إن حمل) أي على نصحاء مروية (على غير ظاهره) كإن حمل المنط عن لمع المحاري دون احتقني. أو الأمر على است دون به حوت (فالأكثر على الظهور) (١) أي على اعتبار ظاهر المروي. وفيه قال الشافعي، رضي الله عنه، كيف أترك الحديث يقول من لو عاصرته لحججته (٢)

(وقيل) الحمل (على تأويله مطلقاً) لأنه لا معنى ذلك لا بد من قلنا: في طئه، وليس لغيره اتعاه فيه

(وقيل) يحمل عن سوسة إن صار إليه لعليه بقصد النبي ﷺ إليه من فريبه شاهداً (٣) فبعمته ذلك أن صه سوسة سوسة فيه لأن مجهد لا يتخذ مجتهداً.

فإن ذكر دليلاً عملياً به (٥).

عاشية

(١) أي من المالكية والشافعية والحنابلة، «شرح التتبع» (ص: ٣٧١)، «البحر» (٤/ ٣٦٩)، «شرح الكوكب» (٢/ ٥٦٠)

(٢) نظر: الرسالة للإمام الشافعي: (ص: ٥٩٦)، «الأحكام» للأمامي: (٢/ ٣٤٢)، «مروائع» (٣٠٥ ٢١)

(٣) وهو من الحنفية، «مروائع الرحوة» (٢/ ٣٥٥).

(٤) وهو نصفي عند ح... «موسم محاري من المعبر» (الأحكام) (٢/ ٣٤٣)، «موسم» (٢/ ٣٦٩)

(٥) قاله مجاهد، «الأحكام» (٢/ ٣٤٣)، «شرح الكوكب» (٢/ ٥٦١)

من [رواية المجنون، والكافر، والصبي غير مقبولة]

مسألة: لا يقبل محون، وكفر، وكذا صبي في الأصح فإن تحمل فبلغ فأدنى قبل عند الجمهور.

مسألة: لا يقبل (١) ... (محون) (٢) لأنه لا يمكن الاحتراز عن الخلل، ... صفة حمة، أم ثقط، وأثر في زمني إفاقته (وكافر) ولو علم منه ... محن عن كذب لأنه لا وثوق به في الحمل، شرف مصب لرويه عن كذا ... (كذا صبي) (٣) أي (الأصح) لأنه نعمة بعدم كذبه، قد لا يحضر ... كذب ولا ... وليس ... نعمة له ... عن الكذب

... نفع لمصنف ... نعمة له ... عن نفسه لا يمكن لاح ... الخلل فلا يقبل قطعاً كالمجنون.

مسألة: لا يقبل مجنون

قوله (وأثر في زمني إفاقته) ح... به غير إبداع مؤثر فيه من نفس فيه، لكنه رخص فيه مهتداً من محبوب، وبه لا يقبل ... في لزم لي في أثر فيه حومة خلل في عمده لا حومة، فلا حاجة إلى هذا العدد / ... قد نص

(١) شرع نصف في شأن شره من به فعل حرم، «رواهي» (ص: ١٠٠) حمة، «موسم»، «البرق»، «نصفه»، «لعمدة» فلا يقبل رواية المجنون، «الكافر» «وصبي» «والصبي» في الأحكام النبوية، «موسم» (٢/ ٣٤١)، «موسم» (٢/ ٣٤٢)، «موسم» (٢/ ٣٤٢)، «موسم» (٢/ ٣٤٢)

لأنه يُعْتَلَّ مَنْ لَيْسَ فِقِيهَا حَلَالًا لِلْحَقِيقَةِ فِيمَا يُجَالِيفُ الْقِيَاسَ ، وَالْمُسَاهِلُ
فِي عَمْرِ الْحَدِيثِ ، وَقِيلَ : «يُرَدُّ مُطْلَقًا» ، وَالكَثِيرُ وَإِنْ نَدَزَتْ مَخَالَطَةُ
لِلْمُحَدِّثِينَ إِذَا أَمَكْنَ تَحْصِيلُ ذَلِكَ الْقَدَرِ فِي ذَلِكَ الزَّمَانِ .

الشيخ (و) يُعْتَلَّ (مَنْ لَيْسَ فِقِيهَا حَلَالًا لِلْحَقِيقَةِ) فِيمَا يُجَالِيفُ الْقِيَاسَ (مَا يَنْدُمُ مِنْ
جَوَابِهِ .

(و) يُعْتَلَّ (الْمُسَاهِلُ فِي عَمْرِ الْحَدِيثِ) بَارٍ سَحَرٌ فِي حَدِيثٍ عَنْ سَيِّدٍ
لَا مَيَّ احْتِرَافَ فِيهِ خِلَافٌ مَعَهُ فِيهِ وَدِدَ (وَقِيلَ «يُرَدُّ» مُطْلَقًا)
أَيُّ فِي حَدِيثٍ وَدِدَهُ ، لَا يَسْتَلِ فِيهِ حَدِيثٌ عَنِ سَيِّدٍ فِيهِ

(و) يُعْتَلَّ (الْكَثِيرُ) مَنْ يَرَى فِيهِ أَوَّلَ مَدْرَتٍ مَخَالَطَةٍ لِلْمُحَدِّثِينَ (ي) وَحَالُ
كَذَلِكَ (إِذَا أَمَكْنَ تَحْصِيلُ ذَلِكَ الْقَدَرِ) كَيْفَ تَدْرِي (مَنْ حَدَّثَ فِي ذَلِكَ
الرَّمَاوِي) بَدِي حَاضِرَ فِيهِ لِحَدِيثٍ مِنْهُ لَيْسَ فِيهِ وَدِدَ وَهُوَ لَطِيفٌ
كَذِبُهُ فِي بَعْضِ لَا تُعْلَمُ عَلَيْهِ^(١١)

لَطِيفُهُ هُوَ (الْمُتَقَدِّمُ) فِي تَرْجُمَتِهِ رَحِمَهُ حَسْبُ الْكَذِبِ هُوَ (مَعَ جَوَابِهِ) أَيُّ
مَنْ أَتَى لَا تُسَلِّمُ ذَلِكَ .

قَوْلُهُ (كَالْمُحْتَمِ) نَصْبُهُ تَكْمِلَةُ الْمُحْتَمِ . وَهُوَ مَا حَرَّمَ فِي مَجْمُوعٍ^(١٢) فِي
صَمِّهِ لِأَنَّهُ . وَهُوَ مَقْدَمٌ سَمِيٌّ فِي أَرْبَعَةِ أَصْنَافٍ^(١٣) عَنْ جَمْعٍ اتَّفَقَ عَلَيْهِمْ
لَا يَكْفُرُونَ وَاحِدًا مِنْ أَهْلِ الْقَبْلَةِ^(١٤) .

(١١) كَيْفَ (لَا) يَسْتَلِ فِيهِ (٢١) ١٢٩٧

(١٢) (بِقَوْلِهِ) ٢١ ٢٦٩٩ . (أَحْكَامُهُ) بِدَلِيلِ (١) ٢٩٩٩ (الْمَحْصُولُ) (٤١) ١٢٥٠ (وَالْمَعْرُوفُ)
٣١٦ (٤)

(١٣) (مَجْمُوعٌ) ٤ ٢٥٣

(١٤) هُوَ (سَرِّحَ) بِكَ لَا يَسْتَلِ (مَعَهُ) مَعَ هُوَ (مَوْجِبُ) لَمَّا فِيهِ (وَهُوَ) مَطْبُوعٌ

(٥) (أَرْبَعَةُ) أَصْنَافٍ (١١) ٢٣٩

أَيْضًا وَشَرَطُ الرَّاويِ الْعَدَالَةَ ، وَهِيَ مُلْكَةٌ تَمُتُّ عَنْ اقْتِرَافِ الْكَثَائِرِ وَالصَّغَائِرِ
الْحَسَنَةِ كَسَرَقَةِ لَقْمَةٍ ، وَالرَّدَائِلِ الْمُبَاحَةِ كَالْوَلِيِّ فِي لَطَرِيْقٍ .

الشيخ (وَشَرَطُ الرَّاويِ الْعَدَالَةَ) وَهِيَ مُلْكَةٌ (ي) مِنْهُ رَسَخٌ فِي عَمَلٍ (تَمُتُّ عَنْ)
اقْتِرَافِ الْكَثَائِرِ وَالصَّغَائِرِ خَسَنَةُ كَسَرَقَةِ لَقْمَةٍ (وَصَغَبَتْ نَمْرًا) (وَلَرْدَائِلِ)
الْمُبَاحَةِ (ي) حَادٍ (كَالْوَلِيِّ فِي لَطَرِيْقٍ) مَنْ هُوَ مَكْرُوهٌ (وَلَا كُنْ فِي سَرَقِ)
لَغِيرِ السُّوْقِيِّ^(١) .

(الْعَمَلُ) عَنْ أَقْدَامِ كُلِّ قَدَمٍ أَفْرَادًا مَذْكُورًا . فَاقْدَامُ أَفْ تَقَرَّدَ مِنْ ذَلِكَ سَمِيٍّ
لِلْعَدَالَةِ .

بِمَعْنَى مَنْ حَسَبَ كَذِبَهُ لَا يَسْتَلِ بِهَ صَرُّهُ وَنَظَرُهُ لَمْ أَجْنِبْهُ فَلَا يُشْتَرَطُ
الْمَعْمُ عَنْ اقْتِرَافِ كُلِّ فَرْدٍ مِنْهَا ، فَبِاقْتِرَافِ الْفَرْدِ مِنْهَا لَا تَنْتَفِي الْعَدَالَةُ^(٢) .

(ي) سَمِيٍّ (مَنْ) (وَهُوَ) مَنْ لَيْسَ فِي سَمِيٍّ . وَهُوَ مَا حَرَّمَ مِنْ وَدِدِ
لِصَفِّهِ فَصَلَّ (لَا) يَسْتَلِ مِنْهُ . وَهُوَ مَعَهُ مَكْرُوهٌ وَصَغَبَتْ حَسَنَةً مَعَ لَرْدَائِلِ
الْمُبَاحَةِ .

لِلْأَمْنَةِ قَوْلُهُ (وَأَمْنَةُ) قَدْ يَرَى فِي تَسْمِيَةِ الْهَيْئَةِ مُلْكَةً ، إِذِ الْهَيْئَةُ أَسْمَاءُ تُسَمَّى فَرْدٌ
رَسْمِيَّيْهَا حَالًا وَبَعْدَهُ مُلْكَةٌ .

قَوْلُهُ (أَيُّ الْجَمَاعَةِ) أَيُّ بِالْمَعْنَى الْأَعْمَى ، وَهُوَ الْمَأْذُونُ فِي مَعْنَى لَا يَسْمَى مَسْمُومِي
الطَّرِيقِ بِمَعْنَى كَلَامِهِ عَمَلُهُ هُوَ (مِنْ أَفْرَادٍ مَذْكُورٍ) أَيُّ مِنْ الْأُمُورِ الثَّلَاثَةِ فِي

كَلَامِ الْمَصْفِ

(١) (مَعْنَى) مَصْحُوحٌ (٢٧٧)

(٢) (مَعْنَى) مَسْمُومِي (٤) ٣٢٢ (بِقَوْلِهِ) لَمْ يَسْمَى

(٣) (نَظَرُ) (إِلَى) (الْمَصْفِ) (٦) ٣١٥

البرق قد ينشأ هوذا عدد وجوده لشيء منها فتركه ، ولا عذابه لمن هو مهدد الصفة .
وهذا صحيح في نفسه غير محاسن إنه مع ما ذكره المصنف لأن من عده مذكراً
تتمعه عن اقتراف ما ذكر ينبغي عنه السخا هو شيء منه ، ولا يقع في معنى
فلا يكون عده مذكراً تبعاً منه

للمشقة قوله (قد ينشأ هوذا عدد وجوده لشيء منها) صفة "وجوده" عائد على "هوذا"
والشيء "متعين" لا "يسمى" بصفة فدية بعد السخا هو شيء منه .
ويجوز عود الضمير على شيء واحد سمي منها ، يوجد

[رواية المجهول]

للمنفذ

فلا يقبل المجهول ساطعاً ، وهو المستور ، حلقاً لأبي حنيفة وابن موزك
وسليم . وقال إمام الحرمين : "يقف" ، ويجب الانكشاف إذا روي
التحريم إلى الظهور

سرخ يدع عن شيء عدده ما عده بقوله (فلا يقبل المجهول ساطعاً ، وهو
المستور) ، لا بد ، حتى شرط (حلقاً لأبي حنيفة) ، واسم موزك ،
وسليم^(١) أي الرازي^(٢) في قوله يقوله اكتمال بقول حصول شرط ، فإنه
يقول من عدائته في "الظاهر عدائته في الساطع"

٥٥ (٨) (فلا يقبل المجهول ساطعاً ، وهو المستور) هو عن طريقه لأبوس ، أما
عن عدده محدثين ونسبته شافعية فليس على ترجيح كنه عروة السووي
لكثير من المحققين وصححه^(٦) .

١ - الجهد على هذا اسم مجهول ظاهر ، صاحب ويجهده صاحب نسبه ١٢ جهده .
٢ - مجهول ، من هذا المصنف نسبه ، وهذا كنه عدائته في ظاهر مجهول عدده صاحب
جهد ، حتى في قوله "حلقاً لأبي حنيفة" ، لا رخصة فيه بل كنهه
والجانبية ، "الأحكام" (٢/٣١٠) ، "شرح التلخيص" (ص: ٣٦٤) ، "مجموع من حديث"
(١٦/٦٩) ، "الفتح" (٤٠٣/٤١٠) ، "البرق" (٤٩٠/٤١٠) ، "شرح الكوكب" (٦٢/٦٢)

(٧) وكذا للمحدثين "كشف الأسرار" (٤٢/٣) ، "إرشاد الطلاب" (ص: ١٢) ، "بدر" (ص: ٤٢٠٩)

(٣) "إرشاد كني" (١/٣٨١)

(٤) هذا نسبه من صاحب نسبه ، أبو سفيان ، بن أبي ، نسبه لأبوس ، لأبوس ،
نسبه من هذا صاحب نسبه من علوم محدث عن رتبة لأبوس من هذا
طاعة له مصنفات كثيرة منها "غياث القلوب" في نسبه ، "والتلخيص" ، "والتلخيص" ،
في الفقه ، توفي سنة ٢٤٧ هـ ، "التلخيص" (ص: ١١) ، (٢٣١)

(٥) علوم الحديث لأبي الصلاح ، (ص: ١١٢) ، "وشرح" ، "شرح" ، (ص: ٢٨١) ، "والتلخيص" ،
للسيرطي (ص: ٢٠٩) .

(٦) "إرشاد طلاب الحقائق" (ص: ١١٢)

امین اما المجهول طاهرا ویا طنا فمردود إجماعاً، وكذا مجهول العين.

أما المجهولُ ظاهرًا وباطنًا فردودُ إجماعًا) لاسم غفر العدة وشبهه، وكذا مجهولُ المعنى (كتاب بدعيه: عن ابن فردودُ إجماعًا لمصميم حجة المعنى إلى حجة الحال^(٢٠)).

حاشية ١ : (وكذا مجهول العين ، كأن يقال هـ : «عن رجل» مردوداً إجماعاً) مع
 ٢ : «أصله سحر» بمعنى شامه ، طريفة لأصويين ، وهي عمالة طريفة
 المحدثين ، إذ المعروف عندهم

أن مجهول العين من ليس له إلا واو واحد^(٣)، وأن في رده حلقاً^(٤)، وأن نحو
 "مع حل" من المتصل الذي في إسناده مجهول، أو من المتقطع، إذ اليهم كالمقطع،
 ولله صنف رابعة مائة أخرى، وهي على سبيلين على الإيهام من غيرسمية
 ما في كتابه في فقه الشارح بقوله: "أقول الشاهي كثير أحرفي لغة"، لكن
 كما في صنف ثالثة مائة حتى لا يسه ذكرها، إذ المعنى مقصود بين أحرفي
 لغة واحرفي حل لغة، ويسمى مؤنق وعدم تسمية بيك

[illegible][illegible]

(٣) نظم شرح معجمه بمحافظه بن حجر (ج ٩٩)
(٤) نظم البحر المحرق (٢٨٢)، (الندرة) بلوحي (ج ٢٠٩)

(الشيخ) (وقال إمام الحرمين : أيوقف) عن أصله و - برد في أن يطهر حاله بأسرع
عنه قال : (ويكف الأكلعاء) علم شئت منه بالأصل (إذا رأى) هو
(التحرير) فيه (إلى الظهور) لحاله احتياطاً^(١).

و عترضه ذلك المصنف مع قول الأسدي بأنه حدثه الشهاب في شرح
الهال: «إنه خضع عليه باب الله لا يرفع يده» يعني فالله شاك
بالأصل لا يرفع يده من حركته مشكوك فيه كما لا يرفع يده من أي سفسفه
بالشك بمجامع الثبوت.

للشبهة قوله (مع قول الأساسي) (الحج) شبه عن - مصنفه - في قوله بحكاية
الأساسي (الاجماع) أنه عام معروف، كما ذكره مصنفه في شرح لمحة^{٢١}
قوله (يعني) شبهة التي في قوله هم ذلك: شبهة لا يقع شبهة، معناه
لا يترفع به بغيره شبهة. وهذا حسن فاضله لا ي. وهو قوله (أما لا
يرفع... الخ).

قوله (إجماعاً) أي موصوعاً، فـه نظير فقد حكى سـُـنُـنُـا^(٣١) وغيره^(٣٢) الخلاف في ذلك.

(١) في قوله (١) (٢٣٤) . ح د ح د في الشرح ص ٩٩ (٩٩)

(۲) اشرح المحقق العسکری (۳۹۶)

(۳) العلوم احديث، (۲) صلاح احی (۱۱۲)

(٤)، كالسوطي في "تدريس" (ص ٢٠٩). و هو كنى في البحر (٢٨٣/٤)

وقد اضطرب في الكبيرة، فقيل: ما تَوَعَّدَ عليه بخصوصه؛ وقيل: ما فيه حد، والأستاذ، والشيخ الإمام: كل ذنب، ونقيا الصفات؛

(وقد اضطربت في الكبيرة) فقيل (ما تَوَعَّدَ عليه بخصوصه) في الكتاب أو السنة (وقيل) هي (ما فيه حد) قال له يعني «وهو إلى ترجيح هذا قيل، ولأن ما فيه حد أكثر منه، وهو لا في ما ذكره عند تفصيل الكبائر»^(١).

(و) قال (الأستاذ) نويسه في (الشيخ الإمام)، أنه مصنف (كل ذنب)، ونقيا الصفات، نص في بعض من عصى به من ذنوبه عقابه. وعلى هذا يقال في تعريف العدالة بدل الكبائر وصغار الخسة، أكبر لكثير وكثير خسة. لا بعض ذنوب لا يقدح في عدالة من.

أثنية قوله (وهو الأوفى) لا ذكره عند تفصيل الكبائر [جاء] فيهم عدو منها أكل مال الشبه، وانعموا، وسجوه، لا حد في شيء منها، ومجاز في الكثرة ما قرئ بوعيد أو حد.

(١) ذهب جمهور العلماء من الأصوليين والمفتاه وغيرهم إلى أن ذنوب كبار وصغار وأن الكبائر تُعرف بالحد، ولكهم اختلفوا في حد كبير، عن وجوب حد نصف بعض منها، وفترك آخر، والذي أراه في هذه المسألة أن القول قول الركني في السجدة (٢٦٦) بعد ذكر «بعض» في حد كبير، لا يوجد الذي قال في حد بعض منها، وذهب بعضهم إلى أن حد ذنب، والله تعالى اعلم.

(٢) نسخة من السجدة في شرح المكنية (٤٠٠/٢) إلى الأكثر.

(٣) ذكره ابن حنبل في «البحر» (٢٧٦/٤)، والنووي في «الروضة» (١٩٩/٨) بصيغة قريب من

(٤) في شرح الكبير، وسجوه بدوي في «الروضة» (١٩٩/٨) الذي هو مختص الشرح الكبير بموافي

(٥) ما بين مكوفين سابق من «ب»

بين، والمختار وفاقا لإمام الحرمين: كل حريمية تُؤدّن بقلّة اكتراث مُرتكبيها بالذنب ورقة الذبانية

الشيخ (والمختار وفاقا لإمام الحرمين). ب (كل حريمية تُؤدّن بقلّة اكتراث مُرتكبيها بالذنب ورقة الذبانية) هذا نظيره تنوّن صعدة حية. و (إمام ابن) صعدة ما نصه بعد من بعضي شمل تلك لا لكثرة قصص كماله المصنف - استرواها - نعم، هو أشمل من التعريفين الأولين.

لثانية قوله (لأن بعض الذنوب لا يقدح في العدالة اتفاقا) أنه من خلاف ما هو في التسمية بمعنى أن شيئاً من الذنوب [هل] يُسمى صعدة، وجمهور عن أن منها ما يسمى حد، قال ابن حزم: «بعض الذنوب ما تهون عنه تكفر عنكم سيئاتكم»^(١) «وهو من ذنوب» «بعض الذنوب إلى كبير وصغير. وهذا قال القرطبي: «لا يُلحق إكثار العرق بينهما، وقد عرقا من مدارك الشرع»^(٢).

بونه (هو أشمل) إلى آخره إلى التسمية صعدة حية. فهي كبر عن حد قوله (ولما كان طاهر كل من التعريف إلى آخره) أي نظر إلى الأمانة، ولا فظاها حقيقة أعم من ذلك.

(١) الإيضاح لإمام الحرمين (ص: ٣٢٨)

(٢) وقال ابن حجر العسقلاني: «وهو الله تعالى في «الرواية» (٤/١): «أهل ذلك ذنوب كلام الإمام الأوزاعي طهر لك أنه لا يُلحق ذلك للكثرة خلافاً إلى ما ذهب إليه، لأنه يشمل صغار الخسة وليس كبار. وإنما عبط به ما يطيل العدالة، لأن إمام الحرمين قال في تعريف: ورقة الذبانية شطلة للعدالة».

(٣) ما بين مكوفين سابق من «أ».

(٤) سورة النساء، الآية: (٣١).

(٥) كذا في «أ»، وفي «ب»: «أهل».

(٦) انظر: «إحياء علوم الدين» (١٠/١٢٧) عن حزم لإعفاء

الشيء ولا كان طاهر كل من التعريف أنه تعريف لكبيره مع وجود لا يرد
المصنف في تعديدها بها بل تكفر الذي هو أعظم مذنب فقال: (كالقتل)
أي عمداً كان أو شئ عبيد، بخلاف حفظ كبره شرحه روي

(والزينا)^(٣١) بالراي، وروي الشيخان عن ابن مسعود^(٣٢) رضي الله عنهما،
قال: قل رجل: أيما رسول الله، أي الذنب أكبر عند الله؟ قال: أن تدعوه
بذنا، وهو حلقك، قال: ثم أي؟ قال: أن تقتل ولدك عمداً أن تطعم مملوك،
قال: ثم أي؟ قال: أن ترضي حيلة جاركة.

الذنية قوله (كالقتل) أي طهراً.

قوله (بخلاف الخطأ) أي فليس بكبيرة، بل ولا صغيرة، لأنه ليس
بمعصية

(١) قال من حذر مكى حبه في نفسه
طهراً، وعلى غيره شاذ في حشده عن نفسه (٣١)
معاذ، وثنا، ولا مع من يك يسير
الذي، ثم بعد ذلك ...

(٢) هو القاضي شرحه في معاصي إلى معصية عند كبره في شرحه إلى معصية عند كبره
البحر، فذكر شرحه إلى معصية عند كبره في شرحه إلى معصية عند كبره
القضاء باسم طهراً
(٣١) (٥٣)

(٣) قال من حذر مكى حبه في نفسه
حده، ومن كان
(٤) وقع هذا عن

الشيء فأمر له عز وجل صدقها: * وألذين لا يدعون مع الله إلهاً آخر ولا
يقتلون النفس التي حرم الله إلا باحق ولا يزنون *

غلبه قوله / (لأنه مضيع ليد ليل) مقتضى الاسماء
حليته، فلا

(١) سورة العنكبوت، الآية (٦٨)

(٢)
(٣٧) (١٢٠٧)، وسلم في الإيمان، وبأن يكون الشرك أقيم الذنوب
وأمر داود في الطلاق، باب تعظيم الزنا (٢٣١٠)، والله
سورة العنكبوت، (٣١٨٣)، والسائي في التفسير، باب ذكر عهد
(٣) قال الإمام الروي في «الروضة» (٥٣٧/٥): «الاستثناء
توقف فيه في القديم والملاحق: الحمد
يُستفنى بسائر مدنها»

(٤) قال الإمام الروي رحمه الله تعالى في «الروضة» (٥٣٧/٥)
قارب الإنزال
ولا يجرم في السرقة بلا خلاف صدقته لسلطت ولا يجرم في
والأمة، بالإذن وغيره.

الشيخ (والنسبة) وهي نقل كلام بعض الناس إلى بعض عن واحد لإفساد سهم.
قال **عنه**: «لا يدخل الجنة نيام» رواه الشيخان^(١)، وروى^(٢) أيضًا أنه **عنه**
متر بقرين فقال: إنهما ليعذبان، وما يعذبان في كبير يعني عبد الله، راد
البخاري في رواية: بل إنه كبير^(٣) - يعني عند الله - أما أحدهما فكان يعني
بالنسبة، وأما الآخر فكان لا يستبرئ من بوليّه.

أما نقل الكلام نصيحة للمتقولي إليه فواجب^(٤) كما في قوله تعالى حكاية:
﴿يُحَسِّسُ لِلْأَعْمَى الْبُتْلُومَ بِكَ لِيُقْطَلَكَ﴾^(٥).

ولم يذكر المصنف الغيبة، وهي ذكر الشخص أخاه بما بكرهه وإن كان فيه،
والعادة قُرْبًا بالنسبة.

(١) رواه البخاري في الأدب، باب ما يكره من المصيبة (٥٧٠٩) ومسلم في الأيمان، باب بيان
حفظ تحريم المصيبة (٢٨٦)، وأبو داود في الأدب، باب في القناب (٤٨٧١)، والترمذي
في البر والصلة، باب ما جاء في الهام (٧٠٢٦)

(٢) رواه البخاري في الأدب، باب ما جاء في الهام (٧٠٢٦)، ومسلم في الأيمان، باب بيان
حفظ تحريم المصيبة (٢٨٦)، وأبو داود في الأدب، باب في القناب (٤٨٧١)، والترمذي
في البر والصلة، باب ما جاء في الهام (٧٠٢٦)

(٣) رواه البخاري في الأدب، باب ما جاء في الهام (٧٠٢٦)، ومسلم في الأيمان، باب بيان
حفظ تحريم المصيبة (٢٨٦)، وأبو داود في الأدب، باب في القناب (٤٨٧١)، والترمذي
في البر والصلة، باب ما جاء في الهام (٧٠٢٦)

(٤) رواه البخاري في الأدب، باب ما جاء في الهام (٧٠٢٦)، ومسلم في الأيمان، باب بيان
حفظ تحريم المصيبة (٢٨٦)، وأبو داود في الأدب، باب في القناب (٤٨٧١)، والترمذي
في البر والصلة، باب ما جاء في الهام (٧٠٢٦)

(٥) رواه البخاري في الأدب، باب ما جاء في الهام (٧٠٢٦)، ومسلم في الأيمان، باب بيان
حفظ تحريم المصيبة (٢٨٦)، وأبو داود في الأدب، باب في القناب (٤٨٧١)، والترمذي
في البر والصلة، باب ما جاء في الهام (٧٠٢٦)

الشيخ (والنسبة) وهي نقل كلام بعض الناس إلى بعض عن واحد لإفساد سهم.
قال **عنه**: «لا يدخل الجنة نيام» رواه الشيخان^(١)، وروى^(٢) أيضًا أنه **عنه**
متر بقرين فقال: إنهما ليعذبان، وما يعذبان في كبير يعني عبد الله، راد
البخاري في رواية: بل إنه كبير^(٣) - يعني عند الله - أما أحدهما فكان يعني
بالنسبة، وأما الآخر فكان لا يستبرئ من بوليّه.

الثانية قوله (وهي ذكر الشخص أخاه) الأولى إبدال «أخاه» بـ «آخر» أو «سائر»
كما عثر به الأكار^(١).

والسهم، قال القرطبي في تفسيره: [إيا] كبرية ملا حبيب، خمد لا
... ..

(١) هو إسماعيل بن عبد الرحمن بن أحمد الشافعي المعروف صاحب عهد، سجع
الإسلام أيضًا، إمام المسلمين، واحتفظ كثير السجع، وحل إلى الألفاظ عهد حدث حرج
... ..

(٢) هو إسماعيل بن عبد الرحمن بن أحمد الشافعي المعروف صاحب عهد، سجع
الإسلام أيضًا، إمام المسلمين، واحتفظ كثير السجع، وحل إلى الألفاظ عهد حدث حرج
... ..

(٣) هو إسماعيل بن عبد الرحمن بن أحمد الشافعي المعروف صاحب عهد، سجع
الإسلام أيضًا، إمام المسلمين، واحتفظ كثير السجع، وحل إلى الألفاظ عهد حدث حرج
... ..

(٤) هو إسماعيل بن عبد الرحمن بن أحمد الشافعي المعروف صاحب عهد، سجع
الإسلام أيضًا، إمام المسلمين، واحتفظ كثير السجع، وحل إلى الألفاظ عهد حدث حرج
... ..

(٥) هو إسماعيل بن عبد الرحمن بن أحمد الشافعي المعروف صاحب عهد، سجع
الإسلام أيضًا، إمام المسلمين، واحتفظ كثير السجع، وحل إلى الألفاظ عهد حدث حرج
... ..

الشيخ (وشهادة الورع) لأنه كان عدواً في حديثه من الكفاية وفي حرم من
أكبر تكبيره، وهو يستعمل الشهادة بقدر نصيب نفسه
يردد فيه ابن عبد السلام¹، وحرره الخري بالمعنى، بل قال: اليوم نكتب لا
قلنا (٥)

المطابقة

[illegible]

(٢) في سنة ١٩٦٦م، استضافت جامعة القاهرة وفدًا من علماء مصر في مجال تاريخ العلوم والدراسات الإنسانية، برئاسة الدكتور محمد عبد الحليم حافظ، وزير التعليم العالي والبحث العلمي آنذاك، وذلك بهدف تعزيز التعاون بين البلدين في مجالات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

[illegible]

قال بعد ذلك: قد الله عز وجل بغيره يزيد ما حدثه لولم. وكذا حدثني
 بك، مرفوعاً: لا تسلموا بكاءً في الدنيا (في الدنيا) عوفي بولدين، وسند
 به، ١٠٠٠، في شهادته، ما عوفي في شهادته لولم (١٦٥٤). وسند
 (الذين) ما بين بكاء، كرها (١٦٥٥). وفيه من علم

١١) ولله الحمد والكفى الأسر عند سلامه (٢٢١)

١٥) واحده الإمام المدعي - رحمه الله تعالى في شرح مسلم (٢٧٣/٢)

البيع (وقطعة الرحم) ^{في} ^{من} ^{لا} ^{يذبح} ^{أخيه} ^{فقط} ^و ^{هو} ^{شحن} ^{قال}
 ميثاق بن عتي في رواية (يعني قاطع رحم) ^و ^{القصبة} ^{بعد} ^{من} ^{القصع} ^{صد}
 الوصل، والرحم القراءة.

جنته فيه (وقطبة الرحمة) في السماء، فخير ما يربح لأهل الآخرة
 كما في الحديث: من سلك به ولا ضعة، وإشتمل أن يكون صعباً في
 بعض الأحوال.

(١) رواه البخاري في الأدب، باب إسم الفاطم (٥٩٨٤). وصنف في الأدب، باب صفة ر. ح. (٦٦٧٧). وأبو داود في الركعة، باب في صفة الرحم (١٦٩٦)، و. ح. في ر. ح. ص. باب ما جاء في صفة الرحم (١٩٠٩).

{٢٢٦٧}

[illegible]

(2) 1977-78

الشيخ (واليعني العاجرة) فاراد. «من حلف على مال امرئ مسلم بغير حق
لقي الله وهو عليه غضاب» ، رواه الشيخان^(١).

وقال: «من قسح حيا»^{١١} من سمى سميه فقد أوجب الله له النار وحرم عليه الجنة، فقال له حيا: «يا كعب بن يسير، يا رسول الله»^{١٢} قال: «وإن كان قسح من أرائك»^{١٣} وودعه»

(١) واده البحاري في التوحيد - قال قول الله تعالى: ﴿وَعَوِّذُوا بِمِثْقَلِ ذَرَّةٍ مِنَ الْجَنَّةِ﴾ (١٧٠٧)، ومسلم في الإيمان، باب وعيد من انتفع حتى مسلم يحيي فله - باب ٣٣٥١، وأبو داود في الإيمان والنسب، باب من خلف من خلفه - باب ٤١٤٣ (١٧٢٢)، والبيهقي في سنن، باب من خلف من خلفه - باب ١١٦٦٩، ومحمد في الأحكام، باب من خلف علي بن أبي طالب - باب ١٣٣٢.

[illegible]

(٣) روى مسلم في (الطهارة) باب ويحد من اقتطع حق مسلم يمين فاحرقه بالنار، (٣٥١)،
وإسناده في (كتاب النكاح) باب القضاء في الليل للمالك وأكثره، (٥٤٣٤)، وإسناده في
«الأحكام» روى عن حنبل عن علي بن محمد فاحرقه بما لا، (١٧٣٢٤).

الشيخ (والعقوق) أي لم يرد له شيء عدة في حديث من بكى، وفي آخر من أكبر الكبار، وهما الشيخان.

وأما حديثه: «الحالة مبرئة الأم»، وحديثه: «عم الرجل حينئذ أبوه»^(١) فلا يدلان على أنها كالأولاد في العقوق.

(والعرار) من رخصه لأنه يخرج عنه من سبع لم يرد في منكر. ورواه الشيخان، نعم يجب إذا علم أنه إذا ثبت يقتل من غير نكاح في العدو انتفاء اعزاز الدين بشيئيه.

الشيخ (ومال اليتيم) أي أكله مثلاً، قال: «إن الذين يأكلون أموال اليتيم ظُفْمًا»^(٢) الآية. وقد عدة في سبع لم يرد في حديث سابق، وتروى ابن عبد السلام في قتيله يتصاب السرقه^(٣).

(وخيانة الكيل أو الوزن) أي عر شي، قاله: «وإن لم يزل لمطمع»^(٤) ذكره، وكل يشتمل على عر شي، أي ما في السبع الصغيرة من مد.

حاشية قوله (ومال اليتيم) أي التعدي فيه، وإليه أشار بقوله: «أي أكله مثلاً» وإنه أحسن من قوله: «أي أكله»، لأنه سيأتي منه، وإنه عر فيها بالأكس لأنه أقوم وحسن الاستماع.

قوله (وخيانة الكيل والوزن) قال الزركشي: «وكذا مصنف حجة». قال تعالى: «إن الله لا يحب الظالمين»^(٥)،^(٦).

قلت: هو معناه من قول المصنف بعد: «وإن فعل»

(١) عن أنس بن مالك، قال: «ذكر رسول الله ﷺ الكبار، أو شمل همه، فقال: الشريك بالله، وقتل النبي، وعقوق الوالد»^(١)، ورواه البخاري في الأدب، باب عقوق الوالدين من الكبار (٥٩٧٧)، ومسلم في الإيمان، باب بيان الكبار وأكبرها (٢٥٦)، والترمذي في البرع، باب ما جاء في التمثيل في الكذب والورود ومعه (١٢٠٧)، والسنن في التحريم، باب ذكر الكبار (٤٠٢٦).

(٢) عن عبد الرحمن بن بكير عن أبيه عن عبد الله بن مسعود، قال: «رسول الله ﷺ الكبار ثلاثاً: الإشراف بالله، وعقوق الوالد، وشهادة الزور»^(٢)، ورواه البخاري في الأدب، باب عقوق الوالدين من الكبار (٥٩٧٦)، ومسلم في الإيمان، باب بيان الكبار وأكبرها (٢٥٧)، والترمذي في البر والصلة، باب ما جاء في عقوق الوالد (١٩٠١).

(٣) ورواه البخاري في الأدب، باب ما جاء في عقوق الوالد (٢٥٦)، وسنن أبي داود، باب ما جاء في عقوق الوالد (٢٢٩)، ومسلم في الإيمان، باب بيان الكبار وأكبرها (٢٥٧)، والترمذي في البر والصلة، باب ما جاء في عقوق الوالد (١٩٠١).

(٤) عن عبد الله بن مسعود، قال: «رسول الله ﷺ الكبار ثلاثاً: الإشراف بالله، وعقوق الوالد، وشهادة الزور»^(٣)، ورواه البخاري في الأدب، باب عقوق الوالد (٢٥٦)، ومسلم في الإيمان، باب بيان الكبار وأكبرها (٢٥٧)، والترمذي في البر والصلة، باب ما جاء في عقوق الوالد (١٩٠١).

(٥) سائر نصوصه في آخر الكبار، حيث ذكر كلاماً

- (١) سورة نساء، الآية (١٠)
- (٢) ما وقع لأبيه (٢١)
- (٣) سورة الممتحن، الآية (١)
- (٤) مفر، والروضة لم يورد (٨ - ٢٠٠)
- (٥) سورة الأمان، الآية (٥٨)
- (٦) الشرح مع الخواص، لم يورد (١ - ٥٠٦)

وَتَقْدِيمُ الصَّلَاةِ عَنْ وَصْفٍ (وَتَأْخِيرُهَا) عَنْ عَدِّ كَالسَّمِ قُلْ بِحَسْبِ
 «مَنْ جَمَعَ بَيْنَ صَلَاتَيْنِ مِنْ غَيْرِ عَدٍّ فَقَدْ أَتَى بَيْنَهُمَا مِنْ أَمْوَابِ الْكُتَابِ» . رَوَاهُ
 التِّرْمِذِيُّ ، وَأَوَّلَى بِذَلِكَ نَزْعُهَا

[illegible]

البقي (والكذب على رسول الله ﷺ) قال ﷺ: من كذب علي متعمداً فنيروا مقعده
 من النار^(١) رواه الشيخان، أما الكذب على غيره فمفصلة.
 (وَضَرَبَ الْمُسْلِمَ) لا حر. قال ﷺ: أصعلا من أمني من أهل الدار لم
 أرض: قومٌ معهم سياطٌ كأذناب البقي يصرون بها الناس، وساء كاسياتُ
 عاريات... إلى آخره، رواه مسلم^(٢).

قوله: «أما الكذب على غيره فصغيرة» أي ما لم يقرب به نصيبه كذبة
كالكذب على غيره... لئلا يحزن الكاذب على غيره من الأدب ككذبة على
الكذب عنه... لأنه حرام منه «إن كذبتا على ليس ككذب على أحد»
لأن الكاذب متفاوت.

قوله (وَضَرَبَ الْمُسْلِمَ) قَالَ الزُّرْكَانِيُّ أَحْصَى الْمُسْلِمَ لِأَنَّهُ مِنْ أَحْسَنِ نَبَاتِهِ .
وَالْأَمَلِيُّ كَذَلِكَ، (٤).

(١) رواه البحار في العلم، باب إثم من كذب على النبي ﷺ (١٦٠)، مسند في عمدة (١٤١/٢)، والترمذي في كراهية النور (١٠٠٠)، وأبو داود في حديث، باب من كذب في الكذب على النبي ﷺ (٣٥١)، والبيهقي في العلم، باب من كذب على النبي ﷺ في تعسف الكذب على النبي ﷺ (٢٤)، وهو حديث مرسل، مسند في عمدة (١٤٢/٢) رواه مسلم في النكاح، باب النكاح الكاسيات العانة، باب ذلّال غيبات (٥٥١٧)، وابن حبان في مسنده في حديث، باب من كذب على النبي ﷺ، باب من كذب على النبي ﷺ (٧٦٦).

٣٠ روضة البحاري في حقايق ما يذكر من البحارة من سنة (١٢٩١)، ومسلم في الإيمان، ما
يعقبه الكلب عن رسول الله ﷺ (٥ - ٦)، والله مدني في حقايق ما يذكره الشيخ
(١٥٠٠).

(۱) شرح جامع حدیث: ۱۶ (۱۰۸)

لبن وكيمان الشهادة، والرشوة،

الصريح (وكيمان الشهادة) ومن يصحها فإنه دأمة قلبه^(١) في مموخ

(والرشوة) وهي أن يبذل مالا ليحصى باطلاً أو يسطل حقاً، قال **صحيح**،
«لعمرك الله أن الرائي والمُرئي^(٢)» . وفي نسخة وعنده . «دالترمذي»^(٣) في
«في الحكم» . وحسنه^(٤) . وخالفه في رواية أيضا «والرائي الذي
يسعى فيها»^(٥) . وفي نسخة بدون الزيادة . «صحيح لإسادة» . وقال
الترمذي فيه بدوئها : «حسن صحيح» .

للشريعة

(١) نسخة (١١٣٦١)

(٢) رواه الترمذي في «الأحكام» باب ما جاء في الرائي والمرئي في حكم . (١١٣٦١) .
«حسن صحيح» . وأبو داود في الأقضية، باب في كراهية الرشوة (٣٥٧٥) . في نسخة في
«الأحكام» . باب التعييط في الحيف والرشوة، (١٣١٣) . وابن حبان في صحيحه . في
المعناه . باب الرشوة (٥٠٧٧) . (٤٦٨/١١) . والحاكم في «الأحكام» (٢٠٦٦) .
وقال : «صحيح الإسناد» . ووافقه الذهبي . وصححه الشوكاني في «يل الأوس» (٣٠٨)
والماركوري في «نخبة الأرواح» (٤٧٠/٤) . وأباي في «معجم المصنف» (٣٥٩) .

(٣) «دالترمذي» . في نسخة (١١٣٦١) . وفي نسخة (١١٣٦١) . وفي نسخة (١١٣٦١) .
«حسن صحيح» . وفي نسخة في المعناه . باب الرشوة (٤٠١/٦) . (١١٣٦١) . وفي نسخة (١١٣٦١) .
وفي نسخة (١١٣٦١) . وفي نسخة (١١٣٦١) . وفي نسخة (١١٣٦١) . وفي نسخة (١١٣٦١) .
في نسخة (١١٣٦١) . وفي نسخة (١١٣٦١) . وفي نسخة (١١٣٦١) . وفي نسخة (١١٣٦١) .
في نسخة (١١٣٦١) . وفي نسخة (١١٣٦١) . وفي نسخة (١١٣٦١) . وفي نسخة (١١٣٦١) .

(٤) قال العبد الفقير، غفر الله له ولوالديه . لعلي قول : «حسن صحيح» . في نسخة
الشارح . رحمه الله . والذي في نسخة المطبعة تحت هذا «حسن صحيح» . في نسخة
سأح صحيح . حديث حسن عن عدي بن عدي . رحمه الله . وفي نسخة (١١٣٦١) .

(٥) «و» . وحكم في نسخة . «حسن صحيح» . في نسخة (١١٣٦١) . وفي نسخة (١١٣٦١) .
«حسن صحيح» . في نسخة (١١٣٦١) . وفي نسخة (١١٣٦١) . وفي نسخة (١١٣٦١) .
«حسن صحيح» . في نسخة (١١٣٦١) . وفي نسخة (١١٣٦١) . وفي نسخة (١١٣٦١) .
«حسن صحيح» . في نسخة (١١٣٦١) . وفي نسخة (١١٣٦١) . وفي نسخة (١١٣٦١) .
«حسن صحيح» . في نسخة (١١٣٦١) . وفي نسخة (١١٣٦١) . وفي نسخة (١١٣٦١) .

الشيخ . «حسن صحيح» . في نسخة (١١٣٦١) . وفي نسخة (١١٣٦١) . وفي نسخة (١١٣٦١) .
«حسن صحيح» . في نسخة (١١٣٦١) . وفي نسخة (١١٣٦١) . وفي نسخة (١١٣٦١) .
«حسن صحيح» . في نسخة (١١٣٦١) . وفي نسخة (١١٣٦١) . وفي نسخة (١١٣٦١) .

وروى البخاري . «حسن صحيح» . في نسخة (١١٣٦١) . وفي نسخة (١١٣٦١) . وفي نسخة (١١٣٦١) .
«حسن صحيح» . في نسخة (١١٣٦١) . وفي نسخة (١١٣٦١) . وفي نسخة (١١٣٦١) .
«حسن صحيح» . في نسخة (١١٣٦١) . وفي نسخة (١١٣٦١) . وفي نسخة (١١٣٦١) .

أما سب واحد من غير الصحابة فصفيرة . وحديث الصحيحين : أسباب
المسلم فسوق^(١) . معناه تكرار السب^(٢) .

للشريعة

(١) رواه البخاري في «الفتح» . باب ما جاء في سب . في نسخة (١١٣٦١) . وفي نسخة (١١٣٦١) .
«حسن صحيح» . في نسخة (١١٣٦١) . وفي نسخة (١١٣٦١) . وفي نسخة (١١٣٦١) .
«حسن صحيح» . في نسخة (١١٣٦١) . وفي نسخة (١١٣٦١) . وفي نسخة (١١٣٦١) .

(٢) رواه البخاري في «الفتح» . باب ما جاء في سب . في نسخة (١١٣٦١) . وفي نسخة (١١٣٦١) .
«حسن صحيح» . في نسخة (١١٣٦١) . وفي نسخة (١١٣٦١) . وفي نسخة (١١٣٦١) .
«حسن صحيح» . في نسخة (١١٣٦١) . وفي نسخة (١١٣٦١) . وفي نسخة (١١٣٦١) .

(٣) قال أبو داود . رحمه الله . في «شرح مسلم» (٢٤٠٠) . «حسن صحيح» . في نسخة (١١٣٦١) .
«حسن صحيح» . في نسخة (١١٣٦١) . وفي نسخة (١١٣٦١) . وفي نسخة (١١٣٦١) .
«حسن صحيح» . في نسخة (١١٣٦١) . وفي نسخة (١١٣٦١) . وفي نسخة (١١٣٦١) .

الْبَيْعُ (والمُحَارِبَةُ) وهي قطعُ الصَّربِ على المَارِسِ بِحَدِيثِهِ قَدِ بَعَثَ * إِنَّمَا حَرَّمَ
الَّذِينَ يُخَابِرُونَ أَنَّهُ وَرَسُولُهُ وَيُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ فَسَادٌ * أَلَا هَـ
(وَالسَّحَرُ، وَالرِّبَا) بِمَوْجِدَةٍ لَهُ بِمَعْنَى عَدَمِهِ مِنَ النَّسَبِ مَعَ خَدِيعٍ فِي حَدِيثِ
السَّابِقِ (٢).

(وإِذْمَانُ الصَّغِيرَةِ) أَيِ الْمَوَاطِنَةِ عَلَيْهَا مِنْ مَوْعٍ أَوْ أَنْوَاعٍ

وَلَيْتَ الْكِبَارُ مَحْصَرَةً فِيهَا عَذَّةٌ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ الْمَلَكَابُ فِي أَوَّلِهَا وَمَا وَرَدَ
مِنْ حَدِيثِ صَحْبِهِ كَقَوْلِهِ الْإِسْرَافُ لِلَّهِ، وَالسَّحَرُ * وَعَفْوُ
الْوَالِدَيْنِ، وَقَتْلُ النَّفْسِ (١).

لِلْمُتَابِعَةِ قَوْلُهُ (الرِّبَا بِالْمَوْجِدَةِ) حَرِّمَ - كَتَبَ - سَبَّحَ - سَجَّهَ - فَكَّرَ - كَتَبَ
أَيْضًا، وَأَقْرَأَ عَلَيْهِ الْعِرَاقِي (٢).

قَوْلُهُ (أَيِ الْمَوَاطِنَةِ عَلَيْهَا) أَيِ بَحْثٍ لَا يُعَدُّ صَدْعُهُ [عَنِ] مَعْنَاهِ

الْبَيْعُ رَدُّ لِحَدِيثِ «وَالْبَيْعُ الْعُمُومُ» وَمَعْنَاهُ «وَقَوْلُ الرَّوَّارِ» *
وَحَدِيثُهُ «احْتَبَرُوا السَّيْعَ الْمُرِيقَاتِ: الشَّرْكَ بِاللَّهِ، وَالسَّحَرُ، وَقَتْلُ النَّفْسِ،
أَنْتُمْ حَرَّمَهَا اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ، وَأَكْلُ مَالِ الْيَتِيمِ، وَأَكْلُ الرِّبَا، وَالتَّوَلَّى يَوْمَ الرَّحْبِ،
وَقَدْفَ الْمُحْصَاتِ الْعَامِلَاتِ الْمُؤَمَّنَاتِ» * فَحَدَّثَ عَلَى بَدَلٍ مَحْتَجٌّ إِلَيْهِ
مِنْ وَفْقِ دَدِهِ، وَقَدْ قَالَ مِنْ عَالَمٍ - هِيَ إِلَى السَّيْعِ أَقْرَبُ - وَسَعِيدٌ مِنْ
جِبْرِ (١): هِيَ إِلَى التَّيْبُوعَةِ أَقْرَبُ، يَعْنِي بِإِعْتِبَارِ أَصْنَافِ أَنْوَاعِهَا.

حَدِيثُهُ

١ - رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٢٨٧٠)، وَمِنْ أَحْبَابِهِ (٢٨٧٠)، وَفِي سَنَةِ
خَمْسِينَ، بِإِسْنَادِهِ مِنْ مَدِينَةِ (٦٩٢٠)

٢ - وَمَعْنَاهُ فِي الْأَسْبَابِ: سَبَّحَ، وَكَذَلِكَ (٢٨٦٦)

٣ - رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، بِإِسْنَادِهِ مِنْ مَدِينَةِ (٢٨٦٦)، وَمِنْ أَحْبَابِهِ (٢٨٦٦)، وَفِي سَنَةِ
بِأَسْطُكُونَ فِي طَوْنِهِ بَارًا وَسُفُوفًا سَعْرًا (٢٨٦٥)، وَمَعْنَاهُ فِي (أَبْنِ) سَبَّحَ
بَعْدَ (أَكْبَرِ) (٢٨٦٥)، وَفِي سَنَةِ (٢٨٦٥)، وَفِي سَنَةِ (٢٨٦٥)، وَفِي سَنَةِ (٢٨٦٥)، وَفِي سَنَةِ (٢٨٦٥)
(٢٨٦٥)، وَفِي سَنَةِ (٢٨٦٥)، وَفِي سَنَةِ (٢٨٦٥)، وَفِي سَنَةِ (٢٨٦٥)، وَفِي سَنَةِ (٢٨٦٥)

٤ - هُوَ سَعِيدٌ مِنْ مَدِينَةِ بَكَّةَ فِي الْأَسْبَابِ، بِإِسْنَادِهِ مِنْ مَدِينَةِ (٢٨٦٥)، وَفِي سَنَةِ (٢٨٦٥)
مِنْ أَحْبَابِهِ، وَفِي سَنَةِ (٢٨٦٥)، وَفِي سَنَةِ (٢٨٦٥)، وَفِي سَنَةِ (٢٨٦٥)، وَفِي سَنَةِ (٢٨٦٥)
وَالْعَادَةِ، وَالْوَعْدِ، وَفِي سَنَةِ (٢٨٦٥)، وَفِي سَنَةِ (٢٨٦٥)، وَفِي سَنَةِ (٢٨٦٥)، وَفِي سَنَةِ (٢٨٦٥)
بَعْدَهُ، وَفِي سَنَةِ (٢٨٦٥)، وَفِي سَنَةِ (٢٨٦٥)، وَفِي سَنَةِ (٢٨٦٥)، وَفِي سَنَةِ (٢٨٦٥)
الْبَيْعَةِ، وَفِي سَنَةِ (٢٨٦٥)، وَفِي سَنَةِ (٢٨٦٥)، وَفِي سَنَةِ (٢٨٦٥)، وَفِي سَنَةِ (٢٨٦٥)

البرقي (وقال القاضي) ص ١ (يكفي الإطلاق فيها) في ذي خرج وتعديل فلا يحتاج إلى ذكر سبب في برويه وسجده لئلا ينعكس حارج وتعديل به.

الملحقة هو الثاني المفصل بين الرواية والشهادة^(٩).

قوله (وقال القاضي: يكفي الإطلاق فيها) مع [فيه] في نفس هذه عن القاضي لإمامه في: ... من جهة عدم حرجه وأما في المنحول^(٧) القول الثالث^(٨)، والموجود^(٩) في التقريب

للصافي هو: ... مع ... الحرج ... في نسخة عنه الغزالي في المستصفى^(١٢)، ونقله الخطيب العدادي في كفايته يستد إليه^(١٣).

- (١) اختلف العلماء في وجوب ذكر سبب الحرج والتعديل عن أربعة مذاهب، أحدها: عدم وجوب ذكر السبب فيها، قاله القاضي أبو بكر الباقلاني، واختاره إمام الحرمين في «الرهانة» (١/٢٣٧)، والمرواني في «المصنف» (١/٤٨١)، والرازي في «المحصول» (٤/٤١٠)، والأمامي في «الأحكام» (٣١٧/٢)، والغزالي في «شرح التلخيص» (ص: ٣٦٥).
- (٢) واختاره المصنف رحمه الله تعالى في «الإيضاح» (٢/٣٢١)، وهو الراجح المختار، والله تعالى أعلم.
- (٣) ما بين معكوتين ساقط من «به»، ولعل إسقاطه أولى.
- (٤) «المحصول» للرازي: (٤/٤١٠).
- (٥) «الأحكام» للأمامي: (٣١٧/٢).
- (٦) «الرهانة» لإمام الحرمين: (١/٢٣٧).
- (٧) «المنفوخ» من تعديلات الأصول، لإمام الغزالي: ص ٣٥٢.

٨. يعني: ... سبب تعديل ...
- (٩) القصة من ضبط الحاشي شيخ الإسلام، رحمه الله تعالى، وهو ميتنا، والخبر: (هو القول الرابع).
- (١٠) يعني: ... الرابع مذهب الشافعي ومن تبعه، وهو: وجوب ذكر سبب الحرج دون التعديل.
- «الصحاح من مذهب القاضي الذي ينعى عليه في «التقريب» هو الأول والله تعالى أعلم.
- (١١) بعد «الكفاية» للخطيب (ص: ١٠٨)، و«الهير» (٤/٢٩٤)، و«المصنف» (١/٤٨٠).

«المصنف» (٤/٤١٠)

(١٢) «المصنف» ص ١٠١

(١٣) «الكفاية» لمصنف (ص: ١٠٧)

البرقي (وقيل: «يذكر سببها»)، وقيل: «سبب التعديل فقط»، وعكس الشافعي، وهو المختار في الشهادة، وأما الرواية فيكفي الإطلاق إذا عرفت مذهب الخارج، وقول الإمامي: «يكفي إطلاقها للعالم بسببها» هو رأي القاضي، إذ لا تعديل ولا حرج إلا للعالم.

البرقي (وقيل: يذكر سببها)، لا يكفي إطلاقها لاحتمال أن حرج به ليس حارج، وإن ساد إلى تعديل عملاً بأصلها (وقيل) يذكر سبب التعديل فقط، في دون سبب حرج لأن مطلق الحرج ينص شفه، ومقتضى تعديل لا يخصه حرج، لا عدله على غيره^(١١) (وعكس الشافعي) يستدعي ذكر سبب الحرج للاختلاف فيه دون سبب التعديل^(١٢).

عنه قوله (إذا عرفت مذهب الخارج) متهم أنه قد يعرف ذلك لا يشك حرج بدون سبب سببه لأن حارج «فلا يصح» وليس ينبغي «بهم» فإن من صلاح وعده ... أن قد ولد له بعد في شأن الحرج، لكننا نعتلله في التوقيف عن قبول خير من قيل فيه ذلك لأنه أوقع عندنا ريباً قوية^(١٥)

- (١١) قد علم ذلك من ... حرج ...
- (١٢) هذا هو المذهب الثالث، وهو: حرج دون سبب تعديل دون سبب حرج، فإنه لا يملك «الرهانة» (١/٢٣٧)، والغزالي في «المنفوخ» (ص: ٣٥٢) من القاضي.
- (١٣) هذا هو المذهب الرابع، وهو ذكر سبب الحرج دون سبب التعديل، فإنه يخرج من التعديل والمحدثين والأصوليين، «الهير» (٤/٢٩٢)، «التقريب» لمصنف (ص: ١٠٠)، «الهير» (٤/٢٩٢) لابن الصلاح (ص: ١٠٧)، و«الكفاية» (ص: ١٠٨)، «شرح كوكب» (٢/٢٢٠).
- (١٤) كالإمام النووي في «التقريب» (ص: ٢٠١)، عن هاشم بن سريته، وسدح في في «تقريب» (ص: ٢٠٢).
- (١٥) اعلم حديثه لأن صلاح (ص: ١٠٨) «شرح بعض مسانيد» بذكر بوزاليس عم عن قوله من صلاح.

[تعارضُ الجرح والتعديل]

والجرحُ مُقَدَّمٌ إِنْ كَانَ عَدَدُ الْجَارِحِ أَكْثَرَ مِنَ الْمَعْدِلِ إِحْمَاعًا، وَكَذَا إِنْ تَسَاوَيَا، أَوْ كَانَ الْجَارِحُ أَقَلَّ، وَقَالَ ابْنُ شُعَيْنَانَ: «يُطْلَبُ التَّرَحُّمُ»

والخرج مقدّمٌ عند سعد بن عبد الله (إن كان عدلُ الخارج أكثر من)
عدد المعتدل إجماعاً، وكذا إن تساوى في عدد خارج عدل المعتد (أو كان
الخارج أقل) عند من لعده (مضاعٍ الخارج على ما يصفه عليه المعتد).

فكتبه قوله (لاطلاع الخارج [عن] " ما لم يطلع عليه المعدل) يوجد منه أنه هو جميع
المعدن على حسب. وعدم سوية قده على خارج. وانه حرم السوي في
منهاجه (3) كاصلة (4) وغيره (5)

[التعديل الضمني]

ومن التعديل حكمٌ مُشترط العدالة بالشهادة، وكذا عملُ العالم في الأصح،

الشيخ (ومن التعديل) لشخص (حكمٌ مُشترط العدالة) في شاهد (بالشهادة) من ذلك شخص ذو عكس عدلًا عدلًا حكمٌ شهده

(وكذا عمل العالم) مثله صاعد في رواية شخصي حديثه (في الأصح) "لا عمل به"

وقيل: "من بعد" له "عمل" رواه يوراني كور حشاه

حسب قوته (ومن التعديل حكمٌ مُشترط للعدالة بالشهادة) أي بأن كان لا يرى حكمه
بعبارة "لا عمل به" فلو حصل أنه حكم بعبارة لا يمكن تعديله في
صريحه لعدلي

(١) قال: "صنف من كان خرج من العدل شيء من العدل فله حكمه
لأنه "وهي حكمه من العدل" "وهي حكمه من العدل" "وهي حكمه من العدل" "وهي حكمه من العدل"

حدثنا بعض من عدل من العدل "وهي حكمه من العدل" "وهي حكمه من العدل" "وهي حكمه من العدل" "وهي حكمه من العدل"

(٢) قال الأمامي في "الأحكام" (٣١٨/٢): "وهي حكمه من العدل" "وهي حكمه من العدل" "وهي حكمه من العدل" "وهي حكمه من العدل"

في العمل سواها ولا يكون ذلك من باب الاحتياط فهو بعد تعديل من عدل
قال المصنف: "وهي حكمه من العدل" "وهي حكمه من العدل" "وهي حكمه من العدل" "وهي حكمه من العدل"

(٣) هو عن من بعد من عدل من عدل "وهي حكمه من العدل" "وهي حكمه من العدل" "وهي حكمه من العدل" "وهي حكمه من العدل"

الشيخ (وقال ابن شعبان) "من حاكبه" (يُطْلَقُ التَّحْيِجُ) في قسمه كمي
حاصل في الأول أكثره عدد خارج

وعلى روايه قال بعضهم: "ان بعدل في شئت معدة"

لثانية ولو عث خارج ما بعد عدل يصير مئة كان قال: "ان فلا طعن يوم
كده" "فان المعدل" "وهي حكمه من العدل" "وهي حكمه من العدل" "وهي حكمه من العدل" "وهي حكمه من العدل"

(١) هو محمد بن القاسم بن شعبان أبو إسحاق المالكي، المصري، وإليه انتهت رئاسة المالكية
بعض، وكان حظه للذهب مالك مع الفتن في سائر العلوم من الفقه والتاريخ والأدب
والدين و... توفي سنة (٣٥٠هـ)، وهو قد جاوز ثمانين من عمره، «الديباج للذهب»
(٢٤٨١)

(٢) مئة لمحمد بن الحسن (٢٠٠هـ)، وشرح بعضه عن «مختصر ابن الحاجب» (٦٦/٢).

ولا التدليس بتسمية غير مشهورة، قال ابنُ السمعاني: «لأنَّ يكون بحث لو سئل لم يُشبهه»، ولا باعطاء شخص اسم آخر تشبيهاً كقولنا «أبو عبد الله الحافظ» يعني الذهبي تشبيهاً بالسهمي، ولا بإيهام اللقي والرحلة. أمَّا مُدْلِسُ المتونِ فمُجْرُوحٌ.

الشَّيْءُ (ولا التَّوَلَّيْتُ) 'فَسَدَّ عَنْهُ (شَيْئًا) عَمَّا مَشْهُورًا، وَهُوَ حَتَّى لَا نَعْرِفَ.
لَا حِلَّ فِي ذَلِكَ (أَقَالَ) مِنَ السَّعْيِ: 'إِلَّا أَنْ يَكُونَ نَجِثٌ لَوْ شِئْتَ' (عَمَّا لَمْ
يُشْنِئْ)؛^١ فَإِنْ حَسِنَتْ حَسَنَاتُكَ بِهَذَا، كَذَبَ هُوَ، وَحَسْبُ نَجِثٍ ذَلِكَ
فَتَرَكُ الْأَسْثَاءَ أَطْلَحَ مِنْهُ

[illegible]

نفسه قوله (ولا بإيحاء اللقي) إشارة إلى تلميذ الإسعد وهو أن يُلغظ بروي
شبهه (ويزنقى إلى من عصره من شح شحمه أو من فوقه) [سطحاً] ^(١١) تحملي
يوهم سبحانه أنه كـ (أعي فلاي) أو (أفلا قاي)

(١) قاله الخليل، والشعبة، وعنه حماد، وقال الحذاد: «أحكامه بالأمدي» (٣١٩).
«وقال الحذاد: «أحكامه بالأمدي» (٣١٩).» (١٤٦).

(2) ۱۰۰۰ م.م. لوله مس (۱۰۰۰ م.م.)

(۳) وہم کہ کتب حدیث کتب سنی و خاصہ فی سہ و معرفہ

(۲) ما میں سے کون سا لفظ ہے ؟

1026

333

[illegible]

البرج (أما مُدْبِلُ الثُّبُولِ) وهو من مدخ كلامه معها حيث (يسمى - المحروخ)
لإيقاع غيره في الكذب عن رسول الله ﷺ.

طابقہ و عدد مندرجہ خارج شدہ (لا) کتدر میں بحاصہ - طبعی این حوالہ

أما الذين لم يولدوا بعد، فقاموا في ذلك الموقف بغير
الإيمان، وهو مع أنه يفرغ من ذكرهم من غير أن يثبت قضاة
العليين في شرح الفية العراقية^(١٩).

وان لم يماصر شيخ شيخه فهو إرسال لا تدليس.

وإذ لم يأت بلفظ موهم بل صرح بالسماح بمن لم يسمع منه فهو كذب.

قوله (جبلين) ^{١٠} هو جبل سلع ^{١١} ، وقسمه الله تعالى إلى جبلين ، من
النهر ، ومنهم كثير من علماء الحنفية ، وأما جحاح ^(١٢) فهو غير مصصه من
بلاد الأرمن

(١) شرح جمع الجوامع للبراق (٥٤٦/٢).

١٢- المرجع: فتح الإسلام ركبياً الأنصاري: (١٧٩/١) (ج ٢).

(٣) قاله الميرزا في المصادر (١١٥/١)

الإقليم، ويسب إليها بعض أصنافنا.

(5) قاله الصوم في العباد (١١٥-١١٦)

[illegible]

المشبه وعطى الجوهري في قوله أنه هو المسمى به عن ذلك سوي في تهذيبه^(٢)، وقال صاحب^(٣) القاموس: «إنه غير بين الشام والروم»^(٤).

مسألة: [تعريف الصحابي]

الشيخ

والصحابي: من اجتمع مؤمناً بمحمد ﷺ وإن لم يرو ولم يطل بخلاف التابعي مع الصحيح،

(مسألة: [في تعريف الصحابي])

الشيخ

الصحابي: من سجدت يديه لشيء صحابي صاحب شيء ﷺ (من اجتماع) حاله به (مؤمناً بمحمد ﷺ) ذلك كان، أي من تخرج من اجتماع به كافراً فليس بصاحب لملاوته. وفصل بين الفعل وتعلقه بالخال لئلا صاحبها، وهو ضمير «اجتمع». وعدل عن قول ابن حبيب^(١)، وغيره^(٢): «من رأى النبي ﷺ، يشمل لأمر من أبيه الصفة كس مكنوم»^(٣).

مسألة: الصحابي من اجتمع مؤمناً بمحمد ﷺ

حاشية

قوله (من اجتمع مؤمناً بمحمد ﷺ) يشمل من اجتمع به غير مؤمن وليس مرد عن الاختيار^(١)، ومن شجع به من ملائكة والأنبياء الأسراء. ومن مراد بوقوعه على وجه حرق العادة. بل المراد لاجتماع معارف من الناس وإن كانت رتبة تكثير من هؤلاء فوق رتبة الصفة.

(١) «فخصر المتن» لأبي الحجاج: (٦٧/٢).

(٢) كالأندلسي في الأحكام: (٣٦١/٢)، والمصنف في شرح صحيح (١٦٠/٢).

(٣) هو عمرو بن لوئيل: عبد الله بن أم مكتوم (عائكة) الذي «هو من قبيل بني عبد مناف» سجد له. وكان من صحابة جليلين، قدمه عليه من شيء ﷺ على الأصح... وكان شيء ﷺ يستجيبه عن المدينة في جملة غزواته صلى الله عليه وسلم. وهو عدو في نفسه وثق في حرجه، العارضة، مشهد عيان، وأشهد هناك عن الأصح، وكان معه يوم حنين (١٠٠هـ).

(٤) قال حافظ، حقه الله تعالى، في (الاصحاح ١٠٩/١): «إعلاق حقه» من أي شيء ﷺ فهو صحابي، محموداً عن من يقع من تفسيره، إذ من دونه لا يصح نسبة إليه به نعم يصدق أنه النبي ﷺ، لأنه مكنون صفة ما من هذه الصفة ومن حيث مرويه يكون ما يضاف.

(١) «صحيح الجوهري» (٢٠٩١/٥)، (ج. ح. ب.).

(٢) «تهذيب لأسير» لعبد بن سوي (٥٩/٣).

(٣) هو الإمام محمد الدين محمد بن يعقوب ابنه ورمادي الشناري شامي، المعروف بالإمام الكبير لأنه في جملة وغيره من أصحابه، له مصنفات كثيرة، ما جمعه، منها في تفسيره والحدث والسير والجمعة، توفي سنة ٧١٦هـ. (المحقق الطالع) (٧٩٨).

(٤) «القاموس لمحمد» (١٩٣/٤)، (ساده ج. ح. ب.).

التعدي (وان لم يزو) عنه شئ (ولم يُعزل) نصه ١٠٠ ي حجب عنه (مخلفي
التابعي مع الصحابي) وهو صاحبه فلا يكفي في صدق اسم التابعي عن
شخص احتجب عنه بصاحبه من غير هذه الاحكام

نفيه قوله (ولم يُعزل نصه الياء) نصه بدت ... واذا فسخها
جائز. قد اجتنبه على الاول مصوب، وعن الثاني / مرفوع.

١١

قوله (وهو صاحبه) أي التابعي صاحب الصحابي

قوله (فلا يكفي في صدق اسم تابعي احتجب عنه بالصحابي من غير طاعة
للاحتياج به) من ... نصه بعدد ... في حقه عمل هو قول
حكمه (انه يكفي له الاحتياج به ... صدق ... صحبه
ابن الصلاح^(٥)، والنووي^(٦)، وغيرهما^(٧).

لذين وقيل: «يشترطان»، وقيل: «أحدهما».

الفرق نظرًا للعرف في نصه ون في ... يكفي كلاهما. وليرد في الاحتياج
بالمصطفى ... يور من ... انفسى ... بالاحتياج ...
بالصحابي وعدمه من ... لا عربي ... بمصطفى ...
مؤيد ... بالحكمة بركة طلعته ...

(وقيل: «يشترطان»)^(١١) ان المذكور من ... اعطاه لاحتياج في صدق
اسم صحابي نصر في ... ان يعرف، وفي ... ان ...
من صحبه اسى ... الاحكام.

نفيه قوله (نظرًا للعرف في الصحبة) تعين لغيره ... ولا يكفي ... لما كانت الاحالة
معتبرة عرفًا في الصحبة، والصحبة ... اساس احتياج ...
فقال: «والفرق ... الخ».

(١) قال الخليلي من المحدثين والاصوليين والفتهاء «الاحكام» للأندلي (٣٢١/٢). «الإصابة»
(١٥٩/١)

(٢) كذا في ... وفي ... وهو تصحيح.

(٣) نظر الكتابة لمخطوط: (ص: ٥١)

(٤) مرفوع عدم حجبته بحكمه ... ١٢٢ ... من ... مصوب له ...

(٥) عيوه احدث (من صلاح ... ٣٠٢)

(٦) ... ٣٩٢ ... على هامش ...

(٧) كذا في ... (ص: ١٠٠) ... في ... (ص: ٣٩٢)

(١١) قال الأندلي في «الاحكام» (٣٢١/٢) «ودعت عمر بن ... ان ... له ...
به من ... وحده ...
(٨٨) «انظر ... له ... له ... له ... له ...
... له ... له ... له ... له ...

الفرق (وقيل: «هم كغيرهم») فتبحث عن عداله فهم في الرواية شهادة. إلا من يكون صاهر العدة. أو مقصودها كالتبليح صبي الله عليه

(وقيل: «هم عدول (لك) حين قتل عثمان») ويبحث عن عدالته من حين قتله لوقوع الفتن بينهم من حيثئذ. وفيهم المميك عن خواصها.

(وقيل: «هم عدول (لأ) من قاتل علياً») فهم عدول حرم حيم عن إساءة الحق

وإذا تأتت بمجهول في فاهمة فلا تأتت به أو خلفه. بل لا تأتت به في سبيل في العقائد.

مسألة: [الحديث المرسَل]

المرسل: قول غير الصحابي: قال ﷺ: ..

مسألة: [الحديث المرسَل]

المرسل: قول غير الصحابي: روي عن أبي بكر (قال) رضي الله عنه: «هذا اصطلاح الأصوليين»^(١)، وأما اصطلاح المحدثين فهو قول الثاني^(٢)

قال المصنف: «أما قول من تابع لبعض منقطع، أو عن بعض منقطع، أو عن بعض منقطع، وهو ما سقط من رويان أكثر»^(٣)، ومنقطع ما سقط منه رويان أكثر^(٤) وعرفه يعرف به سقط منه واحد غير لصحابي يبعد عن المصنف والمرسل^(٥).

مسألة: المرسل قول غير الصحابي: قال ﷺ:

هو قول «رواية غير الصحابي عن النبي» كان أولى ليشمل ما إذا صيغة روايته عن قول

قوله: «هذا اصطلاح الأصوليين» أي والفقهاء وبعض المحدثين قوله. (وأما اصطلاح المحدثين) أي أكثرهم.

(١) قاله في البحر (٤٠٣/٤)، والاحكام (٣٤٩/٢)، والإيج (٣٣٩/٢)، وعنه

(٢) النظر في التدوين (ص: ١٧٤).

(٣) أي في «الإيج» (٣٣٩/٢)

(٤) قال حافظ السبكي في تهذيبه: «ص: ١٣٥» مثله قول مالك في موطأه يعني عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ قال: «الشمول لأطعمته وكيوته»

(٥) نظره في تهذيبه (ص: ١١٣)

(٦) «بحث جامع» سمرقاني (٥٥٠/٢)

(١) إذا عدا إلى الأمة حسب على عدة صحابه، أو مخالفت فيها من بعدت معونه، وإلى جانب المتدعة والشاؤون الصالحين، فلا يعني ذلك جهل، خاصة في المحصرات، واللائق بأصحاب هذه الأمة أن يعرب الصنع عن ذكر الله عمرة لهم حتى يمتثلوا مع أوليهم، والله تعالى أعلم.

لأن الصحيح رده، وعليه الأكثر منهم الشافعي والقاضي، قال مسلم:
وأهل العلم بالأخبار فإن كان لا يروي إلا عن عدل كابن المسيب
قبل، وهو مستند.

والصحيح رده^(١)، وعليه الأكثر، منهم، الإمام (الشافعي^(٢) والقاضي^(٣))
نوكر الشافعي، قال مسلم: في صد صححه: (وأهل العلم بالأخبار^(٤))
منجهن بعدة بساطه، كان صحيحا لاحتمال أن يكون ممن طرأ به فاصغ

(فإن كان) لا يروي إلا عن عدل، كان عرف ذلك من عدده (كأب
المسيب) أو بسطه^(٥) من عند ابنه يروى عن أبي هريرة (قبل) فترسبه
لا ينفذ المحدث، (وهو) حيد (مستند) حكى لا بسطه لعدل كذكره

للثاني قوله (وأهل العلم بالأخبار) عطف على «الشافعي».

قوله (فإن كان المروى لا يروي) الخ، قصته قريبة ما ذكره بعد أنه لا فرق
في ذلك من كون مروى من كذا شخص، وكونه من غيرهم مع أن شافعي اعتبر
كفرهم فقال: «فإنما من بعدهم فلا أعلم واحدا يقبل ترسبه»^(٦)

(١) عند الحديث، وهو الصحيح، (١٠١)، (١٤٩٦)، (١٤٩٦)، (١٤٩٦).

(٢) قال: حيد بعدة عند الله، والله، في ذلك، (١٤٩٦)، (١٤٩٦)، (١٤٩٦).

(٣) هو أبو عبد الله، وهو، (١٤٩٦)، (١٤٩٦)، (١٤٩٦).

(٤) أحسن من مسلم، وهو، (١٤٩٦)، (١٤٩٦)، (١٤٩٦).

(٥) قاله ابن أبي عمير، (١٤٩٦)، (١٤٩٦)، (١٤٩٦).

(٦) أصبح مسلم، (٩٠/١)، مع شرح النووي.

(٧) هو أبو مسلمة بن عبد الرحمن بن هوف، هزي، هو، (١٤٩٦)، (١٤٩٦)، (١٤٩٦).

(٨) أسمايل، وقيل: أسامة، كثر، وروى عن جماعة من الصحابة، وكان معه فيها كتب حديث.

(٩) مات سنة ٩٤ هـ، (التهذيب في الحفاظ ٦٠)، (٣٦٩).

(١٠) قاله علي في الرسالة، (١٤٩٦).

الشيخ (ثم هو) على الأحكام به (أضيق من المسند) أي يحد بضيق مسنده
يسقط منه أحد (حلقا يقرؤ) في فوهة، أنه قد من المسند، قبل لأن
العدل لا يسقط إلا من غير عدده بخلاف من يذوقه فنحن لا نمنع منه من
غيره^(١) وأحب مع ذلك

للثاني

(١) قاله الجاهلي، (الرسالة)، (١٤٩٦)، (الأحكام: ٤/٤٦٣).

(٢) قاله متأخروا الخليفة، (أصول البردوي: ٧/٣).

(٣) قال عبد العلي الأصبهاني، (في الرسالة: ٣٢٧/٢)، (الكتبي الخفي في نظر الأما).

(٤) (٣٥١) وهو، (١٤٩٦)، (١٤٩٦)، (١٤٩٦).

لما شئت على أن الصلاح . واسموي * يُفند به كبر . وهو قوي معنى

قول (بأن يشتمل على ضعف) فله يصح مثلاً لأن «ضعف» صيغة
برخ . ولضحق أنه ضعف من فسد . فإنه كان مجموعاً حجة
إذ لو اعتد به صحيح . لكن ضعف من فسد به . بل هو أقوى
منه ، ولم يكن مجموعها حجة ، بل كل منهما حجة .

لأن أو إرسال ، أو قياس ، أو انتشاء ، أو عمل العصر كان المجموع حجة
وفاقاً للشافعي ، لا تجرد المرسل ، ولا المنصم . فإن تجرد ولا دليل سواء
قالاً أظهر الانكشاف لأجله .

الشيخ (أو إرسال) بأن ترسنة أخيراً عن عه شيوخ الأول . (أو قياس) معنى .
(أو انتشاء) له من غير تكبر ، (أو عمل) أهل (الفطر) على وفقه (كان
لمجموع) من ترس ، لفظة له معصية (حجة وفاقاً للشافعي) رضى له
عنه (لا تجرد المرسل ، ولا أخذ المنصم) إبه ضعف كل مهة عن متراده
ولا بد من ذلك ضعف مجموع لأنه يحصل من جميع الضعيف قوة معبدة
بعض . من شرح ضعيف بعد قوت

أما من سأل ضعف . ضعيف كانه هري ، وبحقه فاقى عن الرد مع المعصية لشدة
ضعفه

(فإن تجرد) إرسال عن المعصية (ولا دليل) أي ثاب (صوة) ومدلوله المفعول من
شيء (فالأظهر الانكشاف) عن ذلك شيء (لأجله) حفظ
وقيل (لا حد) لانكشاف لأنه من صحة حجة

لما شئت قوله (معنى) فله يصح مثلاً «ضعف» برخ . «صحيح» [قوته] * . كان
لمجموع حجة . بد . رد بنفس (كون معنى انفس) في [معنى] *
الأصل ، وهو جمع يعني . وهو ضعيف لتفده رك من أركان نفس
الشرعي وهو له

قوله (الضعف كلي) مهة على ابراهيم . أي عدم من قد ضعفه . ولا فقد
احتج بعضهم بالمرس ، وبعضهم بقول أصحابي ، وبعضهم بالنفس
المعوية . وبعضهم بعمل أهل العصر

(١) من مذكور في المتن

(١) عدم حديث الأثر صلاح (ص: ٥٣-٥٤) .
(٢) «الإشهاد» بغير (ص: ٨٣-٨٤) ، لكنه تبي له في شرحه للوسط وهو من أواخر
معه ، فانه حافظ الحديث في فتح بحث (١: ٢٦٦)

الْكِتَابُ الثَّالِثُ

فِي الْإِجْمَاعِ

الكتاب الثالث في الإجماع

بسم الله

وهو اتفاق مجتهد الأمة بعد وفاة محمد ﷺ في عصر على أي أمر كان.
معلّم اختصاصه بالمجتهدين، وهو اتفاق، واعتبر قوم وفاق العوام
مطلقاً، وقوم في المشهور

(الكتاب الثالث في الإجماع)

بسم الله

من الأدلة الشرعية (وهو اتفاق مجتهد الأمة بعد وفاة) سنه (محمد ﷺ) في
عصر على أي أمر كان) وشرح نصف هذا حد باب عبه معظم مسائل
المحدود، وبذلك تحس ذلك، فقل

(الكتاب الثالث في الإجماع)

بسم الله

قوله (من الأدلة الشرعية) معلوم - ثالث -، وبو جعته عقبه كان أولى،
ويجوز [جعته] حالاً لا يرمه من إجماع، ولا ينافيه كون المجمع عليه يكون
شريعاً كجمل النكاح، ولغوياً ككثرة^(١) الفاء للتعقيب^(٢)، وعقداً كحدوث
العالم، ودنيوياً كتدبير الجيوش.

قوله (اتفاق مجتهد الأمة) يؤيد منه أنه لا يشترط في الإجماع اتفاق ثلاثة
فأكثر، لأن قوة 'المجتهد' لس حقة، بل معرفة أصيب إلى معرفة معظم الاتيين
فالأكثر

(١) هذا لاصلاح، ما في نسخة منقول عن العرب - أحدهم - المزمع على شيء ونحوه
عنه، ومنه يقال: من فلان على كذا، ما عزم عليه الثاني لأعان، ومنه يقال: جمع
نحوه عن كذا، أي نعم عنه (الاحكام، ١١، ١٦٧)، والمصباح (١، ١٠٩)

(٢) ما من يمكن من ساعد من

(٣) في '١١' (الكور)، عنه تصحيف، والله اعلم

(٤) معنى السبب، لا من هدم (١، ٢٦٤)

وخاصتها) نضر مخالفة من حيث (إن ساء الاجتهاد في مذهبه، كان
للاجتهاد فيه مجال كقول ابن عباس يعلم العول، فإن لم يسع كقوله يجوز أو
لمصر فلا نضر مخالفة^(١). (وساؤها) تضر مخالفة من خالف ولو كان واحدا
(في أصول الدين) حصه دون غيره من غيره وساؤها لا يكون
الانفاق مع محله حص (إجماع، بل يكون (حجة) على غيره
(و) عنه (أنه) لا يخرج (لا يختص بالصحة) صدق محله لأنه في عصر
غيرهم^(٢). (وحالف الظاهرية) قدس (حصن به كنهه) كنهه كنهه لا
تغيبه، فينتج اتفاقهم على شيء^(٣)
(و) عنه (عدم اعتقاده في حبة النبي صلى الله عليه وآله وسلم) بعد ذلك
ووجهه: أنه إن وافقهم فالجدة في قوله، وإلا فلا اعتبار بقولهم دونه^(٤)

لثانية قوله (بأن كان للاجتهاد فيه مجال) في رد من كتب فيه من خلاف ما (ادّعى)
نسب فيه من. إذ لا مجال للاجتهاد في مقابلة النص.
قوله (من قوله) أي من قوله المصنف في الحديث: «بعد وفاته».
قوله (إن وفقهم) أي بموجب، أو معالي، أو غير ذلك، قوله: «داخله في
قوله» يؤهم أن ذلك في القول / فقط.

- (١) قال أبو عبد الله الحارثي من الخفية: «البحر» (٤/٤٧٨)، «الأحكام» (١/١٩٩).
- (٢) ذكره عبد الله في «شرح التلخيص» (ص: ٣٣٦) من ابن الأحشاش
- (٣) حذر ابن الحارثي في «مختصر» (٢/٣٤)
- (٤) قاله الجاهل «الأحكام» (١/١٩٥)، «فتاوى الرحوت» (٢/٢٠٩)
- (٥) وهو رواية عن أحمد أيضا، «روضة الناظر» (ص: ١٢٩)
- (٦) قاله الجاهل «البحر» (٤/٤٣٦)، «شرح الكوكب» (٢/٢١١).
- (٧) ما بين معكوفين ساقط من النص

وأن التابعي المجتهد معتبر معهم، فإن شأ بعد فعل الخلاف في انقراض
العصر؛ وأن إجماع كل من أهل المدينة، وأهل البيت، والخلفاء الأربعة،
وأهل الحرمين، وأهل المصرين: الكوفة والبصرة غير حجة.

(و) عنه (أن التابعي لمجتهد) وقت صدق صحبه (معتبر معهم) لأنه
من بعده لأنه من بعده (فإن شأ بعد) لأن ما بعده تابعي بعده إلا بعد
بعدمه (أعني الخلاف) في عدم صدقه من سعي عن خلاف (في انقراض
عصر) لأن ما بعده ولا وهو نصيب ولا
(و) علم (أن إجماع كل من أهل المدينة النبوية)^(١).

لثانية قوله (وعلم أن إجماع أهل المدينة) إلى قوله: غير حجة) قد يقال: الذي
علم إنما هو انتفاء الإجماع، لا انتفاء الحجية، ولا يلزم من انتفاء انتفاؤها،
فالمسألة أن يقول: «هـ» إجماع، وليس بحجة على الصحيح، ويجاب بأنه إنما
علم به ذلك بعد حصول الخلاف في قوله (وهو نصيب في الكل) مع بوبته
بالفرض لأن الإجماع لا يلزمه الحجية، فإذا انتفى^(٢) هو انتفى هي.

- (١) من غير من بعده حرج صحبه مع تحفه غير محدد وجه لأحد، ولكنه
احتلوا في انعقاد الصحابة مع بعده من صدر بعده من غير عصره من
مدهن، لأن بعده حرج صحبه، فإن حجه وبكته، شفعه، لأن بعده من
احتلوا. «تيسير التحرير» (٣/٢٨١)، «مختصر ابن حبان» (٢/٣٢٢)، «الأحكام»
(٢/٢٠٤)، «شرح الكوكب» (٢/٢٣١).
- (٢) قاله الخفية والشافعية والحنابلة. «فتاوى الرحوت» (٢/٢٢٧)، «الأحكام» (١/٢٠٦).
- (٣) «شرح الكوكب» (٢/٢٣٧).
- (٤) في «هـ»: «فإذا انتفى انتفى»

لذلك وأنه لا يشترط عدد التواتر، وخالف إمام الحرمين:

البرج (و) عنه (أنه لا يشترط) في لمحمد (عدد التواتر) لصديق عهد الأمان
دون ذلك^(١). (وخالف إمام الحرمين) فشرط ذلك نظراً للعادة^(٢).

ثالثية قوله (فشرط ذلك نظراً للعادة) أي لأن العادة عند شهود هذه هذه امام
حرمين - فحكمة^(٣) بأن عدد كثر من عده لا يجمع على نص في شيء
يُجرؤ توافيق أو ظن، بل لا يقطعون شيء إلا عن قاطع

شأن وأنه لو لم يكن إلا واحد لم يثبت به، وهو المختار، وأن انقراض
العصر لا يشترط، وخالف أحمد وابن فورك وسليم فشرطوا انقراض
كلهم أو غالبهم أو علمائهم أقوالاً اعتبار العامي والداري . .

البرج (و) عنه (أنه لو لم يكن) في عصر (إلا) بغير (واحد لم يثبت به) بداهة
صدق به «بما في بغيره» لأنه شأن. (وهو) أي عدة لا حرج به
(المختار)^(١) لانتهاء الإجماع عن الواحد.

وقيل: يثبت به وإن لم يكن إجماعاً لانحصار الاجتهاد فيه^(٢).

(و) عنه (أن انقراض العصر) بموجب منه (لا يشترط)^(٣) في بعدد
(الإجماع) لصديق عهد مع هذه لمحمد ومعه صريحه (وخالف أحمد وابن
فورك، وسليم) . . (فشرطوا انقراض كلهم) أي كل أهل عصر (أو
غالبهم، أو علمائهم) كلهم أو غالبهم .

لثبته قوله (وعليه أنه لو لم يكن) . إلى قوله: «لم يثبت به» لدى عنه إسماء اشتد
الإجماع، لا انتفاء الحجة، ولا يبرهن من اشتد اشتدوها، فاستسب أن يقول
م يكن قوله إجماعاً وليس بحاجة عن المختار. ويحتاج بأن الإجماع نفعه
الحجية، فإذا انتفت انتفت، كما هو.

(١) قاله الحنفية وجميع من الشافعية، واعتاره شيخ الإسلام «الفرع» (٢١١٠)، عليه
الوصول (ص: ١٠٧).

(٢) قاله المالكية والحنابلة ومجهر الشافعية «المحصول» (٢١٩٠)، «أحكام» (٢١١٠)،
«البحر» (٥١٠/٤)، «شرح الكوكب» (٢١٦٢).

(٣) قاله الحنفية والمالكية والشافعية «كشفه لأسرار» (٢٥٠/٣)، «أحكام» (٢١٧٢)،
«شرح السمع» (ص: ٣٣٠).

(٤) انظر: «شرح الكوكب» (٢١٦٢)، «البحر» (٥١٠/٤).

(١) قاله الحنفية، مالكية، شافعية وحنابلة «فرع بر حوث» (٢١١٢)، «بحر» (٥١٠/٤)،
«شرح التفتيح» (ص: ٢٤١)، «شرح الكوكب» (٢٥٣/٢).

(٢) قاله رحمه الله في «البرهان» (٢٦٦/١).

(٣) في فيه: «فيحكم».

أقول اعتبار العائني، والناظر هل يعتد به أو لا يعتد به كما تقدم، ونعم
عائني دون ناظر. أو معكس كما تقدم من جميع المسائل فمسي على الأول
الأول والرابع، وعلى الأخيرين الثاني والثالث.

واستدلوا على اشتراط الانقراض في الجملة بأنه يجوز أن يطرا لبعضهم
بحدوث جهده دون دفعه عنه جرحا من وجوب وأجيب بجمع نحو
الرجوع عنه للإجماع عليه.

المسألة قوله (هل يعتد بالناظر أو لا يعتد به) كما تقدم ما حسبنا عدمي فقدم في هذه
«واعتر قوم وفاق العائني»، وأما عدمي فقدمنا^(١) في قوله: «فقيم
احتصاصه بالمجتهدين» وأما اعتبار الناظر فتقدم في قوله: «الثاني، والثالث،
ورابع» من جهة الأول. ولا بد من جهة أخرى على الثاني. ولا
الاثنين على الثالث، ولا دون عدد التواتر في الرابع
قوله (كما يستفاد) أي كل من القولين الأخيرين.

قوله (فيستثنى عن الأولين) أي من الأولين في سبب الأول ورابع. ومن
الأول في هذه. أي سبب الأول على الأول بمعنى أن من عنه وفاق عائني
والناظر من شتره لا يعتد به شتره من جميع من يعتد به وبني
الرابع على الثاني بمعنى: أن من لم يعتد منهم وفاق العائني والناظر اشترط
انقراض غالب عليه العصر.

وقوله: (وعلى الأخيرين من الثاني / والثالث). أي ومن اعتبر منهم وقد
عائني دون ناظر. شتره من أهل عصر ومن اعتبر منهم وقد ائسر
دون لعامة شتره انقراض عنه عصر كنهه

(١) ما بين معكس من سبب من

وقيل: «يُشترط في السكوتي»، وقيل: «إن كان فيه مهلة»، وقيل: «إن
بقي منهم كثير»؛ وأنه لا يُشترط تخادمي الزمان، وشرطه إمام الحرمين
في الظني؛ وأن إجماع السابقين غير حجة؛ ...

وقيل: «يُشترط» الانقراض (في) الإجماع (السكوتي) يُضفيو بخلافه
القول^(١)، وسياق.

وقيل: «يُشترط» لا يُشترط (إن كان فيه) أي في مجمع عنه (مهلة)
بخلاف ما لا مهلة فيه كقول ابن أبي عمير، وإسحاق بن عمار، ولا يصدر إلا بعد
إجماع النظر^(٢).

وقيل: «يُشترط» الانقراض (إن بقي منهم) أي من المجملين (كثير) كعدم
المرجع خلاف بعض. ولا بد من جهة أخرى فقدمنا^(٣) في قوله: «فقيم

نائبته» وأعلم أن مقتضى اشتراط الانقراض وخوار الرجوع قد يكون بحجة الإجماع
قله، لكن يقدم عددهم في استمرار حجة راجع بعض المجملين

(١) قاله القاضي: أبو الطيب والحسين، واختاره أحمد، وأحكام (١١/٢١٦)، وأما
(٥١٢/٤).

(٢) قاله بعض الشافعية، «البحر» (٤/٥١٣).

(٣) قال الروكني في «البحر» (٤/٥١٣): «مسألة القاضي في عصر التصديق»

لأنه قد يكون عن قياس خلافًا لما نزع حوازي ذلك، أو وقوعه مطلقاً،
أو في الحفي؛ وأن اتفاقهم على أحد القولين قبل استقرار الخلاف جائز
ولول من الحادث بعدهم،

يقع (و) غنم (أنه) ي لا حرج (قد يكون عن قياس) لأن الاجتهاد لمأخوذ في
بعضه لا بد من مفسد كمي سبني، وانفس من حبه (حلقاً لما يع جواو
ذلك) لا حرج عن نفس، (أو) ماع (وقوعه مطلقاً)، أو (ي) انفس
(الحفي) دون الجلي^(٢٢)، وسيأتي التمييز بينهما.

والأصح، بقصص جوار من كي من خير، وانفس ووجه لمع في
الحية - انفس كنهه صافي لأعب نحره بحضه لا حرج منه فخر حار
الإجماع عنه لجاز مخالفته الإجماع.

وأصح ما به من حار بحضه حارس له جمع على ما ثبت به، وقد أجمع
على عدمه نسخة جليل فاست على حمة، وعلى رفه نحو قريب إذ وقعت فيه
فأرة قياساً على السفن.

عاشية قوة (ووجه المانع في الحزمة) أي من غير فصل من الحوازي ووقوع، وحيهي،
والجلي، إذ لا يمكن فصله بكل منها.

- (١) نقل حمة عن به لا بد في الإجماع من مفسد، به تكرار من كتاب وسه،
ونكهم اختلفوا في كونه قياساً، فذهب الحنفية والمالكية وسبعة، حدة ر حمة
وقوعه، «التيسير» (٢٢٤/٣)، «شرح مسيح» (ص ٣٣٩)، «مجموع من حاحة»
(٣٩٧)، «مجموع» (٤٥٧/٤)، «شرح الكوكب» (٢٦١)
- (٢) قاله الظاهرية، والتبعة وأصح في الطهارة (١٨٢)، «الحكام» (١٨٢)
- (٣) نقل «الحكام» (١٨٢)، «مجموع» (٢٢٤/١)، «مجموع» (٢٥٤)
- (٤) قاله أبو بكر بن عمار من شعبة، «مجموع» (٤٥٣)

التيسير (و) غنم (أنه لا يشترط) في انعقاد لإجماع (تقاضي الزم) عنه صدق
تعرّفه مع انعقاد التيسير عليه، كان مات فجميعه عن شدة بحرور منقذ أو غير
ذلك^(٢٣) (وشرطه) التيسير (إمام الحرمين في) لإجماع (الطهي) سفسد في
عليه كالتعظيم، وسيأتي التمييز بينهما.

(و) غنم (أن إجماع) لأحد السابقين على ما حمة، «غير حجة» في
ملته حيث حد منه في تعريف، (وهو الأصح) «لا حصص» من حمة
الإجماع بأنه تحدث من حمة، «إن أمتي لا تجتمع على ضلالة»^(٢٤)
وقيل: إنه حجة بماذا على أن شرعهم شرع لنا، وسيأتي الكلام فيه^(٢٥).

عاشية قوة (وشرطه أي لتقاضي إمام الحرمين في الطهي) به تدعى به قال ترد
الخصوص في وقوعه، فخر حمة نحتي في، فعه له سفسد في عه فلا أثر
لتقاضي الزمن منه.

قوة (وعلم أن إجماع الأمم
قوله: «وغنم أنه لو لم يكن»

- (١) قاله الحنفية والمالكية والشافعية «التيسير» (٢٢٣/٣)، «الحرة» (٥١٠/٤)
- (٢) قاله الجماهير، «التيسير» (٢٢٤/٣)، «الحرة» (٤٣٦/٤)، «شرح الكوكب» (٢١١/٢)
- (٣) رواه أبو جاورود في الفتن والإجماع، باب ذكر الفتن ولائها (٤٢٤٥)، «الترمذي في الفرس»
باب ما جاء في لزوم الجماعة (٢١٦٧)، وقال: «غريب من هذا الوجه»، من مائة في
الفرس، باب السواد الأعظم، (٣٩٥٠)، وأحد في السد (٣٩٦/٦)، قال حدثني
«مجموع» حديث مسند به صدق كنه لا علم واحد منها من مقدار «مجموع الأحاديث»
(٣٢٤/١)، «مجموع» (٢١٩/١)، «شرح مسند» (٢١٩/١)، «مجموع» (٣٢٤/١)
- (٤) أي في كتاب حمة في السد لأحد
- (٥) «الترغيب» في أصل من أصله لأحد الحرمين (٢٦٨-٢٦٩)

لَمَّا: وَأَمَّا بَعْدُهُ مِنْهُمْ فَمَنْعَهُ الْإِمَامُ، وَجَوَّزَهُ الْأَمْدِي مَطْلَقًا، وَقِيلَ: «إِلَّا أَنْ يَكُونَ مُسْتَنْدَهُمْ قَاطِعًا»، وَأَمَّا مَنْ غَيْرَهُمْ فَالْأَصَحُّ حَتْمًا إِنْ طَالَ الزَّمَانُ؛

الشيخ (وأما) لا تنافي (بعده) في عدم استمرار الخلاف (منهم) هو قيد لا تنافي
المتدر (للمعة الإمام) في مصنفه (وجورته الأملي) مطلقاً (وقيل) يجوز (إلا
أن يكون مستندهم) في (الخلاف) قاطعاً (فلا يجوز) حذف (من بعده) ضامع
والجواب مع ما يستمر الخلاف بينهم بقسمين يكفلهم على جواز لأحد كلي
من شئني الخلاف في جهاد أو عقيدة لعمدة بقاها بعد على أحد الطرفين

حاشية قوله (أي بعد استقرار الخلاف) أي ما سمعت بعد الخلاف من نعمته أن كل قائل نصيب على قوله. قوله (منهم) يعني من المخالفين.

و قد اقصاه الإمام وخویره^{۱۷} الأمم، في اطلاق كلمة شرع، و قد شرح
المصنف هذا في^{۱۸}، و قد مر في محضر^{۱۹} لأصح عبد الله بن محمد^{۲۰}

(١) إذا احتل أحد العصر على فريسي، فهل يجوز لأهل ذلك العصر بمعيهم بعد استنساخ الخلافة
الامتياز على أحد الفريسي، والتمسح من المصير إلى القول الآخر، اختلف العلماء فيه على ثلاثة
مدى، فمنهم من جحد من جهة، يك، انفسه، كونه حرام، وقد ذهب
«فوائح الرحمن» (١٤٩/٢) و«شرح التلخيص» (ص: ٣٢٨)، «المختصر» (ص: ١٤٣)
ص: ١٤٦، (١٥٠) (١٥١) (١٥٢) (١٥٣) (١٥٤) (١٥٥) (١٥٦) (١٥٧) (١٥٨) (١٥٩) (١٦٠) (١٦١) (١٦٢) (١٦٣) (١٦٤) (١٦٥) (١٦٦) (١٦٧) (١٦٨) (١٦٩) (١٧٠) (١٧١) (١٧٢) (١٧٣) (١٧٤) (١٧٥) (١٧٦) (١٧٧) (١٧٨) (١٧٩) (١٨٠) (١٨١) (١٨٢) (١٨٣) (١٨٤) (١٨٥) (١٨٦) (١٨٧) (١٨٨) (١٨٩) (١٩٠) (١٩١) (١٩٢) (١٩٣) (١٩٤) (١٩٥) (١٩٦) (١٩٧) (١٩٨) (١٩٩) (٢٠٠) (٢٠١) (٢٠٢) (٢٠٣) (٢٠٤) (٢٠٥) (٢٠٦) (٢٠٧) (٢٠٨) (٢٠٩) (٢١٠) (٢١١) (٢١٢) (٢١٣) (٢١٤) (٢١٥) (٢١٦) (٢١٧) (٢١٨) (٢١٩) (٢٢٠) (٢٢١) (٢٢٢) (٢٢٣) (٢٢٤) (٢٢٥) (٢٢٦) (٢٢٧) (٢٢٨) (٢٢٩) (٢٣٠) (٢٣١) (٢٣٢) (٢٣٣) (٢٣٤) (٢٣٥) (٢٣٦) (٢٣٧) (٢٣٨) (٢٣٩) (٢٤٠) (٢٤١) (٢٤٢) (٢٤٣) (٢٤٤) (٢٤٥) (٢٤٦) (٢٤٧) (٢٤٨) (٢٤٩) (٢٥٠) (٢٥١) (٢٥٢) (٢٥٣) (٢٥٤) (٢٥٥) (٢٥٦) (٢٥٧) (٢٥٨) (٢٥٩) (٢٦٠) (٢٦١) (٢٦٢) (٢٦٣) (٢٦٤) (٢٦٥) (٢٦٦) (٢٦٧) (٢٦٨) (٢٦٩) (٢٧٠) (٢٧١) (٢٧٢) (٢٧٣) (٢٧٤) (٢٧٥) (٢٧٦) (٢٧٧) (٢٧٨) (٢٧٩) (٢٨٠) (٢٨١) (٢٨٢) (٢٨٣) (٢٨٤) (٢٨٥) (٢٨٦) (٢٨٧) (٢٨٨) (٢٨٩) (٢٩٠) (٢٩١) (٢٩٢) (٢٩٣) (٢٩٤) (٢٩٥) (٢٩٦) (٢٩٧) (٢٩٨) (٢٩٩) (٣٠٠) (٣٠١) (٣٠٢) (٣٠٣) (٣٠٤) (٣٠٥) (٣٠٦) (٣٠٧) (٣٠٨) (٣٠٩) (٣١٠) (٣١١) (٣١٢) (٣١٣) (٣١٤) (٣١٥) (٣١٦) (٣١٧) (٣١٨) (٣١٩) (٣٢٠) (٣٢١) (٣٢٢) (٣٢٣) (٣٢٤) (٣٢٥) (٣٢٦) (٣٢٧) (٣٢٨) (٣٢٩) (٣٣٠) (٣٣١) (٣٣٢) (٣٣٣) (٣٣٤) (٣٣٥) (٣٣٦) (٣٣٧) (٣٣٨) (٣٣٩) (٣٤٠) (٣٤١) (٣٤٢) (٣٤٣) (٣٤٤) (٣٤٥) (٣٤٦) (٣٤٧) (٣٤٨) (٣٤٩) (٣٥٠) (٣٥١) (٣٥٢) (٣٥٣) (٣٥٤) (٣٥٥) (٣٥٦) (٣٥٧) (٣٥٨) (٣٥٩) (٣٦٠) (٣٦١) (٣٦٢) (٣٦٣) (٣٦٤) (٣٦٥) (٣٦٦) (٣٦٧) (٣٦٨) (٣٦٩) (٣٧٠) (٣٧١) (٣٧٢) (٣٧٣) (٣٧٤) (٣٧٥) (٣٧٦) (٣٧٧) (٣٧٨) (٣٧٩) (٣٨٠) (٣٨١) (٣٨٢) (٣٨٣) (٣٨٤) (٣٨٥) (٣٨٦) (٣٨٧) (٣٨٨) (٣٨٩) (٣٩٠) (٣٩١) (٣٩٢) (٣٩٣) (٣٩٤) (٣٩٥) (٣٩٦) (٣٩٧) (٣٩٨) (٣٩٩) (٤٠٠) (٤٠١) (٤٠٢) (٤٠٣) (٤٠٤) (٤٠٥) (٤٠٦) (٤٠٧) (٤٠٨) (٤٠٩) (٤١٠) (٤١١) (٤١٢) (٤١٣) (٤١٤) (٤١٥) (٤١٦) (٤١٧) (٤١٨) (٤١٩) (٤٢٠) (٤٢١) (٤٢٢) (٤٢٣) (٤٢٤) (٤٢٥) (٤٢٦) (٤٢٧) (٤٢٨) (٤٢٩) (٤٣٠) (٤٣١) (٤٣٢) (٤٣٣) (٤٣٤) (٤٣٥) (٤٣٦) (٤٣٧) (٤٣٨) (٤٣٩) (٤٤٠) (٤٤١) (٤٤٢) (٤٤٣) (٤٤٤) (٤٤٥) (٤٤٦) (٤٤٧) (٤٤٨) (٤٤٩) (٤٥٠) (٤٥١) (٤٥٢) (٤٥٣) (٤٥٤) (٤٥٥) (٤٥٦) (٤٥٧) (٤٥٨) (٤٥٩) (٤٦٠) (٤٦١) (٤٦٢) (٤٦٣) (٤٦٤) (٤٦٥) (٤٦٦) (٤٦٧) (٤٦٨) (٤٦٩) (٤٧٠) (٤٧١) (٤٧٢) (٤٧٣) (٤٧٤) (٤٧٥) (٤٧٦) (٤٧٧) (٤٧٨) (٤٧٩) (٤٨٠) (٤٨١) (٤٨٢) (٤٨٣) (٤٨٤) (٤٨٥) (٤٨٦) (٤٨٧) (٤٨٨) (٤٨٩) (٤٩٠) (٤٩١) (٤٩٢) (٤٩٣) (٤٩٤) (٤٩٥) (٤٩٦) (٤٩٧) (٤٩٨) (٤٩٩) (٥٠٠) (٥٠١) (٥٠٢) (٥٠٣) (٥٠٤) (٥٠٥) (٥٠٦) (٥٠٧) (٥٠٨) (٥٠٩) (٥١٠) (٥١١) (٥١٢) (٥١٣) (٥١٤) (٥١٥) (٥١٦) (٥١٧) (٥١٨) (٥١٩) (٥٢٠) (٥٢١) (٥٢٢) (٥٢٣) (٥٢٤) (٥٢٥) (٥٢٦) (٥٢٧) (٥٢٨) (٥٢٩) (٥٣٠) (٥٣١) (٥٣٢) (٥٣٣) (٥٣٤) (٥٣٥) (٥٣٦) (٥٣٧) (٥٣٨) (٥٣٩) (٥٤٠) (٥٤١) (٥٤٢) (٥٤٣) (٥٤٤) (٥٤٥) (٥٤٦) (٥٤٧) (٥٤٨) (٥٤٩) (٥٥٠) (٥٥١) (٥٥٢) (٥٥٣) (٥٥٤) (٥٥٥) (٥٥٦) (٥٥٧) (٥٥٨) (٥٥٩) (٥٦٠) (٥٦١) (٥٦٢) (٥٦٣) (٥٦٤) (٥٦٥) (٥٦٦) (٥٦٧) (٥٦٨) (٥٦٩) (٥٧٠) (٥٧١) (٥٧٢) (٥٧٣) (٥٧٤) (٥٧٥) (٥٧٦) (٥٧٧) (٥٧٨) (٥٧٩) (٥٨٠) (٥٨١) (٥٨٢) (٥٨٣) (٥٨٤) (٥٨٥) (٥٨٦) (٥٨٧) (٥٨٨) (٥٨٩) (٥٩٠) (٥٩١) (٥٩٢) (٥٩٣) (٥٩٤) (٥٩٥) (٥٩٦) (٥٩٧) (٥٩٨) (٥٩٩) (٦٠٠) (٦٠١) (٦٠٢) (٦٠٣) (٦٠٤) (٦٠٥) (٦٠٦) (٦٠٧) (٦٠٨) (٦٠٩) (٦١٠) (٦١١) (٦١٢) (٦١٣) (٦١٤) (٦١٥) (٦١٦) (٦١٧) (٦١٨) (٦١٩) (٦٢٠) (٦٢١) (٦٢٢) (٦٢٣) (٦٢٤) (٦٢٥) (٦٢٦) (٦٢٧) (٦٢٨) (٦٢٩) (٦٣٠) (٦٣١) (٦٣٢) (٦٣٣) (٦٣٤) (٦٣٥) (٦٣٦) (٦٣٧) (٦٣٨) (٦٣٩) (٦٤٠) (٦٤١) (٦٤٢) (

[illegible]

(٣) في ٥٥: ٥٥ وأخارئة والمحمس واحد

(2) د کد پرمه یې (۳۷۵۲) پوښتې او (۲۱۰) شخص (۲۵۱)

[illegible]

(و) عنه (أَن اتَّعَاهُمْ) فِي الْمُجَاهِدِينَ فِي عَصْرِ (عَنِ أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ) هُم (قُلُ
 اسْتِغَارِ الْخِلَافِ) بَيْنَهُمْ بَن قَضَرُ بَرْمَانٍ بَيْنَ لَأَحْلَافٍ وَ لَأَتَدَقُ (جَانِئُ
 وَلَوْ) كَانَ لَأَتَدَقُ (مِنْ الْحَادِثِ بَعْدَهُمْ) بَن مَاتُ وَبَن عَاهُ بِهِ مُلِم
 جَوَارِدُ يَصِلُ لَصَدَقَ بِعَرِيفٍ لِإِجْمَاعٍ عَلَى كَيْ مِنْ هَذِهِ لَأَتَدَقُ وَ وَجْهٌ آخَرُ
 أَنَّهُ يُجَوَّرُ أَوْ يَصْهَرُ مُدَّحَلِي يُصْفَوْنَ عَنْهُ . وَ قَدْ حَمَلَ نَصْحَهُ عَلَى دَوْدَ عَلَيْهِ
 فِي بَيْتِ عَائِشَةَ بَعْدَ إِحْلَافِهِمْ فِي دِيسْفَرِ

الخاصة قوله (بعدهم) بمعنى بعد الحضور

(١) أي عدد من مضاعفات العدد لا خلاف المحصور (٢ ١٣٥)، (٤ ٢٧٠)،
المحصر من عددها، (٦ ٤٠٥)

[illegible]

[الإجماع السكوتي]

أما السكوتي فثالثها: «حجة، لا إجماع»، ورابعها: «شرط الانقراض»

(أما الإجماع السكوتي) أن يقول بعض المحتسب حكى وبككت اسقون عنه بعد العلم به، إلى آخر ما يأتي في صورته (فثالثها) أي لا خلاف: «أنه حجة لا إجماع» وثانيها: «أنه حجة وإجماع» لأن سكوت نفسي، مثل ذلك يظن منه الموافقة عادة.

ونفي الثالث اسم «الإجماع» لاختصاص مطلقه عنده بالقطعي، أي المقطوع فيه بالموافقة بخلاف الثاني، كما يأتي.

وأولها: «ليس بحجة ولا مرجح لأجل السكوت» لأنه قد يخوف والمهمة والتزدد في المسألة، ونسب هذا يقول شافعي: «حد من قوله» لا يُنسب إلى ساكت قول.

فالثاني قوله (بعد العلم به إلى آخر ما يأتي) أي من قول السكت مخروفاً عن إمارة رضى وسخط، ومن معنى مُهتدة لظن عادة، وكون مسألة حتمية، وتكليفية. فالمراد بالعلم ما يشتمل الظن.

قوله (لاختصاص مطلقه) أي مطلق اسم الإجماع كما صرح به بعد

(١) قال أبو بكر الصري ما وأبو هاشم من المخرجة (البحر) ٤/٤٩٧.

(٢) قاله أكثر أئمة، والمناكية، والشافعية، وحاصلها: وهو إجماع ظني عند جمهور الفقهاء. حجة (البحر) ٢/٤٢٨، مختصر ابن الحاجب (٢/٣٨)، الأحكام (١/٢١٦)، البحر (٤/٩٥)، شرح بكونية (٢/٢٥٣).

(٣) نسبة إليه إمام الحرمين في البرهان (١/٢٧١)، والقرظلي في المستصفى (١/٥٥٦)، وبراوي في المختصر (٤/١٥٦)، وحاتره.

(ورابعها) «أنه حجة» (بشرط الانقراض) لأن ظهور لحالته بينهما بعدة بخلاف ما قبله»^(١).

فثانيه قوله (وثبت هذا القول للشافعي) الناسب له القاضي أبو بكر حيث حذره، ونقله عن الشافعي، وقال: «إنه أخر أقواله»

قوله (أخذ من قوله) أي شافعي «الساكت ساكت قول»، فورد عليه بأن الشافعي استدل في مواضع بالإجماع السكوتي؟ وأجيب بأن لا نسبه إليه استدلال فيها به فقط، بل به مع ظهور قرينة الرضى من الساكتين.

(١) قال أبو علي حاشي، حذري، وأنه، ونسبه من قول من كثر أصحابه، وقال أنه الصحيح، ونسبه لأبي عبد الله بعدد من حذري من أصحابه، وحذري من أصحابه، وسأله في أول البحر، وهو: «فهي إن صح لأحد بعد لأصحابه وقال شيخ في مجمع له كتب البحر» ٤١/٤٩٨.

قال أحمد بن محمد بن عبد الله بن محمد بن أبي نوار - ح - رحمه الله - حجة (البحر) ٤/٤٩٨، استدلال من أبي حنيفة ومن وافقه أنه حجة كفي في المختصر (٤/١٥٣)، والأحكام (١/٢١٦)، والبحر (٤/٤٩٨)، والقرظلي (١/٢٧١)، والشرح لمفهوم (ص ٣٣٠)، والشافعية (٢/٣٧)، والشافعية (٢/٣٨)، وجمعه ان بعد أن حجة (البحر) ٤/٩٥، وأبو بكر مختصر، والله على أعلم.

للمثل والصحيح حجة، وفي تسميته إجماعاً خلّف لفظي، وفي كونه إجماعاً
تردّد متاراه: أن السكوت المحرّد عن أمارة رضاء وسخط مع تلوع
الكل، ومضّي مهلة النظر عادة عن مسألة اجتهدية تكليفية هل يغلب
ظن الموافقة؟

التلويح (والصحيح) أنه (حجة) مضد، وهو ما يتعلّق عليه قبول شيء وكسب ود
الرافعي: «إنه المشهور عند أصحابنا، وهل هو حجة؟ فيه وجهان»
(وفي تسميته إجماعاً خلّف لفظي) (١) وهو ما حثف فيه سوراً في الثالث
قيل: «لا يسمى لاحصاء مصدق لا حجة بالمصديق في المضيق» (٢) وفي
«يسمى لشعور الاسم» (٣) وبمقدار السكوت لا بد من مضيق في غيره

(وفي كونه إجماعاً) حثفه انتردّد متاراه: أن السكوت المحرّد عن أمارة رضاء
وسخط مع تلوع (كل) أي كسب محدد في فعة (ومضّي مهلة نظر عادة عن
مسألة اجتهدية تكليفية) (٤) فإن فيها مضيقاً يحكمه عدمه في السكوت - وهذا
صورة السكوت (هل يغلب ظن الموافقة) أي مع فعة سالكين لعدم

للأشياء قوله (لشعور الاسم) ردّ عن تعادل بأنه لا يسمى إجماعاً

قوله (وإنما يقتضيه السكوت) لانصراف المطلق إلى غيره) أي وهو لا يبي
شعور الإجماع له كي أن حدث يشمل الأكبر وإن كان مضيقاً يصرف إلى
الأصغر

(١) نقله الزركشي عنه في «البحر» (٤/٤٩٧).

(٢) قال الرويني في «البحر» «وهذا الخلاف راجع إلى الاسم لأنه لا خلاف أنه حجة في
إساقه وعزمه بحثف نص» «البحر» (الزركشي: ٤/٤٩٧).

قيل: «نعم، نظراً للعادة في مثل ذلك فيكون إجماعاً حقيقياً عند عربيه
عند من يرى بعضه مصدقاً لا حجة عند» (١) وفي «لا» فلا يكون
إجماعاً حقيقياً ولا صحيحاً به (٢)

ويوجد تصحيح الأول من تصحيح «أنه حجة» لأن مدركة المذكور هو
مدرك ذلك

وفي هذا كلام حثف حاصل لأجل ثلاثة لمصدرها مسألة. وبما
مدركة. وفي فعة حجة ما يتصل بها ما احتجف. وبما ذلك من وطءه
الشارح، زائدة على غيره.

للأشياء قوله (لأن مدركة) أي الأول.

قوله (المذكور) أي بقوله: «نظراً للعادة في مثل ذلك».

قوله (هو مدرك ذلك) أي بقوله بأنه حجة. ومدركة هو فوئه في هذا. لأن
شكوت بعينه في مثل ذلك نص من لفظة عده، فمدرك في القوانين واحد
وهو ذلك لعدده فغلب ظن موافقة السالك للقبائل.

قوله (وفي هذا الكلام) أي وهو قول المصنف «أي كونه إجماعاً» (١)

قوله (المدركة) أي حاصل لأجل. فحصل الثاني والثالث أن السكوت حجة،
ومدركه. أنه إجماع حقيقياً في ذكره وإن لم يكن كذلك عند سائر الإجماع. وحاصل
الأول أنه ليس بصحيح، ومدركه: أنه ليس بإجماع حقيقة. ونحو الأول والثالث
في عدم إطلاق اسم إجماع عليه. واحتضّر شيء يطلق ذلك عليه

أي بكل حجة عند من لا يأمري في الأحكام (١/٢١٤)، ومن سحاري (١/٢٥٤)
السكوت (١/٢٥٤).

(٢) في «البحر» في المصنف (١/٢٥٤) راجع إلى «المصنف» (١/٢٥٤).

الشيء ولو آخر قوله: «مع نوع الكثر»، وما عطف عنه عن قوله: «تكليفيه» اسم
من الركائز.

ولو قال: «هل يصح منه المرافعة» بدل ما قبله لسم من سكت في رده
بأن يقول: «هل يُعْتَبَرُ احْتِمَالُ مَعْفَاةِ مَنْ عَفَا عَنْهُ عَذَابُ مَنْ جَحَدَ عَلَى مَسَدِهِ

واحتراز عن السكوت المقترب بأماره الرضا فإنه إجماع قطعا، أو السخط
ليس بوجع نص. ومع ذلك منع سببه كل لمحتسب. بمقتضى من
تهلة النظر فيها عاده فلا يمكن من إجماع سكتين. ومع ذلك يمكن في
عمل الاجتهاد بأن كتب مقصده. يمكن تحسسه نحو عمل مقصود من
خديعة، أو عكس ويسكت عن خوف في إتيان خلاف معدوم منها وعن
ما قيل في الثانية لا يدل على شيء.

لغشبه قوله (وهي قلته) أي وهو قول مصنف. «و صحيح أنه حجة
قوله (عن قوله: وتكليفيه) يعني عن قوله. «عن من أجهاده كتبه»
يقربنا اقتضاه عن قوله: «مع بلوغ الكل» وما عطف عليه

قوله (لست من الركائز) أي لضعف. وإيراد لضعف في انه كتب من حيث
إن لمعية المذكورة يعني هي صفة في معنى لمجتمع ما قلنا وما بعدها، وشأن
الصفة أن تنازع عن الموصوف، لكن يختلف ذلك ركائز أخرى وهي التقارب
بين «عن» و «عن».

والن وكذا الخلاف فيها لم يستمر

والن فضل السكوتي به ما، عن لمعروف - «أول خلاف في كونه حجة
واجماعا» - «أشبه بقوله» (وكذا خلاصه فيها لم يستمر) أي من لا يمنع كل
ويعرف فيه عكسها - «في» - «أنه حجة لعدم ظهور خلاف فيه» - «وقد لاكتفى»
بليس بحجة لاحتمال - «لا يمكن» - «بأن يحال حصر فيه» - «وبو حصر فيه يقال»
بخلاف قول ذلك القائل^(١).

«ول لا بد من شيء من نية»؛ «إنه حجة فيها تعمم به البلوى كنقضي
بصورة حس الذكر لأنه لا بد من خوضي غير القائل فيه، ويكون بالموافقة
لاستصحابه لمخالفة بخلاف ما لم تعمم به البلوى فلا يكون حجة فيه»^(٢).
«و لا بد مصنف في» - «حجة» - «عن هذه الأقوال الثلاثة فتكون مرادها هنا»
خلاف من حصل حجه من غير عده لمقتضى الاستدلال في سكوتي

لغشبه قوله (لخلاف في كونه حجة واجماعا) في مقصده عن لمعروف منه تعدد عن
خلاف فيه بخلافه. «و لا بد من شيء من نية»
قوله (بأن لم يمنع الكل) أي لا يمنع ولا ط

(١) ح. الإمام في المحصول (١٥٩/٢)، والأمد في الأحكام (٢١٦).
(٢) ح. رحمه الله في المحصول (١٥٩/٤): «استخلصوا فيها إذا قال معصية فلا بد
من عطف عليه» - «هذا القول إما أن يكون مما تضمنه به سدي (ولا يمكن) - «وقد لا
لا بد من شيء من نية» - «بأن لا يكون هذا في سبب ما في» - «وقد لا بد من شيء من نية»
ولكنه لم يظهر فيجري ذلك بحري قول المصنف - «في» - «ولا يمكن» - «وقد لا بد من شيء من نية»
الثاني لم يكن إجماعا ولا حجة لاحتمال دعوى البعض هذا
فهم الضاوي من قول الإمام «يجري ذلك بحري» - «لضعف» - «في» - «ولا يمكن» - «وقد لا بد من شيء من نية»
هذه أنه يقول صحيحه، وتعمد تصدق في شرح «صباح» (٣٨٢) - «وب ح. هذا» - «لا بد من شيء من نية»
كذلك. لا يمكن من شيء من شيء. ولا حجة عنه كما قال في «المحصول» (١٥٩/٢)، فطلب أن
لأما مع أكثر من شيء من شيء. لا بد من شيء من شيء. لا حجة عنه. لا حجة عنه.
(٣) أي في شرحه على «صباح» (٣٨٣) - «وفي شرحه على المحصول» (٢١٥)

الفتح (و) غم (أنه) أي لاجع (قد يكون في) ضم (ذئبي) كسم الخيول،
والغروب، وأمور الرعية، (وويني) كالصلاة والزكاة (وعقلي لا تنقص
صحتي) أي لاجع (عليه) كحدوث العلة، ووحدة صانع شئوني، و
أمره المأخوذ في تعريفه لللك.

أما ما تتوقف صحة الإجماع عليه كثبوت الباري والنبوة فلا يخرج به بالإجماع، ولا ألزم الدور.

(ولا يُشترط فيه) أي (خرج الإمام معصوم)، والمراد به نفس، ويُشترط
ولا يخلو الزمان عنه وإن لم يعلم عنه، والحجّة في قوله فقط وغه^(٢) له^(٣).

لغزبه قوله (وَعُلِمَ أَنَّهُ قَدْ يَكُونُ فِي أَمْرِ دُنْيَايَ... (لح) قد علم صانعُه قد يكون في لغزي ككوني الفاء للتعقيب (٣).

فدوره (كحدوث العالم ووحدة الصانع) أي بدوي لا سيفت عليها صحة الإجماع لإمكان تأخير معرفتهما عن صحته.

قوله (ولا يشترط) سبب لما قبله من قوله (وبه لا يشترط) فإنه على أنه مأخوذ من الحد وإن كان معلوماً، وكذا الكلام في قوله: «ولا بد».

قوله (وإحجته في قوله غلط) يجب أن يُعبر بذهب الروقي، وهو الأخذ
في قول الإمام المصنوع من غير نص في إرفاق غيره، ففي تعبيرة بشرط ما
مفصوم في الإحجج يستحق

(1) حقه ۱۰۰۰ ریال (در حد شایسته) به حساب (۳۰۵۱)، شرح حساب.

(٢) منها: اجتماعهم على أحد: حماء، وخرجه لخلق، وخرجه جرح، وضمه، (أحكام: ١٦) (٢٢١)

(39. 2) 1947

(١) الأحكام المتعلقة بالمدعى

مسألة: [في إمكانية الإجماع]

الصحيح إمكانه، وأنه حجة، وأنه قطعي حيث اتفق المعتبرون لا حيث اختلفوا كالسكوتي، وما يندر مخالفه، وقال الإمام والآمدي: «ظني مطلقاً»
.....

مسألة: [إمكانية الإجماع]

الصحيح إمكانه أي الإجماع^(١) . وفي «إبه» منعت عادة الإجماع على أكل طعام واحد، وقول كلمة واحدة في وقت واحد، وأجيب بأن هذا لا جامع لهم عليه لا اختلاف فهو يهوده عليه خلاف حكمه في شيء من جمعهم عليه دليل

(و) لصحح (أنه) بعد مكة (حجة) . في شرح من يعنى * ومن يشافق أن رسول * لأنه بعد فيه من شرح على من يرمى . فحينئذ يجمع سبلهم . وهو قد فقه . فجمعهم فكون حجة

مسألة: الصحيح إمكانه

قوله (إذ يجمعهم عليه الدليل) في دليل يدي يتفقون على مقصده لأن كثير من أدونه يثبت في مقصده محتمل فخذ كل منهم ما يظهره من

(١) في حيف لا من تد من الحواجز والروافض الصالحين. «التيسير» (٢٢٣/٢)، «شرح صحيح» (١٣٢٢) (أحكامه ١١ (١٦٠)، «مختصر من حاشيت» (٢٩/٢)، «الحدود» (١٣٧/٢) شرح الكوكبية (٢١٣/٢).
(٢) قاله حيف إلا من تد رضى الله (٢٢٥/٣)، «مختصر من الحاشية» (٢٩/٢)، «المختصر» (١٣٥/٢) (أحكامه ١١ (١٦٠)، «شرح الكوكبية» (٢١٤/٢)
(٣) سورة البقرة (١١٥)

وقيل: «ليس بحجة يحرره تعنى» * فإن تدرعتم في شق فردوه إلى الله والرسول^(١)، «أقتصر على الرد إلى الكتاب والسنة» قلنا: وقد دل الكتاب على حجيتكم كما تقدم.

(و) صحيح (أنه) بعد حجة (قطعي) فيها (حيث اتفق المعتنقون)^(٢) عن أنه إجماع كان صريح كل من محقق حكمه لدي أحفوا عنه من غير أن يشد أحد لأحد بعدة حصصهم فيه. (لاحيث اختلفوا) في ذلك (كالسكوتي)، وما يندر مخالفته، فهو عن الأمور بأنه إجماع صحيح به طبي بخلاف فيه (قال الإمام الرازي (والآمدي)^(٣) «إنه (طبي مطلقاً) لأن لمجمع عن طبي لا يستحيل خطؤهم، والإجماع عن قطعي غير عقي».

لأنه يره أو قد دل الكتاب على حجيتكم في بعضه رضى بكت

قوله (في ذلك) أي في أنه إجماع. قوله (فهو على القول بأنه إجماع صحيح به) هو الراجح في السكوتي، والموجود في «ما تفرع مخالفته»

(١) سورة البقرة الآية (٥٩)
(٢) بعد أن اتفق العلماء على أن الإجماع حجة حجة في كنهه بعد ما صحت عن صلاحه من حيث الأول: أنه قطعي مطلقاً، قاله الحنفية. ثاني: من معتقده - في الأصول - ما يتصل به في ذلك المصنف، قاله المالكية، «مختصر من حاشيت» (٢٩/٢)، «شرح الكوكبية» (٢١٣/٢)، «مختصر من الحاشية» (٢٩/٢)، «الحدود» (١٣٥/٢) (أحكامه ١١ (١٦٠)، «شرح الكوكبية» (٢١٤/٢)
(٣) «المختصر» (١٣٥/٢) (أحكامه ١١ (١٦٠)، «شرح الكوكبية» (٢١٤/٢)
(٤) سورة البقرة (١١٥)

لكن: وأنه يجوز إحداهُ دليل أو تأويل أو علة إن لم يحرق، وقيل: لا؛ وأنه يمتنع ارتداد الأمة سمعاً، وهو الصحيح: ...

الشيخ (و) غلغ من خربة حرق الإجماع (أنه يجوز إحداهُ دليل) حكاه في إظهاره (أو تأويل) بدليل ينفرد غيره، (أو علة) حكاه عنه في ذكره من لدلر والسؤال ونعته حرق بعدد مدكر (إن لم يحرق) ما ذكره من ذكره، بخلاف ما إذا حرقه بأن قالوا: لا دليل، ولا تأويل، والعلة غير ما ذكرناه^(١).
(وقيل: لا) حرق حدث ذكره مصنف لأه من أمة مسلم لم يعد لموعده على اتباعه في الآية.

وأجيب بأن يتوعد عنه ما حدث مسلمة، لأنه لم يسمع من حرقه

لغاية قوله (أي إظهاره) أنه على ما نحدث حسب ما لا يدل عليه، ولمراد بإظهاره الاستدلال به

قوله (أو علة) أي إحداهُ ثبوتاً على جواز تعدد الجليل.

قوله (الذي من شأن الأمة بعده أن لا يحرقوه) ليس هذا لآخره عن غيره حتى لا يسمع فيه بدو الأمة، بل هو مستعمل على مناع ارتداد الأمة بد حديث في الأمة قطع وهذا بدو في المناسبات منه، وذكره في أمم بعده، وهي^(٢) أول بالاستظهار.

(١) أنه أحسن، وسنخ، والشافعية، والمثالية. «الفتاوى» (٢/٢٣٧)، «مختصر ابن الحاجب» (٣/٢٣٢)، «شرح صحيح» (ص ٣٣٣)، «المختصر» (٢/٢٠٦)، «الحاكم» (١/٢٣١)، «البيهقي» (٤/٥٣٨)، «شرح الكوكبية» (٢/٢٦٩).

(٢) في أمم، الأمة.

(٣) في «و»، وهو صحيح.

(و) غلغ من خربة حرق الإجماع الذي من شأن الأمة بعده أن لا يحرقوه (أنه) يمتنع ارتداد الأمة (أو علة) سمعاً (سمعتهم) حرقه إجماع من قبله على وجوب استمرار الإيمان، وحرق يصدق بالسمع والفقوا كما يصدق بالإجماع، (وهو) أي صانع مداهمه سمعاً (الصحيح) حدث البيهقي وعده: «إن الله تعالى لا يجمع أمتي على صلاحية». وقيل: هو ارتدادهم شرعاً كما هو علة... من في الحديث ما يسمع من ذلك لانقضاء في الأمة وقت الارتداد.

و حسب ما معنى حديثه لا يجمعهم على أن يوجد منهم ما يصول الصادق بالارتداد

حاشية قوله (أو حرق يصدق بالعمل والقول) دفع به ما ينههم من الردة بعمل لا يكون حرق بالإجماع

قوله (وقيل: يجوز ارتدادهم شرعاً) يعني أنه لا يمتنع شرعاً، بمعنى أنه مبرور ما يدل على صانع وقوعه

قوله (وأجيب بأن معنى الحديث) (الح) حاشيته أن سم الأمة صدق عليهم من الارتداد فيسمع أن يقع منهم لأنه إجماع على صلاحية، وحديث بعده

(١) أنه أحسن، وسنخ، والشافعية، والمثالية. «الفتاوى» (٢/٢٣٧)، «مختصر ابن الحاجب» (٣/٢٣٢)، «شرح صحيح» (ص ٣٣٣)، «المختصر» (٢/٢٠٦)، «الحاكم» (١/٢٣١)، «البيهقي» (٤/٥٣٨)، «شرح الكوكبية» (٢/٢٦٩).

لأن لا اتفاقاً على جهل ما لم تكلف به على الأصح لعدم الخطأ، وفي
انقسامها فرقتين كل غلط في مسألة تردّد متاراه: هل أخطأت؟

البرهان (لا اتفاقاً) أي لانه في عصر (على جهل ما) أي شيء، لم تكلف به، ما لم يمتنع
كالتفصيل بين عصر وخديعة، فانه لا يمتنع (على الأصح لعدم الخطأ) فيه^(١)
وقيل: «يتمتع» ولا كان الجهل ميلاً لها فيجب اتباعها فيه، وهو باطل.
وأوجب يمتنع أنه سبيل لها لأن سبيل الشخصي ما يختاره من قوله أو فعله،
وعدم العلم بالشيء ليس من ذلك.

أما اتفاقاً على جهل ما تكلف به فيمتنع قطعاً

(وفي انقسامها فرقتين) في كل من مسألتين متشابهتين (كل من الفرقين
(مخطئ في مسألة) من المسائل (تردّد) للملأء (متاراه: هل أخطأت) بصرى
مجموع المسائل فيمتنع ما ذكر لا يمتنع، حصاً عنها يحدث لاسي^(٢)، أو لم
يخطئ، لا بعضها بصرى كل مسألة على حدّ ولا يمتنع وهم الأقرب^(٣)،
ورجحناه الأمدى، وقال: «إن الأكثرين على الأول»^(٤).

الملائمة قوله (كالتفصيل) فيجب أن نظير، ويحتوى وهو الظاهر أنه مثلاً ما
بمكلف به.

(١) قاله الخصية والمالكية والشافعية والحنابلة. «شرح التفهيم» (ص: ٣٤٣)، «مختصر ابن
حاجية» (٢٣/٢)، «الأحكام» (٢٣٧/١)، «المصول» (٢٠٧/٤)، «شرح الكوكبة»
(٢٨٣/٢)

(٢) وهو قاله الحنفية «شرح الكوكبة» (٢٨٤/٢)

(٣) قاله الحنفية والشافعية «شرح الكوكبة» (٢٥٢/٣)، «مختصر ابن حنبل» (ص: ١٠٩)

(٤) «الأحكام» (٢٢٩/١)

.....

البرهان

البرهان (وفي انقسامها فرقتين) (الح) (احسنه) هو خور مفسرهما فرقتين^(١)
كل فرقة محصية في مسألة واحدة أخرى كانت في فرقة عن سبيل في لوضوء
وحد، في مسألة واحدة عن واحد، وبقية أخرى عن عكس ذلك

(١) «مختصر ابن حنبل» (ص: ١٠٩)

لأنه لا إجماع يُصاد إجماعاً سابقاً خلافاً للبصري؛ وأنه لا يُعارضه دليل، إذ لا تعارض بين قاطعين، ولا قاطع ومظنون . . .

الشيخ (و) علم من حرق فرق لإجماع الذي من شأنه لأربعة عدد لا حد فقه (أنه لا إجماع يُصاد إجماعاً سابقاً خلافاً للبصري) أي عند الله في جوابه ذلك فإن «لأنه لا مانع من كون الأول مغنياً بوجود الثاني».

(وأنه) أي (إجماع) عن تصحيحه نصي (لا يُعارضه دليل) لا قطعي، ولا صريح (إذ لا تعارض بين قاطعين) لا صحة ذلك (ولا) من (قاطعين ومظنون) لإلغاء المظنون في مقابلة القاطع

لأنه لا إجماع يُصاد إجماعاً سابقاً خلافاً للبصري على حكم الجمع عن صفة سابقة لا يدرجه بعد من نصي (لا يُعارضه دليل) لا إجماع قطعي أو تعارض القاطعين محال كما قاله الشارح [٢].

قوله (في تجويزه ذلك) أي شرعي. لا في تجويزه عقلاً. ولا في وقوعه. فهو موافق على تجويزه عقلاً، وعلم عدم وقوعه.

- (١) هذه مسألة حسنة. لا بد من إجماع كثير من أهل الإجماع الأول. فيها مذهبان. أحدهما حر (إجماع) ثاني. فإنه حجة بناء على شرط يعرض لبعض ثنائيه عدم حوز. قال جمهور. أنه أن يكون لإجماع الذي من غير أهل الإجماع الأول. وفيها أيضاً مذهبان. أحدهما حر. قاله جماعة ثنائيه عدم الحوز. قاله الجمهور. وكشف الأسرار (٤٨٠/٣). والبحر (٤٠٦٨). شرح الكوكب (٢٥٨، ٢) الأسرار (٢٥٨، ٢).
- (٢) ما بين معكوفين ساعد من «هـ» و«ب» و«ج» وأنته من «الشيء» (٣٠٧/٢).

بأن وأن موافقته حراً لا تدل على أنه عنه، بل ذلك الظاهر إن لم يجد غيره

الشيخ (وأن موافقته) أي (إجماع) حراً لا تدل على أنه عنه (حر) أن يكون عن عنه. «وأنه» ساعد على إجماع عنه. (بل ذلك) أي كونه عنه. هو (الظاهر) إن لم يوجد غيره (سواء) لا تدل من مسند. كما تقدم. فرب واحد فلا حواجز أن يكون الإجماع عن ذلك الغير.

ومن هذا سبب لا يصدق

عطف هذا المسند على ما قبله وإن سببه على خرمه حرق (إجماع) مسند. «وأنه» ساعد على إجماع عنه. «وأنه» ساعد على إجماع عنه. «وأنه» ساعد على إجماع عنه.

لأنه قوله (فلا) أي فلا يكون الظاهر كون الإجماع عن ذلك الغير

(١) قاله الخواجه جلال الدين عبد الله البصري. «المحصل» (١٩٣/١). «الشفع» (٢٦/٢).

جاءد المجمع عليه المعلوم من الدين بالضرورة كافر قطعاً، ..

[خاتمة]

(جاءد المجمع عليه المعلوم من الدين بالضرورة) وهو ما يعرفه من الخواص والعوام من غير قبول للتشكيك، فالتجق بالضروريات كوجوب الصلاة، وبصومه، وخبره ...، وحبر (كافر قطعاً) لأن جحداً يستبرم تكذيب النبي ﷺ فيه، وبما فيه كذب لا مدي ... من الخشب ... من أن فيه خلافاً ليس بمرادهم^٣

[خاتمة]

قوله (التجق بالضروريات) أي في خلاف علمه بالضرورة عنه بجمع عدم قبول التشكيك فيه

(١) أفان حقه في الإجماع (٢٣٩) وحده في كونه جحداً حكم بجمع عنه فإنه بعض مذهبهم ... مع بعضهم من ... حكم الإجماع يعني عدم موجب للتكثير. والمختار إما هو التفصيل وهو أن حكم الإجماع إما أن يكون فاحشاً في مفهوم سم الإسلام فحدها جميع. ووجوب عدد الجحد والمسألة، أو لا يكون كذلك كالتكثير بحل البيع وصحة الإجارة وسومه. فإن كان الأول لمجاهدة كافر لرابية حقيقة الإسلام له. وإن كان الثاني فلا.

(٢) عبارة رحمه الله في المحصرة (٤٤/٢): مسألة: إنكار حكم الإجماع القطعي، ثالثها لحج ... عن بعضهم.

(٣) كعدم جحد أحد جحد المجمع عليه لا يكثر كالإمام في المحصول (٢٠٩/٤)، أو عند من لا يفرق بين المذاهب (٤٤٧/٦) وفيه ما يثبت الدين بالصوم والصلاة والركعة. ووجه ... جحد ... صلاة ... حكمه ... حقه عن هذا الاختلاف ايعاد. فإن كان له عدم فثبت في مذهب التكفير. عدم التكفير. لأنها التكفير أن كان من صلاة ... لا فلا ... في مذهب ... يثبت ... إلا ليس محال أحد من المسلمين لا يدين إلا بغير الصلاة من كذا

بأنه ... عليه ... على ... ضرورة ... في قوله ... من الدين بالضرورة ... من ... استدلال بعض ... لأن أحكامه ... شرع ... لا ... يعرف إلا بدليل سفيحي.

فهو كافر قطعاً، وهو ... من مذهب ... مشهور ... نصوصه ... في ... : من جحد عمداً عليه يعلم من دين الإسلام ضرورة ... أن ... في بعض وكذا ... بكن ... في الأصل، وبما فيه نعمة من دين الإسلام ضرورة بحيث لا يعرفه كل المسلمين لم يكفر^(١).

فعلم أن «الفتح» مذهب ... في بعض وأن «الأصح» مذهب أما هو مجمع عليه معلوم من الدين ضرورة ولا نفس فيه، وأنه لا يكفر بغير المعلوم ضرورة من المشهور المذكور بمضمونه.

(١) «أرواح» بغير «سروي» (٢٠٩/٧)

للثبوت وكذا المشهور المنصوص في الأصح؛ وفي غير المنصوص تردّد.

ينبغي (وكذا) المجمع عنه (المشهور) بين الناس (المخصوص) عليه كحل أسع
 حادثة كافر (في الأصح) (المدغم) وقيل: لا يجوز أن يفتى عنه^(١)
 (وفي غير المنصوص) من اشهور (تردّد) قيل: انكف حادثة شهيرة^(٢)،
 وقيل: لا يجوز أن يفتى عليه^(٣).

مناقشه

ولا يكفر جاحداً الخفي ولو منصوصاً.

ولا يكفر جاحداً (المخفي) عليه (الحق) (١) بأن لا يعرفه إلا الخواص كفتاد
 الخج راجع من يوفد (ولو) كان اجنبي (منصوصاً) عليه كاستحقاق
 بيت الاس سندس مع بيت القلبي، فانه قضى به لبي كذا كما رواه
 البخاري^(٢)

ولا يكفر جاحداً المجمع عليه من غير الدين كوجود بغداد قطعاً^(٣).

الدين

- (١) قاله حقه، حاشية، راجع، نصف، واثق، لا ركني في (شبهه) (٢٧ ٢)
- (٢) فرائع الرحمون (٤٤٥/٢)، شرح الكوكبة (٢٦٣/٢).
- (٣) قاله المالك والشافعية جمع من الحنفية والحنابلة، واعتاره الإمام في المصنوع (٢٠٩/٤)،
 والأمل في الأحكام (٢٣٩/١)، والمض في شرح المختصر (٤٤/٢)، والنوري في
 أصل الأحكام (٢٦١/١)، وكنز في البحر (٥٢٥/٤)، وفتح الإسلام هنا،
 ومراجع مرجع (٤٤٦/٢)، وشرح الكوكبة (٢٦٣/٢).
- (٣) قاله حاشية، شرح الكوكبة: (٢٦٣/٢).
- (٤) قاله حقه، وملكه، واثق، «الموضع» (٤٤٧ ٢)، شرح «المجمع» (ص: ٣٣٧)،
 وشبهه (١١٠ ٣٧١).

- (١) حقه، حاشية، راجع، نصف، واثق، لا ركني في (شبهه) (٢٧ ٢)
- (٢) فرائع الرحمون (٤٤٥/٢)، شرح الكوكبة (٢٦٣/٢).
- (٣) قاله المالك والشافعية جمع من الحنفية والحنابلة، واعتاره الإمام في المصنوع (٢٠٩/٤)،
 والأمل في الأحكام (٢٣٩/١)، والمض في شرح المختصر (٤٤/٢)، والنوري في
 أصل الأحكام (٢٦١/١)، وكنز في البحر (٥٢٥/٤)، وفتح الإسلام هنا،
 ومراجع مرجع (٤٤٦/٢)، وشرح الكوكبة (٢٦٣/٢).
- (٣) قاله حاشية، شرح الكوكبة: (٢٦٣/٢).
- (٤) قاله حقه، وملكه، واثق، «الموضع» (٤٤٧ ٢)، شرح «المجمع» (ص: ٣٣٧)،
 وشبهه (١١٠ ٣٧١).

الكتاب الرابع
في القياس

الكتاب الرابع في القياس

وهو محل معلوم عن معلوم في علة حكمه عند الحاصل. وإن خصص بالصحيح حذف الأخير.

الكتاب الرابع في القياس^(١)

من أدلة خبره (وهو محل معلوم عن معلوم) من العلم بمعنى التصور أي إلحاقه في حكمه (المساواته) مضافاً للمفعول أي لمساواة الأول انتهى (في علة حكمه) بأن توجد نتائجها في لأول (عند المحاول) وهو مجتهد وفاق ما في نفس الأمر لا، بأن صهر عطفه فصول الحداقياس لعدم كانه صحيح

الكتاب الرابع في القياس

قوله (معلوم) عز به يشمل جميع ما يجري فيه لقياس من موجود وغيره مما يُعلم، والمراد بالعلم ما يشمل الاعتقاد والعرض قوله (المساواته في علة حكمه) فيه تنبيه على أن القياس لمعرف خاص بها علة متعمدة، إذ القاصرة لا مساواة فيها.

قوله (وهو المجتهد) جرى فيه على الأصلي أو على شعور المجتهد للمجتهد لطلق وللمجتهد المقيد، وإلا فالخامس أعم منه. وقد قال العراقي: «ولم يُعر بالمجتهد يشوب المقلد»^(٢) الذي / بنفس على أصل إمامه^(٣)

(١) القياس هو في نفسه حد من حدود العلم، وهو يقال في أرض بالقصة، أي قدرتها بذلك «المراد بعرف» (١٨٦/٦)، «الأحكام» (١٦٦/٣)

(٢) في «أ» «المقلد»

(٣) «شرح جمع الحوام» بولي الدين العراقي (٦٤٧/٣)

الدين وهو حجة في الأمور الدنيوية، قال الإمام: «اتفاقاً» ، ...

يذكر (وإن خُصَّ) المُحَمَّدُ (-) «الصحيح» في قصص عده (خُذِفَ) من الخَدِ (الأخير) وهو عند حمزة - فلا يَشْرُفُ حَسْبُ الْإِصْحَاحِ لِأَنَّهُ فِي حَاوِيَةِ مَصْنُوعٍ مِنْ مَدَى نَسْخِ الْأَمْرِ، وَخُذِفَ فِي صَفْحِهِ فَسَدَ مَعْمُودُهُ كَالصَّحِيحِ.

(وهو) نبي الفرس (حجة في الأمور الدنيوية) ^{١٠} له (قال الإمام الرازی: اتفاقاً) ^(١) أسنده إليه ليرأى من عهده.

مناسبة قوله (والفاسدُ قبل ظهور فساده معذور به) في سبب حرامه لا، بل
يجب على المجتهد اتباع ظنه وإن كان فاسدا في الواقع

هَيْتَ وَأَمَّا غَيْرُهَا فَمَنْعَهُ قَوْمٌ عَقْلًا، وَابْنُ حَرَمٍ شَرْعًا، وَدَاوُدُ غَيْرُ الْجَلِيِّ،
وَأَبُو حَنِيفَةَ فِي الْحُدُودِ وَالْكَمَارَاتِ، وَالرُّحَصِ، وَالتَّقْدِيرَاتِ؛ ...

(وَأَمَّا غَيْرُهَا) كَالشَّرْعِيَّةِ (فَمُتَعَدَّةٌ قَرْنٌ) بِه (عَقْلًا) قَدْرُ الْإِلَهِ صَرِيحٌ لَا يُؤْمَرُ بِهِ حَقٌّ، وَبَعْضُ مَا فِي سُبُوهِ ذَلِكَ: الْقَدْرُ بِمَعْنَى بِهِ مَرَجَعٌ بِهِ كَقَدْرُ لَمْ يَمْسُ بِهِ تَحْدِيدُهُ، وَكَذَلِكَ حَقٌّ إِذَا كَانَ بِمَعْنَى بِهِ

(و) معاً 'الشرع' فان 'الاصول' ينبغي ان تكون جميعاً حادثة
بالاسماء اللغوية من غير احتياج الى استنباط وقياس. و لا نسمة

(و) مع (دود غير الحي) منه سحلاف حلي الصدف - انفس (أ) والماوي^(٣) كما يعلم مما سيأتي.

و مقصد فی شرح المحصر : عن انه لا یکرقدس لأولی، وهو ما یکون
شأن حکمته فی مدح انوار من فی الاصل، کما سبأی.

التشبيه قوله (فصحة قوم) عدم بيه وإن نظرته لأنه عن أن تُعثر بعدمه إجماعاً الذي هو صفة كلام المصنف بإصلاح بكلامه، إذ اختلاف إس هو في عدم حوير القياس، لا في عدم حجته.

قوله (بمعنى أنه مرجع لتركه) أي إن كان الخطأ معصية، يدلوكا معصية له
يكن ذلك مرجعاً لترك القياس، بل لسلوكه.
قوله (بالأسماء اللعوية) بمعنى - يتسوع -

(۱) قلم لیسہ عہدہ ی شمعہ + مقام و جہی (سکائی من مصرہ) الاذکیہ (۱۹۷۲)

(٧) «صحيفة لاس حرور» (٥٦)

(۳) المحرمه لیس رقی (۲۶ ج)

(2) دہم مذکورہ عن المجموعہ اس لحاظ سے (27: 4)

الشيخ (و) معه (ابن عديان) ما لم يضطر إليه، بوقوع حادثة لم يوجد نص فيها فيجوز القياس فيها لمخارجة. بخلاف ما في منع فلا يجوز القياس فيه لانتفاء المائدة^٢ هذا فائدة نعميل في إيراد وقعت بنت لمسألة

للحاشية

(و) معه (قوم في الأسباب، والشروط، والموانع) قال: «أول قياس فيها عرجها عن أن يكون كدلت و يكون المعنى مشترك بينهما وبين معيبي عليها هو استتار واستتار، مانع لا خصوص انقياس عليه، وليس»
وكتب بأن عديان لا يخرجها عن ذكره، وليس حاشية في أنه كفي هو عدة لها يكون عده سبب عليها، مثبته في السبب: قياس اللواط^(٢) على الزنا بجماعه بالاجح فرج في وجع عجزه ثم عايشه في

حاشية في (و) واجب بأن القياس لا يخرجها عما ذكر) أي عن كونها أساساً وموضع وقوله (والمعنى/المشترك فيه [كذا]^(٣) هو عليه لها [يكون عدة لما ترتب عليها]^(٤) أي للأسباب، والشروط، والموانع، أي يجعلها لذلك يكونه عده لا ترتب عليه أي من الأحكام.

هذا، والأسبب بمقتضاه كلام المانع أن يقول: «كفي هو عدة لأحكامها يكون» هي أصب عليه، لكنه حينئذ يستدل على حوار تعدد المعنى

- (١) حاشية في سبب الأسباب، والشروط، مانع قياس عن معيبي، عدها عدم
- هذا، فانه حاشية، سبب، وجع عجزه، في الأصل، سبب، عجزه، سببها
- حاشية المعنى، (٢٥٣٢)، حاشية (٣٢٥)، (الأحكام) (٣٠٣).
- المرجع (٥٥٣٢) المرجع (١٢١) المرجع (٣٠٢)
- (٢) اتفق العلماء على تحريم اللواط، لكنه حاشية في وجع عجزه عن ثلاثة مذاهب، الأول: الرجيم مطلقاً، قاله في حاشية، سبب، رجيم حاشية، حاشية، فانه الشاشية الثالث: لا حاشية في حاشية حاشية سبب حاشية (١٢١)، المعنى
- المرجع (٢٣١٦) المرجع (١٠٠)، المعنى (٢٨٩)
- (٣) ما بين معيبي سببها، (١٠٠)، المرجع، حاشية، فانه من شرح
- (٤) ما بين معيبي سببها، (١٠٠)، المرجع، فانه من شرح

- (١) هو عديان بن محمد بن محمد بن الفضل، الفقيه، شيخ هرايز، وفيها، كان ثقة ورعاً
- حسن العشرة، وله كتب كثيرة مفيدة منها شرائط الأحكام، وشرح العبادات، توفي سنة ٤٣٣ هـ اختلفت شيعته، انظر: (٦٥/٥).

(٢) وأما حاشية في كني في حاشية (٣٣، ٥)

للمناجاة قوله (مثاله في السب... الح) ظاهره ومثله في الشرط : قول حنفي في الخلد في الرين : اغتوبة لا يشترط فيها (سلامة) فلا يشترط في الرحم^(١)، ومثله في المانع : قول الشافعي في الإحرام : منع منك الصيد مدة فمعه دراهم كلبس المخط^(٢).

للمن وقوم في أصول العبادات، وقوم الحاجي إذا لم يرد نص قضائي
الدرك :

الشيخ (و) معناه (قوم) في أصول العبادات) فهو حوزة الصلاة بالإيحاء انفسه عن صلاة القاعدة بجامع المعجزه قالوا : لأن النواحي تنوقر عن عمل أصول العبادات وما سئل به . وعده نقل الصلاة بالإيحاء لني هي من ذلك يدل على عدم حارها . فلا يشترط حوزة لها بانفسه^(٣) . ودفع ذلك بسنده ظاهر

فمنه (مما حوازل الصلاة بالإيحاء) أي بالإيحاء بالحاجب ونحوه ، لا بالرأي لأنه ليس بانفسه في صلاة ساقية في السفر عن الراحلة^(٤) . وعليه كان الأولى أن يقول بدل قوله «عن صلاة القاعدة» : «عن صلاة المؤمن برأيه» كما قال غيره^(٥).

(١) قاله الكرعي من الحنفية وأبو علي حامي من معتزلة : (٣٤٨/٥)، «البحر» (٧٣/٥).

(٢) منها ما... سئل في صحة الصلاة... من يعز في السفر (١١٠٥) عن سبيل عن عبدالله بن عمر : «من الله عهد» وأن رسول الله ﷺ كان يسبح عن ظهره وأحياناً حيث كان وجهه، يومئذ برأيه» كان من عمر بعله (٣) كالأمام في المحصول، (٣٤٨/٥)

(١) انصح به الإسلام في الرجم عند الحنفية، قال الرغزاني في «المطالع» (٤٩٧/٣) : «إذا رجم حد وكذا رجم حد رجم حد بالحدية حتى يموت... وإحصان الرجل أن يكون حراً»

(٢) انصح به صاحب الشريفي (١٠٦٦-٧٠٤)

الشيء (و) مع (قَوْمٌ) نفس الظنني (الحاجي) أي الذي تدعو الحاجة إلى مقصده (إداه) لم يرد بشر عن وقفه في مقصده (كضمان الدرك) وهذا صيغ النمر للمشتري إن حرج المبيع مستحقاً لغيره يقتضي معة لأنه صيغ ما مذهب، وعليه أن شريح، والأصح صحة عموم حجة أنه مبيعة الغناء لكن بعد قبضي الثمن الذي هو سبب الوجوب حيث يخرج المبيع مستحقاً^(١).

والثمن غير مصدر في حجة دأمة في خلاف الناس إلا أن نفس قوله: «الحاجي» بهما تدعو الحاجة إليه، أو إلى خلافه فإن المسألة مأخوذة من ابن الوكيل^(٢)، وقد ورد في نسخة أخرى دأمة من سبي نسخة بيان على وقفه مع عموم حجة أنه في رتبة، وعموم حجة في خلافه هل يعمل بذلك القياس؟ فيه خلاف.

الثنائية قوله (ومنع قوم القياس الحرني) مقصده كلامه أن هذا خلاف لأصول، قال العراقي نعماً ليدركني^(٣): «ولا يعرف في كتب الأصول، وإن حكاه عنهم ابن الوكيل»^(٤).

(١) «البحر» (٧٢/٥)، معنى المحتاج (٢/٢٧٢)

(٢) هو محمد بن عمر بن مكي، أبو عبد الله، صدر الشريعة، الشهير بابن الوكيل، بدأ بمشقة وتفقه على والده وعن كبار فقهاء عصره، وأحد الأصول من الصفي الهندي، كان أعمدة لربما في الفلكاء والحفاظة والذاكرة وشيخ الشافعية في زمانه، وإماماً يضرب به المثل، وله مساندات حسنة مع ابن تيمية، وحين ابن تيمية لما بلغ مائة وقال: أحسن الله هزاه المصلحة منك يا صدر الشريعة، وأثارة: الأشياء والنظائر، مات سنة ٧١٦ هـ. طبقات الشافعية لمكي. (٢٥٣-٩)

(٣) «شيب المصنف» يدركني (٣٥-٢)

(٤) «لغت المصنف» نمراني (٦٥٠-٣)

وذكر به ضد منها صيغته، ذكره في تقديمه، وهو مثال مشتق لشيء من المسألة، ومنها: وهو مثال للأول: صلاة الإنسان على من مات من المسلمين في مثل في الأرض، معناه، وعندنا، ونفس في ذلك اليوم، نفيل بتعني حرمها، وعنه لا يبيح لأب صلاة على عاتق، وحجة دأمة بذلك مع المصلي والمصل عليه، ولم يرد من النبي ﷺ بيان لذلك^(١).

وحجة مع نفس في مثل لأب، لاستعانة عموم حجة، وفي الثاني مع أنه عدم حجة، ونحرف في لأب، فإن لا مانع من منه دليل إلى آخره، وفي الثاني: «قدم القياس على عموم الحاجة».

سنة فيه (وكعوا) من قد صحة نصلاه، كما هو معروف في الفروع، فهو قيد لوقوفها كاملة، إذ الصلاة / بلا تكمين مكروهة^(٢).

ففيه (معارضه عموم الحاجة) له، معني حجة محدودة، أي عموم الحاجة إلى خلاف مقتضى القياس، و«له» متعلق بـ «معارضه».

ففيه (قدم القياس على عموم الحاجة) حمل أن يكون المقدم له قالاً لعدم صحة ضمان الدرك كابن شريح، وأن يكون قاللاً بصحته مستثلاً من تقديم القياس كأكثر الفقهاء.

(١) هو عبد الرحمن بن إسحاق بن أحمد، فخر الإسلام، توفي بعد فتح مكة، سب في الفقه، وحفظ المذهب حتى قيل له: شافعي زمانه، صعد كعبته بها أسيرة، وغرره، وتوفي سنة في أمد، وكان معظماً عند الملوك، مات سنة ٥٠٢ هـ. طبقات الشافعية لماسري (٢٧٧-١)

(٢) «قال المصنف» في معنى صحيح (١-٢٦٩)

(٣) «معني المصنف» المحطبت شريسي (١-١٨٨)

البرهان (و) مع (آخرون) القياس (في العقلية) ، فالو^١ لا سعتها عنه ما عرفت^٢ .
ومن أحرار قال : لا مانع من صمد دليل في دليل حر^٣ . مثال ذلك : قياس
الباري تعالى على خلقه في أنه يرى سبحانه بوجوده ، إذ هو علمه البرهنة

للأشياء قوله (مثال ذلك : قياس الباري على خلقه الخ) هذا من ضمن عدد الحكمين
بقياقي الغائب على الشاهد . وضيفة الإمام الرازي وغيره أنه لا يعيد اليقين ،
والمصوب في المسائل في صمدية صمدية مع^٤ في غيرهم عن الباري
تعالى بـ «العائب» نوع من قلة أدب

(١) قوله أبو بكر عبد بن جابر من الشافعية ، «البرهان» (٦٣/٥) ، «المصنف» (٤٤٩/٢) .
(٢) فانه عيب من من منه ومعتزلة . «البرهان» (٦٣/٥) .

البرهان (و) مع (آخرون) في النقي الأصلي ، أي سقاء لشيء على ما كان قبل ورود
الشرع بأن يستقي حكمه فيه لا يتعدا قدره باره حده مجتهد بعد لبحث عنه ،
وإذ وحده شيء يشبه ذلك لا حكمه فيه

قيل : «لا يقاس عن ذلك للاسعاء عن القياس بالنقي لأصلي»^١

وقيل : «يقاس د لا مانع في صمد دليل في حر»^٢

(وتقدم قياس اللغة) في محنت لأب ذكره هك أنس من ذكر معظمه له
هـ ، به عنه فلا يقاس به أعنفه

للأشياء قوله (بأن لم يجزئه) أي مدرك الحكم .

قوله (فإذا وجد شيء يشبه ذلك) أي ما انتفى الحكم فيه لا سعاء مدركه

فقوله (لا حكم فيه) صفة كاشفة لشيء .

(١) قوله لا مانع في مصنف (٣٢٦/٥) .

الثلاث: وليس النص على العلة ولو في الترك أمراً بالقياس خلافاً للبصري.
وثالثها: «التفصيل».

البصري (وليس النص على علة) حكيم (ولو في) حاش (ترك أمر بالقياس) أي ليس أمراً به لا في حاش الفعل نحو «أكرم بداعية». ولا في حاش ترك نحو «أكرم حرة لإسكها».

(خلافاً للبصري) أي حسن في قوله: «به أمر به في الحسن، إذ لا فائدة من الفعل لا أدل حتى أنه يرد بعد ما عارض في هذه الصورة»^(١)
فإن «لا نسبه» لا فائدة في الأدل، بل لفائدة بأن مترك الحكم يكون أوقع في النفس.

(وثالثها) وهو قول من عدل بالبصري (التفصيل) أي أنه أمر به في حاش الترك دون الفعل لأن العلة في الترك المفصلة، وإنما يحصل الغرض من بعد ما لا مناع عن كل فرد مما تصدق عليه العلة، والعلة في الفعل المنصحة.

لثانيه قوله (حتى لو لم يرد التمسد بالقياس استبعد) أي استبعد الأمر بالنفس في هذه الصورة، أي صورة النص على العلة.

قوله (من العائدة بيان مترك الحكم) (باب) "مسند لماح" ١، ولو قل: «الجواز أن تكون الفائدة لبيان» مترك حكم، كان أولى بتصحيح كذا ذكر الممتنع مع أن ما حبر به هنا تكرر منه في مواضع
قوله (ما تصدق عليه العلة) وهي الإسكاز مطبق سواء أكان إسكاز حراً، أم إسكاز غيرة.

(١) قاله الشافعية «الأحكام» (١/٢١٢).

(٢) قاله حاش المعجم، «أما» ر. لمكتبة «لعمري» ١٣١٥٥٠

(٣) «أما» مكتبة «لعمري» ١٣١٥٥٠

(٤) في «أما» (المعجم) وفي «أما» (المسند لماح)

(٥) في «أما» (المعجم) وفي «أما» (المسند لماح)

البصري وقيل: «بحر بمعنى أن كلاماً من الأحكام صالح لأن ثبت بالقياس بأن يترك معناه. وبحر بنية على العاقبة له معنى يترك هو عنه الحاشي في هو معدود فيه كي بعد تعدد إصلاح ذات البين لا يصرف إليه من التكرار»

(والا القياس على مسح) فلا تخور لا يتعدى عدا اجماع بالحق

وقيل: «أما» لا نفس منصرف حكمه شرح الحكمين. وسنح لأصل بين نسخ بصر

(خلافاً للشمس) حاش نفس في منسب المذكور. وقد تقدم بوجهه

لثانيه قوله (وهو إعانة الحاشي في) (الح) تمثيل براجح هو لا يقول هذا لا يكفي في إدراك المعنى في وجوب بنية عن حقه من العدة التي هو المقصود

(١) قاله شيخنا «أما» في «معجم» (ص ٢٠٢)

(٢) قاله حاش المعجم «أما» (٢٨٧/٣). «أحكام» (١٧٤/٣). «مختصر» (ص ١٨٤)

(٣) «أما» (٢٠٩/٢). «شرح» (ص ١٨٤)

الشرع وبمحصل العرض من حصولها بعدد^(١)

فتد : قوله « غير كل فرد » بما يصدق عليه «علة» ممنوع ، بل يكفي عن كل فرد بما يصدق عنه محض

لثلاث قوله (بل يكفي) أي الامتناع .

قوله (بما يصدق عليه المعلن) أي محته وهو هـ شـ بـ حـ مـ دـ لـ معنـ بـ هو الحكم لا محته ، والامتناع بـ بـ في المنحـ

[أركان القياس]

(لثلاث)

وأركانه أربعة ، الأصل : وهو محل الحكم المنشئ به ، وقيل : «دليله» ، وقيل : «حكمه»

(لثلاث) (وأركانه) أي القياس (أربعة) : مقيس عليه ، ومقيس . . معنى مشترك بينهما . وحكمة للمقيس عنه بعدد بواسطة مشترك في المقس ولما كان بغير عن لاثنتين منهما بالأصل والفرع على خلاف في ذلك ذكره في ميسر تعددها فقال لا أول (الأصل) ، وهو محل الحكم المنشئ به^(١) بالفرع صفة «المحل» أي المقيس عليه .

(وقيل : دليله) أي دليل الحكم^(٢) .

(وقيل : حكمه) أي حكم المحل المذكور^(٣) .

لثلاث قوله (وأركانه أربعة) أركان الشيء أجزاء في الوجود التي لا يحصل الشيء إلا بمحصلها . وحده داخلية^(٤) في حقيقته بالنظر إلى الوجود المعنى بحقيقة هويته بالنظر إلى الوجود الذهني .

ولك أن تقول : لم / لم يذكر من أركان قياس نقاش كم ذكرنا لنوع في أركان البيع . والحاكم في الحكم .

(١) وهو يعرف علمه (لحكمه) (١٣٠/٣) شرح بكر (١٤٤٤)

(٢) وهو يعرف حكمه ومعرفة شرح بكر (١٤٤٤) (لحكمه) (١٤٤٤)

(٣) عرّفه بدر الدين البغدادي في (١٧٤٥) في (١٧٤٥) في (١٧٤٥) في (١٧٤٥)

(٤) (١٧٤٥) في (١٧٤٥) في (١٧٤٥) في (١٧٤٥)

الْفَرْقِ وعِدَّ الثَّانِي لَا يُعَاسَى فِيهِ اخْتِلَافٌ فِي وُجُودِ الْعُتَّةِ فِيهِ ، بَلْ لَا يُدْعَى بَعْدَ الْإِتِّفَاقِ عَلَى أَنَّ حُكْمَ الْأَصْلِ مُعَيَّنٌ مِنْ إِتِّفَاقٍ عَلَى أَنَّ عِلَّتَهُ كَذَلِكَ ، وَمِنْ أَشْهُ طَرَفٍ مُرَدُّوهُ لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ .

لِلْجَمْعِ قَوْلُهُ (مَنْ الْإِتِّفَاقُ عَلَى أَنَّ عِلَّتَهُ كَذَلِكَ) لَا فِي كَلَامِهِ مُصْطَلَحٌ وَهُوَ يَشَارَحُ فِي الرُّكْنِ الثَّانِي "وَأَمَّا فَرْقُ بَيْنِ مَسْأَلَتَيْنِ مُتَّصَتَيْنِ بِأَنَّ لِكُلِّ وَاحِدَةٍ {مِنْ} الْإِتِّفَاقِ عَلَى وُجُودِ عِلَّتِهِ فِي الْأَصْلِ ، أَمْ وَفِيهِ مِنْ عِدَّةِ أَحْكَامِهِ كَذَلِكَ ، يَسِيئُ نِسَابُ ذِكْرِهِ هُنَا .

[الركن الثاني : حُكْمُ الْأَصْلِ]

الثَّانِي : حُكْمُ الْأَصْلِ . وَمِنْ شَرْطِهِ : ثُبُوتُهُ بِغَيْرِ الْقِيَاسِ ، وَقِيلَ : «وَالْإِجْمَاعُ» ،

شرح (الثاني) من كتاب الحُدُودِ (حُكْمُ الْأَصْلِ) وَمِنْ شَرْطِهِ ثُبُوتُهُ بِغَيْرِ الْقِيَاسِ^(١) وَقِيلَ : «وَالْإِجْمَاعُ»^(٢) إِذْ لَوْ ثُبُوتُ الْقِيَاسِ كَانَ الْقِيَاسُ الثَّانِي عِنْدَ اتِّفَاقِهِ بِهِ ، لِلِاسْتِفْهَاءِ عَنْهُ بِقِيَاسِ الْقَرَعِ فِيهِ عَلَى الْأَصْلِ فِي الْأَوَّلِ ، وَهَذَا أَحْبَبُهَا عِزُّ مَتَعْقِدٍ لِعَدَمِ اشْتِرَاكِ الْأَصْلِ وَالْقَرَعِ فِيهِ فِي عِلَّةِ أَحْكَامِهِ .
مَثَلُ الْأَوَّلِ : قِيَاسُ الْقُلِّ عَلَى الصَّلَاةِ فِي شَرْطِ أَنْ يَكُونَ عِدَّةً مُعَدَّةً ، ثُمَّ قِيَاسُ عِدَّةٍ عَلَى عِدَّةٍ مِنْ عِدَّةٍ . وَهُوَ يُعْرَفُ بِالْمَعْدَةِ عَنْ نَفْسِهَا صَوْرَةً عَلَى صِلَةٍ .

وَمِنْ شَرْطِهِ (الثاني : حُكْمُ الْأَصْلِ) أَنْ يَكُونَ مَعْلُومًا بِغَيْرِ الْقِيَاسِ ، وَنَسَبُهُ إِلَى شَرْطِهِ الْأَوَّلِ ، فَشَرْطُ حُكْمِ الشَّرْعِيِّ ، وَهُوَ يُعْرَفُ بِأَقْرَبِهِ (وَمِنْ شَرْطِهِ) الْأَوَّلِ حُدُودُ مَعْنَاهُ^(٣) .

(١) وَهُوَ حَقٌّ ، وَاحْتِكَامُ (٣) ١٧١ ، وَاسْتِدْرَاجُ (٣) ١٨٧ ، وَتَحْقِيقُ مِنْ حَاجَتِهِ (٣) ٢٠٩ .
(٢) اِتِّفَاقُ الْكَلِمَةِ (٤) ٢٤١ .
(٣) وَهُوَ وَاحِدٌ مُعَدَّةً ، وَهُوَ (٥) ٨٣ .
(٤) مَا يَنْبَغِي مُعْكَفًا مِنْ سَائِرِهِ مِنْ (٥) ٨٤ .

(١) مَا يَنْبَغِي مُعْكَفًا مِنْ سَائِرِهِ مِنْ (٢) ٨٤ .

الشيخ ومثال الثاني : قياس برنق . وهو استدلال من الإجماع على حكمه في مسح السطح بجميع فواته لا سيما . ثم قياس حده على برنق في ذكره . وهو عدم منعقده لأن فوات الاستمتاع غير موجود فيه^(١)

والقول بأنه لا يشتد حكم الأصل بالإجماع إلا أن يعلم مستنده النص ليستد لقياسه منه . فإنه لا دليل عليه . بل لا يجوز أن يفتى في قياسه . ويذهب بأن كون حكمه الأصل حده من قياسه في قياسه . ولا دليل عليه مانع

للأشياء منه (لأن فوات الاستمتاع غير موجود فيه) في حده لا لا سيما موجود فيه عقلاً وحسناً . لكنه غير مراد للعناية . بل مرادهم : أنه لا يوجد فيه عادة . (دفعه في مسح السطح حده) . ولا بد أن فواته موجود عادة فيمن به حده للمعاقفة .

قوله (إلا أن يعلم مستنده النص) . لا بد من أن يشترط في حكمه الأصل ثبوته بعد الإجماع . مستنداً . إما أنه لا يمنع أن مستنده النص

قوله (بمع) . بمحتمل أن يكون الإجماع على قياسه . ويذهب (الح) . نصبه في إداشت حكمه الأصل . لا سيما . أنه يشترط في القياس عليه . لا يكون الإجماع على قياسه . ومن مرادكم بقوله كلامه مصنف وغيره . وإس . تكلم شارح ذلك ليفتح كلامه حصصه على يد . أنه يشترط في قياسه على الحكم الثالث بالإجماع أن يعلم أن مستنده النص كما قدمه .

(١) غير مبني على أنه حده من الإجماع . بل هو محمول على كون لوج مجبوتاً . ولكنهم اختلفوا في ثبوته في الرتبة لها والخلاف فيها على مذهبن . أحدهما : ثبوته فيها . وقاله المالكية الشافعية وخالفه ناس منها . عدم ثبوته فيها . حجة (المدونة ٢٧/٢٧) . والشرح الكبير (٢٧٧/٢٧) . والإجماع (٢١٠/٢١) . وكشف القناع (١٠٥/١)

(٢) ما من معقول من ساقط من أهله .

بأنه وكونه غير متعبد فيه بالقطع . وشرعياً إن استلحق شرعياً . . .

الشيخ (وكونه غير متعبد فيه بالقطع) كما ذكره العراقي . لأن ما بعده لا يقطع به . نفس على حده . ما نصه . في بعض النسخ . نفساً لا بعد قطع . واعتبر بأنه نفسه . ادعاء حكمه الأصل . وما هو المعنى فيه . وهو حوده في الفرع .

(و) كونه (شرعياً إن استلحق) حكم (شرعياً) بأن كان مطلوب منه ذلك . فإن استلحقه . كان لقطب . فإنه غير ذلك . على حده . نفس في العقليات . واللغويات . فلا يشترط أن يكون حكمه الأصلي شرعياً . معني أنه يكون غير شرعي . ولا بد فإن غير الشرعي لا يستلحقه إلا غير الشرعي . كما أن الشرعي لا يستلحقه إلا شرعي .

ولما ذكر الأمدى^(١) وغيره^(٢) . قد شرطه . على قياسه في بعض النسخ واللغويات كما صرحوا به . قد نصه في عدمه . ليس على شرعيه مع جواز القياس فيها المرجح عنه .

للأشياء قوله (واعترض بأنه يعيد) (الح) اعترض أيضاً بأنه لا يتأني في الإجماع . به إلا أن يتأني بعد حرمانه في العقبات كالعربي^(٣) . بخلاف من يقول بحرمانه فيها كما رجح المصنف مع أن لمضوتها الفقيه كما ذكره لإمامه الرازي^(٤) وغيره . فلا يتأني لإجماعه بأنه لا بعد الفقيه

(١) مسعى . العربي (٢٥١/٢)

(٢) أي في الأحكام (٣١/١٧٣)

(٣) كمن في السعي (١٣٦/٢٧)

(٤) مسعى . العربي (٢١/٢٢٩)

(٥) المحقق . الرازي (٣٣٨/٣٣٨)

للأشياء ومنها أنه أن يعقل المعنى في الحكم، ويوجد في محل خبر ممكن تعديته إنه
ويعدون عن ذلك ما لا يعقل معنى في حكم كأعداد وكعاب، ومفاهيم
الحدود، أو ما لا يعقل معنى. لكن ما بعد أن عن خبر كبر حصن ليس ما امتنع
تعليلها به بتعدي وهو مطلق مشقة تعدد مصاطب منه مع غير مصط
للحكم تعينت مشقة منه وهي غير مصطفة بغيره فاعداً بـ مظهرها وهي
السفر لا بمصاطب مصط حكم فامسك تعديه وبـ قرره عنه بـ قوته إلا
لمعنى لا يقاس عن عليه لا حاجة إليه .

من وأن لا يكون دليل حكمه شاملاً لحكم الفرع؛ وكون الحكم متفقاً
عليه : قيل : «بين الأمة»، والأصح بين الخصمين؛ وأنه لا يشترط
اختلاف الأمة .

الشيخ (و) أن (لا يكون دليل حكمه) في الأصل (شاملاً لحكم الفرع) للاستعداد
حسد عن نفس من ذلك يدل على أنه من جنس بعض تصور لشعوية
أصلاً لبعضها بأولى من العكس^(١) .

مثاله : ما لو استدلل على روية البر بعديث مسلم : «الطعام بالطعام مثلاً
يؤكل»^(٢)، ثم قيل عنه : «جميع نفعه» فإن النعماء يشاؤون بغيره كغيره سواء
بشيء من شروطه أو لا يشاؤون دسها حكم الفرع بمعومه أو
حصصه عن محله، فمقتضى أصلي عن حوزة دليلين على صدقهما وحيث كان
سواء لا ينافي ما حكم بينهما من العداة المساعدة في نوحه

وأن المصنف بالظاهر يدل الضمير الرجوع إلى حكم الأصل المحدث عنه في
قوله «أشبه حكمه» وفي قوله (وكون الحكم) أي في الأصل (متفقاً عليه)، وإلا
فبحر عند منعه إلى إثباته فيستقل إلى مسألة أخرى ويتشترط الكلام ويموت المقصود

للأشياء فوجه (وأن) المصنف بالظاهر يدل الضمير . (الح) من ذلك يدفع بهم
عود الضمير إلى غير حكم لأصل ما هو أقرب إليه نفع وقوله «في قوته»
دليل حكمه «معنى» (أي)

قوته (فستقل) في وهو مجموع منه، ومجته «دأ» يرم لمبدأ إنباب حكم
والنعمه . ولا يفسر محرمها كما فعله بما يأتي فلا يؤثر حينئذ عدم الاعتدال

(١) قاله صاحب «الفتح» (٣١٠ ٣٨٦) «عنه من حاجة» (٢١٣ ٢١٤) «البحر» (٥ ٨٦) .
«الفتح» (٢١٨ ٢١٩)

(٢) «وهو مسلم في نسخة» «بفتح» «الفتح» (٢٠٥ ٢٠٦)

الآن فإن كان الحكم متفقاً بينهما ولكن لعلتين مختلفتين، فهو مركب
الأصل، أو لعلته يمنع الخصم وجودها في الأصل فمركب الوصف.

شئ (فإن كان الحكم متفقاً على أسبابها، ولكن لعلتين مختلفتين) كم في قدس حي
يناه عن شئ حصه في عدمه وجوب مركبة. فإن عدمه في أصل متفق
عدمه بسبب. ومن حصه. وعدمه فيه عدداً كونه خيب مباح. وعدمه كونه
ما فيه (فهو) في نفس المشتغل عن حكمه لا يكون (مركب لأصل)
نفس ذلك لتكوين الحكم فيه أي بناء على العلتين بالنظر إلى خصصين

(أو) كان الحكم متفق عدمه بسبب (لعله يمنع الخصم وجودها في الأصل)
كم في قدس الروح فلاه فهي طاق على افلاسه بني أروحيه طاق في
عدم وجود الطلاق بعد التزوج، فإن عدمه في الأصل متفق عدمه ساووين
الحنفية، والعلته تعليق الطلاق قبل ملكية، والحنفي يمنع وجوده في الأصل
ويكون هو سحر^(١)، (مركب الوصف) نفس لفساد المشتغل على
الحكم المذكور بذلك لتكوين الحكم فيه أي بناء على الوصف لدي مع خصم
وجوده في الأصل

لأنه هو (أي بناء على العلتين) أي في الأصل لسه به سمة ذلك مركب الأصل
والعرفي بينه وبين مركب الوصف الذي في كلامه أن الخصم يتفقها على
الوصف وعدم الأصل المتفق عدمه. وفي الأصل بعد عليه. وضع الخصم وجوده
في الأصل. واعتبر الوصف لأنه جامع. ولأنه الركن الأعظم

(١) نفس المعنى على عدم وجود الركن في حي الصخرة، ولكنهم خصص في حي النافذ هو
مدين. أي عدمه. على. قاله عدمه. بسبب. لا بحث. فإنه جمهور (هنا) (٢/٣٧٩).

والصفحة (٤/٣١٨). والظن (٣/١٠٦).

(٢) «هنا» (بمعنى) (٣/٣٢٣).

الفرق (قيل: بين الأمل) حتى لا يتأخر شئ بوجه (والأصح بين الخصمين)^(٢)
فقط لأن البحث لا يعدوها

(و) الأصح، أنه لا يشترط مع شرط شرط خصم عند اختلاف
الأمل غير الخصمين في الحكم، بل بوجود اتفاقهم فيه كالتخصمين.

وقيل. ويشترط اختلافهم في نفس خصم لبحث عدمه لا مذهب
له^(٣).

لأنه قوته (لثبات الخصم لبحث صفة) حب عنه لسه به معه من حيث
العله كي هو غير ذواته لسه به معه من حيث

(١) قاله بعض الأصوليين. «الأحكام» (٣/١٧٦).

(٢) قاله الحنفية «البحر» (٥/٨٧)، «شرح الكوكب» (٤/٢٧٧).

(٣) وهو أحد سبب الأمل في «الأحكام» (٣/١٧٦).

لذلك ولو سلم العلة فأثبتت المستدل وجودها أو سلمته المناظر انتهض
الدليل؟
.....

البرهان (ولا يقلل) في الحصة المذكورة مع حصة واحدة نعم في المنع في
الأول، وفي الأصل في الثاني (خلافاً للخلافين) في حصة واحدة نعم
لاتفاق الخصمين على حكم الأصل.

(ولو سلم) حصة العلة المستدل في سلمه بهما قد أثبتت المستدل
وجودها) حيث يجب فيه (أو سلمه) في سلمه بهما المناظر انتهض
الدليل عليه لتسليمه في الثاني، وقيام الدليل عليه في الأول.

الملائمة قوله (وجودها) أي في الأصل والفرع.

قوله (المناظر) في حصة واحدة في سلمه بهما في سلمه بهما
المسلم ثانياً غير (المسلم أولاً^(١))، قلت: وكذا ذكر الخصم مدله.

بعض فإن لم يتيقن على الأصل ولكن رام المستدل إثبات حكمه، ثم إثبات
العلة فالأصح قوله: والصحيح لا يشترط الاتفاق على تعليل حكم
الأصل، أو النص على العلة.

(فإن لم يتيقن) أي أحصل (على الأصل) من حيث حكمه. لكنه (وبكن رام
المستدل إثبات حكمه) بدليل. (ثم إثبات العلة) بطريق (فالأصح قوله) أي
ذلك لأن ثبوت حكمه لا ينافي مع ثبوت حكمه.

وقيل الأصل لا ينافي مع ثبوتها على الأصل صواب الكلام عن لا ينافي
(والصحيح) أنه لا يشترط في أساس الاتفاق أي الإجماع (على تعليل حكم
الأصل) أي على أنه معلل. (أو النص على العلة^(٢)) المستلزم لتعليقه، لأنه لا دليل
على أنه لا ينافي مع ثبوتها بدليل التعليل بدليل. وقد تقدم أنه لا يشترط لاتفاق
على وجوده خلافاً لعمدة^(٣). وإجماع من ينافي مع ثبوتها خلافاً

للملائمة قوله (فالأصح قبوله) لا ينافي ما قد يضمن تصحيحه اشتراط اتفاق الخصمين
على حكم الأصل كما مرحت الإشارة إليه، لأن ما هنا مقيد لإطلاق مفهوم ذلك
من عدم صحة القياس عند هذه الاتفاق والحاصل أن المستلزم تعلق
[عن^(٤)] حكم الأصل، أو إثبات المستدل ما ذكر [إد^(٥)] رامة

قوله (للمناسبة المعلنين) أي لأن الخلاف في اشتراط الاتفاق على وجود علة
الحكم أنسب بالحكم^(٦). وإنما لم يستغن عنه عن ذلك مع أنها تسببها لبيان
المقابل الأصح فيها، لأنها لا تستلزم المعاس في تلك

(١) قاله الخليلي: مختصر ابن الحاجب (٢/٢١١)، الشافعي (٢/٤٣)، شرح الكوكب (٤/٣٧)

(٢) أي عند الخليلي خلافاً لما ذكره في بعض النسخ: مختصر (٥/٣٦٨)، الأحكام
(٣/١٧٨)، البحر (٥/٧٧)، شرح الكوكب (٤/١٩٩)

(٣) أي عند كلامه على ترك الأول

(٤) ما بين معكوفين سابق من (١)

(٥) ما بين معكوفين سابق من (١)

(٦) كذا في (١)، وفي (١) و (١) و (١) (بالأصل)

(١) أي عند الخليلي: مختصر ابن الحاجب (٢/٢١١)، البحر (٥/٨٩)

الشرح بك كذا (٤/٣٦٨)

(٢) ما بين معكوفين سابق من (١)

(٣) شرح جمع، جمع مع، مع، مع

[الركن الثالث : الفرع]

الثالث: الفرع، وهو محلُّ الثبوت، وقيل: «حُكْمُهُ» وشرطه: وجود تمام العلل فيه، فإن كانت قطعةً فقطعيًّا، أو ظنيةً بقياس الأدوي كالنفخ على الرُّجامع الطعم:

الشيخ (الثالث) من أركان تبيين (الفرع، وهو المحل المشبه)، لا حصر

(وقیل: حکمہ) " وقد مقدمہ بہ لائٹنر قول کی لاجس یہ دلیل حکمہ "

(ومن شرطه) أي عرج (وحدوث تمام الجيلة) أي في لاصي (فيه) مسعر
زيادة، أو معها، كالإسكار في قياس النبيذ على الخمر، والإبقاء في قياس
الضرب على التأنيب ليتعدى الحكم إلى الفرع^(٤١).

وعدّل - كما قال^(٥) - عن قول ابن الحاجب : «أد يساوي في العلة علة الأصل»^(٦) لإيماحه أن الزيادة تضر

لغائية قوله (ومن شرطه) سـ هـ أم سنة على هـ هـ سوف صـ حـ شروط صـ هـ
 [اذ يضي منها أن لا يعارض على ما يأتي] (٧).

قوله (الإيهامه أن الريادة تصرف) والإيهامه أن علمه شرح معارضة لعنه الأصل
مفهومها وإن تساويا صدقاً قام أن علمها واحدة.

(١) قاله الخليل بن أحمد البجلي (٢٧٦/٣)، مختصر ابن الخياط (٢٠٨/٢)، البحر (١٠٧/٥)،
وتدريج الكوكب (١٥/٤)

(٢) قاله المتكلمون، (الأحكام: ٣/ ١٧٢).

(٣) أي عدد تعريف المركب الأول «الأصل».

(١) فانه حيايف. «السير» (٢٩٥/٣)، «مختصر ابن الحاجب» (٢٢٣/٢)، «البحر» (١٠٧/٥)،
«مشر» - «مكة» (١٠٥/٤).

(2) أي في رقم الحاشية (308/2).

(٦) مختصر اسر الحاجيه (٢٢٢/٢)

(۷) ما بین معکوفین حافظه هر ۱۰

المذبح

النسخ (هون كات) اي العهد (قطعية) بأن قطع شعبه شيخ في الأصل وهو حوده في المراسل (سكرك) ، لابد من بعده (قطعي) فبأسه حتى كان المراسل فيه سورة دليل الأصل .

فإن كان دينه صلباً كان حكمه الفرع كحكم (أَوْ) كحكم (طرية) بأن حكم
عنه شيء في الأصل، وإن قطع بوجوهه في الفرع (عقباً للأدوية) أني ذلك
مفاد صلي، وهو فساد الأدوية (كالتفاح) في كسبه (على نثر) في باب
ربما (بجامع الطعام) فيه لعله عدا في الأصل، ويحتمل ما قيل: إن
لفظاً "أَوْ" بكل "و" وسر في استبعاد الأظمة فنوّه حكم فيه أدون
من ثبوته في البرّ المشتبه على الأوصاف الثلاثة.

أدوية القياس من حيث الحكم لا من حيث العلة ، بل لا بد من فهمها كما يقدم

والأول أي المعصيّ يشمل قياس الأول، و مساوي أي ما يكون ثبوت الحكم به في الفرع أولى منه في الأصل، أو مساوياً كقياس انصراف لمبادئ عن الأنف، و قياس إخراج مال الله على أكله في التحريم بهي

المشبه قوله (هنا كان دليله) في الأصل ص كان حكمه الفرع كذلك أي طب فعلم أن قطعة العنق بالضمير المذكور لا تلتزم بضميه حكم الفرع

قوله (لا من حيث العلة . الخ) لا بعد^(١) في أن أدومته من حيث العلة
للأحياء بل بدى ذكره ولا ينافي ذلك نعمته في نفسها

(۱) ۱۳۷۲-۷۳

(۷) و ۵۵ یکی، ۱ - ی، (۳۷ ۳)

(٢) قَدْرُ حَبِيبٍ (بَدْرٌ ۚ ۛ)

(٤) في قبة (الأمير).

الترجيح (والمختار) في دفع المعارضة المذكورة رداً عن دفعها بكل ما يعترض به على المستدل ابتداءً (قبول الترجيح) بوصف مستدل على وصف معارض من مرجح مما يأتي في محله لتعين العمل بالراجح^(١).

وقيل: لا يقل لأن المعتبر في المعارضة حصول أصل الظن، لا مساواته لظن الأصل لانتفاء العلم بها، وأصل الظن لا يتدفع بالترجيح^(٢).

الثانية قوله (ريادة عن دفعها بكل ما يعترض به على المستدل ابتداءً) أي كدفعه من المعارض في ثلثه مسح رأسه في بدء خصمه في الأصل لأخيه امتنع التثليث، وهي أداة إلى إتلاف مالية الحج.

قوله (بموجب مما يأتي) أي في مرجحات القياس من الكتاب السادس.

قوله (وقيل: لا يقل لأن المعتبر في المعارضة حصول أصل الظن، الحج) ردة شيئاً بكل ما خصه به من دفعه ضد دليل لا يقتضي مع قبول الترجيح مطلقاً، إلا أن الترجيح به بعد إحكامه على طرف، ودلت خلاف الإجماع/ على قبول الترجيح مطلقاً^(٣).

(١) إسناده صحيح (أحكام: ٢١٠/٢)، معترض من أصحابه (٢٧٦/٢)، شرح الكوكب (٣١٩/٤).

(٢) ما بين معكوفين سابقاً من «ج».

(٣) تحرير في أصول الفقه للكمال ابن المهدي (١٥٨/٤)، مع التيسير.

ليس وأنه لا يجب الإبقاء إليه في الدليل، ولا يقوم القاطع على خلافه وفقاً، ولا خبر الواحد عند الأكثر؛ ولئلا يؤول الأصل، وحكمه حكم الأصل فيما يقصد من عين أو جنس؛

الترجيح (والمختار) عن قبول الترجيح (أنه لا يجب الإبقاء إليه في الدليل) ابتداءً وقيل: يجب لأن الدليل لا يشهد بدفع المعارض، وأوجب بأنه لا معارض حيث لا حاجة إلى دفعه قبل وجوده.

وهذه المسألة ذكرها الأمدني ومن تبعه في إعدامها، وذكرها هـ سبباً لها، توجب أن شرط الترجيح، وهو أن لا يعارض كل عدة الأمدني^(١) هنا، ووجهه أن الدليل لا يثبت المدعى إلا إذا سلم من المعارض.

(ولا يقوم القاطع على خلافه) أي خلاف الفرع في حكمه (وفقاً) إذا لا صحة لنفاس في شيء مع هذه النافس الفاضحة على خلافه، (ولا يفرضه) خبر الواحد/ على خلافه (عند الأكثر)، فتقدم عدده على نفاس كمن تقدم في محله^(٢).

الثانية قوله (لا يجب الإبقاء إليه في الدليل) أي لأن ترجيح وصف المستدل على وصف معارضه خارج عن الدليل.

قوله (وهو أن لا يعارض) أي معارضة لا أساس دفعها، ولا فكيف يصح كونه شرطاً في طرح مع قبول المعارضة فيه، دفعها كمن صرح به المصنف كعبه قوله (ولا يقوم) بالنصب عطفاً عن (وجوده) أي ومن شرط الفرع أن يوجد ثام لعلقه فيه، وأن لا يعود لقاطع على خلافه، وكذا قوله بعد (أو يكون) منصوباً

(١) (أحكام: ١٤٨/١)

(٢) كاس صاحب في محله، (٢٧٥/٢)

(٣) أن في شرطه، (أحكام: ٣١٩/٣)

(٤) في محله السعد من مصنف (أو عارض نفاس)

للذين وجوابُ المعارض بالمخالف ببيان الاتحاد؛ ولا يكون منصوصاً
بموافق خلافاً لمجوز دليلين، ولا بمخالف إلا لتجربة النظر؛ ...

(وجواب المعارض بالمخالفة) فيه ذكر (بيان الاتحاد) فيه مثله أن يقاس
الشاعبي طهار ادمي على صفة سببه في حرمة وطه دة . فيقول الحنفي
«الحرمة في اسمه سبهي بالكفر» والكفر ليس من صلا بكثرة دلا بيمكة
انصوم منه لفساد سبها فلا سبهي حرمة في حقه . وحذف احكمه فلا يصح
بقياس^(١) . فيقول الشافعي «نكحه تصوم بالاسم» أي به . صرح غنقه
وأطاعه مع كثر بداهه من صلا نكحه وحكمه محدود بقتل صحيح^(٢)
(ولا يكون) شرح (منصوص) عنه (موافق) قياس بالاستسقاء حسب
بالص عن القياس (خلافاً لمجوز دليلين) «م» من مدلول واحد في عدم
اشتراطه ما ذكر لما جوزه.

الطائفة قوله (بموافق) أي بنص موافق .
قوله (خلافاً لمجوز دليلين مثلاً على مدلول واحد) (مع) هذا ما يقفه في
شرح مختصر عن أكثر . ومن لا يوافق من بعض . ووجه هذا (معه دله
عنده . والمحدود ما يقفه عن أكثر ووجه هذا) «ن» نص بعد . فمحور أن
يكون حكم الفرع منصوص عنه . أي لا مع حكم الأصل . فلا ساق قوله فيما
مر «وأن لا يكون دليل حكمه شاملاً لحكم الفرع» .
قوله (لما حوزة) أي من احتج دليلاً فأكثر عن مدلول واحد . يعين لعدم
الاشتراط

(١) قاله الشافعي وحده عند المحتاج (١٠٩/١٠) (٣٣٣) . الفقيه (١٠٩/١٠) .
(٢) قوله أحصه ولكنه «أد» بعد «أد» أي (١٢٥) . أي (٢٠٠) (٢٨٦)
(٣) قال الأندلسي «الحكم» (٣٢١/٣) . وهذا لا يعرف خلافاً بين الأصولين في اشتراطه
(٤) ما من معكوف ساهم من «أ»

القياس ويقاس بغيره معرفة العلة . (ولا بمخالف) يقاس لغيره بغيره عن
القياس (إلا لتجربة النظر) فإن القياس المخالف صحيح في نفسه ولم يعمد به
لمعرفة الصلح

عائنه بوجه (ويبعد القياس عنه معرفة العلة) يعني بحث^(١) عن معرفته بسبب
من مسكه لانه

قوله (إلا لتجربة النظر) أي وعبرين الذهن . ورياضته على سبيل القياس
في المسائل . وقيل : الاستثناء منقطع . أي نظراً إلى أن هذا الشرط شرط لبعض
بالقياس على أن قوله : «ولا يقوم القاطع» نفي يعني عن بوجه بعد
«ولا بمخالف» . فلو اقتصر على ذلك . وذكر الاستثناء عقبه سبب من أنكر

(١) أي (بحث)

الثاني ولا متقدما على حكم الأصل، وجوؤه الإمام عند دليل آخر...

البرج (ولا يكون حكم الفرع متقدما على حكم الأصل) في نصوص كنياس الوصوه على التسم في وجوب سنة من الوصوه بعده قبل المحرة، والتسم إنما تعبد به بعدها، إذ لو جاز تقدمه لزم ثبوت حكم الفرع حال تقدمه من غير دليل، وهو محتج لأنه تكليف بها لا يعلم.

بمعنى، إن ذلك دليل برهاني لمخصص حكمه في شافعي لمخصصه عليها من أن تفرقا لتساويهما في المعنى^(٢٢).

(وجوؤه) أي جواز تقدمه (الإمام)^(٢٣) الرازي (عند دليل آخر) يستدبه حجة تقدم دفع لمخصصه لدى من على حد ذاته عن مدلول واجب وإن تأخر بعضهم عن بعض لمخصصات سوى سنة المدح عن المعجزة المقابلة لآئنه مدعوه.

الخاتمة قوله (في الظهور) في تمكيد سنة المدح لا بصورة لأنه قدس

قوله (إنما تعبد به بعدها) في السنة في سنة المدح، وقبل في سنة خمس في عروة سي المخصص^(٢٤)، وقبل بعدها في عروة أخرى^(٢٥).

- (١) قاله الجاهلي: الأحكام (٢٢١/٣)، البحر (١٠٩/٥)، شرح الكواكب (١١١/٤).
- (٢) الأحكام للأمد (٢٢١/٣).
- (٣) المحصول للإمام الرازي: (٣٦١/٥).
- (٤) المحصول للرازي: (٣٦١/٥).
- (٥) وإلى هذا ميل الحافظ ابن كثير رحمه الله تعالى في تفسيره (٢٢٨/١).
- (٦) أي على الأصح كما قال الحافظ، وقيل: أنها كانت في شعب سنة سب، فلهذا سجد في السيرة (١٣/٤)، وفيه جزم حقيقة الظن، (فتح الباري: ٤٩٥/٧).
- (٧) أي في عروة أربع سنة سب، وهي عروة سي المخصص فتح الباري (١/٥١٥)، تفسير القرطبي (٢/١٩).

سنة ولا يشترط ثبوت حكمه بالنسبة جملة خلاف القوم، ...

البرج (ولا يشترط) في فرع (ثبوت حكمه بالنسبة جملة خلاف القوم) في دوره بشرط ذلك، وبصفتها بعبارة، وهو: «فلا يثبت ثبوتها من حيث الجدة جملة لما جاز القياس في توحيده مع الأخوة»^(٢٦).

وزد سنة طهر ذلك بأن بعض من صحبه وغيره سنة أنت علي حرام، عن الطلاق والظهار، والإيلاء بحسب اختلافهم فيه، ولم يوجد فيه نص لأحده ولا تعصيا.

الثانية قوله (لزم ثبوت حكم الفرع) أي ظهوره، فيوافق ما مر، آدم صاهر مقدم المضمير فيها قاله.

دوره (كما قال الشافعي) (الح) جعل هذا مثالا للاحكام عند عدم دليل لفرع مع الوصوه دسلا فشملا كلامه على أنه مثاب بتدبيره في ذلك

قوله (بحسب اختلافهم فيه) أي هل حرمة كحرمة العلق كمدح مالك^(٢٧)، أو كحرمة الظهار فينتهي بكفارته كأحد القولين من أحد^(٢٨)، أو كحرمة الإيلاء فيجب فيه كفارة بحيث المرجع عند الشافعي^(٢٩).

- (١) قاله أبو هاشم الميموني خلافا للجاهلي، (فتح الباري: ٢٢٨/٢)، مختصر من حديثه (٢٢٣/٢)، المحصول (٣٧٢/٥)، شرح الكواكب (٣/٢).
- (٢) حاشية النووي: (٢٨١/٢).
- (٣) معني: لا بد منه (١٠/٦٣).
- (٤) حاشية صاحب (١٠/٣١)، معني: صاحب (٣٦١/٢).

لذلك ولا انتفاء نص أو إجماع يوافق خلافا للغزالي والأمدى .

لذلك

[الركن الرابع : العلة]

الرابع العلة ، قال أهل الحق : «المعروف» ، وحكم الأصل بها ثابت خلافا للحنفية ، وقيل : «المؤثر بذاته» ، ...

(لراجع) من كان شمس (العلة) وفي معناه حتى أُنشئ عن شيء في كلام الله تعالى (الشرع) أو ... يعني عنها مسائل تأتي (قال أهل الحق) 'أهمي (المعروف) للحكم ، بمعنى كـ ... الاستكراعية أنه معروف أي علامة عن حرمه لمكر كالخمر والبيد .

فأما محاصره أن جمع بين كشيء في ذكره بين الكلامين لا يصنع محمدا . فاحصنة بينها ظاهرة كما أفاده كلام الشارح .

قوله (ينبغي عليها مسائل) يأتي منها : مجيء الخلاف في ثبوت حكم الأصل بها أو النقص ، ومنها : جواز كونها حكما شرعيا .

قوله (هي المعروف للحكم) قد قُدم الشارح في الكلام على «السب» وأن العلة «السب» بمعنى ، وأن تعريف السب بما مرّ الموافق في معنى «عُرف» به العلم بها من خاصه . وأن تعريف المصنف في شرح المحصر كالأمدى " ... الوصف الظاهر المصطلح يعرف بالحكم «مبتدئ للجمهور» " .

(١) أي أهل السنة . «شرح الكوكبية» : (٣٩ : ٣٩)

(٢) «الأحكام» للأمدى (١/ ١٠٠)

(٣) «شرح جمع حرم» : جلال الدين محيى (١ : ١٥٧ ١٥٨)

الفرق (ولا) بشرط في الفرع (انتفاء نص أو إجماع يوافق) في حكمه ، أي لا بشرط انتفاء واحد منهما ، بل حوز التماس مع موافقته أو حده به (خلافا للغزالي والأمدى) " في شرطهما تنافها مع حوزهما دليلين على مدلول واحد نصري . بل أحاجه إلى نقاش إلى تدعو عند فقد نص أو إجماع وإن لم يقع مسأله بعد خلاف قول من عند سبب وأحب بأن هذه نقاش مظنة عن شبه حديث معم . في بقي مصنف شرع به بناء على عدمه فهو «ولا» ولا يكون مخصوصا .

الماتية قوله (السابق) أي أوائل القياس .

قوله (نعم) في بقي المصنف شروط انتفاء النص (الح) قد نقل في شرح المحصر " عن الأكثر ما قد من بني لاث . ومع ... كشيء " جمع بينهما أنه ذلك في الفرع نفسه . وهذا في نص عن مشهورة ... وفيه نظر . وكيف يتجمل أن النص عن مشهورة يمنع حريان نقاش فيه . وهذا نص عن مشهورة : لا النص عن أصله الذي هو مشهورة . ودلت مقصدي لنقاس لا مدع منه " .

(١) وبه قال الأوزاعي في «البحر» (١٠٨/٥)

(٢) عبارته رحمه الله في «المستصحب» (١٤٩/٢) : «أن لا يكون الفرع مخصوصا عليه ، فإنه إنما يطلب الحكم بقياس أصل آخر فيها لأصل فيه»

(٣) عبارته رحمه الله في «الأحكام» (٢٢١/٣) : «أن لا يكون حكم الفرع مخصوصا عليه وإلا فيه دليل للصبر عن صمد ... ومن أحدهم يفسر عن (أد) أن من انعكس ، وهذا لا يعرف خلافا بين الأصوليين في اشتراطه .

(٤) رفع الحاجب عن «مختصر ابن الحاجب» لتاج البيهقي : (٣١٠/٤) .

(٥) أي في «شرح المجموع» (١٨/٢)

(٦) «البحث المجمع» للرازي : (٦٧٠/٣)

وقال الغزالي: «بإذن الله»، وقال الأمدى: «بإذن الله».

الشيخ (وقال لغزالي) «هي لم يرد فيه (بإذن الله)» في نسخة لا يرد

(وقال لأمدى) «هي (للمعنى) عليه» وقد ورد في نسخة في قوله
«حكم لأصل ثابت بها» أي «باعت عليه» وإنه مراد حليف في قوله «إن
يصل معنى هذا» . «وإن كلاً لا خلاف الآخر في مراده» . «وسمع من
حاجب» في ذلك، «فانقصت» «بعض معانيه» «بمعنى العلة»
«بمعنى» «لا يثبت» «باعت» «بعض» «بعض» «بمعنى» «بعض» «بمعنى» «بعض»
«بمعنى» «لا يثبت» «باعت» «بعض» «بعض» «بمعنى» «بعض» «بمعنى» «بعض»
«باعت» «بمعنى» «بعض» «بعض» «بمعنى» «بعض» «بمعنى» «بعض»

الثانية (وقال لغزالي) «هي المؤثرة فيه» أي في معناه لا في نفسه لأنه عند

الغزالي كغيره من الأشاعرة قديم يستحق التأثير فيه .

قوله (وإن مراد الحنفية) أي في قوهم: «حكم الأصل ثابت بالنص» .

«لأن الرب تعالى لا يبعث شي» «عن شيء» أي لأن الله تعالى لا يبعث
«الأعوان» «فإن الله تعالى لا يبعث شي» «عن شيء» أي لأن الله تعالى لا يبعث
«للحكم والمصالح تفصلاً لا وجوباً» كما يقوله المعتزلة؟

(١) «المصنوع» للغزالي: (٢/٢٨٠) .

(٢) «فوائح الروح» لم يرد في النص: (٢/٥١٥) .

(٣) «الأحكام» للأمدى: (٣/٢١٨) .

(٤) «المعنى» من «حاجب» (٢/٢٣٢) . «كذلك» في «شرح» (٢/٢٣٢) . «وعد»
«أما» في «شرح» (٢/٢٣٢) . «وعد» في «شرح» (٢/٢٣٢) . «وعد» في «شرح» (٢/٢٣٢) .

(٥) «المعنى» من «حاجب» (٢/٢٣٢) . «كذلك» في «شرح» (٢/٢٣٢) . «وعد»
«أما» في «شرح» (٢/٢٣٢) . «وعد» في «شرح» (٢/٢٣٢) . «وعد» في «شرح» (٢/٢٣٢) .
«لأن» «باعت» «بعض» «بعض» «بمعنى» «بعض» «بمعنى» «بعض»
«باعت» «بمعنى» «بعض» «بعض» «بمعنى» «بعض» «بمعنى» «بعض»
«باعت» «بمعنى» «بعض» «بعض» «بمعنى» «بعض» «بمعنى» «بعض»

الشيخ (وحكم الأصل) عن حد ثابت بها لا بالنص خلافاً للحمية في درهم
«بالتصريح لأنه المفيد للحكم» (٢) . قلنا: لم يقف بقيد كون عمله أصلاً يقاس
عليه، والكلام في ذلك، والمفيد له هو العلة، إذ هي منشأ التعدية المحققة
للقياس .

(وقيل) «نعم» (المؤثر بذاته) في حكمه عن «بعض» «بعض» «بعض»
وهو قول المعتزلة (٣) .

ملحظة قوله (على هذا) خبر «بعض» «بعض» «بعض» «بعض» «بعض»
عن مجموعها لاحتمال محبته على الأخير منها وإن لم يقبل عنهم فيما أعلم .

قوله (قلنا: لم يبعد بقيد كون عمله أصلاً) (الح) «بعض» «بعض» «بعض»
واحد من جهة واحدة على «بعض» «بعض» «بعض» «بعض» «بعض»
يجوز اجتماع أدلة على مدلول واحد .

قوله (وهو قول المعتزلة) «نوه على أصلهم الفاسدين أعني: الحسن
والضح/ البغليين، ورواه: أن حكمه حادث» «بعض» «بعض» «بعض» «بعض» «بعض»

(١) قاله المالكية والشافعية «البحر» (٥/١٣٠) . «الأحكام» (٣/٢١٨) . «مختصر ابن الحارث»
(٢٣٢ ٣)

(٢) قاله الحنفية والحابلة أيضاً «فوائح الروح» (٢/٥١٥) . «شرح الكوكب» (٤/١٠٢) .
قال لأمدى في «الأحكام» (٣/٢١٨) . «وعد» في «شرح» (٢/٢٣٢) . «وعد» في «شرح» (٢/٢٣٢) .
«الحاجب» في «المختصر» (٢/٢٣٢) . «وإن التجار» في «شرح الكوكب» (٤/١٠٢) «الخلاص»
لعلي . «والله أعلم» .

(٣) «المعتدل» لأبي الحسن (٢/٤٤٩) . قال الإمام في «المعصية» (٥/١٢٧) «فهر باطل من وجوه»
أربعة .

من وقد تكون دافعة، أو رافعة، أو فاعلة الأمرين؛ ووصف حقيقيا ظاهرا
منضبطا، أو عرقيا مطردا، وكذا في الأصح لعويا، أو حكما شرعيا،

البيع (وقد تكون) ائحة (دافعة) حكمه، (أو رافعة) نه، (أو فاعلة الأمرين) أي
الدفع والرفع، مثال الأول: نعدّه فيه دفع حين سكب من فيه ابريق ولا
يرفعه كي يوشب عن سببه، ومثال الثاني: يعلق فيه ابريق حين (يصب)
ولا يدفعه حين سكب بعده، ومثال الثالث: يرفع فيه دفع حين سكب
ويرفعه إذا طرأ عليه.

(وَأَمَّا عَنْهُ أَوْصَافٌ حَقِيقِيَّةٌ) وَهُوَ مَا يَتَعَلَّقُ فِي نَفْسِهِ مِنْ غَيْرِ تَوَقُّعٍ مِنْ
عَرُوفٍ أَوْ غَيْرِهِ. (ظَاهِرًا مُتَضَبِّطًا) كَالطَّعْمِ فِي بَابِ الرِّيَاءِ، (أَوْ) وَصَفًا (عَرُوفًا
مُفَرَّدًا) لَا حَتْفَ لِحَالِافٍ لِأَوَدَتْ كَشَفَ وَحَدَّثَ فِي الْكِبَرَةِ، (وَكَمَا)
تَكُونُ (أَوْ) لِأَصَحِّ، (مِنْ) أَلْعُوبِ (أَوْ) كَعَلَسِ حَمَلَةً لَيْدَ مَا هُيَ بِمَرِّ هَرِ
كَشَفِدَ مِنْ دَا، (عَبْدًا) عَنْ نَوْتِ لَعَلَّهِ بِمَعْنَى وَهَابِشٍ لِأَصَحِّ بِقَوْلِ
الْأَنْبِيَاءِ حَكَمَ عَنِ لَامِ الْبَعْرِ ۝

الثبوت قوله (دافعة للحكم، أو رافعة له) أي دافعة، أو رافعة لتعذر الحكم.

قوله (ولا يرفعه) أي النكاح، / أو جله بمعنى جل مسرارة.

قوله (على عرف أو غيره) أي من لغة أو شرع. وإن كان معرباً لوصف
للحكم لا يستفاد إلا من الشرع.

[illegible]

سید (ع) ۱۰۸۰ھ - ۱۱۰۰ھ تک (۲۰)

(۲) اوله جهازه ایشیه (۲۱ ۵۶) دوشه - بکوهک (۲ ۲۶)

19.

[illegible]

(۱۱) و (۱۲) (۱۳)

(۲) باب ۱ و ۲ (عقید)

(۳) م. و. ب. ب. (۵۶)

(۳۴) به \mathcal{H} و \mathcal{H}' (۵)

(۵) مورد در عبارت (۱۷۸)

الشرح قلنا: لا يستم أنه عليه، وإب هو عدم شرطه، فإن كل جزء شرط لنعميه، وبو
سلم أنه عليه فبحثه يسعه غيره أي إساءه جزء آخر كما في بعض الوصوف،
ومن التعليل بالركب تعليل وجوب القصاص بالقتل العمد العدوان لكافي
غير ولد، قال المصنف: وهو كثير، وما أرى للمانع منه محلف إلا أن يتعلق
بوصف منه، ويجعل الباقي شروطاً فيه، ويؤول الخلاف حينئذ إلى اللفظ.

المشقة قوله (غير ولد) لا حجة به جزء من شرطه، كما في بعض النسخ، ومعنى مكافئه أن لا
يفضل القاتل منه بسلامة، أو من قبله، أو بعده، ومقتضى ذلك
أن انتفاء الوالدية جزء من العلة، فالوالدية مانع علة، فجعلها فيها مراً في
المقدمات مانع حكم فيه تجاوز.

لشأن وثالثها: ألا يزيد على خمسة.

ومن شروط الإلحاق بها اشتراطاً على حكمة تبعث على الامتثال،
وصالح شاهداً للإناطة بالحكم،

الشرح (وثالثها) يجوز بكل (لا يزيد على خمسة) من أجزاء حكمه، اشبع أبو
إسحاق السراج كذا في دي عن بعضهم في شرح النعم . وحكاها عن
حكاها الإمام في الحصول بنقط أسعة، وكذا فيصحب في نسخة كما قال
لمصنف^١، قال في الإمام: «ولا أعرف هذا حصص حقه»^٢، وقد يقال:
حجته الاستقراء من فائله.

وثابت العدد عند حذف المعلوم المذكور كما هنا جازاً، عدل به المصنف عن
الأصل اختصاراً.

المشقة

(١) في عن أبي عبد الله جرحاً خطي، وفي نسخة الأسعسي: «شرح النعم» بشرطي
(١٩٧ ٢١)

(٢) قال بعد نصف عدد من زيادة ودين في نصف في الأب (١٢١/٣) هو بني
حصل بعد حذف ذكره، فله جرح بشرطي خمسة، «الحصول» أصل د حقه المذكور،
في ما نسب نسخ بالحصول، فبشرطي قال الإمام: «أصل نسخة» يعني «كأنها عند
الشيخ حقه»، هو الصحيح ونسخه «الحقه» هو من نسخة نصف في رسالة نهله،
«بشرطي» بالحصول، ما منه (وفي الصحيح) خطأ، «الصحيح» أنه صحف كما قال
السكي، والله أعلم [نسخ بالحصول (٣٠٩/٥)، (الأب (١٢١/٣)]

(٣) «الحصول» بشرطي (٣٠٩ ٥)

(١) في «أ» يعني «لعله تصحيف

سنت ومن ثم كان مانعها وصفاً وجودياً يُخل بحكمتها؛ وأن تكون ضابطاً
لحكمة، وقيل: «يجوز كونها نفس الحكمة»، وقيل: «إن انضبطت»؛

الشيخ (ومن شروط الإلحاق بها) أي سبب لعله (اشتغالها عن حكمة تبعث) لكن
(على الامتثال، وتصلح شاهداً لإباطة الحكم)'' سببه كحفظ سموس، فإنه
حكمة ترتب وجوب انقباض عن علمه من أجل بعد

إلا من علم أنه قد قيل منه كذب عن عقله، وقد بعده عنه بطلان
لعمه على نفسه، وهذه حكمة تبعث كذب من علمه بوقوع الأمر عن مثله
الأمر الذي هو إبطال القصاص بأل سكتن من مذهب وارتشت من
الانقباض، ويصح بعد ذلك حكمة بعثه فليس حكمة تقتل بنفسها
باعتبار سببها وجوب انقباض لأن سببها في علمه تستلزم على الحكمة
مذكوره

وهو أنه «تبعث عن لاش» من حيث صح عنه، «سبب به جور لعميل
بما لا يطلع على حكمته».

ملحظة قوله (أي سبب لعله) أي سببها، وليس من انقباضها، «مقتضى
«الإلحاق» لتكون الماء للتعبية».

قوله (اشتغالها عن حكمة) (الح) معنى انشغالها عنها كرهها ذلة عليها
إجمالاً، وطالبة لها / بحيث يقرن النفس عند ذكرها مع الحكم مشوقة إلى
الحكمة كقولنا: «الإسكار يوجب الخلة»، فإنه مشتمل بالمعنى المذكور على
حكمة، وهي حفظ العقل

(١) «دنه حرمه» «الشيء» (٣/٣٠٣)، «مختصر ابن الحاجب» (٢/٢١٣)، «التشبيه»
(٢/١٥٢)، «شرح توكيد» (٤/٤٣)

الشيخ (ومن ثم) أي من هذا وهو شرط اشتغال لعله على حكمة مذكورة أي من
أحد ذلك (كان مانعها وصفاً وجودياً يُخل بحكمتها) كندس على انقباض
بأنه مانع من وجوب تركه على لندس، فإنه وصف وجودي يُخل بحكمة
لعله، «حاجب الركبة لعلل بملك انقباض» وهي الاستعانة بملكه، فإن
ندس من نسيب ملكه لأحاجه أن يرد عنه ولا يضر خلواً مثال عن
الإلحاق بتدلي الكلافة

ملحظة قوله (ومن ثم أي من هذا) (الح) لا يخفى أن الترتيب عن اشتراطه ذكرها
هو كون مانع علمه ما يُخل بحكمتها، لا كونه وصفاً وجودياً بصفه، وكأنه
صحة له بعد تعريف مانع لعله باحتصار عن أن الترتيب على ذلك حقيقة
إنما هو مانع الإلحاق بها، لا مانعها.

قوله (وهي) الحكمة قوله (ولا يضر خلواً المثال) (الح) أي لأن نشتمش
بما يعارضها بعينه لعله من غير يضر بالإلحاق بها

(١) «أعمال بوعاني، أحمد» «بعض كالأشياء» «الدين» «بمعنى تركه» «عند الجمهور» «حلالاً» «بشأنه»
«شأنه» «بمعنى تركه» «بمعنى تركه» «بمعنى تركه» «بمعنى تركه» «بمعنى تركه»
«عند المالكية» «بشأنه» «بمعنى تركه» «بمعنى تركه» «بمعنى تركه» «بمعنى تركه»

لذلك وأن لا تكون عديمًا في الشؤني وفقًا للإمام، خلافًا للأمدي.
والإضافي عديمي.

الشيخ (و) من شرط لاحد (أن لا تكون عديمًا في الشؤني وفقًا للإمام) البري
(وخلافًا للأمدي) هذا نص عن مصنف سهل، وصوابه ما قال في شرح
المختصر «وفاي الأمدي»^(١) وخلافه «بري»^(٢) أي في خبره عن شؤني
بالعدمي صححه بعض أصحاب فلا عيب عليه لعدم مثبته أنه واجب مع صححه
سعيه بذلك. وبما يصححنا بكتب عن الاعتقال، وهو أمر شؤني. وخلاف في
العدم الإضافي كما يؤخذ من الدليل وجوابه، لكن الأمدي إنما مع عدم لمحض
أي نقص. وحال نقص نصادق بالوجودي كلامه ولاكثر^(٣)

ماثبه بونه (كما يؤخذ من الدليل وجوابه) وجه أحده من لدليل إصافه بعدم فيه في
الاعتقال، ووجه أخذه من الجواب: الإشارة إلى عدمه نقص بقوله «ذلك»
قوله (لكن الأمدي إنما مع النقص) أنه لا خلاف بين الأمدي
والإمام فإن نص «هذا ينافي ما مر في قوله أو صوابه» الخ، بونه يعني
أن سببه خلافًا قد نصرت بغيره إلى النقص عنده. وما هنا بالنظر إلى ما
وحد في كلامه

بونه (الوجودي) في الموضوع الأسس ب فسه وما بعده «الشؤني»

(١) عن الطباطبائي على جواز تعليل الحكم العدمي بالعدمي، بشرط... جنس في حيز من
الشؤني بالعدمي على معنيين أحدهما: الجواز، قاله كذلك، وشافه: حسنة شافه
الشيخ، قاله الحنفية وبعض أصحابنا، واختاره للصحح وشيخ الإسلام «في شرح إرجوع»
(٢/٤٨٩)، «شرح التفتيح» (ص: ٤١١)، «البحر» (٥/٢٩)، «عبد موصوف» (ص:
١١٥)، «شرح الكوكبة» (٤/٤٨)،
(٢) «الأحكام» للامدي (٣/١٨٣)،
(٣) «المعقول» للإمام: (٥/٢٩٥)
(٤) فلهذا أنه لا خلاف بين الإمام البرقي، السيد الأمدي في حقيقته، وأنه نصرت الشرح بكلام
لنص من حيث الحق لا من حيث نقص «المعقول» (٢/٣٦٦)

الشيخ (و) من شروط الإلحاق بها: (أن تكون) وصفا (صائبا لحكمة)^(١) كالمسعى
في جواز القصر مثلا، لا نفس الحكمة كالمنفعة في السفر لعدم انضباطها.
(وقيل: «يجوز كونها مع الحكمة» لها المشروع في حكمة»^(٢) (وقيل):
«يجوز (إن انضبطت) لانتفاء المحذور»^(٣).

الحقبة قوله في المتن (وأن تكون صائبا لحكمة) لأنه حكمة معدة لا معدة، أي
بشروط كون الغنة وصفا منسبة عن حكمة. وهذا قد علم من بونه «ومن
شرط الإلحاق بها: اشتغالها على حكمة» فهو تكرار معه. فإن قلت: ذكره
ليذكر الخلاف بعده؟ قلت: يمكن ذكره بدوي ذلك.

قوله (قيل: يجوز إن انضبطت) هو ما اقتضاه كلامه في مبحث المناسبة
والإخالة، ورجحه الأمدي^(٤)، وابن الخاحب^(٥)، وغيرهما^(٦).

(١) قاله حقه وبذلك، شافه، حسنة «بحر» (٢/٢٤)، «مختصر من ادعاء»
(٢/٢١٣)، «شرح التفتيح» (ص: ٤٠٦)، «البحر» (٥/١٣٣)، «شرح الكوكبة» (٤/١٧)،
(٢) «فانه لإمامي» «المعقول» (٥/٢٨٧)
(٣) في «الأحكام» (٣/١٨٠)،
(٤) في «المختصر» (٢/٢١٣)،
(٥) «فانه الأمدي في «الأحكام» (٣/١٨٠)،
(٦) كالصفي الغنوي كما في «الإيجاع» (٣/٤٤٠)، «الزركشي في «البحر» (٥/١٣٣)

للثمن والإضافي عديمي.

البرج (والإضافي) كالأبوة (عديمي) كما هو من المتكلمين. وسأني صحيفته
في أواخر الكتاب، ففي جوابي لتعليل الثبوت به الخلاف كما قال الإمام
الزاهد في "الأماني". لكن تقدم في مبحث تابع سميت بالوجودي
بالأبوة. وهو صحيح عند الفقهاء بغير أن أنها ليست عديمي، ومرجع
ببعض إلهام، فلا ناسخه أن يقال فيه: "والإضافي عديمي".

نقاسه بوجه (هو قول المتكلمين) في كثيره

وله (لكن تقدم في مبحث المانع) (الح) لثمن بالوجودي بالأبوة وإن
كان صاهراً في أبيه وحملة بكل لا يدرم منه ذلك لمثل خوار أنه مثل به على
عنه محله، فمبحث ما فإنه مصف "ال لإضافي ومنه الأبوة عديمي". كما
مشاري بصداصته أو حد كتاب

ويجري الخلاف فيما جزؤه عديمي لأنه عديمي.

ويجوز تعييل لعدمه شئ أو شئون كعليل عدمه صحة التصرف بعدمه
العقل، أو بالأسرف، كما يجوز تعييل لوجودي لثمنه كعليل عدمه خبر
بالإسكار.

ومن أمثلة تعليل الثبوت بالعديمي ما ثبت من قبل المرشد لعدم
إسلاميه^(١) وإن صح إن يقال: "الكثرة"، كما يصح - بعد عن عدم تعييل -
"الحسن" لأن معنى البر حد قد نعده عنه بعد من مفسده، فمفسده، ولا مشاحة
في التعبير

للثمن

(١) أي لا وجوده في خارج وإن كان ثابتاً في المذهب (ص ٢٧٠)
(٢) وله من ذلك ما في نسخة واحدة وخصاله شرح المصنف (ص ٨٨). انعم الواسع
(٣) ٣٦٦ (شرح بركة ٢١٠)
(٤) قال الإمام في المحصول (٢٨٩)
(٥) قال في الأحكام (٣/١٩٦)

(١) اتفق العلماء على قتل المرء، واحسن في من المرء عن مدعيه، أحدهما نقتل، قاله مالك
وأنه في نسخة واحدة: "نذهب لا نقتل"، بل نحبس حتى تسليم، قاله الخليلي "الغاية"
(٣٤٤، ٤)، "الشرح الكبير" (٢٨٦/٦)، "المنهاج" (٢٨٦/١١)، "المقني" (١٠١/١٢).

لأنَّ ويجوزُ التعليلُ بما لا يُطْلَعُ على حِكْمَتِهِ، فإن قُطِعَ بانتفائها في صورة
فقال الغزالي وابنُ يحيى: «يَبْتَثُ الْحُكْمَ لِلْمُظَنَّةِ»، والجدلِّيون: «لا».

الشيخ (ويجوزُ التعليلُ بما لا يُطْلَعُ على حِكْمَتِهِ) كما في عملِ أرسطو بأنَّهم و
غيره، ويُفهم من ذلك أنه لا نحو عدُّه عن حِكْمَةِ كذا في أحسنه لقوله: «إن قُطِعَ
بانتفائها في صورة فقال العربي (و) صَحَّحَهُ عُمَدُ بْنُ يَحْيَى: «يَبْتَثُ الْحُكْمَ»
بِهَا لِلْمُظَنَّةِ»، وقال الجدليون (لا) شَبَّ، دَلَّاهُ نَصْبُهُ عِنْدَ عَمَلِ أَيْسَهُ

مثالُه من مسكِّنِه عن سحرٍ وشرٍّ منه في سببه فصعب به مفسره بغير في
خصة من غير مثله حوِّله القصرُ في سفره هذا (٣)

للأشبه قوله (ويجوزُ له القصرُ في سفره هذا) في عن ابنِ جريرٍ وابنِ جنيٍّ أمويٍّ
للمعروفِ عندنا.

ومثله: استمرَّ نَصْبُهُ، و حِكْمَتُهُ حَرْفٌ لَاسِيَةٌ بِحَقِّقٍ بِهِ أَرْحَمُ
بِهِ، وَهِيَ مُسَمَّيَةٌ فِيهَا لِأَنَّ الرِّاءَةَ مُحَقَّقَةٌ فِيهَا بِدَوَائِيهِ اسْتِغْرَاءً. وليس ثبوتُ
الحكم في ذلك مطردًا، بل قد تَرُوحُّ في سببه كمن قام من نومٍ مبيتٍ بهمة
يده لا يكره له عملها في ماءٍ فليس في عملها ثَلَاثٌ، خلافَ لأمم الخرميين

وعلى رأيِ العربي من ثبوتِ حكمه فيه ذكرُ حوِّرٍ إلحاقِ كِلَا حَقِّقٍ بِالْقَصْرِ
بِالْقَصْرِ لِمَنْطِقَةٍ فِيهِ مِنْ بَعْضِ نُشْطِهِ فِي الْإِحْقَاقِ بَعْدَهُ شَتَاهَا عَلَى حِكْمَةٍ
شَرْطٍ فِي الْجُمْلَةِ، أَوْ الْقَطْعُ بِجَوَازِ الْإِلْحَاقِ.

(١) «القصير» يعني (٢١ ٤٤٣)

(٢) هو محمد بن يحيى بن يوسف بن سعيد بن سنان بن أبي الشهبان، كان يما
في بعضه وأبوه له، يقع عنه حالات من ألقابه، و حواره ناس من لأقرب دول
وجه الله سنة: ٥٤٨هـ «فتبني الأسماء» (١٩٩/١).

(٣) قاله المالكي والثعالبي والحنابلة، وقال الخصبة: «لحجراً ما يَأْتِي بِحَالِهِ كَمَا فِي الْجَبَلِ»، «الهيئة»
(١٨٩ ٢) «حاشية السوسي» (١ ٣٥٩)، «معي لمحات» (١ ٣٦٤)، «المعي» (٢ ٥٤٥)

لأنَّ والقاصرةُ منعها قومٌ مطلقاً، والحقبةُ إن لَمْ تَكُنْ نَصْرًا، أو إِنْجَاعًا،
والصحيحُ حوَّارُهَا، وفائدتها: معرفةُ المناسبةِ، ومنعُ الإلحاقِ، ...

الشيخ (و) العنة (القاصرة) «هي التي لا تتعدى على النص (منعها قوم) عن أن
تُعدَّ بِ (مطلقاً) والحقبة (معها (إن لم تكن) نبتة (نصر أو إِنْجَاع) فالو
جيتاً لعدم فائدتها.

وحكمة الناصي أبي بكرٍ سافلي الأندلسي عن حوارٍ أشبهتُ بالنصِ معترضةً
محاكية القاضي عبد الوهاب الخلاف فيه كما أشار إلى ذلك المصنف بحكمة
الخلاف (٢)

(والصحيحُ حوَّارُهَا) منطق، (وفائدتها: معرفةُ المناسبةِ) بين حكمه ومحلّه
فيكون أدعى للقبول، (ومنعُ الإلحاقِ) يجعلُ معلولها حيث يشتملُ على
وصفٍ مُعَدٍّ لِمَعَارِضِهَا لَمْ يَبْتَثُ اسْتِثْنَاءُهَا بِالْعِلَّةِ،

لفأذنه قوله (وفائدتها) أشبهتُ ابنَ حنبلٍ عن احتجاج المانع بمتصلٍ بها بعدم فائدتها

قد لا حيث يشتملُ على وصفٍ متعدد (الح) قد يهده أحسنه يُدفعُ بها
الاعتراضُ بدوياً على من قرأ القائلة المذكورة بأنه إذا عُدَّ فصورُ العنة عُلْمٌ
امتثالُ إلحاقِ فرعٍ بمعلولها لأنتالها عنه.

(١) اتفق العلماء على حوار التعليل بالعلة القاصرة إن كانت منصوبة أو محمودة معها، وأجابه
في حاشيتيها أن كانت منصوبة على مدح أو ذم، حوِّاراً، فإنه لا يترك
والشبهة: «بهم» منع فإنه حقه والحادثة الكسب لأنه (١٣١ ٤٦٨)، «مختصر بن
حاشية» (٢ ٢١٧)، «سحر» (٥ ١٥٧)، «شرح بكونك» (١ ٥٣)

(٢) قال بعد بعض عمره له وبوابه، يصحح أنه أجوع على حوار بحسب بالقاصرة إذ
كان منصوبة أو محمودة عليها، وحكاية اختلاف عريقه: «ذهب كذا قال لأندلس في
«الأحكام» (٣/١٩٩) «وابن حنبل في مختصر» (٢ ٢١٧)، «ومنه في شرح المصنف»
(٢ ٢١٧)، «و كذا في سحر» (٥ ١٥٧)، «وانفس في الإلهام» (٣/١١١)،
والبحاري في الكسب لأنه (٣٦١ ٤٦٧)، «وسنن البحاري في شرح الكوكب» (١ ٥٣)

وَمَثَالُ الثَّانِي: تَعْلِيلُ نَفْسِ الْوَصْفِ فِي اخْتَارِ مِنَ السَّبَبِ مَادِحٍ مَعَهَا

وَمَثَالُ الثَّالِثِ: تَعْيِينُ حَرَمِيَّةِ لَبِّ فِي تَعْدِيدِ كَوْنِهِ فِي الْأَشْيَاءِ

وَيُخْرِجُ بِهِ «الْحَاصِلُ» وَ«الْأَزْمُ» غَيْرَهُمَا فَلَا يَسْتَعِينُ بِسَعْدِي عَنْهُ كَعَيْنِ أَحِبِّهِ
النَّقْضُ فِيهَا ذِكْرُ يَخْرُجُ النَجْصِ مِنْ أَسَدٍ شَدِيدٍ لَا يَنْقُصُ عَنْهُ مِنْ
الْعَصْدِ^(١) وَنَحْوَهُ، وَكَعَيْنِ بِيَدِهِ لَمْ يَنْقُصْ

لِللَّغَةِ قَوْلُهُ (مَالِخْرُوجٍ مَعَهَا) أَيُّ لَأَن خُرُوجَ مَعَهَا حَرَمٌ، وَيَعْنِي خَارِجٌ دُونَ سَبَبٍ
لَهَا الْخُرُوجُ.

[التعليل بالاسم اللقب، والمشتق]

لِللَّغَةِ

وَيَصِحُّ التَّعْلِيلُ بِمُجَرَّدِ الْأَسْمِ الْقَلْبِ وَفَقَاً لِأَبِي إِسْحَاقَ الشَّيْرَازِيِّ
وَخِلَافاً لِلْإِمَامِ؛ أَمَّا الْمَشْتَقُّ فَوَاقٍ؛ وَأَمَّا نَحْوُ «الْأَبْصَرُ» فَشَيْءٌ صَوْرِيٌّ

(وَيَصِحُّ التَّعْلِيلُ بِمُجَرَّدِ الْأَسْمِ الْقَلْبِ) «تَعْلِيلُ الشَّاعِرِ» بِحَدْسِهِ مِنْ مَا
يُؤَكِّدُ حُجَّتَهُ «أَنَّهُ بَوَلَّى كَوْنَهُ لِأَدَمِيٍّ» (وَفَقَاً لِأَبِي إِسْحَاقَ الشَّيْرَازِيِّ)^(٢)
وَخِلَافاً لِلْإِمَامِ (بِأَنَّ فِي مَعْنَى ذَلِكَ حَاكٍ فِيهِ الْإِتِّفَاقُ مَوْجَهًا لَهُ بَأَنَّ نَعْمَ
بِأَصْرِهِ أَنَّهُ لَا يَنْزِلُ فِي حَرَمِهِ أَحْمَرُ تَسْمِيَةِ حَرَمٍ خِلَافَ مَسْمُومٍ مِنْ كَوْنِهِ بِحَرَمٍ
لِنَعْقِلٍ فَهُوَ تَعْلِيلٌ بِالْوَصْفِ)^(٣)

لِللَّغَةِ قَوْلُهُ (يُجَرَّدُ الْأَسْمُ الْقَلْبِ) الْمُرَادُ بِالْقَلْبِ مَا لَيْسَ بِمَشْتَقٍّ، وَلَا شَيْءٌ صَوْرِيٌّ
بِدَلِيلٍ مُقَابِلَتِهِ بِهِمَا، عَلَيَّأَ كَانَ، أَوْ أَسْمُ جَنَسِيٍّ، أَوْ مُصَلَّزًا، وَلَوْ أَقْصَرَ الشَّرْحُ
عَنِ الْأَوَّلِينَ فِي مَسْأَلَةِ: «الْمَفَاهِيمُ إِلَّا الْقَلْبُ حِجَّةٌ لَعَدَّة».

قَوْلُهُ (حَاكِبًا فِيهِ الْإِتِّفَاقُ مَوْجَهًا لَهُ) (الْح) أَسَدٌ ذَلِكَ إِلَهُ بَرَاءً مِنْهُ - إِذْ
الْمَعْنَى خِلَافَهُ كَيْ غُيِبَ مِنْ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ، وَمِنْ مَعْنَى الشَّاعِرِ بِهِ، وَمِنْ تَقْبِيلِهِ
هُوَ فِيهِ مِنْ تَعْلِيلٍ لِلْوَصْفِ لِنَعْوِيٍّ بِعَوْنِهِ: «تَعْلِيلُ حَرَمِهِ أَسَدٌ بِأَنَّهُ يَسْمَى
لَحْزًا كَالْمَشْتَدِّ مِنْ مَاءِ الْعَيْبِ بِنَاءً عَلَى ثُبُوتِ الْمَعْنَى بِالنَّعَاسِ»

(١) «المعصوم» بدي (٥٠٥، ٣١١)

(٢) «أما قاله «الملك» وشافعي وأحمد بن حنبل» شرح لفتح (ص ٤١٠)، «سحر» (١٦٢، ٥)، «شعر»

الكوكب (٤١، ٤)

(٣) «الصور» بشرط (ص ٤٥٤)

يقول: ومنعه إمام الحرمين شرعاً مطلقاً، وقيل: «يجوز في التعاقب»
والصحيح القطع بامتناعه عقلاً مطلقاً للزوم المحال من وقوعه كجمع
التقيض.

(الشيخ) ومنعه إمام الحرمين شرعاً مطلقاً مع تحريمه عقلاً، قال: «لأنه لو حار شرعاً
بوقع له ما دونه، لكنه منع»^(١) وأجاب على تقدير الإدعاء بجمع عدم الوقوع
وعدم تقدم من استحدث حدث والإمام يحل الحكمة فيها متعدد أي حكم
المستند إلى واحد منها غير المستند إلى آخر وإن اتفقا نوعاً.

(وقيل: يجوز في التعاقب) دون المعية للزوم المحال لها خلاف التعاقب لأن
الذي يوجد في الثانية - مثلاً - مثل الأول لا عينه^(٢).

(والصحيح القطع بامتناعه عقلاً مطلقاً للزوم المحال من وقوعه كجمع
التقيض) فإن الشيء باستناده إلى كل واحدة من علتين تنتمي عن أخرى فتزوم
أن يكون متبوعاً عن كل منهما وعدم تبعه عنهما، وذلك جمع بين التقيض
وبلغ أيضاً يحصل الحصول في صواب حيث يوجد بالثانية - مثلاً - بعض
الموجود بالأولى - ومنهم من قهر المحال الأول على المعية.

للثاني قوله (مطلقاً) أي منصوصة كتب أو منسوخة، في التعاقب أو في لغة

قوله (كجمع التقيض) إسناده بالكاف يقتضي عدم حصر المحال في
الحصول بين التقيض، وقد نه عنه شارح معونه «ويروى أيضاً يحصل
الحصول في التعاقب» أي لا في المعية

(١) «الرد» (لأمام الحرمين ٤٣٢)

(٢) وقد ذكره من سحر بعضه في شرح كوكب الشرق (١٧٣/٤) وهو غير لائق

الشيخ وحكى ابن الحاجب^(١) عكس هذا أيضاً أي إحوار في المستنظمة دون
المنصوصة لأن المنصوصة قطعية فلو تعددت لزوم المحال الآتي، بخلاف
المستنظمة لحوار أن تكون معية فيها عند الشارع مجموع لأوصاف واستند
المصنف هذا القول لقوله: «لم أره لغيره»^(٢).

للثاني قوله (لأن المنصوصة قطعية فلو تعددت لزوم المحال الآتي) سيئمه حونه من
جهة الجمهور من قول الشارح: «وأجيب من جهة الجمهور... الخ» مع أنا
لا نسلم أن منصوصة هي فصية لأب في مدنية منسوخة لا في مقابلة الظاهر

قوله (بخلاف المستنظمة لحوار أن تكون العلة عند الشارع مجموع لأوصاف)
قيل: لو حصل في البعض فرد عن حصصه لا فيهم لا سبب معين وقد عنه
غيره بأن منسوخة ومعية فقد يردى لا مكان في جميعه ولا يمكن أن لا يجمع
شيء منها عنه لهذا، حكاه بلا عنه، ولا يمكن أن يحصل لكل علة واحدة
لشئ والاستقلال في محل واحد، فذهب بعض أمكان تبعين لكل منها

(١) عبارته رحمه الله في المنصوصة (٢٢٣/٢) «أي تحليل الحكم بمعانيه أو على كل مستقل
ثالثها لتفادي جمع في منصوصة لا منسوخة، ورايها: حكاه» وختار الإمام يجوز
«نكح» منع

(٢) «رفع الحجاب» (٢٢٠/٤) وقال بر كشي في «الشرح» (١٧٦/٥)، «حكاه» من «الحجاب»
وإن أمير في شرحه للبرهان، وقد استغثت حكاه.

الفتح وأُحِبُّ من جهة اجمهور بأن المَحَال مذكور إس بغيره في محل بعده بعده لوجود المعلول فأما الشرعية التي هي مُعْرِفَاتٌ مُعِدَّةٌ لِلْعِلْمِ به فلا وعن اسم حيث قيل به في ذكره المحير من التعداد بما أن يقال فيه . بعنه مجموع الأمر من مثلاً ، أو أخذها ، لا بعنه كم هل يدرك ، أو يقال فيه . تتعدد حكمه كم يقدم عن إمام الحرمين ومال إليه المصنف .

المانحة قوله (فأما الشرعية التي هي مُعْرِفَاتٌ مُعِدَّةٌ لِلْعِلْمِ به فلا) أي فلا ندوم فيها المحال المذكور من جمع من شخص . ومحصل حاصله كمن قد يقال أن الثاني لأثره فيها . أي بقية تعرف به حصل به تعريف (ويجب بال العلم بمقاد أربعة شيء مثلاً مثل هذا) مدد - لا أولى لا عنه . وفصارت دلت أن شيء مؤكداً لا يور

الدين والمختار وقوع حُكْمَيْنِ بِعِلَّةٍ إِثْنَانًا كَالسَّرِقَةِ لِلْقَطْعِ وَالْعَرَمِ ، وَتَفْيَا كَالْحَيْضِ لِلصَّوْمِ وَالصَّلَاةِ وَغَيْرِهِمَا ، وَثَانِيهَا : «إِنْ لَمْ يَتَضَادَّا» .

الفتح (والمختار وقوع حكمين بعلة إثناناً كالسرقة لقطع والعزم) حين يفسر لم يور أي س جوهي (وتفياً كالحيض للصوم والصلاة وغيرهما) كالتضاد ، وقراءة القرآن ، أي لحرمته^(١) .

وقيل . اسمع محسن حكمين بعلة ساء على شيء ط ماسة فيها ، لأن ماسية حكمه حصل لمقصود ماسة نبت حكمه عنها فلو دامت آخر لرم تحصيل الحاصل^(٢) . وأجيب بمنع ذلك وستله جواز تعدد كذا في السرقة المرب عنها بمنع حد عنها والعزم حد مالم من المار

ثانيه قوله (والمختار وقوع حكمين بعلة) خلاف قوله مدع على مرجوح وهو تفسير بعلة ساءت ما على تفسيرها على ترجيح ما يعرف كذا هو الحق - وقوع قطع . كذا به حار قصه كذا به من حاجب^(٣) وغيره^(٤) . وثقته تصعب في شرح محضه ، قوله ، ومثله يعرف من نفس قوله حلة جور لا فطر . ووجوب تعريف . ويصير بحر يوم من مصار . قوله عنه حرمه لغير وجوب الصبح . وتعييره بالوقوع قد يقتضي الجزم بالجواز ، وليس مراداً عن المرجوح من تفسير العلة بما مر .

- (١) قاله الخياصير . الأحكام (٣/٢١٠) ، المختصر في الحاشية (٢/٢٣٨) ، س (٥/١٨٣) ، شرح الكوكبة (٧٦/٤)
- (٢) قاله بعض الأصوليين . الأحكام (٣/٢١١) ، شرح بك ك (٤/١٧٨)
- (٣) عبارته في المختصر (٢/٢٣٨) ، والمختار جواز محسن حكمين بعلة نفس السوء ، وأما الأمانة فالتامق
- (٤) مثل الأمان في الأحكام (٣/٢١٠) ، والركني في السوء (٥/١٨٣) ، وس سحاري شرح كوكبة (١٦/٤)
- فإن بعدد بعلة عرفه وبه لاسب أن يقال كذا قال الأسي رحمه . لأن الأسي هو صاحب الفوائد . كذا حرج . ر كني . س سحا يعرفه عنه صاحبها كالأحدين . وإما بعد ذكر اسمه كذا حاجب بدني حقه . الأحكام (٤/٢٥٢) ، والله تعالى أعلم
- (٥) رفع الحاجب عن المحض من الحاشية (٤/٢٥٢)

(١) ما بين محكوفين ساءت من (١)

ثبوتها: أن لا يكون ثبوتها متأخراً عن ثبوت حكم الأصل خلافاً لقوم^١.

الشيخ (ومنها) أي من شروط لإحقاق بطلان أن لا يكون ثبوتها متأخراً عن ثبوت حكم الأصل) سواء كانت سابقة أو لاحقة، لا يعرف ذلك بعينه عن شيء أو المعرفة لا يتأخر عنه^٢ (خلافاً لقوم)^٣ أي خبرهم أنه ثبوتها عنه عن تفسيرها بالمعروف كما يقال: عرق الكلب نجس كلعابه لأنه مستفاد فإن يستفاد به بعد خبره

بشيء فبأنه (لأن السامع على الشيء والمعرف له لا يتأخر عنه) أي لأن السامع يوجب وجود حكمه بعد ما سمع، وما تأخر للمعرف به من تعريف للمعرف، إذ يفرض أن الحكم عرف قبل ما سمع عنه، ولكن من الأصل من محال، لكن شيء اسم يتم إذا سمع للمعرف به من حصول به التعريف، أما إذا فسر من من شأنه التعريف فلا يتم قوله^٤ بناءً على تفسيره بالمعروف^٥ ألا يصير المعرف به من شأنه تعريف لا يتغيره من حصول به تعريف، إذ سبق إحدى عينين بالتعريف ما من حصول للمعرف به بعد، لأنه يحصل بتجديد، خلافاً لتفسير (المعروف) من شأنه التعريف، لأن تعريفه متأخر حيث سبقه حائز، ووقع إذ حدث يعرف بهذا المعنى القديم كالعالم لوجود الصانع تعالى.

قوله (لأنه مستفاد...) (الخ) فيه نظر لأن الاستفاد لا يسبق له خبر، ولأن ثبوتها مقارن لثبوتها، كما نبه عليه شيخنا الكمال بن عديم^٦، ثم مثل للمتأخر بتعليل ولاية الأب عن صغير عرض به حقوقه بالخواب لأن ولاية قله ليس بظاهر، ولأن ولاية الجنون ليست عين ولاية الصغير، فثبت من الجنون، بل بعده، أو مقارنة له.

(١) قاله الخياصير، التيسير (١/٣٠)، الأحكام (٣/١٢٣)، المحقق بن صاحب (١/٢٢٩).

أشرف الكوكبة (٤/٧٩).

(٢) في نسخة من عل يعزى إلى (٥/١٢٧).

(٣) السمعاني في أصوله (١/٢١٢).

(وثالثها): يجوز تعدد حكمين معللة (إن لم يتضادا) بخلاف ما إذا تعدد كالتأييد لصحة البيع، وبطلان الإجارة، لأن شيء واحد لا يباين المتصادمين^٧.

لثانية قوله (إن لم يتضادا) أي كسيرة^٨ يجوز أن تضعوا غيره... كالحصول منه الصوم والصلاة وغيره.

قوله (لأن الشيء الواحد لا يباين المتصادمين) أي بناءً على ما علة بمعنى السامع كما مر، وجوبه من تعريف محقق، وسببه أنه لا مانع من أن يباين ما صفت به أحد حكمين متصادمين بحكمين مختلفين كالتأييد وقوله مناسب لصحة بيع لأنه قبل بثبوت شيء، وسببه انقضاء بعض ما منع^٩ وعدم التأييد وهو ثابت بوجه لا يقتضيه بطلان شيء... مناسب لفساد الإجارة لأن لا تضع بعض ما حرره... وبطلان صفة شئ مع بقاء أمه بدفع التثنية من المتصادمين، وسببه بطلان

(١) قاله جمع من الأصوليين، البحر (٥/١٨٣)، شرح الكوكبة (٤/٧٩).

(٢) خلق في أبيه على هذه الكلمة ما يلي: «مثال لعدم التصادم».

لِلثَلَاثِ وَمِنْهَا: أَنْ لَا تَعُودَ عَلَى الْأَصْلِ بِالْإِبْطَالِ،

البرق (ومنها أن لا تعود على الأصل) حتى تستطع منه (بالإبطال) لأنه مشهور، ويصطفيه له إصناف كعمل حصة وحب الشاهش تركه بدفع حاحه المقبر فإنه محذور (أخرج عنه) أنه قد منع من عمله وحبه على التبعين بالتعبية بها وبغير قيمتها

الناشئة فوجه (كتعليل الجمعية وحول النشأة) (ابح) حسب من طرفهم قال هذا ليس
[عودا بالإنسان، إنه يكون عودا به هو الذي يقع بوجوب وليس] "أ"
كذلك، بل هو توسيع للوجوب ناشئا على أنه يُستبعد من النص معنى بعبارة،
كما في الحذف عن مركب مع ذلك... ونرى أن ما في ذلك من مثل ذلك لأنه
خروج عن الجنس والنوع الكلية بخلاف الخط مع الإتيان.

(١) ج. ١، ص ٢١٤، (٣)، الج. ٢، ص ٢٢٨، (٢)، الج. ٣، ص ١٥٢.

۱۰۰ - ایکو کس (۱۰۰)

(۲) ما میں سے ہر ایک کی سائنس میں

2.7

بالتّ وفي عودها بالتخصيص - لا التعميم - قولاني:

(وي عودها) عن (أحد المتخصصين) أنه (لا تصمم قولا) قبل (أجر)
 فلا يشترط عدمه ، (ويشترط) " (ألا يشترط) " (مما تمس حكم في بة)
 " أو لمستم النساء " ، (ألا تمس مضمومة الاستتار) فإنه يخرج من النساء
 المحام فلا يقص منها (أجزاء) كما هو أظهر قوي شافعي ، (والثاني) يقص
 عملا بالمعوم (22) .

وتعبد بحكمه في حديث أبي داود وغيره ^(١) أنه صلى الله عليه وسلم من بيع اللحم بالحيوان ^(٢) فإنه يبيع نيربويه بأربعة دنانير شعبي حو ربيع منه حسن من مأكول وغيره كما هو أحد قولي الشافعي ^(٣).

اللائحة (هـ) (بأن التمس مظلة الاستمناع) يعنى يتقدم بطلب ثوبان لشهوة بالتمس

(١) قاله الشافعية والحنابلة. الأحكام (٢١٦/٣). البحر (١٥٣/٥). ثم ح. بخلافه (٨٢/٤).

(٢) وهو قول لشافعية والحنابلة: البحر: (١٥٣/٥)، اشرح الكوكب: (٢٠٨/٢)

(٣) سورة الطالعة الآية : (٦) أو سورة النازعات الآية : (٤٣)

(!) حبيب عقی ابی نصر - حبیبہ - حبیبہ مدنی - حبیبہ عبدالمطلب - لا بقصر مطلب .
 فانی حرمہ - انیسویں حصہ مطلب - فانی صاحبہ - عائشہ - بعض اہل گاہ شہید آف وحیدہ
 - لایلا - فانی - حبیبہ

به خاندان محمد بن داك، ساجده؛ خاندان في نفس الامور على حدیث، و حدیث
ساجده، قایم داك، خاندان بهی لا سكر، قایم ساجده قدیه، ۲، ۱۱۵.
خاندان تدمر (۱۰)، ۱۹، ۱۱۵، ۱۱۶، ۱۱۷، ۱۱۸، ۱۱۹، ۱۲۰، ۱۲۱، ۱۲۲، ۱۲۳، ۱۲۴، ۱۲۵، ۱۲۶، ۱۲۷، ۱۲۸، ۱۲۹، ۱۳۰، ۱۳۱، ۱۳۲، ۱۳۳، ۱۳۴، ۱۳۵، ۱۳۶، ۱۳۷، ۱۳۸، ۱۳۹، ۱۴۰، ۱۴۱، ۱۴۲، ۱۴۳، ۱۴۴، ۱۴۵، ۱۴۶، ۱۴۷، ۱۴۸، ۱۴۹، ۱۵۰، ۱۵۱، ۱۵۲، ۱۵۳، ۱۵۴، ۱۵۵، ۱۵۶، ۱۵۷، ۱۵۸، ۱۵۹، ۱۶۰، ۱۶۱، ۱۶۲، ۱۶۳، ۱۶۴، ۱۶۵، ۱۶۶، ۱۶۷، ۱۶۸، ۱۶۹، ۱۷۰، ۱۷۱، ۱۷۲، ۱۷۳، ۱۷۴، ۱۷۵، ۱۷۶، ۱۷۷، ۱۷۸، ۱۷۹، ۱۸۰، ۱۸۱، ۱۸۲، ۱۸۳، ۱۸۴، ۱۸۵، ۱۸۶، ۱۸۷، ۱۸۸، ۱۸۹، ۱۹۰، ۱۹۱، ۱۹۲، ۱۹۳، ۱۹۴، ۱۹۵، ۱۹۶، ۱۹۷، ۱۹۸، ۱۹۹، ۲۰۰، ۲۰۱، ۲۰۲، ۲۰۳، ۲۰۴، ۲۰۵، ۲۰۶، ۲۰۷، ۲۰۸، ۲۰۹، ۲۱۰، ۲۱۱، ۲۱۲، ۲۱۳، ۲۱۴، ۲۱۵، ۲۱۶، ۲۱۷، ۲۱۸، ۲۱۹، ۲۲۰، ۲۲۱، ۲۲۲، ۲۲۳، ۲۲۴، ۲۲۵، ۲۲۶، ۲۲۷، ۲۲۸، ۲۲۹، ۲۳۰، ۲۳۱، ۲۳۲، ۲۳۳، ۲۳۴، ۲۳۵، ۲۳۶، ۲۳۷، ۲۳۸، ۲۳۹، ۲۴۰، ۲۴۱، ۲۴۲، ۲۴۳، ۲۴۴، ۲۴۵، ۲۴۶، ۲۴۷، ۲۴۸، ۲۴۹، ۲۵۰، ۲۵۱، ۲۵۲، ۲۵۳، ۲۵۴، ۲۵۵، ۲۵۶، ۲۵۷، ۲۵۸، ۲۵۹، ۲۶۰، ۲۶۱، ۲۶۲، ۲۶۳، ۲۶۴، ۲۶۵، ۲۶۶، ۲۶۷، ۲۶۸، ۲۶۹، ۲۷۰، ۲۷۱، ۲۷۲، ۲۷۳، ۲۷۴، ۲۷۵، ۲۷۶، ۲۷۷، ۲۷۸، ۲۷۹، ۲۸۰، ۲۸۱، ۲۸۲، ۲۸۳، ۲۸۴، ۲۸۵، ۲۸۶، ۲۸۷، ۲۸۸، ۲۸۹، ۲۹۰، ۲۹۱، ۲۹۲، ۲۹۳، ۲۹۴، ۲۹۵، ۲۹۶، ۲۹۷، ۲۹۸، ۲۹۹، ۳۰۰، ۳۰۱، ۳۰۲، ۳۰۳، ۳۰۴، ۳۰۵، ۳۰۶، ۳۰۷، ۳۰۸، ۳۰۹، ۳۱۰، ۳۱۱، ۳۱۲، ۳۱۳، ۳۱۴، ۳۱۵، ۳۱۶، ۳۱۷، ۳۱۸، ۳۱۹، ۳۲۰، ۳۲۱، ۳۲۲، ۳۲۳، ۳۲۴، ۳۲۵، ۳۲۶، ۳۲۷، ۳۲۸، ۳۲۹، ۳۳۰، ۳۳۱، ۳۳۲، ۳۳۳، ۳۳۴، ۳۳۵، ۳۳۶، ۳۳۷، ۳۳۸، ۳۳۹، ۳۴۰، ۳۴۱، ۳۴۲، ۳۴۳، ۳۴۴، ۳۴۵، ۳۴۶، ۳۴۷، ۳۴۸، ۳۴۹، ۳۵۰، ۳۵۱، ۳۵۲، ۳۵۳، ۳۵۴، ۳۵۵، ۳۵۶، ۳۵۷، ۳۵۸، ۳۵۹، ۳۶۰، ۳۶۱، ۳۶۲، ۳۶۳، ۳۶۴، ۳۶۵، ۳۶۶، ۳۶۷، ۳۶۸، ۳۶۹، ۳۷۰، ۳۷۱، ۳۷۲، ۳۷۳، ۳۷۴، ۳۷۵، ۳۷۶، ۳۷۷، ۳۷۸، ۳۷۹، ۳۸۰، ۳۸۱، ۳۸۲، ۳۸۳، ۳۸۴، ۳۸۵، ۳۸۶، ۳۸۷، ۳۸۸، ۳۸۹، ۳۹۰، ۳۹۱، ۳۹۲، ۳۹۳، ۳۹۴، ۳۹۵، ۳۹۶، ۳۹۷، ۳۹۸، ۳۹۹، ۴۰۰، ۴۰۱، ۴۰۲، ۴۰۳، ۴۰۴، ۴۰۵، ۴۰۶، ۴۰۷، ۴۰۸، ۴۰۹، ۴۱۰، ۴۱۱، ۴۱۲، ۴۱۳، ۴۱۴، ۴۱۵، ۴۱۶، ۴۱۷، ۴۱۸، ۴۱۹، ۴۲۰، ۴۲۱، ۴۲۲، ۴۲۳، ۴۲۴، ۴۲۵، ۴۲۶، ۴۲۷، ۴۲۸، ۴۲۹، ۴۳۰، ۴۳۱، ۴۳۲، ۴۳۳، ۴۳۴، ۴۳۵، ۴۳۶، ۴۳۷، ۴۳۸، ۴۳۹، ۴۴۰، ۴۴۱، ۴۴۲، ۴۴۳، ۴۴۴، ۴۴۵، ۴۴۶، ۴۴۷، ۴۴۸، ۴۴۹، ۴۵۰، ۴۵۱، ۴۵۲، ۴۵۳، ۴۵۴، ۴۵۵، ۴۵۶، ۴۵۷، ۴۵۸، ۴۵۹، ۴۶۰، ۴۶۱، ۴۶۲، ۴۶۳، ۴۶۴، ۴۶۵، ۴۶۶، ۴۶۷، ۴۶۸، ۴۶۹، ۴۷۰، ۴۷۱، ۴۷۲، ۴۷۳، ۴۷۴، ۴۷۵، ۴۷۶، ۴۷۷، ۴۷۸، ۴۷۹، ۴۸۰، ۴۸۱، ۴۸۲، ۴۸۳، ۴۸۴، ۴۸۵، ۴۸۶، ۴۸۷، ۴۸۸، ۴۸۹، ۴۹۰، ۴۹۱، ۴۹۲، ۴۹۳، ۴۹۴، ۴۹۵، ۴۹۶، ۴۹۷، ۴۹۸، ۴۹۹، ۵۰۰، ۵۰۱، ۵۰۲، ۵۰۳، ۵۰۴، ۵۰۵، ۵۰۶، ۵۰۷، ۵۰۸، ۵۰۹، ۵۱۰، ۵۱۱، ۵۱۲، ۵۱۳، ۵۱۴، ۵۱۵، ۵۱۶، ۵۱۷، ۵۱۸، ۵۱۹، ۵۲۰، ۵۲۱، ۵۲۲، ۵۲۳، ۵۲۴، ۵۲۵، ۵۲۶، ۵۲۷، ۵۲۸، ۵۲۹، ۵۳۰، ۵۳۱، ۵۳۲، ۵۳۳، ۵۳۴، ۵۳۵، ۵۳۶، ۵۳۷، ۵۳۸، ۵۳۹، ۵۴۰، ۵۴۱، ۵۴۲، ۵۴۳، ۵۴۴، ۵۴۵، ۵۴۶، ۵۴۷، ۵۴۸، ۵۴۹، ۵۵۰، ۵۵۱، ۵۵۲، ۵۵۳، ۵۵۴، ۵۵۵، ۵۵۶، ۵۵۷، ۵۵۸، ۵۵۹، ۵۶۰، ۵۶۱، ۵۶۲، ۵۶۳، ۵۶۴، ۵۶۵، ۵۶۶، ۵۶۷، ۵۶۸، ۵۶۹، ۵۷۰، ۵۷۱، ۵۷۲، ۵۷۳، ۵۷۴، ۵۷۵، ۵۷۶، ۵۷۷، ۵۷۸، ۵۷۹، ۵۸۰، ۵۸۱، ۵۸۲، ۵۸۳، ۵۸۴، ۵۸۵، ۵۸۶، ۵۸۷، ۵۸۸، ۵۸۹، ۵۹۰، ۵۹۱، ۵۹۲، ۵۹۳، ۵۹۴، ۵۹۵، ۵۹۶، ۵۹۷، ۵۹۸، ۵۹۹، ۶۰۰، ۶۰۱، ۶۰۲، ۶۰۳، ۶۰۴، ۶۰۵، ۶۰۶، ۶۰۷، ۶۰۸، ۶۰۹، ۶۱۰، ۶۱۱، ۶۱۲، ۶۱۳، ۶۱۴، ۶

[illegible]

موسى بن سعد بن مسعود، عاش في السبعينيات مع أبيه في الحجاز (١٣٩٢)، وأبو داود
بن خلف، مات بمصر (١٧٨)، أبو بكر بن علي (٣٠٨)، وحاكم بن عيسى (٤٦٥)

(٦) وهو أحد مؤيدي أحمد أبى خنيس، لاسيما بعد عامه (١٩٦٨)

الشيخ قال المصنف كالمهدي: «وإنما يتجه بناءً على أن الزيادة على النص نسخ للنص»^(١)، وهو قول الحنفية كما تقدم.

الحاشية قوله (أي على النص) الأول: أي على النص أو الإجماع، ولا فرق بينهما. وكأنه إنما اقتصر كابن الحاجب^(٢) على النص نظرًا للمنقول. قوله (وإنما يتجه) أي الإطلاق.

للش وأن تتعين خلافاً لمن اكتفى بعليّة فيهم مشترك؛ وأن لا تكون وصفاً مقدّراً وفقاً للإمام* ٣١٣

الشيخ (و) من شروط الاخاق بالعدة (أو تتعين) خلافاً لمن اكتفى بعليّة فيهم) من أمس مثلاً (مشترك) من المقتس والمقتس عليه لأن لعدة مثلاً لتعده بحقيقة للقياس الذي هو الدليل. ومن شأن الدليل أن يكون معاً فكذلك مثلاً لمقتس له. والمخالف يقول: المهم المشترك يحصل المقصود.

الحاشية قوله (والمخالف يقول: المهم المشترك يحصل المقصود) رده محمود كما قال القضي هدي وعمره به يفره من مساواة العملي لمحتدي في إثبات الأحكام بأن نعم مساواة ذلك لشرع لأصل من لأصول في وصف عام في حملته. والكلام في عدم حوز بعين لأحد ادائر من أمس وأكثر إذ لا شطب عمية كل مهي. أو مهي فلا ساقية فوق من من من حنى عبر محارم فوجيه أحدث. لأنه إم من فوج آدمي، أو لأصل غير محرم لأن كلا من لس واللص ثبت له عليّة للمحتدي في الجملة.

(١) أي عند انحصار خلافاً للنص الحديث، انظر (١٢٨/٥)، شرح الكوكب (٨٩/٤).

(١) دفع الحاجب (٨٦/٢).
(٢) شرح المقصود (٢٢٩/٢).

اللائق ولا القطع بوجودها في الفرع.

أما انتفاء المعارض فمعني على التعميل بعينين

الشرع (ولا لقطع بوجوده في الفرع) (١) لا يكفي نص صريح بحكم الأصل لأنه
عنه لأجناد في تقديره العمل، ونحو ذلك عند النص صريح
بكثره المقدمات فهو نص صحيح ولا يكفي

، أما مذهب أصحاب النص حجة، على تقدير حجة فمذهبه ندي
حائفة عنه لمصلحة من نص في الأصل بأن عدل هو يعرفه جوهرية
فيه إلى دليل آخر، والخصم يقول: الظاهر إسناده إلى النص المذكور.

(أما انتفاء المعارض) للعلم بالمعنى الآتي له (فمعني على التعميل بعينين) إن
قلنا: يجوز - وهو رأي الجمهور - فلا يشترط انتفاؤه، وإلا فشيء.

الثانية قوله (بذلك) أي بوجود العلة في الفرع ولو قال: «فما كان أقرب

قوله (في الأصل) صلة النص، واحتراز به عن لمصلحة من نص
الصحابي، الذي يجوز استناده إليه مع أن ذلك واضح

ففيه (إلى دليل آخر) أي إلى دليل يدل على مسقط ما عدل به أصحابي من
أصل آخر، فلا يقدح في عليه المسد لعدم تعرض أحد من هذا

الشرع (والصحيح) أنه (لا يشترط) في علة مسقة (القطع بحكم الأصل) (١)
بأن يكون دليله قطعي من كتاب أو سنة متواترة، (ولا انتفاء مخالفة مذهب
الصحابي) (٢) أي مخالفتها له.

له شبه قوله (والصحيح) أنه لا يشترط في علة المستطة القطع بحكم الأصل) ذكره
له في شرحه العلة صحيح ومثبت في حجة بعض ما عطف عنه، لكن
لا بد ذكره في نه، مع حكمه لأصل

قوله (من كتاب أو سنة متواترة) أي وإجماع قطعي.

(١) قاله حميد بن أبي (٢٩٤/٣)، المحقق (٥/٣٢٨)، «مجموع من حجة»
(٢٣٧/٢)، «شرح الكوكبة» (٩٩/٤).

(٢) أي عند المالكية والشافعية، خلافاً للحنفية والحنابلة. «التبصرة» (٩/٤)، «مختصر ابن
الحاج» (٢٣٧/٢)، «الأحكام» (٢١٦/٣)، «البحر» (٥/١٦٨)، «شرح الكوكبة»
(١٠٠/٤).

(١) قاله حميد بن أبي (٣٠٢/٣)، «مختصر ابن الحاج» (٢٣٧/٢)، «البحر» (٥/١٦٨)،
«شرح الكوكبة» (٩٩/٤).

الشيء (ولا) يلزمه أيضا (إدعاء أصل) تشهدنا عارض به بالاعتبار (على المختار)^١

وقيل: يلزمه ذلك حتى يُقبل معارضة كَأُ يقول: «ومعلة في لبر الطعم دون القوت بدليل الملح، فالتفاح مثلاً وبوي».

ورُدَّ هذا القول بأنَّ محزَّد معارضة ما وصف تصحح بعدة كاف في حصول المقصود من الهدم.

اللائيَّة قوله (بالاعتبار) صلة لـ «يشهد».

مَنْ وَلِلْمُسْتَدِلِّ الدَّفْعُ بِالْمَنْعِ، وَالْقَدَحُ، وَبِالْمُطَالَةِ سَائِثُ أَوْ الشَّيْءُ إِنْ لَمْ يَكُنْ مَبْرَأً، وَبَيَانُ اسْتِقْلَالِ مَا عَدَهُ فِي صُورَةٍ وَلَوْ بَطَاهِرٍ عَامٍ إِذَا لَمْ يَتَعَرَّضَ لِلتَّعْمِيمِ.

ولِلْمُسْتَدِلِّ الدَّفْعُ) أي دفع المعارضة بوجه (المنع) أي مع وجود توصف للمعارض به في الأصل كان يقو في دفع معارضة يعوب ما كمل في شيء. كاخوَر لا نسب له مكل لأن معرفة بعده من شيء يَكُون دُونَ مَوْبُوت أو معدود. (والقدح) في عبه الوصف معارض به ما وجدته أو عدم تصافيه. (والمطالة) معترضة. (سائث أو الشئ) لا عارض به (إن لم يكن) دليل لنسب عن اعبيه (مبْرَأً) بأن كان مناسباً أو شيئاً يحصل معارضة الشيء بعينه بخلاف السر. فمحزَّد الاحتمال قاذح فيه^٢

اللائيَّة قوله (في الأصل) صلة «وجود».

قوله (كالبوز) مثال لقوله: «شيء»، فهو أصل معارض القوت فيه، ويعرف اتفاق الشاهرس على نوب حكمه نص ورجوع. إذ حكمه ليس موصوف ولا مجمعا عنه

قوله (بيان صفاته أو عدم انضاطه) أي أو غير ذلك لكونه عدماً، أو غيره/ من مفادات العلة.

قوله (فمحزَّد الاحتمال قاذح فيه) أي لأن الوصف دخل في السر محزَّد احتمال كونه مناسباً وإن لم تثبت ماسسته فيه

(١) انظر «الأحكام» (٣٤٢/٤). و«شرح نكوك» (٢٩٩، ٤).

(٢) في (ب) (أو) وهو صحيح

(١) قاله صاحب «سماحة» مختصر ابن الحاجب (٢٧٢/٣)، «الشفا» (٦٨/٢)، و«شرح نكوك» (٢٩٩، ٤)

وأعاد المصنف «باء» دفع به عند شئ ما قبل مدحها معه. ومن أمثله أن يقول: لمن عارض القوت بالكيل: «لم قلت: إن الكيل مؤثر».

(وبين استقلال ما عداها) أي ما عدا الوصف المعترض به (في صورة^(١)) ولو كان الباء (مظاهر عام) كما يكون بالإجماع (إذا لم يتعرض) لمصدر (للتعميم) كأن شئ يستدل بصفة مدح من يكفى في صورة حديث مسلم: «الطعام بالطعام مثلاً بمثل^(٢)» يستدل مدحاً عن مدح.

فإن تعرض للتعميم فقال: «فتشت وبوئة كل مطعم» خرج عما نحن فيه من القياس الذي هو بمدح الدفع عنه إلى النص.

وأعاد المصنف الباء لطول الفصل

الخاتمة قوله في المن (ما عداها) صادق بوصف مدح شئ نصه وبوصف آخر من المستدل استقلاله بالعلة في صورة انتفى فيها وصف المعترض.

قوله (كما يكون بالإجماع) أي أو بعض مدح. «ما بظاهر الخاص» وكأنه تقتصر على إجماع لكونه مقابلاً لبعض التعميم إن ما ذكر

قوله (حرج عما نحن فيه... الخ) أي وتبقى المعارضة سالمة من القبح فلا يتم القياس.

قوله (إلى النص) أي إلى إثبات الحكم بالنص.

(١) انظر: «الأحكام» (٣٤٣/٤)، شرح الكوكب (٣٠٣/٤).

(٢) رواه مسلم في المساقاة، باب بيع الطعام مثلاً بمثل: (٤٠٥٦).

لشئ ولو قال: «ثبت الحكم مع انتفاء وصفك» لم يكفٍ إن لم يكن معه وصف المستدل، وقيل: «مطلقاً»، وعندني ينقطع لاعتزافه ولعدم الانعكاس.

الرجح (ولو قال مستدل مدح من «ثبت الحكم» في هذه صورة) مع انتفاء وصفك (مدح من وصفه وصفي عنه) (لم يكفٍ) في دفع (إن لم يكن) أي يوجد (معه) أي مع انتفاء وصف المعترض عنها (وصف المستدل) فيها لا سبوح في سبوح. فتعني خلاف ما زاد وجد وصف المدح فيه فكيف في الدفع باءاً على انتفاء تعليل الحكم بعلمين الذي صححه المصنف كما قدم (وقيل) «مطلقاً» على حوزة تعليل بعض.

«ولم يصنف في مدح وصف مدح زيادة على عدم تكافئه لدي تصروا عنه» «وعندي أنه» أي مستدل (ينقطع) أي فانه (لاعتزافه) «فه بزيادة وصفه» «بأنه» وصف مدح من مدح هو به (ولعدم الانعكاس) توصفه حيث «بأنه» حكم مع سبوح «لا انعكاس» مدح على مدح بعض مدح عن أن «عدم الانعكاس» لا به عنه (لا ينقطع). وكأنه ذكره بغيره للأول.

الخاتمة قوله (بخلاف ما إذا وجد وصف المستدل فيها) أي وجد حصته. أو عرفنا اتفاق المتأخرين.

قوله (قال المصنف) «معلوم» نقول قوله في المن (وعندي) (الح)

قوله (على أن عدم الانعكاس لا يترتب عليه الانقطاع) عترض عن المصنف بمنع كون عدم الانعكاس علة للانقطاع. «بدلاً لا شرط في بعده الانعكاس» بناءً على جواز التعليل بعلمتين.

قوله (وكانه ذكره تقوية للأول)، أي لا تعللاً ثابتاً. لأن عدم الانعكاس علة للانقطاع على القول بمنع التعليل بعلمتين، فيصح مغزياً للاعراض الذي هو علة للانقطاع مطلقاً، وهذا يقتضيه كلامه من أنه استعين لثاني على مناع العيل بعلمين دون الأول.

لكن لو أبدئ المعتزُّ ما يخلفُ الملغى سُمِّي تعدُّد الوضع، وزالت فائدة الإلغاء ما لم يُلغِ الخلف بغير دعوى قصوره،

شرح (ولو أبدئ المعتزُّ في الصورة أي ألغى وضعه فيها المسدل ما) أي وجد (يخلف الملغى سُمِّي) ما أتته (تعدد الوضع) بعد ما وضع في سمي عنه الحكم عنه من وصف بعد آخر (ورالت) أي أتته (فائدة الإلغاء) وهي سلامة وصف المسدل عن القدر فيه، وهذا أوضح من قول ابن الحاجب «فسد الإلغاء» (ما لم يُلغِ) المسدل (الخلف بغير دعوى قصوره).

لمناسبة طاهر أن كلاً منها مبني على ذلك ففقد لا يعكس عنه مسدده لا مفعول به، فهذا هو اللائق في صحته نصف من مسح العمل بعلته. ما على حجة فلا انقطاع في ذكره. ويدل ذلك عنه أن عدده نصف مفعول على ما صححه مصنفنا قوله (هذا أوضح من قول ابن الحاجب «فسد الإلغاء») أي لأنه لا يقبل، وإتقان لغرض في حقته عرف منه صحته كنه يرد فائدة عن قزوه.

المسئل أو دعوى من سلم وجود المطية ضعف المعنى، خلافاً لمن زعمها الإلغاء.

البيان أو دعوى من سلم وجود المطية لعللها لوجوده (ضعف المعنى) وه لدى اعتبرت المطية له بأن لم يعترض المسدل للخلف أصلاً، أو تعرض له بدعوى قصوره، أو بدعوى ضعف معنى المطية فيه (خلافاً لمن زعمها) الدعويين (الإلغاء) بحيث ساء في الأول عن امتناع لقاصرة. وفي لكسة عن تأنيب ضعف المعنى في نفسه، فلا تروى عنه هذا لضعفه فائدة الإلغاء الأول أما د أي لمسدل حذف بعد الدعوى فسق فائدة الإلغاء لأب.

نقطة قوله (أو دعوى من سلم) أي أو بعد دعوى مسدل سلمه وجود المطية ضعف المعنى نصف «ضعف» ب «دعوى» وبوقد «أو دعوى ضعف معنى المطية وسلم أن خلف مصه» ك «أوضح

قوله (لوجوده) عنه ب «سند»، والمعنى سلم وجود المطية لأجل وجود الخلف لكونه مطية، والصحيح في «سند» وفي «سند» بخلاف. وفي «سند» بالمعنى

قوله (أو تعرض له بدعوى قصوره) (الح) بأن ذلك على أن قصوره لا يخرج عن صلاح العلية، وعلى أنه لا يرجع الوصف المتعدي على القاصر كما سيأتي، وعلى أن ضعف المعنى في المطية لا يضر كما في ضعف لشعة بذلك المترق في السفر، وزعم خلاف ذلك بناءً عن خلاف ذلك

وقوله (ساء في الأول على امتناع لقاصرة) أي على امتناع لتعليقها

قوله (بغير الدعويين) أي وبالثانية أي ولم يسلم المسدل وجود المطية

مثال تعدد الموضع ما ينبغي فيه يقتل ، يصبح امان العبد بحري كحظر جمع الإسلام ويعتق فيها مقتات (صها مصلحة الإسلام من بدل الأمان) .
فيتعرض احدهما "سواء اعاد احربه معقه فيها مطقة فرج تحت بسطر بخلاف الرقية لأشتغال الرقيق بخدمة سيده" ، فيلغى المستبد الحرية بثبوت الأمان بدوب في العبد مادون به في نفس شدي ، فيحجب معرض من إرد له خلف الحرية لأنه مطقة لنذل وسعيه في النظر في مصلحة القتال والإيمان .

للثمة قوله (فيما يقال) صفة "سواء" ثم قد تدبر ، سواء كان قوله "ما ينبغي فيه" يقال هو وفيه ياتي "كأن حصره ووضحه" وحدها من يمثل به من هو ما يقال : "سواء" بل هو ما ياتي منه من جواب معناه "سواء" خبر فيه وفيه "سواء"

قوله (والعقل) الأولى : "والتكليف"

ينبغي ويكفي رجحان وصف المستبدل بناء على منع التعدد .

وقد يعترض باحتلاف جنس المصلحة وإن اتخذ صابط الأصل والعرض ؛ فيجانب بحذف خصوص الأصل عن الاعتبار .

(ويكفي) في دفع معارضة (رجحان وصف المستبدل) على وصفها بمرجح ككونه ألب من وصفها ، أشبه (بناءً على منع التعدد) معناه انني صرحه المصنف ^(١) ، وقول ابن الحاجب : "لا يكفي" ^(٢) ، مبني على ما رجحه من جواز التعدد ، فيجوز أن يكون كل من الوصفين علة .

(وقد يعترض) على مسد (ماحتلاف جنس المصلحة) في الأصل ومرض (وإن اتخذ صابط الأصل والعرض) ^(٣) ، كما ياتي في مقال "أخذ اللانث كنزواي" يجمع لإيلاج فرج في فرج شتتين طبعا يحرم شرعا ^(٤) ، فيعترض به أن الحكمة في حرمة اللواط الصيانة عن وذيلته ، وفي حرمة الزنا المرتب عنها الحد دية احتياط ، لأسباب المؤذي هو به ، وهما مختلفان فيجوز أن يختلف حكمهما بأن يقتصر الشارع الأخذ على الزنا فيكون خصوصه معتبر في عدة أخذ

(فيجانب) عن هذا الاعتراض (يعطف خصوص الأصل عن الاعتراض) ^(٥) في العلة بطريق فيسلم أن العلة هي القدر المشترك فقد كفي بغيره في المثال ، لا مع خصوص الزنا فيه .

للثمة قوله (على وصفها بمرجح) أي عند معرض قوله (بطريق الأولى) : أي من طرق الإبطال . قوله (فيه) أي في المثال .

- (١) واستأخره الأمل في الأحكام (٤٣/٤) ، وقروكني في المدة (٥٠/٣٢١) ، وهو الثاني لمجمعين
- (٢) مختصر المتن : "لا ينسحب" (٢٧٤/٢) ، "أما" ، "سواء" (سواء في أصله) (١٩/١)
- (٣) قاله المالكية والشافعية ، مختصر ابن حبان (٢٧٧/٢) ، "سواء" (٢٧١/٢)
- (٤) أجمع المسلمون على تحرمة اللواط ، ويكفي في وجوب حد فيه من مدته ، أحدهما لا حد فيه ، بل التعزير ، قاله أحمد ، "سواء" (٢٧٧/٢) ، "سواء" (١١٩/٣)
- (٥) قاله المالكية والشافعية ، مختصر ابن حبان (٢٧٧/٢) ، "سواء" (١١٩/٣)

- (١) أجمع لمحدث ، لا ينسحب (١٢/١٠٣) .
- (٢) "أما" ، "سواء" (١٠٥/٣) .

لأنَّ وأما العلة إذا كانت وجود مانع أو انتفاء شرط فلا يلزم وجود
المقتضي وفاقاً للإمام وخلافاً للجمهور.

(وأما العلة إذا كانت وجود مانع، أو انتفاء شرط) بأن كانت علة لانتفاء حكم
(فلا يلزم) من كونه كذلك (وجود المقتضي) لحكمه (وفقاً للإمام) البرزنجي
(وخلافاً للجمهور) (أي في مذهبهم) عدم وجوده، وألا بأن كان انتفاءه كان انتفاء
الحكم حينئذ لانتفائه لا ما فرض من وجود مانع. فلو انتفاء شرط أو احتمل بأنه
يجوز أن يكون لما فرض أيضاً لحواش دليلين مثلاً على مدلول واحد

ومانع كأبوه قدس لمقتضيه، فلا يجب عليه انتفاء الشرط
كعدم إحصان الزنا فلا يجب عليه الرجم.

الحاشية قوله (وفقاً للإمام) أي ولاش صاحب "..." صحيح له بأنه قد سبق الحكم مع
وجود المقتضي فمع عدمه أجدر.

قوله (وأجيب... الخ) قد يقال: هذا إنما يُناسب القول بجواز تعدد
العلل، وهو خلاف ما صححه لمصنف، ويجب أن يحسم لا يلزم مذهبنا
لأنه هادم.

(١) حاشية المصنف (د ٣٧٣). وفيه قال حبيب وأما لكه والشافعية "ليس" (٤/٢٧)،
"مختصر من الحاشية" (٢/٢٣٢)، "شرح التفتيح" (ص: ٤١١)، "التبيين" (٢/٧١)،
(٢) أي في مذهبهم "أجيب" "شرح بركوك" (٤/١٠١)، "أخبار الأئمة" (٣/٢١٣)،
(٣) "مختصر المنهاج" لاشر صاحب (٢/٢٣٧)

مسالك العلة

الأول : الإجماع ؛ الثاني : النص الصريح مثل «العلة كذا» ، فلسف ، فمن أجل ، فتحو كي ، وإذن .

(مسالك العلة)

أي هذا محث الصريح لدالة على علية الشيء ، (الأول) منها - (الإجماع)^(١) كالإجماع على أن العلة في حديث الصحيحين : «لا يحكم أحد بين النبي وهو غضبان»^(٢) تشويش الغضب للفكر ، وقدم الإجماع على النص كاس حداد^(٣) - لتقدمه عليه عند التعارض على الأصح الآتي ، وعكس لصاوي^(٤) لأن النص أصل للإجماع .

لثاني (مسالك العلة) جمع مسلك ، وهو الطريق ، الأول منها : الإجماع .

قوله (كاين الحاجب ... الخ) نية به كالعراقي عن أن ما وقع بلزكتي^(٥) من عزو / تقديم الإجماع إلى اليضاوي وتقديم النص إلى من الخجب ، وهم قوله (الآتي) أي في مباحث الترجيح .

(١) حارر كتي في البحر (٥٠١٨٤) وهو من جامع من عنه مجمع كميل ولاية مال بالصفحة ١٠٠ مجمع عن أصل يميل وإن الخلف في عين الله كجماع السلف على أن عرب في الأوصاف لأربعة معبر ، استعمل في ما علة مائة

(٢) سبق ترجمته في شروط العلة .

(٣) مختصر المتن «لايس الحاجب» (٢٣٣٣) ، معناه من تلايدي في «الاحكام» (٢٢٢/٣)

(٤) «المناهج» للشيخ أبي (ص ١٥٤) ، معناه بما للإمام في المصنوع (١٣٧/٥٨)

(٥) «شفت اسمع» كتي (٢٣٠٢)

الشيخ (الثاني) من مسائل العنة: (الصريح الصريح) بأن لا حتمل عبر عنة (مثل العلة كذا، فليس كذا، فمن أجل كذا، فمحو كي، وإذن) نحو قوله تعالى: «مَنْ أَحْلَلَ ذَلِكَ مَكَتْنَا عَلَىٰ بَنِي إِسْرَءِيلَ»^(١)، «كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ»^(٢)، «إِذَا لَأَقَدْنَاكَ صَعَفَ آخِيَةٍ وَصَفَ الْفَتَمَاتِ»^(٣)

وفيما عطفه المصنف رحمه الله عليه في قوله ما فيه في قوله بخلاف ما عطفه عليه.

الثانية، الثاني من مسائل لعنة النص قوله (الصريح) قال في تعده، من الخاحب^(٤) أدرج فيه ظاهر، وقال في شرحه، لا، ودرج ثلاثة في النص، وكل صحيح لكن ما صنعه المصنف أقعد.

قوله (فمحو كي) لا يقيصر فيها في شعبا عنها بمعنى «لأن مصدرية» لأن محل كونها للتعليل الذي هي صريحة فيه إذا لم تكن مصدرية.

- (١) قال الأمامي رحمه الله في الأحكام (٢٢٢ ٣) وهو أن يذكر دليل من الكتاب، أو السنة على التعليل بما عطف به موضوعه في محله من غير احتياج فيه إلى نظر واستدلال.
- (٢) سورة البقرة الآية (٢٢١)
- (٣) سورة البقرة الآية (٢٦١)
- (٤) سورة الإسراء الآية: (٧٥)
- (٥) مختصر المختص لابن الخاحب: (٢١ ٢٣٤)

الذين والظاهر كالللام طاهرة فمقترة نحو «أَنْ كَانَ كَذَا»، قالوا، قالوا في كلام الشارع، فالراوي

الشيخ (والظاهر) بأن يحسن عد لعنه حتى لا يرحمها (كالللام) طاهرة) نحو: «كَتَبْتُ أَنْزَلْتُ إِلَيْكَ تُخْرِجُ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ»^(١)، (مقترة) نحو أن كان كذا كذا لهي «وَلَا تُطْعَمُ كُلَّ جَلَدٍ مِنْهُمْ بِيَوْمِهِ»^(٢)، «أَنْ كَانَ ذَا خَالٍ وَيَسْ»^(٣) أي لا، (قالوا) نحو: «فَيُظْلَمُ مَنْ أَدْبَرَ هَذَا حُرْمَتُهُ عَيْنَهُمْ طَيِّبَتُ حُلَّتْ لَهُمْ»^(٤) في معناه منها عظمه (قالوا) في كلام الشارع^(٥) ويكون فيه في حكم نحو في معنى «وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا»^(٦)، وفي الموصف نحو حدث تصحيح في محرم ندي وقصه بآفة لا تمحوه طين ولا حرم، به قوله نعت به العينة ملأ^(٧).

للشأن

- (١) منه في الأحكام (٢٢٢ ٣) أدرج بذلك (٢٢١ ٤)
- (٢) سورة البقرة الآية (٢٢١)
- (٣) سورة البقرة الآية (٢٦١)
- (٤) سورة البقرة الآية (٢٦١)
- (٥) هذا والله ما جعله الأمامي في الأحكام (٢٢٤ ٣)، و (أما في المصنف)
- (٦) سورة البقرة الآية (٢٦١) و (أما في المصنف) (٢٢٤ ٣) و (أما في المصنف) (٢٢٤ ٣)
- (٧) سورة البقرة الآية (٢٦١) و (أما في المصنف) (٢٢٤ ٣) و (أما في المصنف) (٢٢٤ ٣)

فمبيدة الملع من حكمه بحاله عصب مشؤوس متفكر يشد على رة عذنة، وإذ
حلا ذكوة عن شانه وحدث بعد

(وكتفريقو بين حكمين يصعب مع ذكرهما، أو ذكر أحدهما) نص

مثال الأول: حديث صحيح: "أنه لا يحمل لغيره سهمين، وللمرئ
- أي صاحبه - سهمًا، فمترينه بين هذين حكمين ليس عصب لو لم يكن
لعلة كل منهما بعد

ومثال الثاني: حديث صحيح: "لا يبرئ" في خلاف غيره
معلوم برئته، فمترين بين عدم الإرث المذكور وبين الإرث المعلوم بفسه
القتل المذكور مع عدم الإرث لو لم يكن لعلة له لكان مبيدًا.
(أو) مترقه بين حكمين (بشرط، أو غاية، أو استثناء، أو استثناء)،

المسألة

(١) هذا هو القسم الثالث من أقسام الإيهام. المحصول (١٥٢/٥)، الأحكام (٢٢٨/٢)
(٢) روى محمد في الجهاد والسري، باب سهام القوس، (٢٨٦٣)، ومسلم في الجهاد، باب
كيفية قسمة المناجم، (٤٥٦١)، وأبو داود في الجهاد، باب في سهام الخيل، (٢٧٣٠-
٢٧٣٢)، والترمذي في السري، باب في سهم الخيل، (١٥٥٤)، وابن ماجه في الجهاد، باب
في قسمة المناجم، (٧٨٥٤)

(٣) روى الترمذي في السري، باب ما جاء في قتال من أث ثمن (٢١٠٩)، وروى هذا حديث
لا يصح لا يعرف لامر هذا وجه، والمسحوق من عدله من في ما قد تركه بعض أهل
العد منهم لأحد أحد، لعدم عن هذا أحد أهل العلم، وابن ماجه في حديث، باب عدل لا
برئ (٢٦٤٥)، والدارقطني في الرافض (٤١٠٩) وقال: «ليس حقيق متروك الحديث».
ودوي بعض أهل العلم من مثله، روى مالك في القبول، باسم ما جاء في ميراث العصب، والتلفظ
به (١٦٨٤)، وابن ماجه في حديثه، باب القتال لا يبرئ، (٢٦٤٦)، قال البرصيري في
القبول (٢٧٧/٣) هذا حديث حسن، روى البيهقي في معرفة (١٠٣/٩) قال أحمد هذا
مترسل يعني مقطع أن عمرو بن قيسه يترك عمرو بن الخطاب، والله تعالى أعلم

سئل

المسألة

مثال الشرط: حديث مسلم: «الدعب بالذهب، والقيضة بالفضة، والبر
بالز، والشعير بالشعير، والتمر بالتمر، والخلع بالخلع مثلاً بمثل، سواء سواء
يذهب، فإذا احتلفت هذه الأحاسن فمبوا كيف يشتم إذا كان يد بيده،
وإذا يد من مع مع في هذه الأشدة متفصلاً وبين حو، عند خلاف
حسن، لو كان بعدة لأحلاف لمحو ركن بعد

ومثال العاية منه عان: «ولا تقربوهن حتى يظهن» في يد ظهن
فلا مع من في صرح في في قوه بعدن عنه: «فإذا تظهن
فأتوهن» في صرح مع من في صرح في خصص بين حو، في الظهر
وإذا يد بعدة ظهن بعد، كان بعد

ومثال لا يشاء منه عان: «فصفت ما فرضتم إلا أن يغفوت» في
الروحان عن ذلك النصف فلا شيء من، فصرقة من ثوب نصف من بين
أصانه عند عموهن عنه، لو لم يكن لعلة لعدم للانتفاء لكان بعداً

ومثال الاستدراك: قوله تعالى: «لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم ولكن
يؤاخذكم بما عقدتم الأيمان» في صرح من عدم مؤاخذة بالآسان،
وبن المؤاخذة بها عند تعديده، لو لم يكن لعلة لتعقد للمؤاخذة لكان بعداً

القائمه قوله (في الحيفس) لأولى من الظاهر

- (١) روى مسلم في المساقاة، باب الصرف ويبيع الذهب بالورق، (١٠٣٩).
- (٢) سورة البقرة، الآية: (٢٢٢).
- (٣) سورة البقرة، الآية: (٢٢٢).
- (٤) سورة البقرة، الآية: (٢٣١).
- (٥) سورة البقرة، الآية: (٨٩).

لثلاث وكترتيب الحكم على الوصف، وكمنيه بما قد يقوّت المطلوب.

.....

الخلاصة: وعكس هذا النمط من البناء

وفي الوصف المفقود والحكم المستطوع - وقد كثرت عند خلاف
مختلفة - جميع كما أفادته عبارة نصف، قيل «أي إلى» سريلا مستط
مربة للمعط، فبعد عدد مضاعف عن سريلا سريلا، وقيل «نس
سريلا» و«ص» - لأن «سريلا» لا سريلا توصف بتحكم خلاف سري
غير كون توصف عن مثال الأول فإنه يعني «وأخذ الله الشيخ» (3)
محمدة سريلا لصحة. والثاني «كثيرا لروايات سريلا» و«

التَّوْبَةُ (وَكَمْ تَبِيبُ الْحُكْمِ عَلَى الْوَضِيفِ) سَمِعُوا «أَكْرَمَ بَعْلَمَ» فَرَتَبَتْ «كَرَامَ عَلَى الْعِلْمِ لَوْ لَمْ يَكُنْ لِعَلِيهِ الْعِلْمُ لَهُ لَكَانَ بَعِيدًا».

(وَتَحْتَمِيهِ) أي الشارع (إِذَا قَدْ يَمُوتُ الْمَطْلُوبُ) ^(٢١) نحو قوله تعالى: ﴿لَا تَسْعَوا إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ وَدَرُوا الْآتِيعَ﴾ ^(٢٢)، فبلغ من سبع وقت مساء أخضعه الله قد يموتها، لو لم يكن لخطئته فتوبيتها لكان بعيداً.

وهذه أمثلة لما اتفق على أنه إيهاء ، وهو أن يكون الوصف والحكم منقطعاً وإن كان في بعضها تقديرٌ .

الثالثة قوله (وعكس هذا القسم) أي كونهما منقسمين ليس بـ: فصلا، بل بدلت
على فساد ما به منه كلمة نصف في تعريف لايم، من أن هذا اسم على قول
قوله (وجبه) أي في عكسه كـ: «عن» حيث معه صلة بين لساناً يؤخر وهو
قولُه/ «خلاف» والخبر وهو قوله في الوصف... الخ.

قوله (مختلف الترجيح) أي مرجح في قولنا توصف المفعول بحكم نلفظ
خلاف المرجح في عكسه قوله (الحوار كقول الوصف أمم) أي من حكمه، فلا
يسمونه لأن موجود بذاته عصفاء على العلوم قوله (فجعله) أي يبع مستلزم
لصحة، فحده هو الوصف للمفعول في ذاته، وصحته هو الحكم المستلزم منها

قوله (كتعليل الربويات) أي حكمها كحرمة المأصدة في بيع بعضها ببعض
فالربويات بمعنى حرمة المأصدة بها هي أخوة للمعط، والمعظم أو غيره
من العتق أو الكفا هو الوصف المنه

ملاشية قوله (المطية تغوينها) أي تكبر لشدة غي سابع عن سعي مطية تنموس الخلفه

قوله (وإن كان في بعضها تغدير) أي كمثل بعاثه شجرة عسى : ﴿وَلَا تَقْرُبُوهَا حَتَّى يَذُوقُوا الْعَذَابَ﴾ فإن بوصف وحكمه فيه مقدار كما قدرتم شرح

قيل : وإنما جعل الوصف في القافية مُتَدَرِّجًا مع أَنَّ لفظه مذكور بقوله : «يَطْفُونَ»، وحمل في الاستثناء مذكور بقوله : «أَن يَطْفُونَ» لأنه في الأول ذكر عاية لم يفتد من المنع ، لا لترتب حكمه عنه فيحتاج إلى تفسيره ، وفي الثاني ذكرها مُتَحَرِّجًا مما قبله لِتُرْتَبَ حكمه عليه

(١) هذا هو القسم الرابع من أقسام الإيماة، الأحكام (٢٢٩/٣)، الشبذ (٧٧/٢).

(٢) عدد من جملتي من قسم (ب) - «المحصول» (١٥٤، ٥)، «الشيف» (٧٧ ٣)

(٣) سورة الجمعة، الآية: (٩).

(٤) سورة البقرة، الآية: (٢٢٢)

(١) حماد بن عيسى بن عبد الله بن أحمد بن محمد بن أبي الحجاج، (٣/ ٢٣١)، ومعه ابن حماد بن عيسى.

(٢) ربه قال أياك أعبد، عبادته، فمخمس أس اساجدا، ٢، (١٣٦)، شرح النكوح، (١٤١/٢)

(۳) سورة البقرة، الآية (۲۷۵)

لللغز الرابع: السبر والتقسيم، وهو حصر الأوصاف في الأصل، وإبطال ما لا يصلح فيتعين الباقي.

(الرابع) من مسائل العلة: السبر والتقسيم، وهو حصر الأوصاف الموحدة (في الأصل) لنفس علة (إبطال ما لا يصلح) منه نعمة (فيتعين الباقي) ما كان يحصر أوصاف البر في قياس الذرة مثلاً علة في الطعم وغيره وبطل ما عدا طعم حريقه بمعنى أن طعم لعملة و سبر لغة الاحتراز فالتمية بمنجموع الأسمين واضحة، وقد يقتصر على السبر.

للمسألة الرابع من مسائل العلة: السبر والتقسيم قوله (وهو) أي ما ذكر من السبر والتقسيم كما نشر به شرح هذا منه فليس بمنجموع الأسمين واضحة، وهذا بمنزلة أصول الفقه علياً. وأما معناها مفردين فالسبر^(١) الاعتار، وتقسيمها شيء ما حد عن حوزة محتملة وسبر نوعان لأن الباطل يحذر أي يحذر أو لا هل يحل وصفه بعد تحريمه نفسه، ثم يعتبر شيئاً يصلح منه نعمة، ولا اعتبار لأول من سبقه كان السبر مقدم على التسمية.

قوله (وبطل ما عدا الطعم بطريقه) أي كان أصل القوت ثبوت حكم في الملح مع انتفاء القوت فيه بناء على شرائط الانعكاس في لعله المستمع مع تعدده وبطلان كبر ثبوت نصاً بمخالفاتها لظاهر خير مسلم: «الطعام بالطعام مثلاً بمثل»^(٢) لأنه علل حكمه فيه باسم لعدم بدني هو معنى الطعام، والمعنى بالمشققتي مثل ما منه الاشتقاق كالقطع ولحد المعلقين باسم لسبق والراعي

(١) اقتباس (٢) ١٠٦، تصحيح (٢٦٣)

(٢) روى عنه في المسألة، ما مع هذه مثلاً مثل (٢٠٥٦)

للغز ويكفي قول المستدل: «بحث فلم أجد، الأصل عدم ما سواه»، والمجتهد يرجع إلى ظنه.

الذي (ويكفي قول المستدل) في المسألة في حصر الأوصاف التي ذكرها (بحث فلم أجد) غيرها، (والأصل عدم ما سواه) عدمه مع أهيه سطر يدفع عنه ذلك مع احصر (والمجتهد) أي سطر عنه (يرجع) في حصر الأوصاف (إلى ظنه) فيأخذ به، ولا يكابر نفسه.

للتبئة قوله (ويكفي) أي في دفع منع المعترض المحصر.

قوله (والأصل عدم ما سواه) الأول جعل الوو بمعنى «أو» كما عثر في نسخ ابن سعد محصر من حجباً^(١) وعبراً^(٢) لأن بناءه مع معناه الأصل يقتضي أنه لا بد من الجمع بين شدوينا/ وما قبلها، وليس كذلك.

وقوله (لعداته... الخ) تعليل لا قبلة.

(١) نظر (الأحكام) (٣١، ١٢٣)، وشرح نكته (٤، ١٤٣)، وشرح العدة (٢، ٢٣٦).

ولم يرد (٥٢٦)

(٢) نظر (الأحكام) (٣، ٢٣٥)، وشرح النكوة (٤، ١٤٦)

(٣) انحصار من حجباً (٢، ٢٣٦)

(٤) كالأصل في (الأحكام) (٣، ٢٣٣)

لأنه: فإن كان الحصر والإبطال قطعياً فقطعياً، وإلا فظني، وهو حجة
للمناظر والمناظر عند الأكثر،

الضيق (فإن كان الحصر والإبطال) أي كل منهما (قطعيًا فقطعياً) أي يهد لمسك
قطعي (وإلا) بأن كان كل منهما طبيًا، أو أحدهما قطعاً والآخر طبيًا (قطعيًا
وهو) أي لطني (حجة للمناظر) عنه (والمناظر) عنه (عند الأكثر) "لأنه
الغفل بالظن".

وقيل: «ليس محققاً مطلقاً لجواز بطلان الباقي»^(٣)

للشبهة

والثالث: «إن أجمع على تعليل ذلك الحكم»، وعليه إمام الحرمين،
ورابعها: «للمناظر دون الناظر». فإن أبدئ المترص وصفًا رائدًا لم
يكتف ببيان صلاحيته للتعليل، ولا يقطع المستدل حتى يعجز عن
إبطاله؛ وقد يتفقان على إبطال ما عدا وصفين، فيكفي المستدل
التريديد بينهما.

الخامس (والثالث) "حجة" إن أجمع على تعليل ذلك الحكم في أحسن، (وعليه
إمام الحرمين) خذوا من أداء بطلان الباقي إلى خطأ التجميعين^(١).

(وزايمها): «حجة (للمناظر)» عنه (دون الناظر) عنه لأن صفة لا يعموم
حجة على خصيه^(٢)

(فإن أبدئ المترص) عن حصر مسدود صفي (وصفًا رائدًا) عن أوصافه
(لم يكتف ببيان صلاحيته للتعليل) لأن بطلان حصر ما يده كذب في
الاعراض. مع مسدود دفعه بطلان بعضه^(٣)

شبهة قوله (إن أجمع على تعليل ذلك الحكم) أي على أنه من الأحكام لمعلنه لا
لنفسه

قوله (خذوا من أداء بطلان الباقي... الخ) يد مع أنه يؤدي إلى ذلك.
ولا يلزم من إجماعهم على تعليل الحكم الإجماع عن أنه مفضل شيء على بعض
قوله (الظني) بالجزء صفة لـ «حصر».

(١) «البرهان» لإمام الحرمين: ٢ - ٣٠

(٢) «هو ما اختاره الأندلسي في الأحكام» (٢٣٤/٣)

(٣) «عن حصره» «عن حصره» (٢٣٦/٢) «عن حصره» (٢٣٦/٢) «التشبيه»

(٢٣٦/٢) «عن حصره» «عن حصره» (٢٣٦/٢)

(١) «عن حصره» «عن حصره» (٢٣٦/٢) «عن حصره» (٢٣٦/٢) «عن حصره» (٢٣٦/٢)

(٢) «عن حصره» «عن حصره» (٢٣٦/٢) «عن حصره» (٢٣٦/٢) «عن حصره» (٢٣٦/٢)

(٣) «عن حصره» «عن حصره» (٢٣٦/٢) «عن حصره» (٢٣٦/٢) «عن حصره» (٢٣٦/٢)

لذلك ومنها: أن لا تظهر مناسبة المحذوف، ويكفي قول المستدل: «بحث فلم أجد موهم مناسبة»

ابن عسك (ومنها) أي من طرق الاعتراض (أن لا تظهر مناسبة) بوصف (المحذوف) "عن الاعتبار بخلافه بعد بحث عنها لاسيما منسوبة إليه بخلافه في الإسم (ويكفي) في عدم ظهور مناسبة (قول المستدل) «بحث فلم أجد» (وهو مهم مناسبة) أي ما يقع في نفسه من مناسبة مع هذه نظراً"

لكنه قوله (للحكم) صفة مناسبة هذه الاشياء فثبت العلية) أي وهو ظهور المناسبة.

قوله (بخلافه في الإسم) أي من طرق الاعتراض بخلافه في الإسم (ويكفي) في عدم ظهور مناسبة (قول المستدل) «بحث فلم أجد» (وهو مهم مناسبة) أي ما يقع في نفسه من مناسبة مع هذه نظراً

(١) هذا هو الصواب في طرق الاعتراض، وهو عدم ظهور مناسبة، بل هو على ما ذهب إليه في وصف ما يقع فيه عدم مناسبة ولا ما يقع فيه مناسبة، وإن كان لا يظهر من حيث عدم ظهور مناسبة، وما يثبت من الإجماع، فثبت عدم حكمه بوصف ما يقع فيه، ويظهر من كلامه ما ذهب إليه من عدم مناسبة (المرجع: ٢١٦، ٢١٧)، ويختص من أحاديث (٢٣٨، ٢٣٩)، (الأحكام: ٣١، ٣٢)، (شرح جرحه: ١٢٦، ١٢٧)، (شرح الكوكب: ١٢٩، ١٣٠)، (المرجع: ٢١٦، ٢١٧)

لذلك فإن ادعى المعارض أن المستبين كذلك ليس للمستدل بيان مناسبة، لأنه انتقال، ولكن يرجع صده بموافقة التعدية

التي (فإن ادعى المعارض أن) توصف (المستبين كذلك) أي لا يظهر مناسبة (ليس للمستدل بيان مناسبة لأنه انتقال) من طريق السيرة إلى طريق المناسبة، ولا يقال يؤدي إلى الاستدلال محدود، (ولكن يرجع صده) عن طريقه من إيجاب عدمه فثبت عدمه (بموافقة التعدية) حيث يكون المستبين متعدداً، فإن بعده حكمه فثبت عدمه فثبت عدمه

لكنه قوله (ويكن يرجع) أي ويكن للمستدل ترجيح صده فثبت عدمه (كغيره) أي غير المستد

قوله (سؤفة التعدية) بمر المستدل قوله (محملة) معمول (تعدية الحكم)

(١) قاله جماعة من الأحكام (٢٣٦، ٢٣٧)، (المعجم: ٢١٦، ٢١٧)، (شرح الكوكب: ١٢٩، ١٣٠)

للتحقق ويتحقق الاستقلال بعدم ما سواه بالسبب.

السبب (ويتحقق الاستقلال) في استقلال بوصف لمساواة في العلة (بعدم ما سواه بالسبب)، لا يقول لسبب: بحيث فيه أحد هذه، لأصل عدمه كما تقدم في السبب لأن المقصود هنا الإثبات، وهناك النقيض.

للحاشية قوله (وَيُحَقِّقُ) معنى يسمو - فوبه (بعدم ما سواه) بمعنى - 'أخبر' وفوبه (بالسبب) متعلق بـ 'عدم'.

وقد يقال: في ثبات مستند استقلال بوصف بعده هذه مثبته بالسبب تنقل من صيرين مسبوقة من بق السبب، وهو مجموع للإشعار المحذور كما تقدم الشارح بصره في هذا المسبب.

ويجوز أن يسو ج في أساس من مسبوقة من حيث هو: وهذا سبب منه، بل تكتم دليلاً بمسبب آخر.

قوله (والأصل عدمه) محض تسمية، فلهذا من خلاف ما قدمناه في السبب لأن المعبر هنا بـ 'ثبات' بوصف تصانيع معينة، ونه نقيض لا يصححها كما في سببه الشارح. فإذا لم يكف هذا الأمران فأحدهما أولى.

للثبوت والمناسبت: الملائم لأفعال العقلاء عادة، وقيل: ما يجلب نفعاً أو يدفع ضرراً،

السبب (والمناصفة) المأخوذة من مناسفة لتقدمة (الملائم لأفعال العقلاء) إعادة كما يقال هذه المنة مناسفة هذه التولية، بمعنى أن جمعها معها في سلك موافق عادة العقلاء، في فعل مثله مناسفة الوصف بلحكمه المنة تنب عليه موافقة عادة العقلاء في صميمه شيء، بل ما يلائمه.

(وقيل): «هو (ما يجلب) للإنسان (نفعاً أو يدفع) عنه (ضرراً)»^(١) فإن في محذور «هذه» قول من يعقل أحكام الله بالصانع، ولأن قول من يباهى، مع عدمه الصبر لأمره^(٢).

عشبه فوبه (والصبر لئلا) والصبر لأمره في توسل.

(١) هذا تعريف من لا يعقل فعل الله تعالى بالصانع، وهو جمهور الأصغر المخصوصة.

(٢) (١٥٨ هـ)، ص ٥١ (٢٠٦ هـ).

(٣) هذا هو السبب في الصانع (ص ١٢٤)، والفرق في الصانع (ص ٣٩١).

(٣) المخصوصة في (١٥٧ هـ) وفي هذا تعريف جمع الصانع وهو ما ينبغي أنه لا يجوز تحديده.

لمن وقيل: «وصف ظاهر منضبط يحصل عقلاً من ترتيب الحكم عليه ما يصلح كونه مقصوداً للشارع من حصول مصلحة أو دفع مفسدة» فإن كان خفياً أو غير منضبط اعتبر ملازمه، وهو المصلحة

الشرعي (وقيل هو وصف ظاهر منضبط يحصل عقلاً من ترتيب الحكم عليه ما يصلح كونه مقصوداً للشرع) لا بد من ذلك حكم (من حصول مصلحة أو دفع مفسدة)^(١)

فإن كان (وصفاً حقيقياً أو غير منضبطاً غير ملازمه) الذي هو وصف منضبط (وهو المصلحة) لا بد من ذلك حكم (من حصول مصلحة أو دفع مفسدة) لا بد من ذلك حكم (من حصول مصلحة أو دفع مفسدة)

الحاشية قوله (ما يصلح كونه مقصوداً) دليل على حصول حكم شرعي لا بد من ذلك حكم (من حصول مصلحة أو دفع مفسدة) لا بد من ذلك حكم (من حصول مصلحة أو دفع مفسدة)

قوله (من حصول مصلحة أو دفع مفسدة) المصلحة بدو أو سنها والمفسدة الالامة أو سببها وكل منها دنيوي وأخروي.

(١) قال الأمامي في الأحكام (٣٠٣) من حيث في المصنف (٢٠٣٩) والمصنف في شرحه (٣٣٩) شرح الأمامي في المصنف (١٢٢) والامام في شرحه (١٢٢) حاشية الأمامي في المصنف (١٢٢) والامام في شرحه (١٢٢) حاشية الأمامي في المصنف (١٢٢) والامام في شرحه (١٢٢)

من وقد يحصل المقصود من شرع الحكم بقاء أو نكاح كالبيع والقصاص،

الشرع (وقد يحصل المقصود من شرع الحكم بقاء أو نكاح كالبيع) يحصل المقصود من شرعه وهو (القصاص) يحصل المقصود من شرعه وهو لا بد من ذلك حكم (من حصول مصلحة أو دفع مفسدة)

بأنه (الشرع) لا بد من ذلك حكم (من حصول مصلحة أو دفع مفسدة) لا بد من ذلك حكم (من حصول مصلحة أو دفع مفسدة)

(١) قال الأمامي في الأحكام (٣٠٣) من حيث في المصنف (٢٠٣٩) والمصنف في شرحه (٣٣٩) شرح الأمامي في المصنف (١٢٢) والامام في شرحه (١٢٢) حاشية الأمامي في المصنف (١٢٢) والامام في شرحه (١٢٢)

لأنه وقد يكون محتملاً سواء كجذ الخمر، أو نفية أرحح كتناكح الأيسة للتوالد، والأصح جواز التعليل بالثالث والرابع كجواز القصر للمترقة.

البرهان (وقد يكون) خصوص المقصود من شرح حكم (محتملاً) كحصول سنده (سواء كجذ الخمر) فإن حصول المقصود من شرعه وهو لا حد على شرب وانتفاؤه متساويان بتساوي المتعدين عن شربها والمقدمين عليه فيظهر (أو) يكون (بمعنى) في سنده المقصود من معنى "سند" مدخل، أي متى (أرجح) من حقه كتناكح الأيسة للتوالد الذي هو المقصود من التناكح فإن انتفاءه في مكانها أرحح من حصوله.

(والأصح جواز التعليل بالثالث والرابع) في المقصود بتساوي حصول والانتفاء.

الناطقة قوله (فإن المتعدين عنه أكثر من المتقدمين عليه) لا بد من حال لمكيف أنه إذا علم: أنه إذا كان قبل، كيف عن سنده

قوله (فيما يظهر) في سنده لا بد من سنده (أصح) عنها فهو يفرسي لا تحقيقاً.

قوله (من نفي شيء) الخ) سنده على سنده، كفي يستعمل مُعدياً يستعمل لازماً.

قوله (والأصح جواز التعليل بالثالث والرابع أي المقصود... الخ) فقصته جواز التعليل بالحكمة، وبمعنى، بد المقصود بمرتبة قوله قبل: فإن كان الوصف حقيقاً، أو غير منطبق... الخ) وإن كان عالياً لما اقتضاه كلاماً في أوائل / شروط العلة

(١) قال الأسيدي: (الحكمة ٣١ ٢٣٩) الخ) لا بد من سنده عن صحة التعليل به عند المقارنة للمعنى، ومن بعد الثالث الخ) لا بد من سنده عن صحة التعليل به إذا كان ذلك في حال الغنى لشروطه، خصوصاً من وجهي غالب صور حقه ولا فلاه (مختص)

والمرجح حصول نص في خصوص في خمسة (كجواز القصر للمترقة) في سنده المعنى فيه لشقه أي هي حكمة المدخول به في خصوصها في خمسة وقبل لا حد على العمل به لأن الثالث مشكوك في حصوله، وبمعنى مرحولته أن الأول والثاني فيجوز التعليل بهما قطعاً.

فأشبهه ونحو ذلك مع ما مر أن حكمه بد غلب بها يكون دليلاً (الحكمة)

وهو (كجواز القصر للمترقة) نظير سنده فيكون دليلاً له كما صرح من صاحب المدخل كجواز القصر لم يذكر حيث اعترضه استمر مع سنده خمسة في هذا وشكاً، وخامس سنده ومن ذلك استبعاد المقصود ومنه

قوله (أما الأول والثاني فيجوز التعليل بهما قطعاً) هذا مبدء سنده لاختلاف المقدم في جواز التعليل بالحكمة، أو هو باسطة إلى الحق جواز التعليل بهما إن حصلت لأن صاهر أن الكلام هذا مبرر عنه

(١) قال الأسيدي: (الحكمة ٣١ ٢٣٩) الخ) لا بد من سنده عن صحة التعليل به عند المقارنة للمعنى، ومن بعد الثالث الخ) لا بد من سنده عن صحة التعليل به إذا كان ذلك في حال الغنى لشروطه، خصوصاً من وجهي غالب صور حقه ولا فلاه (مختص)

لِلثَّانِي فَإِنْ كَانَ قَائِمًا قَطْعًا فَقَالَتْ الْخَفِيَّةُ : «يُعْتَرَى» ، وَالْأَصَحُّ لَا يُعْتَرَى سِوَاهُ
كَانَ مَا لَا تَعْبُدُ فِيهِ كُلُّ حَقٍّ نَسَبَ الْمَشْرِقِيِّ بِالْمَغْرِبِيِّ ، وَمَا فِيهِ تَعْبُدُ
كَاسْتِبْرَاءٍ جَارِيَةٍ اشْتَرَاهَا بِأَتَمِّهَا فِي الْمَجْلِسِ .

الْخَفِيَّةُ (فَإِنْ كَانَ) الْمَقْصُودُ مِنْ شَرْعِ الْحُكْمِ (قَائِمًا قَطْعًا) فِي بَعْضِ الصُّوَرِ . فَقَالَتْ
الْخَفِيَّةُ^(١) : «يُعْتَرَى» مَقْصُودٌ فِيهِ حَتَّى يَنْتَبِهُ حُكْمُهُ وَمَا يَنْتَبِهُ عَنْهُ كَمَا
سَيُظْهِرُ . (وَالْأَصَحُّ لَا يُعْتَرَى)^(٢) لِلْقَطْعِ بِأَسَدِيَّةٍ . (سِوَاهُ) فِي الْإِعْتِبَارِ وَعَدَمِهِ
(مَا) أَيْ الْحُكْمُ الَّذِي لَا تَعْبُدُ فِيهِ كُلُّ حَقٍّ نَسَبَ الْمَشْرِقِيِّ بِالْمَغْرِبِيِّ) عَدَمُ
الْخَفِيَّةِ^(٣) . فَهِيَ هَذِهِ مِنْ بَرَاهِنِ بَعْضِ مَنْ دَعَا بِإِعْتِبَارِ قَائِمِ بَعْضِ بَعْضٍ
فَالْمَقْصُودُ مِنَ الْإِعْتِبَارِ . وَهُوَ حَقٌّ لِنُصْبِيٍّ - حَتَّى يَحْصُلَ الْغَدْرُ فِيْهِ حَتَّى
الْبَيْتُ - قَائِمٌ لِنُصْبِيٍّ فِي هَذِهِ الصُّورِ ، يَنْتَبِهُ عَنْهُ بَعْدَ تَلَاوُحِ الْبَرَاهِنِ وَفِي
عَقْدَةِ الْخَفِيَّةِ فِيهِ خُذُ مَقْصِدِهِ وَهِيَ - وَجْهٌ - حَتَّى يَنْتَبِهُ كُلُّ حَقٍّ وَعِزِّهِ
لَمْ يَكُنْ . وَوَيْلٌ . لَا عُدَّةَ مَعَهُ مَعَ مَقْصِدِ بَعْضِ بَعْضٍ وَلَا خُذُ

لِلثَّانِي قَوْلُهُ (يُعْتَرَى الْمَقْصُودُ فِيهِ) أَيْ فِي بَعْضِ الصُّوَرِ .

الْبَيْتِ

الْبَيْتِ (وَمَا) أَيْ وَالْحُكْمُ الَّذِي (فِيهِ تَعْبُدُ) كَاسْتِبْرَاءٍ جَارِيَةٍ اشْتَرَاهَا بِأَتَمِّهَا (بِرَجُلٍ مِمَّنْ
فِي الْمَجْلِسِ) أَيْ عَدَمُ الْبَيْتِ . فَالْمَقْصُودُ مِنْ اسْتِبْرَاءِ جَارِيَةٍ نُسْبَةٍ - مِنْ رَجُلٍ -
وَهُوَ مَعْرِفَةُ بَرَاهِنِهِ وَرَجْعُهَا مِمَّنْ الْمُسَبِّقُ بِأَخْلَاقِهَا - قَائِمٌ قَطْعًا فِي هَذِهِ الصُّورَةِ
لِإِنْتِفَاءِ الْجَهْلِ فِيهَا قَطْعًا . وَقَدْ اعْبَرُوا حَقِيقَةً فِيهِ بِتَقْدِيرِ حَتَّى يَنْتَبِهُ فِيهِ
الْإِسْتِبْرَاءُ^(١) . وَغَيْرُهُمْ لَمْ يَعْتَبِرُوا . وَقَالَ بَعْضُهُمْ فِيهِ تَعْبُدُ كَمَا فِي اسْتِبْرَاءِهَا مِنْ
مَرَّةٍ لَا لِمَنْ سَبَقَ . وَهُوَ يُوَظِّقُ بِتَعْبُدِكَ عِنْدَهُ فِي مَحَلِّهِ خِلَافَ حَقِّهِ لِبَيْتِ

لِلثَّانِي قَوْلُهُ (لِرَجُلٍ) مُتَعَلِّقٌ بِ«بَائِتِهَا» . وَقَوْلُهُ (مِمَّنْ) مُتَعَلِّقٌ بِ«اسْتِبْرَاءِهَا»
قَوْلُهُ (الْمُسَبِّقُ) نَعْتٌ لِبَيْتِ «مَعْرِفَةُ» .

(١) إجماع برهانه (٢/٢٧٣-٢٧٤) .

(٢) قوله الحكيم : «تساقطت» . الخائفة . «الأحكام» (٣/٢٤٠) . «مختصر ابن الحاجب» (٢/٢٤٠) .

«شرح الكفاية» (١٥٩-١٦٠) .

(٣) إجماع برهانه (٢/٢٦٢) .

(١) إجماع برهانه (٢/٢٧٣-٢٧٤) .

الذي والمناسب: ضروري، فحاجي، فتحسيي. والضروري كحفظ الدين، فالنفس، فالعقل، فالنفس، فالعقل، فالنفس.

شرح (وَالْمَنَاسُكُ) من حيث شرح احكامه نه نفسه (اصروري، فحاجي، فتحميني) عطفها به «الفاء» ليُفيد أن كلاً منها فَوْن ما مبدئي الزننه

(والضروري) وهو ما نصّ حاشيته في حد ضرره (كحفظ الدين)
المشروع له قتل الكُفْر، وغيره بدعي في بدع. (فالعصي) أي حفظ
المشروع به الفصحى، (فالعقل) أي حفظه مشروع به حد سكر، (فالسب)
أي حفظه مشروع به حد ريب، (فالمال) أي حفظه مشروع له حد سيرة وحد
قطع الطريق.

اللائي قوله (دون ما قبله في الرتبة) أي يفتدوا ما فيه عند سحارص وقد اجتمعت أقسام المناصب في السفحة فسقة شتم ضرورية، وروحه حاجية، والأقارب تحسنية.

وَيُعْتَرِضُ عَنْ الْحَاجِي بِـ «الْمَصْلُوحِي» كَمَا صَنَعَ الْبُضَاوِي^(٢)

قوله (كحفظ الدين
الح) الكاف فيه استفصائية لأن الكتب المراد هي
محصورة فيما ذكره.

قوله (وعقوبة الدعين إلى اللذيع) لأول جمعها من مكمل الضروري^(١)
الأنبياء في كلامه

(١) هذه هي النسخة المشار من قبل صاحب المخطوطة، وهو عاقل المقصود من شرح حكمه، وهو أيضا عن ثلاثة من أهم كتّاب الصنف وغيره، المقصود (١٦٢٥)، بمصر من الخراج (٢) (٢٤٥)، البحر (٥/٢٠٨، ٢١٣)، شرح التوكيد (٤/١٥٩).

(۲) آیة «المیہ» (ص: ۱۵۴).

(۳) کیا علی ابن ابی طالب (ع) اسعیر (د ۲۱۰)

(والعريض) أي حصصه شروحه في حديثي وعهد رده مصنف
في قصتي - بعينه - اعادة في بيته من بيتي - وعنه كلامي
لا يعيد فيه - اعادة - لا بد منه في ملاحظتي في بيته

تحتبه فيه الم شروع له حذ القدف) في و بعدد لأنه يرحف في قدف غير
محقق وفي لاء في عرحف غير عرحف

قوله (إشارة إلى أنه في مرتبة المال) قال الزركشي: والظاهر أن الأعراس تتفاوت قيمتها ما هو بين الكليات وهو الأنساب وهو أرفع من الأموال دون حفظها تارة بتحريم الزنا، وتارة بحرية الصدق لمعي، إذ استثنى في لأسباب، وحركة لأسباب مقدم على أموال، ومنها ما هو ذنب وهو ما عدا لأسباب (٣) فهو ذنب ما هو ذنب، أي من الأعراس ما هو ذنب الكليات فهو ذنب لأموال، لا في نسبكم عنه مصنف (٤)

(١) عند الملكية والجنابة، ومطأخري الشافعية، (١٧٨٢) ج ٢ ص ٢١٠.

١٢) هم سجناء من عدد شيوخ من عدد كبره، منهم زهير، عزالدين حسي، القصة (اصري)،
فخري، اكرم سيد محمدي، اعلموا في سنة ١٩٦٥ في بيروت من قبل
والقصة انه قد تم مع حادي كندوس وعده في حوالي سنة ١٩٦٧ الا انه اشهر بالقبض (١٩٦٦)

(۳) انصاف فیما بین اہل بیت (ع)

(2) دونه ای. اصل: لیسوی. در دین مرهمی. (۱۷۸۶)

للثقل ويُلحق به مكملته كحد قليل المسكر .

والحاجي كالبيع بالإحارة . وقد يكون ضروريا كالإحارة لتربية الطفل . ومكملته كخيار المجلس . والتحسيني : غير مُعارض القواعد كسلب العبد أهلية الشهادة ، والمعارض كالكتابة .

أقول (ويُلحق به) أي بالضرورة فيكون في سنة (مكملته كحد قليل المسكر) وإن قبله لدعو إلى كثرة مذهب حنفية لعدم دفع في حقه مانع من القس وخذ عليه كالكثير

(والحاجي) وهو ما مضى منه ولا يصل إلى حد منه . (كالبيع ، بالإحارة) لمشروعيه بحيث يباح له . ولا يثبت منه ما لا يثبت من الضرورات السابقة .

وعطف لإحارة - لئلا ، لأن حجة به دور حجة من نوع

(وقد يكون) حاجي في الأصل (ضروريا) أي بعض اضطرار (كالإحارة) لتربية الطفل (وإن منكم منعه) وهي براءة بقاء عنه لو لم تُشرع (إحارة) - حفظ نفس لصل

للحاجة قوله (فإن ملك المنفعة فيها) أي في (إحارة) قوله (حفظ نفس لطيف) دغل "يقوت" أي يموت حفظه يموت ملك المنفعة . وعرض بأنه قد يموت المنفعة ولا يموت حفظ نفس اضطرار بأن يوجد متزوج ، أو من يرضه خلع ، أو يأسر بولي تربيته ، أو يشتري به مة تربيته "وتحت بأن أفرادهم أن هوات ملتب المنفعة مطلة لغوات حفظ نفس لطفل لو لم تُشرع الإحارة ، واعداً المطلة لا يؤثر فيه مع وجودها قوات المنة .

(١) الأحكام (٢٤١/٣) ، شرح العبد (٢٤١/٢) ، البحر (٢١١/٥) ، شرح الكوكب (١٦٥ ، ٤) ، العواتق (٢٧١/٢)

أقول

البيع (ومكملته) أي حاجي (كخيار البيع) المشروع ضروريا كسلبه منع يُسلم عن نفس

(والتحسيني) وهو ما مضى منه ولا يصل إلى حد منه . (كالبيع ، بالإحارة) لمشروعيه بحيث يباح له . ولا يثبت منه ما لا يثبت من الضرورات السابقة . (وقد يكون) حاجي في الأصل (ضروريا) أي بعض اضطرار (كالإحارة) لتربية الطفل (وإن منكم منعه) وهي براءة بقاء عنه لو لم تُشرع (إحارة) - حفظ نفس لصل

(والمعارض كالكتابة) وإنها غير محتاج إليها إذ لو مُنعت ما خسرناها فمسححة في حده بغير أن يثبت فيه من بطلان ، وهي خارقة لدعوى "الصحة مع شخص بعض منه بعض حراً ، إذا ما خصته المكت في قوة من سنة - محذرة"

حاشية قوله (المكرم) أي الذي هو من لا يراه أحق ولا يملكه عن شهود عبه

(١) الأحكام (٢٤١/٣) ، شرح العبد (٢٤١/٢) ، البحر (٢١١/٥) ، شرح الكوكب (١٦٥ ، ٤) ، العواتق (٢٧١/٢)

(٢) الأحكام (٢٤١/٣) ، شرح العبد (٢٤١/٢) ، البحر (٢١١/٥) ، شرح الكوكب (١٦٥ ، ٤) ، العواتق (٢٧١/٢)

كوكب (١٦٦ ، ٤)

(٣) البحر (٢١٢ ، ٥)

لِللَّاحِقِ ثُمَّ الْمُنَاسِبُ: إِنْ اُعْتَبِرَ بِنَصْرِ أَوْ إِجْمَاعِ عَيْنِ الْوَصْفِ فِي عَيْنِ الْحُكْمِ فَالْمَوْثِقُ،

البرق (ثم الناس) من حيث اعترة أقسام^١ ، لأنه (إن اعتبر نص أو إجماع غير الوصف في عي الحكم والمؤثر)^٢ ظهور تأثيره في غيره مثل لأت بالنص : تعليل نقص النصوص معنى الذكر^٣ ، فإنه مستفاد من حديث الترمذي وغيره : «مَنْ ذَكَرَهُ فَلْيَتَوَضَّأْ»^٤

للأشياء قوله (ثم) المناسب من حيث اعتباره، أي وجود وعدمه أصام أي أربعة مؤنث، وملائم، وعربى. ومفرد. وكذا باقي كلامه **عوله** (عين) لوصف في عين الحكم المراد بعينه نوعه، لا شخصه.

[illegible]

١١٦ (٦٠) وحديث آخر لا يكاد يصح، بعد أن نحى
 أسبغ ثلاث لا يصح حديث عن سفيان بن عيينة، وما رواه
 ابن أبي عمير، هذا خبر يدي كبار الصحابة حتى لم يلقه أحد منهم، وإساق قال ابن يدي، وقد
 كان سفيان بن عيينة حديثاً من العبداء في جفركها، هذا خبر عن عبد الله بن
 أحمد، الذي عنده صحاح حديث مروية، بعد أن غلبت نفسي صحاح، وصححه أئمة
 حفاظ الدين منهم، ولا تقول لأحد منهم،

77A

الشيء ومثال الاعتناء بالإجماع نفس ولاية لما كان عند البعض شعيرة ومجمع عنه

طابق

[illegible]

نالتها ؛ عدم تلقي كبار الصحابة لأهمل الحديث، ولا يشرع في صحته حتى ولو نالها
يُشكّل ويخبرهم، كم من حديث صحيح لا يطلع عليه فضلاً عن نقله - كإثر الصحابة منه
محمداً - بعد أن يحدث بعد في م - حدث في بعد حدث في
الاستئذان، وعبرهما

وكانت في ذلك الوقت
 رغبها لأجل بيان الأحكام الشرعية، لأن لا يفتي من الحق، عند ما
 من الأحكام، في جوفه، ثم كتب في كتابه "الفتاوى" في
 وكتبها في كتابه "الفتاوى" في
 حاشيتها، في كتابه "الفتاوى" في
 في أعلام بطريق صحيح، وحسن وضعه، في
 في كتابه "الفتاوى" في

[illegible][illegible]

المثل وإن لم يُعتبر بهما، بل يترتب الحكم على وفقه ولو باعتبار جنسِهِ في جنسِهِ فالمالئق؛ جنسِهِ جنسِهِ

(١) قال الإمام في المحصول (١٦٦/٥)، والأدبي في الأحكام (٢٤٧/٣) هذا متفق على دونه بين القاضيين، ولكن وجه العبد تشاكس الحبيب، فقال في شرح المختصر (٢٤٩/٢) دون كان حسب ملائمة فقد صرح الإمام والخبر لا يقبله، وقد ذكر أنه مروي عن الشافعي ومالك.

..... ملّا

(١) حاسبه بغيره في نحو جمع في حقه على مذهب لا اله الا الله في لا يحده
فيه جمع من اربعة منهم خمسة ، انهم واحد واحد شئ واحد واحد
هو الا في حقه مظهر هو مذكور في غيره ، واحده واحدة سابعه واحده
شرح صفح ٥٥ (٢١٧) ، انصح لابي (٣١٢)
(٢) حاسبه لعدد تكاري على شرح بصف ٢ (٢٢٢)
(٣) حاسبه لعدد تكاري على شرح بصف ٢ (٢٢٣)

وحدثني يحيى بن يحيى لمعربى منك جامع في شهر رمضان سنة ٢٥٠ هـ من مشايخي
نظراً إلى ذلك^(١)، لكن الشارع أفتاء بإيجابه الإعتاق ابتداءً من غير تفرقه بين ملك
وغيره. ويشتق هذا القسم بـ «الغريب»^(٢) لتعليق عن الاعتار

نظيره قوله (يحيى بن يحيى لمعربى)^(٣) قد من صاحب لامة بيت، وقد من أم
الأندلس، والمثلث الذي أفتاء هو صاحبها، واسمه عبد الرحمن بن احكم
الأموي المعروف بالمرتضى^(٤)

١٦ في تاريخ دمشق...
وغيرها...
عرف من من سبع العتقاء...
تحريراً من حقه بالرقبة...
١٦٣/٦

٢٧ من حسن...
٢٨...
٢٩...
٣٠...
٣١...
٣٢...
٣٣...
٣٤...
٣٥...
٣٦...
٣٧...
٣٨...
٣٩...
٤٠...
٤١...
٤٢...
٤٣...
٤٤...
٤٥...
٤٦...
٤٧...
٤٨...
٤٩...
٥٠...
٥١...
٥٢...
٥٣...
٥٤...
٥٥...
٥٦...
٥٧...
٥٨...
٥٩...
٦٠...
٦١...
٦٢...
٦٣...
٦٤...
٦٥...
٦٦...
٦٧...
٦٨...
٦٩...
٧٠...
٧١...
٧٢...
٧٣...
٧٤...
٧٥...
٧٦...
٧٧...
٧٨...
٧٩...
٨٠...
٨١...
٨٢...
٨٣...
٨٤...
٨٥...
٨٦...
٨٧...
٨٨...
٨٩...
٩٠...
٩١...
٩٢...
٩٣...
٩٤...
٩٥...
٩٦...
٩٧...
٩٨...
٩٩...
١٠٠...

(٣) من يحيى بن يحيى...
عنه يروي...
الأندلسي إليه بعد هجرته...
بدعوة، وحالف مالكاً في مسائل...
لأن حجره (١٩٠/٦)

(٤) من عبد الله بن...
ويعني به...
الأموي...
لأسلحه وغنمه...
٢٣٨ هـ سنة...
٣٠٥/٣

١٦

نظيره ولما فيه بيت...
التحجير...
عليه أن يطاق كل يوم...
بغزة^(١)

(١) بعد من...
٥٢٠...
على حاضرتي يحيى بن يحيى

للتقوى والأفقر المرملة.

الرسالة (والا) أي وإن لم تكن متصلة عن بعدة كما في ذلك عن اعتبارها (فهو المرسَل)
لإرساله أي بصلائه عن ذلك عن عندة أو عن عنده، وتعبيره بـ «الصلح»
المرسلة، و«الامتصاح».

ملحقه قوله (والأَيُّ وَإِنْ لَمْ يَلِدْ قَوْلُهُ: فَهُوَ الْمَرْسُ) عَمِلَ لِحَرْبِهِ فِيهِ خِلَافٌ لِمَا بَدَأَ
عَلِمَ عَمَلَهُ فِي جَنَسِ الْحَكْمِ أَوْ عَكْسِهِ، أَوْ جَنَبَهُ فِي جَنَسِ الْحَكْمِ، وَالْأَيُّ
فَهُوَ مُرَدُّهُ اتِّفَاقًا كَمَا ذَكَرَهُ الْعَصْدُ تَبَيَّنَ لَابِنِ الْحَاجِبِ

(١) مؤرخ: أحمد علي محمد بن حبيب (٢٢٢ ٢)

لأن وقد قبله مالكٌ مطلقاً، وكان إمامُ الحرمين يُوافقه مع مناداته عليه
بالنكير.

وقد قُبِلَ الإمام (عليه السلام) مطلقاً^(١) وعالية للمصلحة حتى حوّر ضرب
التهمة بالسرقة البقر^(٢)، وعورض بأنه قد يكون بريئاً وتلك الضربة للذنب
أهلون من ضرب بريء.

(وكاد إمام الحرمين يوافقه مع مُدانيه عليه السكبر) في مُساريفه وهـ
يُوافقه^(١).

الثانية فونه (أي قرأت من موافقته) ومن جهة أن كلامهم غير واضح فإنه
وهي ما لم يصب من شرح عبارة لا العبارة. لأن ما خرج من عدم عبادة
مها بكه - منبهة لما عدم اعتدال شرعاً. ومالك - نقضه - وبني بكه - أمم
الحرمين عليه هو عدم التقييد.

[illegible]

(وقيل) ، «هو (قطعي) في إفاءه العتية وكان قائل ذلك قائله عند ماله
الوصف كالإسكار حرمة حبر»

(والمحتار وفاقاً لأكثر) «(طبي) لا قصي عدم لاحول لسان

لحشية قوله (وكان قائل ذلك قاله عند ماسية الوصف) أي بعد عدمها إن كان قائله
من لا يشترطها فهو عنده غير قطعي ، وإلا فليس معلية .

لا يلزم المستدل بيان نفي ما هو أولى منه .

فإن أبدى المعارض وصفاً آخر تُرْجَحْ جانبُ المستدل بالتعدية ، وإن
كان متعدداً إلى (المرع صر عند مانع العتية) ، أو إلى فرع آخر طُلب
الترجيح

(ولا يلزم المستدل) أنه (بيان نفي) أي ساء (ما هو أولى منه) بوفده العتية ،
بل يصح الاستدلال به مع مكن الاستدلال به من من خلاف ما تقدم
في «شبهه»

(وإن أبدى لمعارض وصفاً آخر) أي غير صدر (تُرجَحْ جانبُ المستدل
بالتعدية) بوصفه عن جانب المعارض حيث يكون وصفاً قاصر

(وإن كان) بوصف مُعارض (متعدداً إلى الفرع) مُدَّع فيه (هـ) بدو
(عند مانع العتية) دون مخوِّرها ، (أو إلى فرع آخر طُلب الترجيح) من خارج
للمستدل بوصفه حسب

لحشية قوله (دون مخوِّرها) أي فلا ينظر ، وعنده إذا اتحد مقتصر بوصفه ، وإلا
فُنصَّت له حجة ، قوله (أو إلى فرع آخر طُلب الترجيح) هذا أيضاً عند مانع
التعديلية بعلل ، أمّا عند المخوِّر فلا نصت لترجيح

(١) قاله بعض معبريه «(أحكام) (٢٦٠/٣)» «المصنوع» (٢٠٧/٥) ، «البحر» (٢٤٣/٥)
(٢) أي من فأنكه وشافعه واحداً ، «المختصر ابن الحاجب» (٢٤٦/٢) ، «الأحكام» (٢٢٠/٣)
(٣) «شرح النصب» (ص ٣٩٦) ، «البحر» (٢٤٣/٥) ، «شرح الكوكب» (١٩٣/٤)

وهو مقارنة الحكم للوصف.

والأكثر على رده، قال علمائنا: «قياس المعنى مناسب، والشبه تقريب، والطرد تحاكم».

(الثامن) من مسالك العلّة: (الطرد).

الشيخ

وهو مقارنة الحكم للوصف من غير نسبة بين وصفين من جنس واحد لا تبين القطر على جسمه فلا تُزال به الحاسة كالذهب، في يخلاب الماء فتبين القطر على حبيبه فتزال به الحاسة. فبقاء القطر وعدمه لا مناسبة فيه للحكم أصلاً وإن كان مطرداً لا يقص عليه.

(والأكثر)^١ من نسبة (على رده) لا نسبة من نسبة عند (قال علمائنا: «قياس المعنى مناسب» لا نسبة على وصف مناسب. (و) فليس (الشبه تقريب، (و) قياس (الطرد تحاكم) ولا عند

الثامن من مسالك العلّة: الطرد.

طاشية

هو مشترك بين ما ذكرناه وبين كون لعمه غير منصفه لما بين يعكس عن ما يأتي.

قوله (من غير مناسبة) أي لا ينداب ولا يبالغ، فخرج عنه أمالك

قوله (لا مناسبة فيه) الأول: «فيها».

(١) أي من حيث هو حكمه، سمعه وحسنه، يسر (٥٩)، والحر (٥١)، (٢٤٩).

شرح كوكب (١٩٩).

(٢) من ص ٢٠١، ١٤١ - شرح كوكب (١٩٨).

وقيل: «إن قارنه فيما عدا صورة النزاع أفده، وعليه الإمام وكثير»
وقيل: «نكهي المقارنة في صورة» وقال الكرخي: «يُقيد الماطر دون الناظر».

(الشيخ) (وقيل: «إن قارنه» في ضرب حكمه وصف (هي عدا صورة النزاع أفاده)
العلية فيُقيد الحكم في صورة النزاع، (وعليه الإمام) الرازي. (وكثير) من العلماء^(٢).

(وقيل: «نكهي المقارنة في صورة» أحد لأفاده عنه.

(وقيل الكرخي «يُقيد» بعد ذلك الماطر دون الناظر) عنه. لأن الأول في مداه مع، «يُشير مداه لانت»^٣

عاشه عونه (في صورة واحدة) أي غير صفة شرح

(١) «المعقول» للرازي (٢٧١/٥).

(٢) أحد وصفه في الشرح (ص ١٢٦).

(٣) عنه عند أبي السحر (٢٥٠) «فإن خلافه في هذه مسألة معقولة لأن أحد لا يُكره د عيب عن نص. واحد لا يبع كذا وصف لا يجب على نص وإن خالفه صراخاً

لا يفت عن عنه صر»

وهو أن يدلّ ظاهرٌ على التعليل بوصفٍ، فيُحذف خصوصه عن الاعتبار بالاجتهاد، ويُنَاطُ بالأعم، أو تكون أوصافٌ فيُحذف بعضها ويُنَاطُ بالباقي.

(التاسع) من مسالك العلّة: تنقيح المناط.

لَا تَجِدُ

وهو أن يدلّ (ظاهرٌ عن التعبير بوصفٍ فيُحذف خصوصه عن الاعتبار بالاجتهاد) حكمٌ بالأعم، أو تكون أوصافٌ فيُحذف بعضها عن الاعتدال (ويُنَاطُ) حكمٌ (بالباقي) وحاصله: أنه الاجتهاد في الحذف والتعيين^(١)

التاسع من مسالك العلّة: تنقيح المناط.

لَا تَجِدُ

فإنه (أو تكون أوصافٌ) (الح) في ما نفق من هذا نسلك به معنى ومسلك السر؟

وأجيب بأن السرّ حيث فيه خصوص الأوصاف الصاعدة لعلّة، ثم بعد ذلك ما عدا ما ادّعى علته. وتنقح المناط بالمعنى المذكور إنها يلاحظ فيه الأوصاف التي دلّ عليها ظاهر النصّ وفي تنقيح ما ذكر به «الاجتهاد» ودلّ على من زعم أن الحذف في ذلك قد يكون بإلغاء الغاري الحاصلي بالاجتهاد، وقد يكون بدليل آخر.

(١) قال به الجهايز. «التيسير» (٤٢/٤)، «شرح التنقيح» (ص: ٢٨٩)، «الأحكام» (٢٦٤/٣)، «شرح الكوكب» (٤/٢٠٣)

وتمثل لذلك حديث الصحيحين في الدافعة في شهر رمضان. فإن أن حقيقة ما ملك حداً خصوصها عن الاعتدال وأنها الكفارة بمطيق الإفطار^(٢). كما حذف شافعي غيرها من أوصاف محلّ ككون لواده أعراب، وكون موظفوه روجه، وكون الوطء في التمثيل عن الاعتدال وأصل الكفارة بها^(٣)

لأنه هو (وتمثل لذلك حديث الصحيحين في الواقعة في شهر رمضان) (بأن التمثيل) هو فيها من للإيهام لأن استعمل به حديث صحيح. «أقرن قوله بـ». «أعني وقبة»، بقول السائل «واقعت أي في شهر رمضان»، ولما لها بصائر اجتهاد المجهد في الوصف حتى ناط به حكم

فإنه (وإن أنا خفيّة) (الح) يؤخذ منه أن أحسنه يستعمل تنقيح مناط في الكفارة، وإن منع القياس فيها لكنه لا يُسمّى قسناً، بل استدلالاً وفوق الخفية بينهما بأن القياس ما ألحق فيه حكمٌ باتّفق عليه ثمّ عدل عنه لغيره، والاستدلال ما ألحق فيه ذلك بغيره، بدعى لمعد تنقيح^(٤). وهذا في حقيقة خلاف لمعطى

(١) من حرمه في صلب ثابت الإجماع
(٢) «أهد به» (٢/٤٧٣)، «أهد به» (١/٢٣٨)
(٣) «معني الحاج» (١/٢٩٦)
(٤) «ذكر الإمام في خصوص» (٥١/٢٣٠)، «وذكر في» (٥/٢٥٥)

(وهو) أي العدة المرفوعة (والدوران، والطرد) عن نفوذ به (ترجع) ثلاثها (إلى ضرب شو، إذ تحصل الظن في الجملة) لا مطلقا، (ولا تُعين جهة لمصلحة) المقصودة من شرع الحكم لأن لا يدرى ما هو حكمها بخلاف المصلحة

للأشياء قوله (لما اشتركا فيه) أي لاجل وصف مشترك في الأصل، شرع

قوله (كإلحاق الأمة بالعبد) مثلاً يعني لأنه قد سجن فيه حبساً اعتبار الشارح في غير بعد استدلاله في جهاد جمعه معه مما لا دخل للأشياء فيه ومثال القطعي ما في صفة سور في سورة الكافرة

قوله (ترجع ثلاثها إلى ضرب شيء) أي أنها تفيد شيئاً معناه لا علة حقيقة لما ذكره بخلاف بقية المسائل الماردة بقوله: بخلاف المناسبة. وقوله (تُحصن الظن) أي للعلة.

خاتمة: [في نفي مسلكين ضعيفين]

ليس تأتي القياس بعلة وصف، ولا العجز عن إسناده دليل عليه عن الأصح فيهما.

خاتمة: [في نفي مسلكين ضعيفين]

(ليس تأتي القياس بعلة وصف، ولا العجز عن إسناده دليل عليه عن الأصح فيهما).

وقيل: بعد فهم ما ذكره فلا بد من تأويل به بقوله يعني «فأعتبروا»^(١) وعن تقدير عليه الوصف يؤرخ بقياسه عن عهدة الأمر يكون بوصفه

لأشياء

خاتمة:

قوله (بعلة وصف) أي سبها بأن يقال: إذا كان هذا الوصف علة يتأني بها القياس على النص.

قوله (عن إسناده) أي بوصف مجهول علة. وهو قال «إسناده» أي العلة كما است

(١) سورة عسر الآية (١٧)
(٢) في إسناده ما يوجب من أصحابه (الراجح: ٣١٢)

(١) علة لخاصة (١) (٢٧٣). انتهى لخاصة (١) (٦١)

وَأُجِيبَ أَنَّهُ إِنَّمَا يَتَعَيَّنُ عَلَيْهِ أَنْ نُوَلِّهُ يُخْرِجُ عَنْ عَهْدِهِ لِأَمْرِ لَا لِقَامِهِ وَبِئْسَ كَذَلِكَ^(١).

وَأَمَّا الثَّانِي فَكَمْ فِي الْمَعْرُوفَةِ فَإِنَّهَا إِنَّمَا دَلَّتْ عَلَى صِدْقِ الرَّسُولِ لِمَعْرِعٍ عَنْ مُعَارَضَتِهَا.

وَأُجِيبَ بِالْفَرْقِ فَإِنَّ الْمَعْرُوفَةَ هُنَاكَ مِنَ الْخَلْقِ وَهَنَا مِنَ الْخُصْمِ^(٢).

لِإِثْبَاتِ قَوْلِهِ (وَأُجِيبَ أَنَّهُ إِنَّمَا يَتَعَيَّنُ عَلَيْهِ الْحُجَّةُ) أَحَبُّ إِلَيْهِ بِمَا تَرَوْنَهُ مِنْ دَوْرٍ فِي صِحَّةِ الْقِيَاسِ تَوَقُّفٌ عَلَى عَهْدِهِ تَوْصِيفٌ، فَمِنْ ثَمَّ عَهْدُهُ لَمْ يَرَمِ الْمَوْرُ

قواعد العلة

(١) انظر المحصول ١٠٣٣، لا بدح (٨٢/٣١)، الشيف (١٠٠/٢)، دعاء الوصول (ص: ١٢٧).
(٢) انظر الشيف (١٠٠/٢)، نهاية الوصول (ص: ١٢٧).

لث

القَوَادِحُ

الفتح

(القَوَادِحُ)

أي هذا مبحثها ، وهي ما يقدح في الدليل من حيث العدة أو غيرها

للثنية

(القَوَادِحُ)

قوله (من حيث العدة أو غيرها) الأوصح . عنة كان ندسأ أو غيرها

المثل منها: تخلف الحكم عن العلة وفقاً للشافعي وسماه التقص، وقالت الحنفية: «لا يقدح»، وسماه تخصيص العلة؛ وقيل: «لا في المستبط»؛

(منها: تخلف الحكم عن العلة) بأن وجدت في صورة مثلاً بدون حكم (وفاً للشافعي) في أنه قاذح في العلة^(٢) وسماه التقص وقالت الحنفية: «لا يقدح» بها. وسماه تخصيص لعلة^(٣)

الحاشية قوله (منها تخلف/ حكم عن العلة) صفة «الحلف» يصدق بوجود مانع، وتقييد شرط، وغيرها، وإطلاقه: «العلة» يصدق بالمقصود قطعه، والمقصود ص... مستصفاً وحاصلاً من ذلك سمعته قام لها بحجة من ضرب ثلاثة في ثلاثة، ولكن التقص يأتي فيها أنكسر فيه منها.

قوله (وفاً للشافعي) هو منها ص... قال علي بن شداد العبد «لا يعرف الشافعي به ص...» دة دمر ح... وفي ص... لا يصدق الشافعي مع خصومه ص... دة علامة له مروي... في سانه

(١) ساه الأكرود نقضاً، «المعقول» (٢٣٧/٥)، «الأحكام» (٣٣٨/٤)، مختصر ابن

الحاجب (٢٦٨/٢)

(٢) قاله جمع من الشافعية مشايخ ما وراء النهر من الحنفية، واختاره الإمام، «المواضع»

(٢٣٨/٢)، مختصر (٢٣٨/٢)

(٣) وبه قال المالكية والشافعية، شرح صحيح أبي: (٣٩٩)، «شرح الكوكب» (٥٧/٤)

قال العبد الفقه عبد الله... دة عدم القذح مطلقاً لأن الجمعية المصنف في

«البحر» (١٥٣١)، مع حجب (١٩٢٢)، وهما، والركني في «البحر» (٢٦٦/٥)،

«من بعد» في شرح كد... (١٥٩٤)، وعنه... كثر قال عبد المهي لأصاري حفي في

«دعوى» (١٩٣٢)، «وهو» في من ش... حة عدم التعص، وهو تخلف حكم عهد في حق

عبد صالح م... «وإن» لأكثر... نفس دة... وهو انحصار، وعنه محامي أبو

زيد من مشايخ م... «ووجه» يرى دة... هو لتضييق من مدعى عتبات الثلاثة

الإمام أبي حنيفة... ص... والله على اعلم

لأن... ..

وقيل: «لا» بعد «في» العلة (المستبط) لأن دليها قد حكم بها ولا وجود له في صورة الحلف فلا يدل على العلة بها بخلاف المصنفين دليها أصل الحلف لصورته انتحلف ونقض حكمه فيها لثبوتها من بوجهة عن لعمل به وحينئذ تقول «تخصص»^(٢)

ونجأت عن دليل لمسة بأن حكمه لا يصح من عتبه في حين صورة كد... مصوصه

حاشية وقوله (وقالت الحنفية) في أكثرهم، كما صرح به في شرح مختصر^(١)

(١) حكاة أسرار في شرح صرح «البحر» (٢٦٦)

(٢) أي جمع منهم «البحر» (٢٦٦)

(٣) «رفع» (١٩٢/٢)

للنكر وقال الأمدي: «إن كان التخلُّف مانعاً أو فقد شرط أو في معرض الاستثناء أو كانت موصوفة بها لا يقبل التأويل لم يقدح».

القول (وقال الأمدي) (١) «إن كان التخلُّف مانعاً، أو فقد شرط، أو في معرض الاستثناء، موصوفة كانت، أو مستعصية، أو كانت موصوفة بها لا يقبل التأويل لم يقدح». وإلا ففتح الـ «في» لخصوصه في غير ما قبله، فيلزم جمع بين «بها» و«في» وهو لا يرد فيه. وقيل: يصف عنه في خصوصه، لا يقبل التأويل، «في» هو لا يرد فيه. فيها أن كان حذف «بها» في «في» لا يقبل التأويل، أو قصي فتعاضض قطعيي محال.

للثانية قوله (موصوفة كانت أو مستعصية) أي مع ثبوت واحد من الثلاثة مذكوره. قوله (أو كانت موصوفة بها لا يقبل التأويل) أي لا يكون شيء من الأركان الثلاثة. وقوله (بها) أي بعض.

قوله (إلا في الموصوفة بها يقبل التأويل) فيه استدراك منه أن لا يبعد الأمدي بـ «ما لا يقبل التأويل» مُتَقَدِّمًا (٢).

قوله (هو لازم قوله فيها) (الح) أي أنها بهذا في بيان ذلك لا ريب فيه الأمدي، لأنه نفس قوله، ووجه لزومه له أن القدرح بالنقض فرع التعارض فإذا انتفى التعارض لزم انتفاء القدرح.

(١) الأحكام الأمدي (٣/ ١٩٤)

- ١- العبد الفقير غير الله له ولو الله: الصواب في قول مصنفه: «كانت موصوفة بها لا يقبل التأويل» مستدركاً بـ «بها» أي كانت موصوفة به في قوله «بها» والله تعالى أعلم (٢) أي به لا يقبل التأويل من حيث نفسه، فإنه يبي في «حاشيته» (٢/ ٤٦٠)
- (٣) هذا مقتضى عن أن منه مصنف من الأمدي، ما على الذي في «الأحكام» بالأمدي جميعه لا بد هذا مقتضى لأنه لا يبعد ما لا يقبل التأويل، بل ما يقبل التأويل، والله تعالى أعلم

.....

الشيخ فان المصنف «لا» بـ «كان» حذفها باستدراك

بأنه قوله (أقل المصنف) «إلا أن يكون أحدهما مانعاً» قضية نه سدرت من المصنف عن الأمدي، «أن الأمدي» يذكره وليس كذا، بل هو من كلام الأمدي نفسه صحح به في الأحكام (٢)

(١) الأبحاث بمصنف (٣/ ٨٦)

(٢) الأحكام بالأمدي (٣/ ١٩٤)

لذلك والخلاف معنوي، لا لفظي خلافاً لابن الحاجب، ومن فروعه:
التعليل بعلة، والاقطاع، وانخراط المناسبة بمقدمة، وغيرها.

(والخلاف) في القدر (معنوي) لا لفظي خلافاً لابن الحاجب، في قوله
إِنَّهُ لَفُظِيٌّ مَبْنِيٌّ عَلَى عِلَّةٍ إِنَّ قُبْرَتْ بِهَا يَسْتَرْزَمُ وَجُودُهُ وَجُودُ الْحَكْمِ،
وهو معنى المؤثر، فالتحلف قاذخ، أو مالباعث وكذا بالمعريف فلا^(١).

(ومن فروعه) في معنى خلاف معنوي (التعليل بعلة)، فمعنى
قَدْخُ التَّحَلُّفُ، وإلا فلا.

وهذا يترفع عن سببه في سبب من حيث هو عن حكمه كلام
في عكس ذلك.

(والاقتطاع) بنفسه محض في صرح تحلف لا ولا... نسمع منه
أردت العلة في غير ما حصل فيه التحلف.

للأشبه قوله (وهذا التمرير بدأ عن سنو) في صرح به مصنف في شرح
محضر^(٢)، فلا يرد على الشارح به.

قوله (هذه إما يتأني في تحلف العلة عن الحكم) صحيح ثم نعمه من قول
المصنف في مبحث العكس: «وَتَحَلُّفُهُ قَاوِخٌ عِنْدَ مَا نَبَّحَ عَلَيْهِ».

قوله (ويُسمع) (مخرج عن جواب شرط أعني قوله: «فلا» فهو) أصب
عن «لا» مع مدحوف. واستدرك ومن يمدح لحدائق فلا يحصل لاقتطاع،
ويُسمع قوله «أردت» صح.

(١) «لا» حاشية على «لا» صرح بخبره لا في النص (١٦٤)

(٢) محمد المهر لا حاشية (٢١٩)، (في المصنف)

(٣) رفع حاشية على محمد بن حبيب (١٩١)

(٤) ما بين معكوفين ما بعد من نسخ ثلاث، وأنه من حاشية (٢١٩)

من وجوابه: منع وجود العلة، أو منع انقضاء الحكم إن لم يكن انتفاؤه
مذهب المستدل،

البرق (وانخراط المناسبة بمقدمة) محض في صرح تحلف وإلا فلا، ولكن ينبغي
حكم بأحد مع (وغيرها) يترفع في غير المذكور تحصيل العلة
فيمنع إن قدح التحلف، وإلا فلا.

(وجوده) في صرح على بقوله بأنه قدح. (مع وجود العلة) مع
عنه من، (أو منع انقضاء الحكم) عن ذلك (إن لم يكن انتفاؤه مذهب
المستدل)، وإلا فلا يتأني الجواب بمنعه.

للأشبه قوله (وانخراط المناسبة) أي مطلقاً.

قوله (منع وجود العلة) أي كماله، فيه منع في حكم موحود في معنى
التعليل متقولي في صورة التقضي.

لأنه وعند من يرى الموانع بياها . وليس للمعتز في الاستدلال على وجود العلة
عند الأكثر للانتقال . وقال الأملدي : أما لم يكن دليل أولى بالقدح ...

الشرح (وعند من يرى الموانع) في بعض النسخ في مدح حذف حتى إذا حذف
أو واحد منها لا يندفع عند بياها) فحذف خبر من سببه ١٤٠ ١٤١
واحد منها .

(وليس للمعتز في الاستدلال على وجود العلة) وفيه علة
(عند الأكثر) ^(١) من الظاهر ولو بعد منع المستدل وجودها (للانتقال) من
الاعتراضي إلى الاستدلال المؤدي إلى الانتشار . وقيل : له ذلك ليشتم مطلوبه من
إبطاله العلة .

(وقال الأملدي) لذلك (أما لم يكن دليل أقوى من سحب القدح) .
فإن كان فلا ^(٢) .

حاشية قوله (وعند من يرى الموانع بياها) في علة الأسد ب حذف سبب بياها
المربع عند من سببه سببه بياها عن وجوده

وقوله (بياها) خبر متبدا بحذوف أي وجوابه عند من يرى الموانع بياها

(١) من الشافية والحنابلة «المصنوع» (٢٥٢/٥) . «البحر» (٢٧٢/٥) شرح الكوكب

الشرح ولو صرح بقصد منه أنه سببه من سببه أي تدعى في سببه في
الدهن وما حكاه ابن الخاحب ^(١) من أنه يمكن به كبح حكمه أي
بأن يحد من سببه بغيره أي بغيره من سببه أي بغيره من سببه
في أقصى مدحه بغيره أي بغيره من سببه أي بغيره من سببه

حاشية قوله (لم يوجد غيره) صحيح . لأنه على وجه ضيق في بياها على
حكمه بعد ذلك من سببه بغيره أي بغيره من سببه أي بغيره من سببه
عنه فحذف مدح بغيره من سببه أي بغيره من سببه أي بغيره من سببه
في سببه بغيره من سببه أي بغيره من سببه أي بغيره من سببه
بغيره من سببه أي بغيره من سببه أي بغيره من سببه
عن سببه بغيره من سببه أي بغيره من سببه أي بغيره من سببه
عن سببه بغيره من سببه أي بغيره من سببه أي بغيره من سببه
حذف منه سببه بغيره من سببه أي بغيره من سببه أي بغيره من سببه

فحذف سببه من سببه أي بغيره من سببه أي بغيره من سببه

(٢) «رفع الخافض» للمصنف (١٣٩/١)

(٣) هو محمد بن محمد بن محمد الأزدي أبو محمد الطوسي الشافعي صاحب المعاني في حذف
الأنواع من سببه بغيره من سببه أي بغيره من سببه أي بغيره من سببه
من سببه بغيره من سببه أي بغيره من سببه أي بغيره من سببه
مدح في سببه بغيره من سببه أي بغيره من سببه أي بغيره من سببه
بغيره من سببه أي بغيره من سببه أي بغيره من سببه

(٤) حذف من سببه بغيره من سببه أي بغيره من سببه أي بغيره من سببه
بغيره من سببه أي بغيره من سببه أي بغيره من سببه
بغيره من سببه أي بغيره من سببه أي بغيره من سببه
بغيره من سببه أي بغيره من سببه أي بغيره من سببه

(٥) حذف من سببه بغيره من سببه أي بغيره من سببه أي بغيره من سببه
بغيره من سببه أي بغيره من سببه أي بغيره من سببه
بغيره من سببه أي بغيره من سببه أي بغيره من سببه
بغيره من سببه أي بغيره من سببه أي بغيره من سببه

لكن وليس له الاستدلال على تخلف الحكم، وثالثها: «إن لم يكن دليل أول».

والثاني (و) ليس له أن يستعرض الاستدلال على تخلف الحكم) في عه من به يوم بعد مع يستدل حقيقة لم يقدم من الاستدلال من الأدلة التي لا استدلال المؤدي إلى الاستدلال

وقيل أنه قد ثبت من مضمونه من صدر عنه^(١)

(و) ثلثها: «إن لم يكن دليل أول من سجلت في عهده في در ولا»^(٢)

فدائبة

الذي ويجب الاحتراز منه على المناظر مطلقاً، وعلى المناظر إلا فيما اشتهر من المستنبات فصار كالمذكور، وقيل: «يجب مطلقاً»، وقيل: «إلا في المستنبات مطلقاً».

(ويجب الاحتراز منه) أي من سجلت من يذكر في دليل ما خرج منه بسمي عن الأدلة (على المناظر^(١) مطلقاً، وعلى المناظر) نفسه. (إلا فيما اشتهر من المستنبات) كغيره (فصار كالمذكور) فلا حاجة إلى الاحتراز عنه^(٢)

(وقيل «يجب» عنه لاحقاً منه) مطلقاً، وليس عنه بتدوير كالمذكور^(٣)

(وقيل) «أما لاحقاً منه» إلا في المستنبات مطلقاً، أي مشهوره كسب أو غير مشهورة فلا يجب الاحتراز عنها للعلم بأنها غير مرادة^(٤).

فدائبة قوله (ويجب الاحتراز منه) هو عكس خبر من صاحب محكي عن الأكثرين، لكن الذي حكاه البرماوي عنهم الوجوب.

فدائبة في قول (وقيل يجب) أي على المستنبات مناظر كان أو لا، صرح به برأيه في شرحه لمصحف. فكونه الراجح مفصلاً بين المناظر والمناظر. وقد لا الأثير أن بعدد عده من فهي وإن قيد بأنظر آخر، وكلامه شارح بوجه أنها في المناظر^(٥) فقط.

(١) قاله بعض النسخ: «يجب الاحتراز منه» وليس يجب الاحتراز منه. (٢) قاله بعض النسخ: «يجب الاحتراز منه» وليس يجب الاحتراز منه. (٣) قاله بعض النسخ: «يجب الاحتراز منه» وليس يجب الاحتراز منه. (٤) قاله بعض النسخ: «يجب الاحتراز منه» وليس يجب الاحتراز منه. (٥) قاله بعض النسخ: «يجب الاحتراز منه» وليس يجب الاحتراز منه.

(١) قاله بعض النسخ: «يجب الاحتراز منه» وليس يجب الاحتراز منه. (٢) قاله بعض النسخ: «يجب الاحتراز منه» وليس يجب الاحتراز منه. (٣) قاله بعض النسخ: «يجب الاحتراز منه» وليس يجب الاحتراز منه. (٤) قاله بعض النسخ: «يجب الاحتراز منه» وليس يجب الاحتراز منه. (٥) قاله بعض النسخ: «يجب الاحتراز منه» وليس يجب الاحتراز منه.

(١) قاله بعض النسخ: «يجب الاحتراز منه» وليس يجب الاحتراز منه. (٢) قاله بعض النسخ: «يجب الاحتراز منه» وليس يجب الاحتراز منه. (٣) قاله بعض النسخ: «يجب الاحتراز منه» وليس يجب الاحتراز منه. (٤) قاله بعض النسخ: «يجب الاحتراز منه» وليس يجب الاحتراز منه. (٥) قاله بعض النسخ: «يجب الاحتراز منه» وليس يجب الاحتراز منه.

(١) قاله بعض النسخ: «يجب الاحتراز منه» وليس يجب الاحتراز منه. (٢) قاله بعض النسخ: «يجب الاحتراز منه» وليس يجب الاحتراز منه. (٣) قاله بعض النسخ: «يجب الاحتراز منه» وليس يجب الاحتراز منه. (٤) قاله بعض النسخ: «يجب الاحتراز منه» وليس يجب الاحتراز منه. (٥) قاله بعض النسخ: «يجب الاحتراز منه» وليس يجب الاحتراز منه.

(١) قاله بعض النسخ: «يجب الاحتراز منه» وليس يجب الاحتراز منه. (٢) قاله بعض النسخ: «يجب الاحتراز منه» وليس يجب الاحتراز منه. (٣) قاله بعض النسخ: «يجب الاحتراز منه» وليس يجب الاحتراز منه. (٤) قاله بعض النسخ: «يجب الاحتراز منه» وليس يجب الاحتراز منه. (٥) قاله بعض النسخ: «يجب الاحتراز منه» وليس يجب الاحتراز منه.

(١) قاله الشافعية وأصحابه «البحر» (٢٧٣/٥). شرح الكوكبية (٢٨٦/٤).

(٢) قاله بعض الأصناف «الأحكام» (٣٣٨/٤).

(٣) قاله بعض الأصناف «البحر» (٢٧٣/٥). شرح الكوكبية (٢٨٦/٤).

(٤) قاله بعض الأصناف «البحر» (٢٧٣/٥). شرح الكوكبية (٢٨٦/٤).

الشيخ وعمره بن حاجب 'كلامدي' - 'القضي المكسور'، وعرفا 'الكسر'،
 وأوجود حكمية العلوة بذولي العلة والحكميم . بعد عنه - 'نقص المعنى' في حكمته
 والراجع بن لا يفتح لأنه يرد على علة . ومن سدد لأعده
 المقصود مثله . لا يجوز حتمي في حتمي سدد . 'مساو في حقي'
 كغير لخاصي حكمته سمى . فلهذا من علة - في حقه شاذ في حصر
 كس يحمل لأشياء وصفت بأعداد . فلهذا لا 'حقي' في

ملاحة قوله (وعمره) في عمر سدد بن حاجب كلامدي - 'القضي المكسور' . وهذا
 كيم قال مصنفه عنه . تسمية لا يعرفها الخليليون^(٦) .

قوله (وعرفا الكسر الخ) عرفه بن حاجب بما أنه يفتل بعض في
 لعلنه بمعنى حتمية حكمه من علة فحكمه عدد معين . حتمية حكم
 وعلة من حكمته . وعرفت حكمه على علة

فقول الشارح (أي الحكمة) احتراز به عن نقص المعنى بمعنى نقض العلوة
 قوله (والراجع أنه لا يقدح) أنه لا يقدح . هو ما رجحه الأمدى^(٧) . ومن
 الحاجب^(٨) على تعريفها المذكور .

(١) مختصر ابن الحاجب (٢/٢٢٣)

(٢) الأحكام للأمدى (٣/٢٠٦)

(٣) أي الأمدى في الأحكام (٣/٢٠٣) . وابن الحاجب في المختصر (٢/٢٢٢) .

(٤) وبه قاله الحياثير . 'المواضع' (٢/٢٩٨) . مختصر ابن الحاجب (٢/٢٢٢) . الشرح
 كيم (٢/٢٦٦)

(٥) لا يفتح 'حقي' من في سدد مصنفه عند حقه . خلاصته (٢/١٩٦) . الشرح
 الك (١٠/١٣٥٨) . معنى لفتح (١/٣٥٨) . الشرح الكبير (١/٢٠٠٢) .

(٦) مع حاجب عن مختصر ابن الحاجب (٢/٢١٦)

(٧) أي في الأحكام (٣/٢٠٣)

(٨) أي في المختصر (٢/٢٢١)

وهو انتفاء الحكم لا انتفاء العلة . فإن ثبت مقابله وأنع

(ومنها) أي من القواعد : (العكس)

في حقه كيم سدي (وهو) أي لعكس (البتقاء الحكم لا انتفاء العلة) فإن
 ثبت مقابله (وهو ثبت الحكم ثبوت العلة أنه لا يحدد (فأبلغ) في حكمته
 بما . ثبت مدعى . لا ثبت حكمته مع انتفاء العلة في معنى الصور لأنه في
 (أول عكس) جميع الصور . وفي ثلث بعضها

ومنها : العكس

ملاحة

قوله (أي ميان) . في قوله (أوجده قدح) . وقدح يفتل لعكس . لا
 هو فإنه شرط العلوة عند ما يح عدد لا قدح . وقدح غير استيعوي
 وغيره^(١) . 'عدم العكس' .

قوله (وهو) أي العكس . فيه مع ما قبله شبه استخدام لا معنى

قوله (بأن ثبت الحكم . الخ) . بأن لا يفتح . ثبوت مقابله لعكس

قوله (فأبلغ في العكسية) أي في حصول شرط معه من كونها منعكسة عند
 من يفتح عدد معين

(١) 'المناهج' . مصنفه (ص ١٥٧)

(٢) كالمثلثي في . ص ٥١٠ (٢٨٣)

ومنها : عدم التأثير

أي أن الوصف لا مناسبة فيه ، ومن ثم احتُصن بقياس المعنى ، وبالمستبطن المختلف فيها .

(ومنها) أي من القوايح : (عدم التأثير .

أي أن الوصف لا مناسبة فيه) لِلْحُكْم (ومن ثم) أي من هنا .

ومنها : عدم التأثير .

قوله (أي أن الوصف لا مناسبة فيه) لا تنافي بينه وبين ما في نسخة «الطردي» أن يزيد «ولا شبه» ، لأننا نقول : الكلام هنا في تفسير «عدم التأثير» ، وثم في تفسير «الطردي» / فلا جامع بينهما .

وقد يقال : تفسير عدم التأثير بـ «عدم المناسبة» لا يصدق على القسم الثاني لأن المناسبة فيه وفي وضع المتكلم موجودة لا أنه متفتن عنه كما يعلم مما يأتي فيه من مبرر . «عدم» حكمه بنون الوصف في الأصل ، كما مبرر به البيضاوي^(١) تبعاً للإمام الرازي^(٢) سليم من ذلك ؟

ونجأت بأنه قد سعى عنه في الثاني عند عدم مناسبة معناه . بل لا نسلم أنه مناسب للمردف «مناسب» ما در معه حكمه وهو معتود في الثاني كما يوجد من قول الشارح فيه : «وعدته موجود مع الرؤية» مع أن تفسيره بـ «قالة» هو الأصل مغفلة «ومن ثم» الخ .

(١) أي في «المنهاج» ص ١٥٧

(٢) أي في «المعبر» ص ٢٦١

الشرح وهو يعني المناسبة فيه من حل ذلك (احتصن بقياس المعنى) (لأنه من المناسب بخلاف غيره قالوا فلا يتأتى فيه) (وبالمستبطن المختلف فيها) ولا يبي في مصداقه والمستبطنه المجمع عليها .

لأنه قوله (احتصن بالقياس المعنى) وهو الذي ثبت فيه عيناً بوصف مناسبة إيديه ولا مدح لأنه لا وجود مناسبة فيه بخلاف قياس شبهة وهو يبي ثبت فيه عينه - حيث مناسبة ويصدر فاء داخله على المقصود عينه ، ومقصود فتح عدم - -

قوله (وبالمستبطن... الخ) أي في قياس المعنى .

للحرب ، وفي الحكم ، وهو أضرَبُ لأنه إما أن لا يكون لذِكْرِه فائدة كقولهم في المرتدين : «مُرْكُونُ أَتْلَعُوا مَا لَيْ فِي دَارِ الْحَرْبِ فَلَا ضِمَانُ كَالْحَرْبِ» ، و «دَارِ الْحَرْبِ» عندهم طَرْدِيٌّ فَلَا فائدة لذِكْرِه ، إذْ مِنْ أَوْجِبِ الضِمَانِ أَوْجِبَهُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي دَارِ الْحَرْبِ وَكَذَا مِنْ نَصِهِ ، فَيَرْجِعُ إِلَى الْأَوَّلِ لِأَنَّهُ يُطَالِبُ بِتَأْثِيرِ كَوْنِهِ فِي دَارِ الْحَرْبِ»

التي (و) الثلث عدة لثمة في حكم، وهو أصرت ثلاثة لأنه إما أن لا يكون لذكره في وصف بني شبيب عنه عنه الفائدة، كفهوم) في انقصوم حبيب (في المرتدين) منسب ما في دار حرب حيث سبهم على بني نصر عنه في ديت (مُشركون أنفقوا مالا في دار الحرب فلا يصح عليهم (كالحربي) نسب ما (ودار الحرب عدوهم) في حضيض الطردي فلا فائدة لذكره (إد من أوجب الصلح) من عس في خلاف مراد ما لمسه كنهه (أوحه وإن لم يكن) في خلاف أي دار الحرب، وكذا من نفاذ منه في ديت حضيض عدو، بل في خلاف في دار حرب أي سواء أكان في دار الحرب أم في دار الإسلام في الشقين

لَيْسَ الرَّابِعُ فِي الْعَرَجِ، مِثْلُ «زُوجَتْ نَفْسَهَا بِغَيْرِ كَفَاءٍ» فَلَا يَصِحُّ كَمَا لَوْ
«زُوجَتْ»، وَهُوَ كَالثَّانِي إِذَا لَمْ يَأْتِ لِلتَّقْيِيدِ بِ«غَيْرِ الْكَفَاءِ».

الرابع: (الرابع: عدة الشارح في الفروع) مثل: ما يقع في بيع له نفسه
(ووجبت نفسها بغير كفء فلا يصح^١ كما تزوجت، ما يقع في
زواجها الولي بغير كفء^٢)، (وهو) أي الرابع (كالثاني^٣) إذ لا أثر في مثاله
(للتفريق بغير الكفء) فإن المدعى أن تزويجها نفسها لا يصح مطلقاً كما لا أثر
للتفريق مثل ما في كتابه من غير ذلك، بل هو نفسه أن يقع
وهناك بالنسبة إلى الأصل.

التي هي قوله (والرابع) عدم انتاب في لغز (ح) في قوله (عن) من مح
بديه قوله (أصبح) في قوله (عن) من قوله (أصبح) في قوله (أصبح)
الذي في قوله (أصبح) في قوله (أصبح) في قوله (أصبح) في قوله (أصبح)
بالفرض غرضاً صحيحاً

(١) الفرائح (٢/ ٨٧٤)، مختصر ابن الخياط (٢/ ٢٦٦)، البحر (٥/ ٧٨٦)، فتح
البركة (٤/ ٧٧١)

[illegible]

(٣) بفتح تزويجها بغير الكسرة برضاها، وكذا بفتح رضاها عند الخفية والحليلة خلافاً لغيرهم.
• عدد: {٢٤٧/٣}، «الحاشية الدسوقي» {٢٤٨/٢}، «مغني المحتاج» {٢١١/٣}،
المعجم ٩١٠ ٩٩

(١) فاه حراف : ١١٠/١٢٥، المختصر ابن الخليفة (٢/٣٦٥)، البحر (٥/٢٨٧)،
شرح كذا: (١/٢٧٩)
(٢) الأحكام: ١٢٧

(د) د لاجړه په لاسي ۱۱۰۰۰

لمن ويرجع إلى الماشقة في الغرض، وهو تخصيص بعض صور النوع
للحاج والأصح جوارره. وثالثها: بشرط الباء أي أنه غير محل
الغرض عليه.

٢٤ (ويرجع) هذا إلى الماقسة في العرض، وهو) في مدنى (تخصيص نصي
صوّر ليراع ما يحتاج) كى فعل في شك، مدنى، إذ مدنى فيه معنى يروى هرة
نفسها مطلقاً والاستدلال على منعه غير كفى.

(والأصح حوزة) من بعض مصنفين وقيل "لا" (وإثباتها حوزة)
 (شرط الساء أي ساء غير محل لغوي عليه) "كأن نفس عبد حمدي، أو
 نفس عبد حمدي" محض تصور نفسي في ما به دلالاته بغيره، وقد
 قيل له حمدي: بل كان منك حيث حوزو روحا بنفسه من كذب

الشيخ قوله (وقد قال له حفيظه) الخ) هذه هي روحه بسبب من غير
كذب، وشهود من مدعيه جلاله وهو به يصح كذب الاولاء، قلت
يدين من حكمه بحكمه ان يفسد ثم يمدح مدعيه في نفسه

[illegible]

(٧٤٧ ٧٣١ ٧) (٢) (المطبعة: مطبعه عسافيه)

يقول: «شاهد روبر لك وعليك». وهو قسمان، الأول لتصحيح
مذهب المعتزلي في المسألة إما مع إبطال مذهب المستدل صريحاً كما في
بيع الفضولي: «عقد في حق الغير بلا ولاية فلا يصح كالشراء»،
فيقال: «عقد يصح كالشراء»

يقول: «شاهد روبر لك وعليك» حيث سئل في
الدليل واستدلّت به على خلاف دعوى المستدل فلا يقبل^(١١)

(وهو قسمان، الأول لتصحيح مذهب المعتزلي في المسألة إما مع إبطال
مذهب المستدل) كما (صريحاً كما) من من حيث مذهب المعتزلي في بيع
الفضولي: «عقد في حق الغير بلا ولاية فلا يصح كالشراء» في شبه
الفضولي فلا يصح لمن ساء^(١٢).

(فيقال) من حيث مذهب المعتزلي: «عقد يصح كالشراء» في شبه
الفضولي فيصح له وتلقو تسميته لغيره^(١٣). وهو أحد وجهين عندنا^(١٤).

لجانبه قوله (وقيل: هو شاهد روبر) عارض من هذا القول على القول بأنه باطل
مطلقاً وقد مر ويرد عليه ما مر غير مبني ولا قدح لأنه شاهد روبر وما مر
مقبول قادم لإفساد دليل المستدل.

(١) قال بعض أصحابنا: «البحر» (٢٩٩/٥).
(٢) وهو أيضاً على ضربين كما ذكره المصنف: الأحكام (٣٥٣/٤)، «المحصول» (٢٦٦/٥).
«البحر» (٢٩٤/٥)، «شرح الكوكب» (٣٣٢/٤)، «مفتاح الرحمن» (٥٨٩/٢)، «شرح
النسخ» (ص: ٤٥١)، «مختصر ابن الحاجب» (٢٧٨/٢).
(٣) «مفتاح المحتاج» (٤٦٥/٥)، «مفتاح المحتاج» (٢٩١/٢)، «الزبد» (٢١٣).
(٤) «مفتاح المحتاج» (٤٦٥/٥)، «مفتاح المحتاج» (٢٩١/٢)، «الزبد» (٢١٣).
(٥) «مفتاح المحتاج» (٤٦٥/٥)، «مفتاح المحتاج» (٢٩١/٢)، «الزبد» (٢١٣).

يقول:
البحر

يقول: «حيث سلّمت» (لج) بأن لغيره شهادة به، وعنه: «نصير» بفتح
والنشر المعكوس.

قوله (صريحاً) حال من مذهب المستدل، لأن النصيحة في حقه كقول مذهب
المستدل نصيحة له، لأن المستدل، وهذا من حيث كلامه شارب بعد

قوله (وهو أحد وجهين عندنا) محذوف، وهو بشر من من من عقد له ولم
نصف عقد من نفسه، بل من المشتري به كدركه، قال سفي
«من حج من حج بعد عقد بحول» «سفي» «أهلاً لأهلاً»، بخلاف
شرب، حيث يجب لأهلاً من من من لأهلاً وهو غير للوكيل، قال:
والفرق: أن المشتري ثم وكيل عقده صحيح إن شاء أو لم يكن له، فمع
لمحله وقع له، بخلاف هذا لا يكون له، وهو بشر نفسه، وما من وجه
رعية بعضها به لا يفي من سائر حتى يكون أن أحدهما كبر حج ثم من
ووقع العقد بعد ذلك، فجميع له فهي تصرف بعد أن في تصرفه

(١) «المفتاح» مذهب المعتزلي (٢٣٣/٢٢)

ليس أو لا مثل «لَيْتُ» فلا يكون بنفسه قرنة كوقوف عرفة، فيقال: فلا
يُشترط فيه الصوم كعرفة.

الشرح (أو لا) مع الاتصال صرح (مثل) أن يقال حتى يشترط الصوم في
الاعكاف «لَيْتُ» فلا يكون بنفسه قرنة كوقوف عرفة فإنه في نفسه
لإحرام، وكذلك الاعكاف يكون فيه بصحة عبادة الله، هي الصوم و
هو المشايخ فيه، (فيقال) من جانب المعترض كالشافعي: «الاعتكاف لَيْتُ
(فلا يشترط فيه الصوم كعرفة) لا يشترط الصوم في الوقوف» في هذا
إبطال مذهب حنيفة في هذا فتح في هذا وفيه شرط الصوم

للشافعية

الشافعية الثاني لإبطال مذهب المستدل بالصراحة: «اعضو وضوء فلا يكفي
أقل ما يطلق عليه الاسم كالوجه»، فيقال: «فلا يقدر غسله بالربع
كالوجه»

الشرح (الثاني) من فسمي مذهب (لإبطال مذهب المستدل بالصراحة)
قال يقول أحسن في مسح الرأس «اعضو وضوء فلا يكفي» في مسحه
(أقل ما يطلق عليه الاسم كالوجه) لا يكفي في غسله ذلك، (فيقال) من
حذرت منه من كذا يعني «اعضو وضوء» (فلا يقدر غسله بالربع كالوجه) لا
يقدر غسله بالربع.

للشافعية (الثاني لإبطال مذهب المستدل) أي من غير معترض مذهب المعترض

وهو (بالصراحة) «معين» - (إبطال)

- (١) في نسخة أخرى: «وهو معارض مع تركه ذكر بعض الأحكام» (١/٣٥٢).
«المعنى» (٢/١٦٦) «وغيره» (٢/٢٩٢) «وغيره» (٢/٣٣٣) «وغيره»
(٢/١٥٨٩) «وغيره» (٢/١٤٠٢) «وغيره» (٢/٢٧٨)
(٢) خلاف لأنه في نسخة: «وحيث مسح الرأس في وضوءه على بعض المذاهب، حيث وجوب
الاستعاذه به من طمس ما لا بد من وضوءه، فإنه يتركه» (٢/١٦٦) «وغيره» (٢/٣٣٣) «وغيره»
«وحيث مسح الرأس في وضوءه، فإنه يتركه» (٢/١٦٦) «وغيره» (٢/٣٣٣) «وغيره»
«وحيث مسح الرأس في وضوءه، فإنه يتركه» (٢/١٦٦) «وغيره» (٢/٣٣٣) «وغيره»
«وحيث مسح الرأس في وضوءه، فإنه يتركه» (٢/١٦٦) «وغيره» (٢/٣٣٣) «وغيره»
(٣) قال الشافعي في حاشيته (٢/٤٨٦) «وغيره» (٢/١٦٦) «وغيره» (٢/٣٣٣) «وغيره»
«وحيث مسح الرأس في وضوءه، فإنه يتركه» (٢/١٦٦) «وغيره» (٢/٣٣٣) «وغيره»

- (١) من جانب: «أن عدم اشتراط الصوم لصحة الوقوف كعرفة، ولكنهم اختلفوا في شرطه في
الاعكاف عن بعضه أحداهما: يشترط، قاله الحنفية والمالكية: تائب لا يشترط، قاله
الشافعية. حاشيته (٢/٥١٢)، الشرح الكبير (١/٥٤١)، «معجم المحتاج»
(٢/٢٧٩) «معني» (٢/٢٧٩)

لذلك أو بالالتزام: «عقد معاوضة فيصح مع الجهل بالمعوض كالنكاح»،
فيقال: «فلا يشترط خيار الرؤية كالنكاح».

الشيخ (أو بالالتزام) كان يقول: «حيث في بيع يذهب (عقد معاوضة فيصح مع الجهل بالمعوض كالنكاح) صح مع جهل بالوجه، في عدم رؤيتها»
(فيقال) من حيث لمعنى ذلك معنى (فلا يشترط) فيه (خيار الرؤية كالنكاح) ولمعنى لا يشترط بغيره على صحة البيع به لا لأنه قد

ملأه قوله (فلا يشترط فيه خيار الرؤية) أو قد لا يملأه (فلا يشترط) كان في
أن اللازم للصحة عند تعدلها ثبوت ما ذكر لا شيء
قوله (ونفي الاشتراط بغيره على الصحة) في الصحة بغيرها لا يشترط
كما أشار إليه عقب ذلك فإذا انتفى اللازم انتفى الملزوم.

(١) كلامه في المحقق ٢٦٧ - وهو في «المفتاح» (ص ١٥٧) - وبالمصنف نسخة
في ٢٦٣ (ص ٢٦٣)

[قلب المساواة]

ومنه خلافاً للقاضي قلب المساواة مثل «طهارة المائع فلا تجب فيها
النية كالنجاسة»، فنقول: «فيستوي حامدها ومائعها كالنجاسة»

الشيخ (ومنه) في من حيث نفس (خلافاً للقاضي) في كبره في ذلك (قلبت
المساواة، مثل) في حيث في صورة ومفصل (طهارة المائع فلا تجب فيها
النية كالنجاسة) لا حيث في غيرها، بخلافه في حيث في غيرها

حيث قوله (أي من القلب) في حيث لا يذهب مذهب من يذهب

قوله (فيقول) قد لا يذهب عنه عن خلافه فيحيي في قول قلب مساواة، لا
فيه بغيره.

قوله (قلبت المساواة) هو في كبره في جهة الأصل حكمه. أحدهما منب عن
جهة الفرع اتفاقاً والآخر مختلف فيه، فيثبت المسئل الحذف في غير جهة
الأصل فيقول المترصض فيثبت بسببه من الحكمين في جهة الفرع كما وجب
سببه في جهة الأصل فيثبت أحد الحكمين في جهة الأصل عدم
وجوب النية في طهارة المائع وهو منب عن جهة الفرع المائع، والآخر عدم
وجوب النية في النجاسة المائع وهو مختلف فيه قلبت المسئل في الفرع فيقول
المترصض فيثبت بسببه من الحكمين من جهة الفرع كما وجب بسببه في جهة
الأصل

أن عند غيره المذهب (٢٦٧) (٢٦٨) (٢٦٩) (٢٧٠) (٢٧١) (٢٧٢) (٢٧٣) (٢٧٤) (٢٧٥) (٢٧٦) (٢٧٧) (٢٧٨) (٢٧٩) (٢٨٠) (٢٨١) (٢٨٢) (٢٨٣) (٢٨٤) (٢٨٥) (٢٨٦) (٢٨٧) (٢٨٨) (٢٨٩) (٢٩٠) (٢٩١) (٢٩٢) (٢٩٣) (٢٩٤) (٢٩٥) (٢٩٦) (٢٩٧) (٢٩٨) (٢٩٩) (٣٠٠) (٣٠١) (٣٠٢) (٣٠٣) (٣٠٤) (٣٠٥) (٣٠٦) (٣٠٧) (٣٠٨) (٣٠٩) (٣١٠) (٣١١) (٣١٢) (٣١٣) (٣١٤) (٣١٥) (٣١٦) (٣١٧) (٣١٨) (٣١٩) (٣٢٠) (٣٢١) (٣٢٢) (٣٢٣) (٣٢٤) (٣٢٥) (٣٢٦) (٣٢٧) (٣٢٨) (٣٢٩) (٣٣٠) (٣٣١) (٣٣٢) (٣٣٣) (٣٣٤) (٣٣٥) (٣٣٦) (٣٣٧) (٣٣٨) (٣٣٩) (٣٤٠) (٣٤١) (٣٤٢) (٣٤٣) (٣٤٤) (٣٤٥) (٣٤٦) (٣٤٧) (٣٤٨) (٣٤٩) (٣٥٠) (٣٥١) (٣٥٢) (٣٥٣) (٣٥٤) (٣٥٥) (٣٥٦) (٣٥٧) (٣٥٨) (٣٥٩) (٣٦٠) (٣٦١) (٣٦٢) (٣٦٣) (٣٦٤) (٣٦٥) (٣٦٦) (٣٦٧) (٣٦٨) (٣٦٩) (٣٧٠) (٣٧١) (٣٧٢) (٣٧٣) (٣٧٤) (٣٧٥) (٣٧٦) (٣٧٧) (٣٧٨) (٣٧٩) (٣٨٠) (٣٨١) (٣٨٢) (٣٨٣) (٣٨٤) (٣٨٥) (٣٨٦) (٣٨٧) (٣٨٨) (٣٨٩) (٣٩٠) (٣٩١) (٣٩٢) (٣٩٣) (٣٩٤) (٣٩٥) (٣٩٦) (٣٩٧) (٣٩٨) (٣٩٩) (٤٠٠) (٤٠١) (٤٠٢) (٤٠٣) (٤٠٤) (٤٠٥) (٤٠٦) (٤٠٧) (٤٠٨) (٤٠٩) (٤١٠) (٤١١) (٤١٢) (٤١٣) (٤١٤) (٤١٥) (٤١٦) (٤١٧) (٤١٨) (٤١٩) (٤٢٠) (٤٢١) (٤٢٢) (٤٢٣) (٤٢٤) (٤٢٥) (٤٢٦) (٤٢٧) (٤٢٨) (٤٢٩) (٤٣٠) (٤٣١) (٤٣٢) (٤٣٣) (٤٣٤) (٤٣٥) (٤٣٦) (٤٣٧) (٤٣٨) (٤٣٩) (٤٤٠) (٤٤١) (٤٤٢) (٤٤٣) (٤٤٤) (٤٤٥) (٤٤٦) (٤٤٧) (٤٤٨) (٤٤٩) (٤٥٠) (٤٥١) (٤٥٢) (٤٥٣) (٤٥٤) (٤٥٥) (٤٥٦) (٤٥٧) (٤٥٨) (٤٥٩) (٤٦٠) (٤٦١) (٤٦٢) (٤٦٣) (٤٦٤) (٤٦٥) (٤٦٦) (٤٦٧) (٤٦٨) (٤٦٩) (٤٧٠) (٤٧١) (٤٧٢) (٤٧٣) (٤٧٤) (٤٧٥) (٤٧٦) (٤٧٧) (٤٧٨) (٤٧٩) (٤٨٠) (٤٨١) (٤٨٢) (٤٨٣) (٤٨٤) (٤٨٥) (٤٨٦) (٤٨٧) (٤٨٨) (٤٨٩) (٤٩٠) (٤٩١) (٤٩٢) (٤٩٣) (٤٩٤) (٤٩٥) (٤٩٦) (٤٩٧) (٤٩٨) (٤٩٩) (٥٠٠) (٥٠١) (٥٠٢) (٥٠٣) (٥٠٤) (٥٠٥) (٥٠٦) (٥٠٧) (٥٠٨) (٥٠٩) (٥١٠) (٥١١) (٥١٢) (٥١٣) (٥١٤) (٥١٥) (٥١٦) (٥١٧) (٥١٨) (٥١٩) (٥٢٠) (٥٢١) (٥٢٢) (٥٢٣) (٥٢٤) (٥٢٥) (٥٢٦) (٥٢٧) (٥٢٨) (٥٢٩) (٥٣٠) (٥٣١) (٥٣٢) (٥٣٣) (٥٣٤) (٥٣٥) (٥٣٦) (٥٣٧) (٥٣٨) (٥٣٩) (٥٤٠) (٥٤١) (٥٤٢) (٥٤٣) (٥٤٤) (٥٤٥) (٥٤٦) (٥٤٧) (٥٤٨) (٥٤٩) (٥٥٠) (٥٥١) (٥٥٢) (٥٥٣) (٥٥٤) (٥٥٥) (٥٥٦) (٥٥٧) (٥٥٨) (٥٥٩) (٥٦٠) (٥٦١) (٥٦٢) (٥٦٣) (٥٦٤) (٥٦٥) (٥٦٦) (٥٦٧) (٥٦٨) (٥٦٩) (٥٧٠) (٥٧١) (٥٧٢) (٥٧٣) (٥٧٤) (٥٧٥) (٥٧٦) (٥٧٧) (٥٧٨) (٥٧٩) (٥٨٠) (٥٨١) (٥٨٢) (٥٨٣) (٥٨٤) (٥٨٥) (٥٨٦) (٥٨٧) (٥٨٨) (٥٨٩) (٥٩٠) (٥٩١) (٥٩٢) (٥٩٣) (٥٩٤) (٥٩٥) (٥٩٦) (٥٩٧) (٥٩٨) (٥٩٩) (٦٠٠) (٦٠١) (٦٠٢) (٦٠٣) (٦٠٤) (٦٠٥) (٦٠٦) (٦٠٧) (٦٠٨) (٦٠٩) (٦١٠) (٦١١) (٦١٢) (٦١٣) (٦١٤) (٦١٥) (٦١٦) (٦١٧) (٦١٨) (٦١٩) (٦٢٠) (٦٢١) (٦٢٢) (٦٢٣) (٦٢٤) (٦٢٥) (٦٢٦) (٦٢٧) (٦٢٨) (٦٢٩) (٦٣٠) (٦٣١) (٦٣٢) (٦٣٣) (٦٣٤) (٦٣٥) (٦٣٦) (٦٣٧) (٦٣٨) (٦٣٩) (٦٤٠) (٦٤١) (٦٤٢) (٦٤٣) (٦٤٤) (٦٤٥) (٦٤٦) (٦٤٧) (٦٤٨) (٦٤٩) (٦٥٠) (٦٥١) (٦٥٢) (٦٥٣) (٦٥٤) (٦٥٥) (٦٥٦) (٦٥٧) (٦٥٨) (٦٥٩) (٦٦٠) (٦٦١) (٦٦٢) (٦٦٣) (٦٦٤) (٦٦٥) (٦٦٦) (٦٦٧) (٦٦٨) (٦٦٩) (٦٧٠) (٦٧١) (٦٧٢) (٦٧٣) (٦٧٤) (٦٧٥) (٦٧٦) (٦٧٧) (٦٧٨) (٦٧٩) (٦٨٠) (٦٨١) (٦٨٢) (٦٨٣) (٦٨٤) (٦٨٥) (٦٨٦) (٦٨٧) (٦٨٨) (٦٨٩) (٦٩٠) (٦٩١) (٦٩٢) (٦٩٣) (٦٩٤) (٦٩٥) (٦٩٦) (٦٩٧) (٦٩٨) (٦٩٩) (٧٠٠) (٧٠١) (٧٠٢) (٧٠٣) (٧٠٤) (٧٠٥) (٧٠٦) (٧٠٧) (٧٠٨) (٧٠٩) (٧١٠) (٧١١) (٧١٢) (٧١٣) (٧١٤) (٧١٥) (٧١٦) (٧١٧) (٧١٨) (٧١٩) (٧٢٠) (٧٢١) (٧٢٢) (٧٢٣) (٧٢٤) (٧٢٥) (٧٢٦) (٧٢٧) (٧٢٨) (٧٢٩) (٧٣٠) (٧٣١) (٧٣٢) (٧٣٣) (٧٣٤) (٧٣٥) (٧٣٦) (٧٣٧) (٧٣٨) (٧٣٩) (٧٤٠) (٧٤١) (٧٤٢) (٧٤٣) (٧٤٤) (٧٤٥) (٧٤٦) (٧٤٧) (٧٤٨) (٧٤٩) (٧٥٠) (٧٥١) (٧٥٢) (٧٥٣) (٧٥٤) (٧٥٥) (٧٥٦) (٧٥٧) (٧٥٨) (٧٥٩) (٧٦٠) (٧٦١) (٧٦٢) (٧٦٣) (٧٦٤) (٧٦٥) (٧٦٦) (٧٦٧) (٧٦٨) (٧٦٩) (٧٧٠) (٧٧١) (٧٧٢) (٧٧٣) (٧٧٤) (٧٧٥) (٧٧٦) (٧٧٧) (٧٧٨) (٧٧٩) (٧٨٠) (٧٨١) (٧٨٢) (٧٨٣) (٧٨٤) (٧٨٥) (٧٨٦) (٧٨٧) (٧٨٨) (٧٨٩) (٧٩٠) (٧٩١) (٧٩٢) (٧٩٣) (٧٩٤) (٧٩٥) (٧٩٦) (٧٩٧) (٧٩٨) (٧٩٩) (٨٠٠) (٨٠١) (٨٠٢) (٨٠٣) (٨٠٤) (٨٠٥) (٨٠٦) (٨٠٧) (٨٠٨) (٨٠٩) (٨١٠) (٨١١) (٨١٢) (٨١٣) (٨١٤) (٨١٥) (٨١٦) (٨١٧) (٨١٨) (٨١٩) (٨٢٠) (٨٢١) (٨٢٢) (٨٢٣) (٨٢٤) (٨٢٥) (٨٢٦) (٨٢٧) (٨٢٨) (٨٢٩) (٨٣٠) (٨٣١) (٨٣٢) (٨٣٣) (٨٣٤) (٨٣٥) (٨٣٦) (٨٣٧) (٨٣٨) (٨٣٩) (٨٤٠) (٨٤١) (٨٤٢) (٨٤٣) (٨٤٤) (٨٤٥) (٨٤٦) (٨٤٧) (٨٤٨) (٨٤٩) (٨٥٠) (٨٥١) (٨٥٢) (٨٥٣) (٨٥٤) (٨٥٥) (٨٥٦) (٨٥٧) (٨٥٨) (٨٥٩) (٨٦٠) (٨٦١) (٨٦٢) (٨٦٣) (٨٦٤) (٨٦٥) (٨٦٦) (٨٦٧) (٨٦٨) (٨٦٩) (٨٧٠) (٨٧١) (٨٧٢) (٨٧٣) (٨٧٤) (٨٧٥) (٨٧٦) (٨٧٧) (٨٧٨) (٨٧٩) (٨٨٠) (٨٨١) (٨٨٢) (٨٨٣) (٨٨٤) (٨٨٥) (٨٨٦) (٨٨٧) (٨٨٨) (٨٨٩) (٨٩٠) (٨٩١) (٨٩٢) (٨٩٣) (٨٩٤) (٨٩٥) (٨٩٦) (٨٩٧) (٨٩٨) (٨٩٩) (٩٠٠) (٩٠١) (٩٠٢) (٩٠٣) (٩٠٤) (٩٠٥) (٩٠٦) (٩٠٧) (٩٠٨) (٩٠٩) (٩١٠) (٩١١) (٩١٢) (٩١٣) (٩١٤) (٩١٥) (٩١٦) (٩١٧) (٩١٨) (٩١٩) (٩٢٠) (٩٢١) (٩٢٢) (٩٢٣) (٩٢٤) (٩٢٥) (٩٢٦) (٩٢٧) (٩٢٨) (٩٢٩) (٩٣٠) (٩٣١) (٩٣٢) (٩٣٣) (٩٣٤) (٩٣٥) (٩٣٦) (٩٣٧) (٩٣٨) (٩٣٩) (٩٤٠) (٩٤١) (٩٤٢) (٩٤٣) (٩٤٤) (٩٤٥) (٩٤٦) (٩٤٧) (٩٤٨) (٩٤٩) (٩٥٠) (٩٥١) (٩٥٢) (٩٥٣) (٩٥٤) (٩٥٥) (٩٥٦) (٩٥٧) (٩٥٨) (٩٥٩) (٩٦٠) (٩٦١) (٩٦٢) (٩٦٣) (٩٦٤) (٩٦٥) (٩٦٦) (٩٦٧) (٩٦٨) (٩٦٩) (٩٧٠) (٩٧١) (٩٧٢) (٩٧٣) (٩٧٤) (٩٧٥) (٩٧٦) (٩٧٧) (٩٧٨) (٩٧٩) (٩٨٠) (٩٨١) (٩٨٢) (٩٨٣) (٩٨٤) (٩٨٥) (٩٨٦) (٩٨٧) (٩٨٨) (٩٨٩) (٩٩٠) (٩٩١) (٩٩٢) (٩٩٣) (٩٩٤) (٩٩٥) (٩٩٦) (٩٩٧) (٩٩٨) (٩٩٩) (١٠٠٠) (١٠٠١) (١٠٠٢) (١٠٠٣) (١٠٠٤) (١٠٠٥) (١٠٠٦) (١٠٠٧) (١٠٠٨) (١٠٠٩) (١٠١٠) (١٠١١) (١٠١٢) (١٠١٣) (١٠١٤) (١٠١٥) (١٠١٦) (١٠١٧) (١٠١٨) (١٠١٩) (١٠٢٠) (١٠٢١) (١٠٢٢) (١٠٢٣) (١٠٢٤) (١٠٢٥) (١٠٢٦) (١٠٢٧) (١٠٢٨) (١٠٢٩) (١٠٣٠) (١٠٣١) (١٠٣٢) (١٠٣٣) (١٠٣٤) (١٠٣٥) (١٠٣٦) (١٠٣٧) (١٠٣٨) (١٠٣٩) (١٠٤٠) (١٠٤١) (١٠٤٢) (١٠٤٣) (١٠٤٤) (١٠٤٥) (١٠٤٦) (١٠٤٧) (١٠٤٨) (١٠٤٩) (١٠٥٠) (١٠٥١) (١٠٥٢) (١٠٥٣) (١٠٥٤) (١٠٥٥) (١٠٥٦) (١٠٥٧) (١٠٥٨) (١٠٥٩) (١٠٦٠) (١٠٦١) (١٠٦٢) (١٠٦٣) (١٠٦٤) (١٠٦٥) (١٠٦٦) (١٠٦٧) (١٠٦٨) (١٠٦٩) (١٠٧٠) (١٠٧١) (١٠٧٢) (١٠٧٣) (١٠٧٤) (١٠٧٥) (١٠٧٦) (١٠٧٧) (١٠٧٨) (١٠٧٩) (١٠٨٠) (١٠٨١) (١٠٨٢) (١٠٨٣) (١٠٨٤) (١٠٨٥) (١٠٨٦) (١٠٨٧) (١٠٨٨) (١٠٨٩) (١٠٩٠) (١٠٩١) (١٠٩٢) (١٠٩٣) (١٠٩٤) (١٠٩٥) (١٠٩٦) (١٠٩٧) (١٠٩٨) (١٠٩٩) (١١٠٠) (١١٠١) (١١٠٢) (١١٠٣) (١١٠٤) (١١٠٥) (١١٠٦) (١١٠٧) (١١٠٨) (١١٠٩) (١١١٠) (١١١١) (١١١٢) (١١١٣) (١١١٤) (١١١٥) (١١١٦) (١١١٧) (١١١٨) (١١١٩) (١١٢٠) (١١٢١) (١١٢٢) (١١٢٣) (١١٢٤) (١١٢٥) (١١٢٦) (١١٢٧) (١١٢٨) (١١٢٩) (١١٣٠) (١١٣١) (١١٣٢) (١١٣٣) (١١٣٤) (١١٣٥) (١١٣٦) (١١٣٧) (١١٣٨) (١١٣٩) (١١٤٠) (١١٤١) (١١٤٢) (١١٤٣) (١١٤٤) (١١٤٥) (١١٤٦) (١١٤٧) (١١٤٨) (١١٤٩) (١١٥٠) (١١٥١) (١١٥٢) (١١٥٣) (١١٥٤) (١١٥٥) (١١٥٦) (١١٥٧) (١١٥٨) (١١٥٩) (١١٦٠) (١١٦١) (١١٦٢) (١١٦٣) (١١٦٤) (١١٦٥) (١١٦٦) (١١٦٧) (١١٦٨) (١١٦٩) (١١٧٠) (١١٧١) (١١٧٢) (١١٧٣) (١١٧٤) (١١٧٥) (١١٧٦) (١١٧٧) (١١٧٨) (١١٧٩) (١١٨٠) (١١٨١) (١١٨٢) (١١٨٣) (١١٨٤) (١١٨٥) (١١٨٦) (١١٨٧) (١١٨٨) (١١٨٩) (١١٩٠) (١١٩١) (١١٩٢) (١١٩٣) (١١٩٤) (١١٩٥) (١١٩٦) (١١٩٧) (١١٩٨) (١١٩٩) (١٢٠٠) (١٢٠١) (١٢٠٢) (١٢٠٣) (١٢٠٤) (١٢٠٥) (١٢٠٦) (١٢٠٧) (١٢٠٨) (١٢٠٩) (١٢١٠) (١٢١١) (١٢١٢) (١٢١٣) (١٢١٤) (١٢١٥) (١٢١٦) (١٢١٧) (١٢١٨) (١٢١٩) (١٢٢٠) (١٢٢١) (١٢٢٢) (١٢٢٣) (١٢٢٤) (١٢٢٥) (١٢٢٦) (١٢٢٧) (١٢٢٨) (١٢٢٩) (١٢٣٠) (١٢٣١) (١٢٣٢) (١٢٣٣) (١٢٣٤) (١٢٣٥) (١٢٣٦) (١٢٣٧) (١٢٣٨) (١٢٣٩) (١٢٤٠) (١٢٤١) (١٢٤٢) (١٢٤٣) (١٢٤٤) (١٢٤٥) (١٢٤٦) (١٢٤٧) (١٢٤٨) (١٢٤٩) (١٢٥٠) (١٢٥١) (١٢٥٢) (١٢٥٣) (١٢٥٤) (١٢٥٥) (١٢٥٦) (١٢٥٧) (١٢٥٨) (١٢٥٩) (١٢٦٠) (١٢٦١) (١٢٦٢) (١٢٦٣) (١٢٦٤) (١٢٦٥) (١٢٦٦) (١٢٦٧) (١٢٦٨) (١٢٦٩) (١٢٧٠) (١٢٧١) (١٢٧٢) (١٢٧٣) (١٢٧٤) (١٢٧٥) (١٢٧٦) (١٢٧٧) (١٢٧٨) (١٢٧٩) (١٢٨٠) (١٢٨١) (١٢٨٢) (١٢٨٣) (١٢٨٤) (١٢٨٥) (١٢٨٦) (١٢٨٧) (١٢٨٨) (١٢٨٩) (١٢٩٠) (١٢٩١) (١٢٩٢) (١٢٩٣) (١٢٩٤) (١٢٩٥) (١٢٩٦) (١٢٩٧) (١٢٩٨) (١٢٩٩) (١٣٠٠) (١٣٠١) (١٣٠٢) (١٣٠٣) (١٣٠٤) (١٣٠٥) (١٣٠٦) (١٣٠٧) (١٣٠٨) (١٣٠٩) (١٣١٠) (١٣١١) (١٣١٢) (١٣١٣) (١٣١٤) (١٣١٥) (١٣١٦) (١٣١٧) (١٣١٨) (١٣١٩) (١٣٢٠) (١٣٢١) (١٣٢٢) (١٣٢٣) (١٣٢٤) (١٣٢٥) (١٣٢٦) (١٣٢٧) (١٣٢٨) (١٣٢٩) (١٣٣٠) (١٣٣١) (١٣٣٢) (١٣٣٣) (١٣٣٤) (١٣٣٥) (١٣٣٦) (١٣٣٧) (١٣٣٨) (١٣٣٩) (١٣٤٠) (١٣٤١) (١٣٤٢) (١٣٤٣) (١٣٤٤) (١٣٤٥) (١٣٤٦) (١٣٤٧) (١٣٤٨) (١٣٤٩) (١٣٥٠) (١٣٥١) (١٣٥٢) (١٣٥٣) (١٣٥٤) (١٣٥٥) (١٣٥٦) (١٣٥٧) (١٣٥٨) (١٣٥٩) (١٣٦٠) (١٣٦١) (١٣٦٢) (١٣٦٣) (١٣٦٤) (١٣٦٥) (١٣٦٦) (١٣٦٧) (١٣٦٨) (١٣٦٩) (١٣٧٠) (١٣٧١) (١٣٧٢) (١٣٧٣) (١٣٧٤) (١٣٧٥) (١٣٧٦) (١٣٧٧) (١٣٧٨) (١٣٧٩) (١٣٨٠) (١٣٨١) (١٣٨٢) (١٣٨٣) (١٣٨٤) (١٣٨٥) (١٣٨٦) (١٣٨٧) (١٣٨٨) (١٣٨٩) (١٣٩٠) (١٣٩١) (١٣٩٢) (١٣٩٣) (١٣٩٤) (١٣٩٥) (١٣٩٦) (١٣٩٧) (١٣٩٨) (١٣٩٩) (١٤٠٠) (١٤٠١) (١٤٠٢) (١٤٠٣) (١٤٠٤) (١٤٠٥) (١٤٠٦) (١٤٠٧) (١٤٠٨) (١٤٠٩) (١٤١٠) (١٤١١) (١٤١٢) (١٤١٣) (١٤١٤) (١٤١٥) (١٤١٦) (١٤١٧) (١٤١٨) (١٤١٩) (١٤٢٠) (١٤٢١) (١٤٢٢) (١٤٢٣) (١٤٢٤) (١٤٢٥) (١٤٢٦) (١٤٢٧) (١٤٢٨) (١٤٢٩) (١٤٣٠) (١٤٣١) (١٤٣٢) (١٤٣٣) (١٤٣٤) (١٤٣٥) (١٤٣٦) (١٤٣٧) (١٤٣٨) (١٤٣٩) (١٤٤٠) (١٤٤١) (١٤٤٢) (١٤٤٣) (١٤٤٤) (١٤٤٥) (١٤٤٦) (١٤٤٧) (١٤٤٨) (١٤٤٩) (١٤٥٠) (١٤٥١) (١٤٥٢) (١٤٥٣) (١٤٥٤) (١٤٥٥) (١٤٥٦) (١٤٥٧) (١٤٥٨) (١٤٥٩) (١٤٦٠) (١٤٦١) (١٤٦٢) (١٤٦٣) (١٤٦٤) (١٤٦٥) (١٤٦٦) (١٤٦٧) (١٤٦٨) (١٤٦٩) (١٤٧٠) (١٤٧١) (١٤٧٢) (١٤٧٣) (١٤٧٤) (١٤٧٥) (١٤٧٦) (١٤٧٧) (١٤٧٨) (١٤٧٩) (١٤٨٠) (١٤٨١) (١٤٨٢) (١٤٨٣) (١٤٨٤) (١٤٨٥) (١٤٨٦) (١٤٨٧) (١٤٨٨) (١٤٨٩) (١٤٩٠) (١٤٩١) (١٤٩٢) (١٤٩٣) (١٤٩٤) (١٤٩٥) (١٤٩٦) (١٤٩٧) (١٤٩٨) (١٤٩٩) (١٥٠٠) (١٥٠١) (١٥٠٢) (١٥٠٣) (١٥٠٤) (١٥٠٥) (١٥٠٦) (١٥٠٧) (١٥٠٨) (١٥٠٩) (١٥١٠) (١٥١١) (١٥١٢) (١٥١٣) (١٥١٤) (١٥١٥) (١٥١٦) (١٥١٧) (١٥١٨) (١٥١٩) (١٥٢٠) (١٥٢١) (١٥٢٢) (١٥٢٣) (١٥٢٤) (١٥٢٥) (١٥٢٦) (١٥٢٧) (١٥٢٨) (١٥٢٩) (١٥٣٠) (١٥٣١) (١٥٣٢) (١٥٣٣) (١٥٣٤) (١٥٣٥) (١٥٣٦) (١٥٣٧) (١٥٣٨) (١٥٣٩) (١٥٤٠) (١٥٤١) (١٥٤٢) (١٥٤٣) (١٥٤٤) (١٥٤٥)

الشيخ (نقول) نحن 'معترض' (فيسوي جامدًا ومنعتها) في نظرية (كالمجاسة) بسوي جامدًا ومنعتها في حكمها بسوي واحد وقد حسب النية في التيمم فتجب في الوضوء.
ووجه التسمية - المساواة - واضح من المثال، والقاضي يقول في ردّه: 'حج استدلال القالب فيه غير وجه استدلال المستدل' (٢١).

شأنه قوله (فيسوي جامدًا) في التيمم ومنعتها) في قوله (معترض) بحسب قوله (والقاضي يقول في ردّه: 'وجه استدلال لقدب فيه غير وجه استدلال المستدل') أي لأن التوسيع في حجه جدها غيرها في جهة الآخر. وأجاب لأكثر من هذا لاختلاف لاصق في سائر لاه غير صاف لاصق لاصق في الوصف الذي جعله جامدًا وهو الطهارة.

(١) في جملة - معترض - (٩٣، ١٣٣، ١٥٢)، بروضة (١٥٧/١، ١٩٨، ٢٢٣)، المعبر (١١، ١٣٩)
(٢) ذكر ما أجاب في ردّه عن (١٣١، ١٣٢) أنه محاسني ثم ردها، فتراجم هك

ومنها: القول بالموجب.

للشيخ

وشأهده * وثمة تعة ورسله * في جواب * لاخر من الأدل *

(ومنها) أي من القوادح (القول بالموجب)

الشيخ

وشأهده) قوله عن (* وثمة تعة ورسله *) في جواب (* لاخر من الأدل *) صحيح ذلك لكن هم الأذن والله ورسله الأعز وقد أخرجاهم.

ومنها: القول بالموجب.

للشيخ

هو يفتح الحيم. أي ما اقتضا بسبب لا حصل بالنفس كمنع من هو مصنف * شأنه * ح *

(١) في - معترض - (٩٣، ١٣٣، ١٥٢)، بروضة (١٥٧/١، ١٩٨، ٢٢٣)، المعبر (١١، ١٣٩)
(٢) ذكر ما أجاب في ردّه عن (١٣١، ١٣٢) أنه محاسني ثم ردها، فتراجم هك

(٣) في حقه من - في - (٣٣، ١٣٣، ١٥٢)، بروضة (١٥٧/١، ١٩٨، ٢٢٣)، المعبر (١١، ١٣٩)
مهاجرين، (أخر من الأدل) * وثمة تعة ورسله * في جواب (* لاخر من الأدل *) صحيح ذلك لكن هم الأذن والله ورسله الأعز وقد أخرجاهم.

(٤) في حقه من - في - (٣٣، ١٣٣، ١٥٢)، بروضة (١٥٧/١، ١٩٨، ٢٢٣)، المعبر (١١، ١٣٩)
(٥) ذكر ما أجاب في ردّه عن (١٣١، ١٣٢) أنه محاسني ثم ردها، فتراجم هك

الذين والمختار تصديق المعترض في قوله : اليس هذا مأخذي .

البرق (والمختار تصديق المعترض في قوله) "نفساً" (ليس هذا) أي التي ليست
بمستقلة لأنك تعرفها في من مائة نفس بنفس (مأخوذة) في
نفس الشخص به، لأن عدد مائة من ذلك وقيل "لا يصدق إلا
ببيان مأخوذة آخر لأنه قد يعارضها قاله".

(ورئي سكت المسند عن مقدمة عبر مشهورة بحافة المع) هـ ا ب ج ح د هـ
(فريد) س ك ب ع هـ (لقول بالموجب) ا ب ي ا ث ل م ن هـ و ز ح ط ي ب ج د هـ
والفعل: فما هو قرينة يشترط فيه النية كالصلاة، ويسكت عن الضمير،
(وهي الوضوء والعمل قرينة)، فتكون معه ض م ص ب ج د هـ و ز ح ط ي ب ج د هـ
يشترط فيه ا ب ج د هـ و ز ح ط ي ب ج د هـ (فما هو قرينة) هـ ا ب ج ح د هـ
بأنها قرينة ورد عليه مع ذلك، وخرج عن القول بالموجب.

و حذر بقوله 'غير مشهورة' عن مسحة فهي قد دلت دولا ساسي في
القول بالوحدة.

بأنه قوله (ولا يلزم شتراتها في الرصود والعلل) أي لا يلزمه به حجة لا يحج

ففيه (وخرج عن القول بالوجوب) أن لأنه إن كان بعدد مكتوبات على الصغرى، وقد - بشره - بعد ثلاثة أصناف من الوجوب على مسئلة أن نبي الله صلى الله عليه وسلم في سبع آلاف سنة أو مستوفيه، وأن الذي أظله في الثاني مأخذ الخصم، وأن بين في الثالث أن الصغرى حق، فإن قام دليل بقسم الخصم، ولا يصح هو

(۱) ص ۳۴۴، رد المحتار (۲/۲۹۲)، الأحكام (۲/۳۵۶)، مختصر ابن الحاجب (۲/۲۹۹)، رد المحتار (۲/۳۲۲)

ومنها : القدر

في المناسبة، وفي صلاحية إقصاء الحكم إلى المقصود، وفي الانضباط، والظهور. جوابها بالبيان.

(ومنها) أي من القوادح (القدحُ

في المباشرة، راسه يثبت لمخيه، (وفي صلاحية إقصاء الحكم إلى المصنوع) من سبعة. (في الاصطاط) يصف جميله، (والظهور) له بأن ينفي كلام الأربعة^(١).

ومنها : القدرح في الخامسة

عنه روي صلاحية إضفاء الحكم إلى المقصود، أي ب. يصححه المقصود من
شرع الحكم.

هو: (إن يبيّن كلام الأربعة) أي من يبيّن في الأول منه مقصده، ووجه
الاستدلال به، ويبيّن في الثاني عدم صلاحه بالإقضاء، وفي الثالث عدم الاستصحاب،
وفي الرابع عدم الظهور، والأولان يختصان بالنسبة، والآخران بغيرتها،
وعدها^(١)

رئيس ذلك المصنف المذبح في المسألة هما مع أنه قدمه في قوله «وخاصة
محرم بمقتضى عدم التمسك بالآراء ومشاركته في جواب

١١) سب (١٠١٣ - ١٠١٤) طبع شد ٣ (١٥٧٦)، نصف بر خاصه ٢ (١٦٧٧)، اصلاحیه ٢ (١٦٧٨)
 ١٢) سب (١٣٣٧) - نیمه یکم (١٣٣٨) (١٦٧٦)، اصلاحیه ٢ (١٣٣٩)
 ١٣) سب (١٣٣٧) - نیمه دوم (١٣٣٨) (١٦٧٦)، اصلاحیه ٢ (١٣٣٩)، سب (١٣٤٠) (١٦٧٦)

الشيء (وجاؤها) أي حرب شرع فيها (باليان) كمال صلاحه مباحة في البيان أن يقال: «تحريم المحرم بالمصاهرة مؤثماً صالح لأن يفهم إلى عدم الفجور بها المقصود من شرع التحريم» فيعترض به «أنه ليس صالحاً لذلك، بل للإفضاء إلى الفجور فإن النفس مائلة إلى المصروع» فيجواب به «أن تحريمها المؤبد يثد باب الطمع فيها بحيث يصير غير مشتهة كالأم».

لثاني قوله (باليان لها) أي بالسلامة لوصف فيها من حيث شرع، أي حرب الفتح في المصلحة فصار راجعاً إلى مصلحته على ذلك لمصلحة، أي في صلاحية إبقاء حكمه في المقصود فلا لاغواء به شرعاً بل في دونه، وأما في الانضباط فيبان أنه مضطرب بعينه أو يوصف معه يعبطه كالسرقة بمنفعة، وإنما في صهر فساد صهر: بفساد نفسه بدمه كقسط يرب بصير العقود.

ومنها: الفرق

وهو راجع إلى المعارضة في الأصل أو الفرع، وقيل: «إليهما معاً»

الشيء (ومنها) أي من القوايح: (الفرق) بين الأصل والفرع.

(وهو راجع إلى المعارضة في الأصل أو الفرع)^(١)

وقيل: «إليهما» أي من أصل في الأصل وفرع (معاً)، لأنه على الأصل بدء حصه من الأصل جعل شرعاً يحكم بأن فعل من عبثه، أو بدءاً خصوصية في شرع جعل مباح من حكمه، وعن الثاني إبداء خصوصيته معاً^(٢).

ومنها الفرق

قوله (وقيل: إليهما) تضعيفه بالنظر إلى حصر الفرق فيه ولا يفرق حاصل برجوعه إليهما كحصوله برجوعه إلى أحدهما بالأولى، وأما في كلامه مانعة بخلاف^(٣).

(١) غير ذلك، المعترض معنى يحصل به الفرق بين الأصل وفرع من لا يفرق به في حكمه شرح الحديث (٤) (٣٢١)، (٢) (٣٢١)، (٣) (٣٠٢).

(٢) أنه خبره (شرح التلخيص) (٤) (٣٢١)، (٣) (٣٠٢)، (٤) (٣٢١)، (٥) (٣٢١)، (٦) (٣٢١)، (٧) (٣٢١)، (٨) (٣٢١)، (٩) (٣٢١)، (١٠) (٣٢١)، (١١) (٣٢١)، (١٢) (٣٢١)، (١٣) (٣٢١)، (١٤) (٣٢١)، (١٥) (٣٢١)، (١٦) (٣٢١)، (١٧) (٣٢١)، (١٨) (٣٢١)، (١٩) (٣٢١)، (٢٠) (٣٢١)، (٢١) (٣٢١)، (٢٢) (٣٢١)، (٢٣) (٣٢١)، (٢٤) (٣٢١)، (٢٥) (٣٢١)، (٢٦) (٣٢١)، (٢٧) (٣٢١)، (٢٨) (٣٢١)، (٢٩) (٣٢١)، (٣٠) (٣٢١)، (٣١) (٣٢١)، (٣٢) (٣٢١)، (٣٣) (٣٢١)، (٣٤) (٣٢١)، (٣٥) (٣٢١)، (٣٦) (٣٢١)، (٣٧) (٣٢١)، (٣٨) (٣٢١)، (٣٩) (٣٢١)، (٤٠) (٣٢١)، (٤١) (٣٢١)، (٤٢) (٣٢١)، (٤٣) (٣٢١)، (٤٤) (٣٢١)، (٤٥) (٣٢١)، (٤٦) (٣٢١)، (٤٧) (٣٢١)، (٤٨) (٣٢١)، (٤٩) (٣٢١)، (٥٠) (٣٢١)، (٥١) (٣٢١)، (٥٢) (٣٢١)، (٥٣) (٣٢١)، (٥٤) (٣٢١)، (٥٥) (٣٢١)، (٥٦) (٣٢١)، (٥٧) (٣٢١)، (٥٨) (٣٢١)، (٥٩) (٣٢١)، (٦٠) (٣٢١)، (٦١) (٣٢١)، (٦٢) (٣٢١)، (٦٣) (٣٢١)، (٦٤) (٣٢١)، (٦٥) (٣٢١)، (٦٦) (٣٢١)، (٦٧) (٣٢١)، (٦٨) (٣٢١)، (٦٩) (٣٢١)، (٧٠) (٣٢١)، (٧١) (٣٢١)، (٧٢) (٣٢١)، (٧٣) (٣٢١)، (٧٤) (٣٢١)، (٧٥) (٣٢١)، (٧٦) (٣٢١)، (٧٧) (٣٢١)، (٧٨) (٣٢١)، (٧٩) (٣٢١)، (٨٠) (٣٢١)، (٨١) (٣٢١)، (٨٢) (٣٢١)، (٨٣) (٣٢١)، (٨٤) (٣٢١)، (٨٥) (٣٢١)، (٨٦) (٣٢١)، (٨٧) (٣٢١)، (٨٨) (٣٢١)، (٨٩) (٣٢١)، (٩٠) (٣٢١)، (٩١) (٣٢١)، (٩٢) (٣٢١)، (٩٣) (٣٢١)، (٩٤) (٣٢١)، (٩٥) (٣٢١)، (٩٦) (٣٢١)، (٩٧) (٣٢١)، (٩٨) (٣٢١)، (٩٩) (٣٢١)، (١٠٠) (٣٢١).

(٣) أنه بعض خبره، (٤) (٣٢١)، (٥) (٣٢١)، (٦) (٣٢١)، (٧) (٣٢١)، (٨) (٣٢١)، (٩) (٣٢١)، (١٠) (٣٢١)، (١١) (٣٢١)، (١٢) (٣٢١)، (١٣) (٣٢١)، (١٤) (٣٢١)، (١٥) (٣٢١)، (١٦) (٣٢١)، (١٧) (٣٢١)، (١٨) (٣٢١)، (١٩) (٣٢١)، (٢٠) (٣٢١)، (٢١) (٣٢١)، (٢٢) (٣٢١)، (٢٣) (٣٢١)، (٢٤) (٣٢١)، (٢٥) (٣٢١)، (٢٦) (٣٢١)، (٢٧) (٣٢١)، (٢٨) (٣٢١)، (٢٩) (٣٢١)، (٣٠) (٣٢١)، (٣١) (٣٢١)، (٣٢) (٣٢١)، (٣٣) (٣٢١)، (٣٤) (٣٢١)، (٣٥) (٣٢١)، (٣٦) (٣٢١)، (٣٧) (٣٢١)، (٣٨) (٣٢١)، (٣٩) (٣٢١)، (٤٠) (٣٢١)، (٤١) (٣٢١)، (٤٢) (٣٢١)، (٤٣) (٣٢١)، (٤٤) (٣٢١)، (٤٥) (٣٢١)، (٤٦) (٣٢١)، (٤٧) (٣٢١)، (٤٨) (٣٢١)، (٤٩) (٣٢١)، (٥٠) (٣٢١)، (٥١) (٣٢١)، (٥٢) (٣٢١)، (٥٣) (٣٢١)، (٥٤) (٣٢١)، (٥٥) (٣٢١)، (٥٦) (٣٢١)، (٥٧) (٣٢١)، (٥٨) (٣٢١)، (٥٩) (٣٢١)، (٦٠) (٣٢١)، (٦١) (٣٢١)، (٦٢) (٣٢١)، (٦٣) (٣٢١)، (٦٤) (٣٢١)، (٦٥) (٣٢١)، (٦٦) (٣٢١)، (٦٧) (٣٢١)، (٦٨) (٣٢١)، (٦٩) (٣٢١)، (٧٠) (٣٢١)، (٧١) (٣٢١)، (٧٢) (٣٢١)، (٧٣) (٣٢١)، (٧٤) (٣٢١)، (٧٥) (٣٢١)، (٧٦) (٣٢١)، (٧٧) (٣٢١)، (٧٨) (٣٢١)، (٧٩) (٣٢١)، (٨٠) (٣٢١)، (٨١) (٣٢١)، (٨٢) (٣٢١)، (٨٣) (٣٢١)، (٨٤) (٣٢١)، (٨٥) (٣٢١)، (٨٦) (٣٢١)، (٨٧) (٣٢١)، (٨٨) (٣٢١)، (٨٩) (٣٢١)، (٩٠) (٣٢١)، (٩١) (٣٢١)، (٩٢) (٣٢١)، (٩٣) (٣٢١)، (٩٤) (٣٢١)، (٩٥) (٣٢١)، (٩٦) (٣٢١)، (٩٧) (٣٢١)، (٩٨) (٣٢١)، (٩٩) (٣٢١)، (١٠٠) (٣٢١).

والصحيح أنه قاذخ وإن قيل: «إنه سؤالان» وأنه يحتج تعدد
الأصول للانتشار وإن جاوز عتاني»

الشيخ (والصحيح أنه) أي الفرق (قاذخ^(١)) وإن قيل: «إنه سؤالان»
القول الثاني أنه لا ينافي مع المستدل وقيل: «لا يؤثر فيه»^(٢)

وقيل: «لا يؤثر عن القول بأنه سؤالان لأن جمع الأصول المختلفة غير
مقبول»^(٣).

وسبب تصنيف هذا كتاب الفرق، وما نأخذ به من كون المذهب في الأصل
جزءاً من العلة، وفي الفرع ما يفرق بين الحكمين^(٤).

خاتمة قوله (سأنا على القول الثاني) أي وهو أنه معارضة في الأصل ومعارضة في
الفرع، ومعنى كون سؤالاً واحداً التماساً المقصود منه وهو قذخ الجميع، ومعنى
كونه سؤالاً شاملاً على معارضة علة الأصل بعلة، وعلى معارضة الفرع بعلة
مستترة في حاشية لأن عذوق لما أنى سابق اعترى في علة المستدل قيد آخر
كمكافأة في مثال شرح، فصار العلة علة غير العلة عند المستدل، ولو قال
بدل ما قاله: «سأنا على وجوع الفرق إليهما» كان أولى لتلاؤمهم أنه مسمى على
صعيق (وهو حصص وجوع الفرق إليهما) وليس مراداً كما مررت الإشارة إليه

الشيخ مثاله على الأول بشقيه أن يقول الشافعي: «بشيء في الموضوع» ووجه كلفه مجمع
الظهارية عن حديث، فيعرض أحق أن ينعى في الأصل الصادرة عنه،
وأن يقول الحنفية: «يقاد المسلم بالدعي كغير المسلم بجامع القتل العمد
العبداني»^(١)، فيعرض الشافعي: «إن الإسلام في الفرع مانع من القود».

وقد ذكر لأمدني^(٢) يذكر زوجين يدعي إلى ما عده من مسمى معارضة في
الأصل إيداعه في العلة، ومن مسمى معارضة في الفرع إيداعه من حكم،
ولم يذكر ذلك لمصنف فاحمل معنى الذي عن مذهبنا خلاف لأمدني

لخاتمة قوله (تجعله ما يفرق بين الحكمين) أي فكأن ذلك معارضة في فرع لأن مانع من
لشيء، وصفت مستنداً فيكون ذلك معارضة في الفرع. قوله (مثاله على
الأول بشقيه) أي لكل شيء مثال.

(١) فانه اعتبر الفرق بينهما، (١٣٨ ٢)، «الأحكام» (٣٤٩/٤)، «تحرير المسائل»

(٢) (٢٧٦ ٢)، «شرح الكوكب» (٣٢١/٤)

(٣) قال الزركشي في «التبصير» (١٧٢/٢)، «انه مذهب سابقه»

(٤) «من شرح ولاسناد» (٣٤٩/٤)، «الأحكام» (٣٤٩/٤)

(٥) قال سيف الدين الأمدني في «الأحكام» (٣٤٩/٤)

(١) «أدب به» (٣٤٩/٤)

(٢) وكذا «الملك والحنابلة» «الشرح الكبير» (٢٧٧/٤)، «مغني المحتاج» (١٩/٤)، «المصنف»

(٣٥٠ ١١)

(٣) «الأحكام» (٣٤٩ ٢)

الفرع ومهد المصنف مسألة سأل عن فرع. (و) صحيح (أنه يمتنع تعدد الأصول) لفرع واحد بأن يقاس على كل منها (للاشتراك) في نفس البحث في ذلك (وإن جُوز جفتان) لملولي واحد.

وقيل: «يجوز التعدد مطلقاً وقد لا يحصل اشتراك»^(١).

للشبهة قوله (والصحيح: أنه يمتنع تعدد الأصول لفرع واحد) ما في الأصل بعد الاعتلال^(٢)، ولندي صحة من حاجب^(٣) وعده^(٤) من عدة أصول هو المعتمد.

قوله (بأن يقاس على كل منها) لأست بقول من قبل ذكره أن يقول: بأن يقاس عليها، الصادق لكل منها ويمجموها.

الفرع قال المجيزون: «ثم لو فرق بين الفرع وأصل منها كفن»، وثالثها: «إن قصد الإلحاق يمجموها».

الفرع قال المجيزون السعد^(٥) (ثم) عن عدير وأخوه (لو فرق بين الفرع وأصل منها كفن) في شرح ما لأنه يمتنع مجمع لفصود^(٦) وبين^(٧) لا يمتنع في ما^(٨) (وثالثها). «بكفي» إن قصد الإلحاق يمجموها^(٩) لأنه يمتنع بخلاف ما إذا قصد بكل منها^(١٠).

لشبهة قوله (لأنه يمتنع مجمعها) هي مجمع مع السروع في معه لأن مقصود المستدل مجمعها مع في العلة وهو يمتنع بالفرق بين أصل منها والفرع.

(١) أنه يمكنه والشامية والمجتهدة. «مختصر ابن الحاجب» (٢٧٤/٢)، شرح المقصد (٢٧٤/٢). «مختصر ابن الحاجب» (٢٧٤/٢). «شرح الكوكب» (١٣١٠/١).
(٢) وهو الذي حذره المصنف، والجمهور على جوازها وقد سبق في شروط العلة.
(٣) «مختصر ابن الحاجب» (٢٧٤/٢).
(٤) «مختصر ابن الحاجب» (٢٧٤/٢).
(٥) «مختصر ابن الحاجب» (٢٧٤/٢).
(٦) «شرح الكوكب» (١٣١٠/١).
(٧) «مختصر ابن الحاجب» (٢٧٤/٢).
(٨) «مختصر ابن الحاجب» (٢٧٤/٢).
(٩) «مختصر ابن الحاجب» (٢٧٤/٢).
(١٠) «مختصر ابن الحاجب» (٢٧٤/٢).

(١) «مختصر ابن الحاجب» (٢٧٤/٢). «مختصر ابن الحاجب» (٢٧٤/٢). «شرح الكوكب» (١٣١٠/١).
(٢) «مختصر ابن الحاجب» (٢٧٤/٢). «شرح الكوكب» (١٣١٠/١).
(٣) «مختصر ابن الحاجب» (٢٧٤/٢). «شرح الكوكب» (١٣١٠/١).
(٤) «مختصر ابن الحاجب» (٢٧٤/٢). «شرح الكوكب» (١٣١٠/١).
(٥) «مختصر ابن الحاجب» (٢٧٤/٢). «شرح الكوكب» (١٣١٠/١).
(٦) «مختصر ابن الحاجب» (٢٧٤/٢). «شرح الكوكب» (١٣١٠/١).
(٧) «مختصر ابن الحاجب» (٢٧٤/٢). «شرح الكوكب» (١٣١٠/١).
(٨) «مختصر ابن الحاجب» (٢٧٤/٢). «شرح الكوكب» (١٣١٠/١).
(٩) «مختصر ابن الحاجب» (٢٧٤/٢). «شرح الكوكب» (١٣١٠/١).
(١٠) «مختصر ابن الحاجب» (٢٧٤/٢). «شرح الكوكب» (١٣١٠/١).

لِللَّغَةِ ثُمَّ فِي اقْتِصَارِ الْمُسْتَدَلِّ عَلَى حَوَابِ أَصْلِ وَاحِدٍ قَوْلَانِ .

ثم في اقتضار المستند على جواب أصلي واحد، منها حيث وفي لغة ضير جميعها (قولان). قيل: يكفي حضور المقصد بدفع عن واحد منها. وقيل: ولا يكفي لأنه يلزم الجميع فلزمه الدفع عنه^(٢٦).

القائمة قوله (وقيل: لا يكفي لأنه التزم المرح) فليس يرجح حصول المرح
بصرفه عن المرح وأصل واحد يرجح هذا، فليس من مقتضى السبق في
كلامه أن يأتي بصيغة ما فقد: بل مقتضى الإحدى معجمه لأصوله وكيف
الاقتصار، والأكثر.

الم

ومنها : فسادُ الوضع

بأن لا يكون الدليل على أهنية الصالحة لأعذاره في ترتيب الحكم
كتلقي التخفيف من التعليظ، والتوسع من التصيق، والإنابات من
النفي مثل: «القتل حنابة عظيمة فلا يكفر كالردة».

(ومنها) أي من القوادح (فسادُ الوضع

بأن لا يكون الدليل على أهية الصالحة لاعتباره في ترتيب الحكم) عليه كان
بكم صاحب حكم ، بمصه (كتلعي التحقيب من الغليظ ، والتوسيع من
التضييق ، وإثبات من النفي) ، وعكسه الأول (مثل) قول الحنفية:
«القتل» عند «حاجة عظيمة فلا يكفر» "ني لا تحب له كرامة" (كالزوجة) ،
«عند» «حاجة شديدة» عند حكم (أخفة لعدم وجوب كرامه

11

وَمِنْهَا : فسادُ الوضع

قوله (كان يكون) صالحاً لهذا الحكم أو نقبضه (الكاف استقصائية)
قوله (وعكبه) أي وهو تفضي النفس من الإثبات.

المناشيه

(١) أدنى نصف من نصف (١٣٧) شرح الكوكب (٢٤٤)
(٢) أجمع العبد على أن يقول حسنة كذا، ويحكمه حسنة في وجوب الكفارة على تعديله
عن قوله مدعيه. أحدها لا شبهة ولا شبهة. فإنه حسنة وخاصة. لأنه
سلب. فإنه يتركه. يأخذ بها. فإنه أخصها. وهو (٣٧٤) شرح الكوكب
(٤٤٤) انتهى (١٣٠) انتهى (٣٥٩)

(۱) فائز احمدیہ اے - مکہ مکرمہ (۱۹۷۱ء)

(٢) قائمہ اشعار اعلیٰ درجہ (۱۳۶)

البرق والثاني "مشرق" فيه "تركز" وحسب على وجه لا يرساق لدفع حاحه فكذلك
على لثاخي "كندة" على العاقبة "١٣"، فانه حتى شامع لا ناسب دفع
الحاحه مصيبه

والرابع "كندة" في معناه "في المحضر" انه يوجد فيها سمي برصد
ولا يستعمل ببيع كما في غير المحضر، فالرخصي الذي هو مناط البيع يتأهب
الاعتقاد لا عدمة

لثاثة قوله (والرابع) (البع) منه على ما حصل بر كشي "ومر سعة هذا مثال
لثاثة - وهو يعني لثاثة من سمي بر كشي "لأن سمي هذا هو عدم
الاعتقاد وهو يعني سمي من وجود البع، وهو ناسب... حتى كندة -
إنما يناسب الاعتقاد.

- (١) أي تلقى التوسيع في التضييق، «التنقيب» (١٢٣/٢)، «شرح الكوكب» (٢٤٤/٤)
- (٢) قاله بعض الخفية، أما الخفية على أن وجوبها على الفور، «فتح القدير» (١٥٥/٧)،
«مجمع» (١٥٥/٢)، «حاشية ابن عابد» (١٩١/٣)، «حاشية الدسوقي»
(١٥٠٠/٢)، «مجمع» (١٥٥/٢)، «المصنف» (٥١٩/٣)
- (٣) أي بالاجماع، «مجمع» (٢٠٩/٥)، «حاشية الدسوقي» (٢٥٤/٦)، «مجموع المحتاج»
(١١٨/٤)، «مجموع» (٥٥٣/١)
- (٤) أي يعني سمي من لثاثة اعتقاد «صواب» (١٣٣)
- (٥) اختلفت معناه فيها ثلاثة مذاهب، أحدها لا يصح اعتقاد، منه الشافعية، ثانياً يصح
تظنن، منه حنيفة ومالكية وحاشية، ثانياً يصح في المحدث دون غيره، فانه من
بيع وأمر به، «مجموع» (٢٧/٧)، «الشرح الكبير» (٢٣/٤)،
«برص» (١٥٠٣)، «مجموع» (٢٧٧/٥)، «مجموع المحتاج» (٥/٢)، «المعني» (٢٤٧/٥).
- (٦) «شيف السامع» (١٧٤/٦)

لثاثة وأما مثال الثالث فكان يقال في معناه في غير المحضر "انه يوجد فيها مع
الرضي صيغة معتد بها لبيع كفي في المحضر على الفور - باعتداده بها فيه"، وعدم
الصيغة ناسب عدم الاعتماد لا الاعتقاد

وقد يقال "هذا مدح في ماسة فهو داخل في المدح فيها وقد مر"

ويؤيد ذلك ما في المدح في وجودها، وما في مدح فيها باعترافها بمعتد

(١) أي سمي لثاثة من يعني «مجموع» (١٣٣)

وَمَثَلُ وَيِ الْإِجْمَاعِ : فَوَلِّ السَّامِعِيَّةَ فِي مَسْجِدِ بَرْسِ فِي نَوْصَو. «يُسْتَحَبُّ
تَكَوُّرُهُ كَالْأَمْسَحَةِ» حَجَرٌ حَيْثُ يُسْتَحَبُّ لَيْتَرُ فِيهِ. «فِيهَا: «الْمَسْحُ فِي
خَلْفٍ لَا يُسْحَبُ بِكَرْفٍ» إِيْمَاعٌ فِي هَلْ وَإِنْ حَكَى اسْ كَجْ "أَه
يُسْتَحَبُّ تَلْيُثُهُ كَمَسْحِ الرَّأْسِ.

الظنية قوله (يُسْتَحَبُّ تَكَرُّهُ) ي. مسح. يستحب تكراره لأن الجمع هو المسخ كما
 تعلم من قوله في سائر جمعه جمع فاسد نوصف: (يُفْعَلُ: المسح. الخ)
 قوله (حيث يُسْتَحَبُّ الْإِيتَارُ فِيهِ) أي بأن زاذ على الثلاث فادفع به
 الاعتراض به أن ثلث الاستحباب عندنا^(٣) واجب، لا مستحب.

(ومنه) أي من فساد نوح: (كون الخامع) أي بفساد اللؤلؤ (ثبت اعتبارها بقصر أو إجماع في نقضي الحكم) في ذلك نفس مثالي الخامع ذي الضرر من الحيلة: (المراد مع دو باب مكنون سورة محمد كالتكسب) فقال السعة عثرها الشارع عنه لظهوره حيث دعي إلى در فيها كلفه دمع. وفي أخرى فيها سور حاجب، فقيل له: قال: (البيزور) (١) منيع. رواه الإمام أحمد (٢) وعنه (٣).

الحاتبة قوله (ومنه: الح) فيه نسبة على ما قد وضعه من ذلك، لا أنه هو الذي
يؤممه نفسه ابن الحاجب⁽¹⁾ وغيره⁽²⁾ له به

وقوله (ثبت اعتزله نصر أو إجماع في بقية الحكم) في معنى ثبوت حكمه له لأن لوصف الواحد لا يثبت له استبعاد، لا يمكن موانع في أحدهما لأن ثبوت كل منهما يستلزم انتفاء الآخر.

(١) سورَةُ الْحَرَّةِ الْجَنَّةِ طَاهِرٌ إِجْمَاعًا، وَكَلَامًا سَوْرَةُ الْبَرِيَّةِ عِنْدَ الْجُمْهُورِ، خِلَافًا لِلْمَحَنِيَّةِ إِحْصَائِيَّةً.
عَابِدِينَ (١/١٣٨١)، وَتَفْسِيرُهُ الْكَبِيرُ (١/١٦١)، ص ١٠١، وَص ١١٣ (١)، دَعْوَى (١/٦٢).

(٢) قال ابن عمر في المصاحف (١/٢٩١): البور هو من لا شيء، سيد.

(٣) واه أحمد (٣ ٣٢٦). وقد بقي في الظهارة، باب الأسرار (١ ٦٢)، وحكمة في الظهارة (٦٤٩) وفي - صححه ودرج حده، وبنيكه صمغ كبر، والتلحظ (١ ١٥٨)

(٢) ومما ثمة حمد الله تعالى في اسمه (٦١٠ - ٦١١) اثبات فاد بوصف، وهو كون الجميع من أعمارهم، حماة في عصر الحجة.

(5) كما في شرح النكاح (2: 347). وشرح المصنف (2: 276). والمبسر (8: 125)
والمعجم (4: 587)

(١) بل يكره على الصحيح. «الروضة» (١/٢٤٣)، «المعجم» (١/٢٤٥)، «مجموع» (١/٢٤٧).

[illegible]

(۳) ای وکند عدد حسابی و معنی (۱۹۳)

البيان (وجوابها) أي قسمي فساد الوصف (بتقرير كونه كذلك) فقرّر كون ادّيس صالحاً لا اعتباره في ترتيب حكمه كأن يكون به جهل بغير المستند فيه من إحداهما، والاعتراض من الأخرى كالأثر في دفع الحاجة في مسألة البركة

للمسألة قوله (وجوابها أي قسمي فساد الوصف) رد فساد الوصف وهي : مبنى تخفيف من تعريض . ووصف من نصيب . وشاب من ملى . وعكسه . وكون الجامع ثبت اعتباراً بغير . وإجماع في بعض الحكم . في قسمي مبنى شيء من جنده أو بغيره . وكون الجامع ثبت عنه بغير . وإجماع في بعض الحكم . فقرر عن ذلك بقوله (وجوابها) . ولا فلاون . بغير . (وجوابها) أي أقسام فساد الوصف . وأولى منه أن يكون (وجوابها) في فساد جامع

قوله (كون الدليل) به به مرجع نصير في أدبه . وقوله (صالحاً) (الخ) يثنى به المشار إليه في «كذلك» .

البيان (وجوابها) عن الكفاية في نفس شأنه عليه فيه تأسيس فلا يُعطى فيه كفاية . وعن المعاطاة من عدم الاعتداد بها مرتب على عدم نصيبه لا عن مرجع ونقير كون جامع معه في ذلك حكمه ويكون عتقته عنه بأن وأجمع بغيره لما في كما في صرح الخلف فإن تكراراً يُقبله كغلبه .

للمسألة قوله (وتجيب) (الخ) بأن قوله : «يقرّر... الخ» بالنسبة إلى المثال الأول ولربيع

قوله (وعن المعاطاة) . (الخ) هو كما يرى حوت عنها في المثال الرابع . وأما الجواب عنها في المثال الثالث الذي قدمته : فإن الاعتداد بها مرتب على مرجع لا على عدم الصيغة

قوله (ويقرّر) معطوف على قوله : «انظر» لا عن «وتجيب»

واعلم أنّ الفقه ثابت بغيره الفقص من حيث عتق لحكم عن موصف . لا أن الوصف هو ثابت بغير الحكم . وفي الفقص لا يتعرض لذلك . بل يقع فيه ثبوت بغير الحكم مع موصف . ويثبت القلب من حيث إنه ثابت بغير الحكم بغيره المستند إلا أنه يُدركه بأن في القلب إثبات بغيره الأصل المسدول وهذا أصل آخر . ويثبت القدر في المناسبة من حيث إنه يعني مناسبة للحكم لمساها بغيره . لا أنه لا يقصد بها بيان عدم مناسبة الوصف للحكم . بل بيان بغير الحكم عنه في أصل آخر

(١) «المسألة» (١٢٦) . «معتبر بين الحاجب» (٢٦٦/٢) . «الفتاوى» (١٢٦/٢) . «شرح المحكم» (٢٢٥) .

لذلك وجوابه يتبين اعتبار الخصوصية، وكأنَّ المعترض يُتَّخَذُ المطاط،
والمستدلُّ يُحَقِّقُهُ؛ ومنعُ حكم الأصل، وفي كونه قطعاً للمستدلِّ
مذاهبٌ، ثالثها: قال الأستاذ: «إنَّ كان ظاهراً»...

الشيخ (وجوابه يتبين اعتبار الخصوصية) أي خصوصية وصف في العدد كان
عند الخلق في الكثرة من شراح رتبها عليه حيث أحب من مائة عن جمعة
كما تقدم (وكانَّ المعترض) هذا لاعتراض (بِقَعِّ المطاط) بحدوده خصوص
لوصف عن الاعتراض (والمستدلُّ يُحَقِّقُهُ) أي بحدوده خصوصية وصف

(و) من الجمع (منعُ حكم الأصل) وهو لمسموحٌ كان يقول محلي
«الإشارة عند عن سمعة فصل بموت كسح» - فصل في كسح - كسح لا
يبطل بالموت أي بطل ينتهي به.

للخليفة قوله (كما تقدم) أي في الثالث من مسالك العلة

قوله (وكانَّ معترض سطح معاً ومستدلُّ حُقُقَةً) أي فقدم المستدل
لترجحان خبر سطح فوق ارتفاع كنهه عنه - ركني - وعادة
قوله (أخذاً عن التفرع الآتي) أي وهو قوله «فإنَّ للمستدلَّ سطح»
ففيه مفرغ عن عدم انقضاء، ووجه الأحد المذكور^(١١) أن التفرع عن أحد
أقوال محكية دون غيره منها يؤيد برُجحانيه.

(١١) الأحكام (٢١/٣٣٢)، مختصر ابن الحاجب (٢/٢٦٢)، والبحر (٥/٣٢٧)، شرح
الكفا (١/٢٥٥)

(٢) منه حرمه الفوائده (٣/٥٦٨)، مختصر ابن الحاجب (٢/٢٦٢)، والأحكام
(٤/٣٢٨)، شرح الكوكب (٤/٢٤٦)

(٣) من حيثها علة (٩/١١٤)

(٤) أي اجتماع سطح كسح (٥/٣٧٨)، ووجه (٤/٣١٤)، مختصر (٧/٣٧٢)

(٥) فذهب صاحب الركني (٢/١٢٧)

(٦) ما بين مقتضى سطح من سطح ثلاثة من خمسة من (٣/٥٠٤)

الشيخ (وفي كونه قطعاً للمستدلِّ مذهباً) أرخصها أحد من شراح الآتي، لا سوف
القياس على ثبوت حكم الأصل - وثاني: «مع عدم الاستدلال عن إثبات حكم
الفرع الذي هو بعده لأن غيره».

(ثالثها: قال الأستاذ) أي إسحق لا مذهب - «يكون قطعاً» (إن كان
ظاهراً) معرفة كنه العلية بخلاف ملا يعرفه إلا نحو ضمه.

للخليفة قوله (لا) أي ليس مع حكم الأصل مجرد قطعاً للمستدل، وسي يكون
قطعاً إذا عجز عن إثباته بالدليل.

قوله (لوقوف القياس على ثبوت حكم الأصل) أي فلا يصح الاستدلال به
عن إثبات حكم الفرع.

قوله (قال الأستاذ) - (الح) من ابن برهان في «الأوسط» عنه أنه «متن
منه ما إذا قال المستدلُّ في استدلاله: «إن سلمت حكم الأصل ولا نقلت
الكلام إليه».

(١) حرمه حرمه (٤/١٢٨)، مختصر ابن الحاجب (٢/٢٦٢)، والبحر (٥/٣٢٧).

(٢) شرح الكوكب (٤/٢٤٦)

(٣) الأحكام (٢/٣٢٨)، شرح (٥/٣٢٧)

للغزالي وقال الغزالي: «يُعْتَبَرُ عَرَفُ الْمَكَانِ»، وقال أبو إسحاق الشيرازي: «لَا يُسْمَعُ». فَإِنْ دُلَّ عَلَيْهِ لَمْ يَنْقَطِعِ الْمُعْتَرِضُ عَلَى الْمُخْتَارِ، بَلْ لَهُ أَنْ يَعُودَ وَيَعْتَرِضَ.

الشيخ (وقال الغزالي: «يُعْتَبَرُ عَرَفُ الْمَكَانِ» الذي فيه البحث في القطع به أو لا؟^(١)) (وقال) الشيخ (أبو إسحاق الشيرازي: «لَا يُسْمَعُ») لأنه من مذهب «حكاه» عنه ابن الحاجب^(٢) كالأمدني^(٣)، على أن الموحد في «المخلص» والمعوذ للشيخ - كما قاله المصنف - السماع^(٤).

ثم على الشيخ، عدم قطع المصنف (فإن دُلَّ على سببه) (عليه) على حكم الأصل في سبب عدم قطع لعدة من سجد لدنس على المختار، بل له أن يعود ويعترض الدليل لأنه قد لا يكون صحيحاً^(٥). وقيل: «ينقطع» فليس له أن يعترضه بخروجه باعتراضه عن المقصود^(٦).

للجنة قوله (بل له أن يعود ويعترض للدليل) في «لا ينقطع» إلا بالحد كالمتن^(٧).

قوله (لم لا يكون مما حُتِفَ في حوار القياس فيه) أي ويستند لا يبره

(١) «المحور» لمعالي: (ص: ٤٠١).

(٢) «مختصر ابن الحاجب» (٢/٢٦١)، وثقه المصنف في شرح المختصر (٢/٢٦٢).

(٣) «الأحكام» (٤/٣٢٩)، وثقه ابن القيم في «التحريم» (٢/١٢٨)، وابن النجار في شرح كوكبه (٤/٢٤٦).

(٤) «درة الزركشي» وحده الله تعالى في «البحر» (٥/٣٢٨)، و«التشيف» (٢/١٢٨).

(٥) قاله الجليلي، «التيسير» (٤/١٢٨)، «مختصر ابن الحاجب» (٢/٢٦١)، «البحر» (٥/٣٢٨)، «شرح الكوكبه» (٤/٢٤٨).

(٦) قاله بعض النسخ، «الأحكام» (٤/٣٢٩)، «البحر» (٥/٣٢٨).

(٧) «مدرسة» من «مدرسة» من «مدرسة».

وقد يقال: «لَا تُسَلِّمُ حُكْمَ الْأَصْلِ، سَلَّمْنَا وَلَا تُسَلِّمُ أَنَّهُ يَمَّا يُقَاسُ فِيهِ، سَلَّمْنَا وَلَا تُسَلِّمُ أَنَّهُ مُعَلَّلٌ، سَلَّمْنَا وَلَا تُسَلِّمُ أَنَّ هَذَا الْوَصْفَ عَنْهُ، سَلَّمْنَا وَلَا تُسَلِّمُ وَجُودَهُ فِيهِ، سَلَّمْنَا وَلَا تُسَلِّمُ أَنَّهُ مُعْتَدٌ، سَلَّمْنَا وَلَا تُسَلِّمُ وَجُودَهُ فِي الْفَرْعِ»؛ ...

الشيخ (وقد يقال) في ثلاث نسخ مرسية: «(لَا تُسَلِّمُ حُكْمَ الْأَصْلِ، سَلَّمْنَا) ذَلِكَ (وَلَا تُسَلِّمُ أَنَّهُ يَمَّا يُقَاسُ فِيهِ) لَمْ لَا يَكُنْ يَمَّا حُتِفَ فِي حِوَارِ الْقِيَاسِ هَهُ» (سَلَّمْنَا) ذَلِكَ (وَلَا تُسَلِّمُ أَنَّهُ مُعَلَّلٌ) لَمْ لَا يَقْدَرُ عَلَى تَعْيِينِهِ» (سَلَّمْنَا) ذَلِكَ (وَلَا تُسَلِّمُ أَنَّ هَذَا الْوَصْفَ عَنْهُ) لَمْ لَا يَقْدَرُ عَلَى تَعْيِينِهِ» (سَلَّمْنَا) ذَلِكَ (وَلَا تُسَلِّمُ وَجُودَهُ فِيهِ) أَي وَجُودَ الْوَصْفِ فِي الْأَصْلِ. (سَلَّمْنَا) ذَلِكَ (وَلَا يُسَلِّمُ أَنَّهُ) أَي الْوَصْفَ (مُعْتَدٌ) لَمْ لَا يَقَالُ: «أَبْهَاصَةً» (سَلَّمْنَا) ذَلِكَ (وَلَا تُسَلِّمُ وَجُودَهُ فِي الْفَرْعِ). فَهَذِهِ سَبْعُ مَنَاقِبَ تَتَعَلَّقُ ثَلَاثَةُ الْأَوَّلَى بِحُكْمِ الْأَصْلِ، وَالْأُخْرَى بِحُكْمِ الْفَرْعِ وَالْقِيَاسِ مَعَ الْأَصْلِ فِي بَعْضِهَا.

للجنة قوله (في بعضها) متعلق بمعية الأصل والفرع، فالرابع وحاشي متعلقان بالعلة مع الأصل، والسادس بالعلة مع، والسابع بها مع الفرع

(١) أي كل منها من حيث علمه من «مدرسة» (٢/٥٠٤).

المتن فيجانب بالدفع بما عُرِف من الطرق، ومن ثم عُرِف جواز إيراد المعارضات من نوع، وكذا من أنواع وإن كانت مترتبة لأن تسليمه تقديري، وثالثها: «التفصيل».

البيج (فيجانب) عهد بالدفع) (ب) عُرِف من الطرق) في دفعها لا يرد ذلك ولا فيكمي لاعتصار عن دفع لاحد منها (ومن ثم) من هذا وهو جواز المعلوم من جواب عهد. في من حل ذلك عُرِف جواز إيراد المعارضات من نوع) كالقروض والمعارضات في الأصل وتشرح لأب كسوة واحدة به كاتب أو لا. (وكذا) عُرِف من دفعها صحت (من أنواع) التفصيل، وعدم تأثير. والمعارضه (وإن كانت مترتبة) في بدعي سابق بسببه منها (لأن تسليمه تقديري) (١) وفي (أ) هو من نوع لا يند.

ثانيه قوله (المعارضات من نوع) (الح) لا يند. فيه وفي عطف عهد بنسب شيء إلى نفسه وغيره حيث فيه فيها المعارضات إلى معارضها وغيرها، وهذا من باب القول من فيها ذلك لأن المعارضات لا قرب بكرر امرء وذلك، أو معناه من ذلك بقريضة السياق الاعتراضات كما عُرِف بها غيره، وهي تنقسم إلى المعارضات (٢) وغيرها.

- (١) قاله جديس (٢١٠/٢) مختصر ابن الحاجب (٢٨٠/٢)، الأحكام (٣٥٩/٤)، الشرح بك (٢٩٠/٢).
- (٢) في (٢) (٢٨٠/٢)، الأحكام (٣٥٩/٤)، «البيان» (١٦٩/٤)، مختصر ابن الحاجب (٣٤٦/٥).
- (٣) قال الجواهر «المواضع» (٥٩٤/٢)، مختصر ابن الحاجب (٢٨٠/٢)، الأحكام (٣٥٩/٤)، «البيان» (٣٤٦/٥).
- (٤) قاله جديس من غير سند، الأحكام (٣٥٩/٤)، مختصر ابن الحاجب (٣٤٦/٥).
- (٥) قاله جديس من غير سند، (٢٨٠/٢)، «البيان» (٣٤٦/٥).
- (٦) ما بين معك في سند من وجه.

المتن

(وثالثها: «التفصيل») فيها في غير مترتبة دون مترتبة لأب ما قبل لأخر في لمرة مسلم قد صدق صانع، ودفع باب تسليمه تقديري، كما قال مصنف - لا يخصي.

مثال النوع لا يند. «ما ذكر أنه علة مفوض كد ومفوض كدا، أو معارض كدا، معارض كدا».

ومثال الأنواع غير المترتبة لا يند. «أحد توصف مفوض كد، وعينه مؤثر كد».

ومثال الأنواع المترتبة لا يند. «ما ذكر من توصف غير موقوف في لأصل، وشي منه مهر مضاعف كد».

ثانيه قوله (مثال النوع) (الح) مثال نوع في لها صحت غير امرئه، ومثاله في مترتبة لا يند. «ما ذكر أنه علة مفوض كدا، وشي سئم مهر مفوض بكدا».

(١) قاله جديس من غير سند، المواضع (٥٩٤/٢)، «البيان» (٣٤٦/٥)، الشرح بك (٣٥٩/٤).

(٢) في (٢) (٢٨٠/٢)، «البيان» (٣٤٦/٥).

لذلك : ومنها : اختلاف الضابط في الأصل والفرع لعدم الثقة بالجامع .
 وجوابه بأنه القدر المشترك ، أو بأن الإفضاء سواء ، لا إلغاء التفاوت .

الشيخ (ومنها) أي من القوادح : (اختلاف الضابط في الأصل والفرع

لعدم الثقة فيه (بالجامع) ^(١) وجوداً ومساواة كما يعلم من الجواب كأن
 يقال في شهود الرور بالقتل : «تسبوا في القتل في القتل فيجب عليهم
 القصاص» ^(٢) كالمكروه ^(٣) غيره على القتل ، فيعترض به «أن الضابط في الأصل
 لا كراه في الجمع بينهما» ، والرد أن الضابط في المقصود
 فإين مساواة ضابط الفرع لضابط الأصل في ذلك ؟

ومنها : اختلاف الضابط

والمراد بالضابط هنا الوصف المتمثل عن الحكمة المقصودة .

الشيخ (وجوابه بأنه) أي الجامع (القدر المشترك) ^(١) من الضابط ككتاب في
 لفتل فيها بدمه ، هو مصطف غرق ، (أو بأن الإفضاء سواء) ^(٢) أي بدمه
 الضابط في الجمع أن المقصود مساو لإفضاء ضابط في الأصل بن المقصود
 كحفظ نفس من بدمه ، (لا إلغاء التعاوت) ^(٣) من الضابط بأن يقال
 التعاوت بينهما بمعنى في الحكم ، فإنه لا يحصل حوت به لأن التفاوت قد
 بُعِيَ كَم في بدمه من واحد وقد لا بُعِيَ كَم في حَرِّ لا بُعِيَ بدمه ^(٤)

للثبته قوله (أو بأن الإفضاء سواء) أي / أو بأنه في الفرع أوجع ^(٥) كما فهم بالاولى ،
 والاولى لا يتفرع لا يتفرع ، بمعنى أنه لا يعرض بعدم وجود جميع حيث
 بالاولى أو بعدم المساواة ، وبالتالي أو يجب عليها بأن تعمل «أو» مانعة حلو .

(١) الأحكام (٣٤٩/٤) ، مختصر ابن الحاجب (٢٧٦/٢) ، البحر (٣٣٣/٥) ، شرح
 التوكيد (٣٢٦/٤) .
 (٢) الأحكام (٣٤٩/٤) ، مختصر ابن الحاجب (٢٧٦/٢) ، البحر (٣٣٣/٥) ، شرح
 التوكيد (٣٢٦/٤) .
 (٣) الأحكام (٣٤٩/٤) ، مختصر ابن الحاجب (٢٧٦/٢) ، شرح التوكيد (٣٢٧/٤) .
 (٤) عند الجمهور خلافاً للحنفية ، «المدنية» (٨٦/٥) ، «شرح التكملة» (١٧٧/٦) ، «التمهيد»
 (٥٢/١١) ، «المعنى» (٣٦١/١١) .
 (٥) كفي بالأحكام (٣٤٩/٤) ، «مختصر ابن الحاجب» (٢٧٦/٢) ، «البحر» (٣٣٣/٥) ،
 «شرح التوكيد» (٣٢٧/٤) .

(١) الأحكام (٣٤٩/٤) ، مختصر ابن الحاجب (٢٧٦/٢) ، البحر (٣٣٢/٥) ، شرح
 التوكيد (٣٢٤/٤) .
 (٢) أي عند الجمهور خلافاً للحنفية في إيجابهم الدية دون القصاص ، «المدنية» (١٨٨/٤) ،
 «الشرح الكبير» (١٢٦/٦) ، «الروضة» (١٠/٧) ، «الفتاوى» (٣٣٨/١١) .
 (٣) أي عند إيجابهم خلافاً لأبي يوسف في إيجابه الدية عليه ، «المدنية» (٣٨٢/٤) ، «الروضة»
 (١٦/٧) ، «المعنى» (٣٢٧/١١) .

(ومقتضاها) بـ كـ دـ هـ و حـ طـ حـمـ خـمـ ذمـ ثـمـ نـمـ يـمـ
 لتتقدم، أو امتدء حسب الاستفسار^١، فهو صمد ف كطليعه حش،
 (وهو طلت ذكر معنى اللطيف حيث عرائة أو إهال) هـ^٢ (والأصح أن
 ينها على المعتص) لـ^٣ (لأصل عمنه) قـمـ (على صـمـ يـمـ عمنه
 يظهر دليته).

لأنه يوفيه (ومقدمها الانصار) في كل استفسار مقدمها له دأه تعرف
ممنون منكم سحره مع حجة مع وهو مد لا غير احبب كنه

قوله (الآن الأصل عذمتها) الأصل هنا في معناه تراجعت في الغالب

قوله (وقيل) على المستدل بيان عدمها في مدعى المدعى ومن
 بيانها لها.

من الاعتراضات راجعة إلى الميع . ومقدمها الاستفسار وهو طلب ذكر
معنى اللفظ حيث عرابة أو إجمال . والأصح أن يبينها على المعترض ؛

البرهان (والاعتراضات) كتب (راجعاً إلى المصنف) قد سألنا أصحابنا كثر من حديق
 أو المعارضة؛ لأن عرض المسئل من إثبات مدعاه بدليله يكون لصحة
 مدعاه لا لصحة شهادته وبسلامة من مع من مدعاه. وبعد
 المقترض من عدم ذلك يكون بالقدح في صحة الدليل يمنع مقدمة منه، أو
 معارضة بما يتعارضه.

وقال مصطفى بكري "بعض حديدات حملة في معجزة حيدرة" فطلب عليه
هنا لأن المعارضة من العلة عن الحريات.

[illegible]

قوله (بِصَلِّحْ لَشَهَادَةِ) فِي صَدَقَ الْأَعْيُنَ صَالِحٌ قَوْمُهُ (وَأَسْلَمَتْهُ عَنْ
الْمَعَارِضِ) مَعْرِفَتُهُ عَنْ «صَحَابَةِ» قَوْمُهُ (بِثْبَتِ شَهَادَتِهِ) فِي مَشْنَعِ الْأَعْيُنِ
بِالْمَعَارِضَةِ.

(١) وفيما يخص (٢٨٧/٢)، وفيه العقد في المرحم المختصر (٢٨٧/٢).

(٢) كي و : اخدم (٣٥٩) ، تحت (٢٨٠/٢) ، والمقرر العبد (٢٨٠/٢)

(1992, 2001, 2002)

(۱) عند شرح قول المصنف «ويشعر [أي مع الجوامع] في معانيها»

(٢٢) قاله الدكتور = القبر = (١١٤/٤)، الأحكام = (٣٦٠/٤) = سنة ١٠٤٠ هـ، القبر = القبر.

الكوكب (٢٥١/٤)

[illegible]

نیکو کس ۲۰۶ (۱۳۵۹)

[illegible]

(۳۳۱) ۱۳۵۵ - ۱۳۵۶ (۳۳۱ : ۱)

وهو كون اللفظ متردداً بين أمرين أحدهما ممنوع . والمختار ورودُهُ .

(ومنها) أي من القوادح : التقسيم

وهو كون اللفظ متردداً في نفس (متردداً بين أمرين) مثلاً على السواء (أحدهما ممنوع) بخلاف الآخر (المختار ورودُهُ) "نعدم ماء اندس" معاً . وقيل : لا يرد لأنه لم يعترض المراد^(١)

ومنها : التقسيم

هو راجع إلى الاستيفاء مع وجوده في أحد جهتي شرط مثله أن يقال في مثال الاستيفاء لاجل من مر "مضوء لصفحة أو الأفعال المخصوصة ، والأول ممنوع لأنه قربة^(٢) .

وقال جماعة^(٣) : «مثال في التردد بين أمرين : أن يستدل على ثبوت الملك لمشي في من جاز شرط وجوده وهو بيع لصفحة من جهة في محله ، فيقول المعترض أنت مطلق بيع ، أو البيع الذي لا شرط فيه ، ولأول مجموع والثاني مستبعد كونه مقبوض في من نزع لأنه ليس بيع فلا شرط ، بل شرط الاختار

(١) الأحكام (٣٢٩/٤) ، انظر من الحاشية (٤٦٦/٢) ، «البحر» (٣٣٢/٥) ، اشرح لكاتبه (٢٥٢/٤) .

(٢) «ما ذكره في كتابه وحده» محمد بن حبيب (١٦٢/٢) ، اشرح لكاتبه (٢١٠/٢١) .

(٣) «وهو من أمثلة في الأحكام» (٣٣٠/٢١) .

(٤) «وهو من أمثلة في الأحكام» (٣٣٩/٢١) ، «وذكر كافي في نسخة» (٣٣٢/٥) .

التي ومثاله في كتب من مرس : لو قيل في المرأة انكف : عذبة فصيح منها انكاح كالرحل ، فتبين معنى من : العاقلة إما بمعنى أن ه عذبة وه حسن رأي وتدبير ، أو لها عقلاً غريزياً ، والأولان ممنوعان ، والثاني مستبعد ولا يكفي لأن الصغيرة لها عقل غريزي ، ولا يصح منها النكاح ، ويمتنع بذلك أن يثبت جعلهم الممنوع في كلام المصنف ، هو المراد ، وسأني ردّه .

قوله (على السواء) فخرج به ما لو كان ظاهرهما في أحدهما فيزول عليه .

قوله (الآخر المراد) حادث من يكسب عنه . ولا يصرح بتسليمه . وذلك صرح العصاة^(١) وغيره .

وفي وصف شرح «الآخر» أي مسلم ، «متردداً» إشارة إلى رد قول الر كافي^(٢) ، «من سعة» أن زاد هو لمضوء مسلم لأن جواب المصنف إياها يفيد عرض مسلم على قوله ، لا على قوله لمضوء فهم على أن الله عد يستدل مع وجوب لا ينفذ . وإسناد هذه الحجة بأنها مستند من مسالك الجليل^(٣) .

(١) اشرح محمد بن عبد (٢٠٢/٢) .

(٢) «تسليمه» صريح من كافي (١٣٣/٢) .

لأن وجوبه أن اللفظ موضوع ولو عرفاً أو ظاهراً ولو بقرينة في المراد

يرج (وجوبه أن اللفظ موضوع) في مراد (ولو عرفاً) كما يكون معه (أو) به (ظاهر ولو بقرينة في المراد) كما يكون ظاهراً بغيرها. وبسبب صريح لفظه

للآية فقوله (المراد) أي للمستبدل لا للمعترض.

لأن ثم المنع لا يعترض الحكاية، بل الدليل إما قبل تمامه لقدمته أو بعده. والأول إما محذور أو مع المستند كـ «لا تسلم كذا، ولم لا يكون كذا» أو «إنما يلزم كذا لو كان كذا»، وهو المناقضة. فإن احتج بانتفاء المقلدة فقص لا يسمعه المحققون.

يرج (ثم المنع لا يعترض الحكاية) أي حكاية المستند لا قبل في اسمه لمحوث بها حتى يسهل ما لا يسهل عنه (بل) يعترض (الدليل) إما قبل تمامه لقدمته أو بعده أي بعد تمامه

(والأول) مع من يسميه لقدمته (إما) مع (محذور) أو (مع) مع (المستند) مع مع مستند (لا تسلم كذا، ولم لا يكون) لأمر (كذا، أو) لأمر (إنما يلزم كذا لو كان) لأمر (كذا، وهو) في الأول يسميه من المنع المحذور مع مع مستند (المناقضة) أي يسمى بذلك (فإن احتج) داع (لانتفاء المقدمة) أي معها (مقصود) أي فاحصاً به ذلك يسمى عصباً لأنه عصب مقصود (لا يسمعه المحققون) من نصير فلا يستحق جواباً وقيل: «يُسمع مسامحة»

للآية قوله (ثم المنع) أي الاعتراض يمنع أو غيره. ففاعل «يعترض» الآي «مع» هذا المعنى، لا المعنى المصطلح عليه فقط لئلا يزول المعنى في قوله الآي «والنهي» إما مع مع الدليل، أو مع سلبه، إلى أن يكون الشيء مع نفسه أو مع صده، ولا معنى له. ويدل سقوط قول العرفاني: «كان ينبغي لافتصا» على قوله مع دليل، ولا يظهر لي وجه عصبه (مع) «^١

قوله (أي يستثنى بذلك) و«انقص التفصيل» أيضاً

^١ انقص دفعه بعد في (٧٤٣)

لأنَّ والثاني إمام مع منع الدليل بناءً على تحلف.

البرهان (والثاني) وهو منع عدم الدليل (إمام مع منع الدليل بناءً على تحلف حكمه

الخاتمة قوله (الذي . الح) ظهره احصاءً تفصيلاً - الح بعدم دليل
وليس مراد . بل هو حار في الح منه يجب أنه هو كـ يسمى نفساً بنفس
يُسمى «متناقضة» أيضاً .

لأنَّ حكمه فالنقض الإجمالي ، أو مع تسليمه والاستدلال بها يُباني ثبوت
المدلول بالمعارضة . فيقول : «ما ذكرت وإن دُلَّ ، فعندي ما ينفيه» ،
وينقلب مستدلاً

البرهان فالنقض الإجمالي وصورته : أن يقال : «ما ذكرت من الدليل غير صحيح
تحذف حكمه عنه في كذا»

ووصف - «لا محال» لأن جهة الح فيه غير مُعلَّية بخلاف العصبية الذي
هو منع بعد تمام الدليل لمقدمة معينة منه .

(أو مع تسليمه) في الدليل والاستدلال بها يُباني ثبوت المدلول بالمعارضة .
فيقول (في صورته) المتعرض للمستدل : « (ما ذكرت) من الدليل (إن دُلَّ)
هل ما قلت (لعمري) ما ينفيه» أي ينفي ما قلت ويذكره . (وينقلب) لمتعرض
بها (مُستدلاً) والعكس .

خاتمة وقوله (لمقدمة معينة منه) أشار به إلى دأ ما عرَّض به على المصنف في تقييده
بـ «الإجمالي» ووجهه . إذ أن ظاهر كلام المصنف إنها هو في مع الدليل بمع
مُقدمة مُبهمة منه وهو لا يسمي نقضاً تفصيلاً .

فوله (أو مع تسليمه) لا يقال : كيف يحمل هذا قسم من ذلك ، بل من مطلق
الاعتراضي ؟ وهو هنا وارِد على المدلول لا على الدليل

لذلك وعلم الممنوع الدفع للدليل ، فإن منع ثانياً فكما مر ، وهكذا إلى إجماع
المعلل إن انقطع بالمنوع أو إلزام المانع إن انتهى إلى ضروري أو يقيني
مشهور .

البيان (وعن المصوغ) وهو استدلال الدفع (د عترض به عنه دليل) سلمه دونه
الأصلي ، ولا حكمه شيء (قال مع ثانياً فكما مر) من مع من ما ليس وبعد
تدعيمه (الح) وهكذا) من مع ثانياً مع دفع ، وهذه إلى إجماع
المعلل ، وهو مستدل إن انقطع بالمنوع ، أو إلزام الدفع ، وهو مع من (إن
انتهى إلى ضروري أو يقيني مشهور) من حيث مستدل فلا يمكن لأحد من
لذلك

الطائفة قوله (ولا يكفي المنع) أي بخلاف المعتزلي

قوله (أو يقيني مشهور) شبه به فصل حكم المعلل به به دفعه عن
جميع ما من به يصحح ما من به به به دفعه عن دفعه عن دفعه عن دفعه
وهو مع ما من به دفعه عن دفعه عن دفعه عن دفعه عن دفعه عن دفعه

(١) ما ينتهي إلى ضروري : أن يقول المستدل : «العلم حادث وكل حادث له صانع»
فدال المعتزلي : «لا أعلم المصنوع» فيدفع المستدل ذلك المنع بالدليل على حدوث العالم
فدال المعتزلي : «لا أعلم المصنوع» فدال المعتزلي : «لا أعلم المصنوع» فدال المعتزلي : «لا أعلم المصنوع»
فدال المعتزلي : «لا أعلم المصنوع» فدال المعتزلي : «لا أعلم المصنوع» فدال المعتزلي : «لا أعلم المصنوع»
فدال المعتزلي : «لا أعلم المصنوع» فدال المعتزلي : «لا أعلم المصنوع» فدال المعتزلي : «لا أعلم المصنوع»
فدال المعتزلي : «لا أعلم المصنوع» فدال المعتزلي : «لا أعلم المصنوع» فدال المعتزلي : «لا أعلم المصنوع»

من

خاتمة [في حكم القياس ، وأقسامه]

القياس من الذبي ، ثالثها : «حيث يتعين» ، ومن أصول الفقه خلافاً
لإمام الحرمين .

البرج

خاتمة [في حكم القياس ، وأقسامه]

(القياس من الدس) : لأنه منصوص به لقوله تعالى «فاعتبرُوا بُنْيَانَهُ
الْأَنْصَر» (١) . ومن الأصول : «لا شيء من الدس» ، بل يتبع عن ما هو ثابت
نفسه . وحسب من كذب لأنه قد لا يخرج به (٢) . وثالثها : «حيث
يتعين» ، بل من كذب لأنه قد لا يخرج به (٣) . ومن الأصول : «حيث
يتعين» ، بل من كذب لأنه قد لا يخرج به (٤) .

(و) : «حيث يتعين» ، بل من كذب لأنه قد لا يخرج به (٥) . ومن الأصول : «حيث
يتعين» ، بل من كذب لأنه قد لا يخرج به (٦) . ومن الأصول : «حيث
يتعين» ، بل من كذب لأنه قد لا يخرج به (٧) . ومن الأصول : «حيث
يتعين» ، بل من كذب لأنه قد لا يخرج به (٨) .

خاتمة [أي للقياس في حكمه ونفسيه وحكمه المقيس]

قوله (كما عرفت من تعريفه) أي تعريفه أصوله بقوله بأنه أدلة بقوله
الإجمالية ، والقياس منها كما مؤيداً .

قوله (خلافاً لإمام الحرمين في قوله : ليس منه) أي لأن الدليل إما يطلق عن
القطعي ، أو محتمل . وزد بأنه قد يكون قطعي وقد يكون محتمل . وسلباً ولا
تسلم أن أصول الفقه أدلة قطعية فقط . وسلباً ولا تسلم أن الدليل لا يصدق ولا
على القطعي .

(١) «الأحكام» (٢/٢٧٣) . «شرح الكوكبية» (٤/٣٢٥)

(٢) «صورة البشر الآية» (٢٢) .

(٣) قاله محمد بن الحافل المعتزلي . «خلافاً لشيخه ٢٦٦ هـ» . «الأحكام» (٤/٣٢٢) . «شرح
الكوكبية» (٤/٢٢٦)

(٤) «نه حاشي من نسخة» . «الأحكام» (٤/٣٢٣) . «شرح كوكبية» (٤/٢٢٦)

لِللَّيْلِ وَحَكْمُ الْقِيَاسِ قَالَ السَّمْعَانِي: «يَقَالُ: إِنَّهُ دِينُ اللَّهِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: قَالَهُ اللَّهُ».

ثُمَّ الْقِيَاسُ فَرَضُ كِفَايَةٍ يَتَعَيَّنُّ عَلَى كُلِّ مَجْتَهِدٍ احْتِاجُ إِلَيْهِ.

لِللَّيْلِ وَحَكْمُ الْقِيَاسِ قَالَ السَّمْعَانِي: «يَقَالُ: إِنَّهُ دِينُ اللَّهِ» وَشَرَعُهُ وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: قَالَهُ اللَّهُ وَلَا رَسُولُهُ، لِأَنَّهُ مُشْتَبَطٌ لَا مَنْصُوصٌ».

(ثُمَّ الْقِيَاسُ فَرَضُ كِفَايَةٍ عَلَى الْمُجْتَهِدِينَ^(١) يَتَعَيَّنُّ عَلَى مَجْتَهِدٍ احْتِاجُ إِلَيْهِ) بَأَنَّهُ لَمْ يَجِدْ غَيْرَهُ فِي الْوَاقِعَةِ أَوْ يُصِيرُ فَرَضَ عَيْنٍ عَلَيْهِ.

لِللَّيْلِ قَوْلُهُ (يَقَالُ: إِنَّهُ دِينُ اللَّهِ) أَوْ إِنْ قِيلَ: إِنَّ الْقِيَاسَ لَيْسَ مِنَ الدِّينِ.

[أقسامُ القياس]

لِللَّيْلِ

وَهُوَ جَلِيٌّ وَخَفِيٌّ، فَالْجَلِيُّ: مَا قُطِعَ فِيهِ بِنَقْيِ الْفَارِقِ أَوْ كَانَ احْتِمَالًا ضَعِيفًا، وَالْخَفِيُّ خِلَافَهُ؛

(وَهُوَ جَلِيٌّ وَخَفِيٌّ، فَالْجَلِيُّ: مَا قُطِعَ فِيهِ بِنَقْيِ الْفَارِقِ) أَيُّ بِالْعَيْنِ، (أَوْ كَانَ) ثَبُوتُ الْفَارِقِ أَوْ تَأْثِيرُهُ فِيهِ (احْتِمَالًا ضَعِيفًا). الْأَوَّلُ: كَقِيَاسِ الْأُمَةِ عَلَى الْعِيدِ فِي تَقْوِيمِ حِصَّةِ الشَّرِيكِ عَلَى شَرِيكِهِ الْمُتَعَيَّنِ الْمُوَسَّرِ، وَعَتَقَهَا عَلَيْهِ كَمَا تَقَدَّمَ فِي حَدِيثِ الصَّحِيحَيْنِ فِي «إِلْغَاءِ الْفَارِقِ» وَالثَّانِي: كَقِيَاسِ الْعَمِيَاءِ عَلَى الْعُرَوَاءِ فِي الْمَنَعِ مِنَ التَّضْحِيَةِ^(١) الثَّابِتِ بِحَدِيثِ الشُّنَنِ الْأَرْبَعِ: «أَرْبَعٌ لَا تَجُوزُ فِي الْأَصْحَابِ الْعُرَوَاءُ الْبَيْنُ عَوْرَتُهَا... الخ»^(٢).

لِللَّيْلِ قَوْلُهُ (وَهُوَ جَلِيٌّ... الخ) تَقْسِيمٌ لِلْقِيَاسِ بِإِعْتِبَارِ قُوَّتِهِ وَضَعْفِهِ^(٣). وَقَوْلُهُ (ضَعِيفًا) زَادَ فِي شَرْحِ الْمَخْتَصَرِ «بَعِيدًا كُلُّ الْبَعْدِ»^(٤). فَالْجَلِيُّ: مَا قُطِعَ فِيهِ بِنَقْيِ الْفَارِقِ أَوْ مَا قُرِبَ مِنْهُ.

وَقَوْلُهُ (كَقِيَاسِ الْعَمِيَاءِ عَلَى الْعُرَوَاءِ فِي الْمَنَعِ مِنَ التَّضْحِيَةِ) أَيُّ احْتِمَالُ تَأْثِيرِ الْفَرْقِ بَيْنَهُمَا بِأَنَّ الْعَمِيَاءَ تُرْشَدُ إِلَى الْمَرْعَى الْجَيِّدِ فَرَعَيْنِ فَتَسْتَمِنُ، وَالْعُرَوَاءُ يُؤَكِّلُ أَمْرَهَا إِلَى نَفْسِهَا، وَهِيَ نَاقِصَةُ الْبَصَرِ فَلَا تَرَعِي حَقَّ الْمَرْعَى فَيَكُونُ الْعَوْرُ مَقْطَعَةً الْعَلَائِكِ. وَهَذَا سَقَطَ قَوْلُ الْعِرَاقِيِّ: «وَفِيهِ نَظَرٌ، فَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ هَذَا مِنْ قِسْمِ الْقَطْعِيِّ»^(٥).

(١) وَقَالَ: «حَاشِيَةُ ابْنِ عَابِدِينَ» (٤٦٨/٩)، «التَّحْقِيقُ» (٢٦٢/١٢)، «الْمَغْنِي» (١٤١/١٣).

(٢) رَوَاهُ أَبُو هَارُونَ الضَّحَّابُ، بِأَنَّهُ يَكُونُ مِنَ الضَّحَّابِ، (٢٧٩٩)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي الْأَصْحَابِ، بِأَنَّهُ مَا لَا يَجُوزُ مِنَ الْأَصْحَابِ، (١٤٩٧) وَقَالَ: «حَسَنٌ صَحِيحٌ»، وَابْنُ مَاجَةَ فِي الْأَصْحَابِ، بِأَنَّهُ مَا يَكُونُ أَنْ يُضْحِيَ بِهِ (٣١٤٤)، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ (٥٩١٩، ٥٩٢١، ٥٩٢٢)، وَالْحَاكِمُ فِي الْمُسْتَدْرَكِ، (١٧١٨) وَالذَّهَبِيُّ فِي التَّالِيفِ (١/٦٤٠) وَابْنُ حِبَّانَ فِي «التَّحْقِيقِ» (١٠٢/٢٦٠).

(٣) «الْأَحْكَامُ» (٢٦٩/٤)، «مُخْتَصَرُ ابْنِ الْحَاجِبِ» (٢/٢٤٧)، «الْبَحْرُ» (٥/٣٧)، «شَرْحُ التَّوَكُّيدِ» (٢٠٩/٤).

(٤) «رَوَعَ الْحَاجِبُ» لِلْمُصَنِّفِ (٤/٣٥٤).

(٥) «الْعَيْتُ الْمُنْعَمُ» لِلْعِرَاقِيِّ: (٣/٧٩٣).

(١) عَلَى كَوْنِهِ فَرَضُ كِفَايَةٍ عَلَى الْمُجْتَهِدِينَ بِالنِّسْبَةِ لِلْمُقَدِّدِينَ إِذَا تَعَلَّقَ بِوَاجِبٍ، وَأَمَّا بِالنِّسْبَةِ لِمَنْ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ فَرَضٌ هَبْنِي عَلَى كُلِّ مِنْهُمْ لِمَتَّاعِ تَقْلِيدٍ بَعْضُهُمْ بَعْضًا. «الْبَانِي» (٥٢٣/٢).

وَالْحَقِيقِي خِلَافَهُ) وهو ما كان احتمالاً تأثير الفارق فيه قوياً كقياس القتل بِمُتَقَلِّ على القتل بِمُحَدَّدٍ في وُجُوبِ القصاص، وقد قال أبو حنيفة بعدم وُجُوبِهِ في المُتَقَلِّ^(١).

لِلْمُتَقَلِّ قوله (وهو ما كان احتمالاً تأثير الفارق فيه قوياً) أي وكان احتمالاً نفي الفارق أَقْوَى منه ليُصِحَّ القياسُ. وقياس ما زاده في شرح المختصر^(٢) في الجلي أن يُرَادَ هنا: «أو ما كان احتمالاً تأثير الفارق فيه ضعيفاً وليس بعيداً كُلُّ البُعد».

قوله (وقد قال أبو حنيفة بعدم وُجُوبِهِ في المُتَقَلِّ) جعله كثيره العبد، وقرئ بينه وبين المُحَدَّدِ بأن المُحَدَّدِ (وهو المُتَقَرِّقُ للأجزاء) آلة موضوعَةٌ للقتل، والمُتَقَلِّ كالغصاة آلة موضوعَةٌ للتأديب بالأصالة لعدم تقرييق الأجزاء. وروى بأن المراد به «المُتَقَلِّ المُلْحَقُّ بالمُحَدَّدِ» ما يُقْتَلُ غالباً كالحجر والذئبوس الكبيرين والتحريق، ونحو هذم الجدار.

(١) تقدّمت مذاهب الأئمة في وجوده القصاص، وعدمه في القتل بالمُتَقَلِّ في «القول بالموجب».

(٢) رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب (٣٥٤/٤).

القول: قيل: «الجلي هذا، والحقيقي الشبه، والواضح بينهما»؛

وقيل: «الجلي الأولي، والواضح المساوي، والحقيقي الأدون».

وَالْحَقِيقِي (هذا) أي الذي ذكر، (والحقيقي الشبه، والواضح بينهما).

وَقِيلَ: «الجلي» القياس (الأدنى) كقياس الضرب على التأنيب في التحريم، (والواضح المساوي) كقياس إحراق مال البتيم على أكله في التحريم. (والحقيقي: الأدون) كقياس الشك على البر في باب الربا كما تقدّم. ثم الجلي على الأول يصدق بالأدنى كالمساوي فَلْيَتَأَمَّلْ.

لِلْمُتَقَلِّ قوله (أي الذي ذكر) أي في تعريف الجلي.

قوله (ثم الجلي على الأولي .. الخ) قضيه: أن الجلي على الثاني والثالث لا يصدق بما قاله وهو كذلك في الثالث / لأن الجلي على الأول أعم منه على الثالث لأنه يتناولُه ويتناول الواضح فيه. وأما في الثاني فممنوع لاتحاد تعريف الجلي فيه وفي الأول، وعليه فالمراد بالحقيقي فيها والواضح في الثاني قياس الأدون، لكنه في الحقيق في الثاني أدون منه في الواضح.

قوله (كالمساوي) شبه به حيث لم يُقَلَّ: «والمساوي» على أن المساواة هي المعتمدة في ركن القياس كما مرّ. فالمساوي مقيس عليه، والأدنى مقيس، ولأن كان في ذلك دقة قال: «فَلْيَتَأَمَّلْ».

واعلم أن تفسير المصنف لِلْجَلِيِّ بما رجّحه أقعد من تفسير المُعَصَّدِ له تبعاً لابن الحاجب به «ما يُقَطَّعُ فيه بِنَفْسِي الفارقي»^(١) فقط.

(١) مختصر ابن الحاجب (٢٤٧/٢)، وشرح المعصّد (٢٤٧/٢).

للقِيَاسِ والعلة : ما صُرِّحَ فيه بِهَا ؛ وقِيَاسُ الدلالة : ما جُمعَ فيه بِبَلَاذِيهَا ، فَأَثَرُهَا ، فَحُكْمُهَا ؛

والْقِيَاسُ الْعِلَّةُ^(١) : ما صُرِّحَ فيه بِهَا) كَأَنَّهُ يُقَالُ : يُحْرَمُ الشَّبْدُ كَالْحَمْرِ لِلْإِسْكَارِ .
(وقِيَاسُ الدَّلَالَةِ^(٢) : ما جُمعَ فيه بِبَلَاذِيهَا فَأَثَرُهَا فَحُكْمُهَا) الصَّائِرُ لِلْعِلَّةِ ، وَكُلٌّ مِنَ الثَّلَاثَةِ يُدَلُّ عَلَيْهِا ، وَكُلٌّ مِنَ الْآخِرِينَ مِنْهَا دُونَ مَا قَبْلَهُ كَمَا دَلَّتْ عَلَيْهِ الْغَاةُ .

مثال الأول : أن يقال : الشَّبْدُ حَرَامٌ كَالْحَمْرِ بِجَامِعِ الرَّاحَةِ الْمَشْتَدَةِ وَهِيَ لَازِمَةٌ لِلْإِسْكَارِ .

ومثال الثاني : أن يقال : الْقَتْلُ بِثَقَلٍ يُوجِبُ الْقَصَاصَ كَالْقَتْلِ بِسُحْدٍ بِجَامِعِ الْإِثْمِ ، وَهُوَ أَثَرُ الْعِلَّةِ الَّتِي هِيَ الْقَتْلُ الْعَمْدَ الْعُدْوَانِ .

قوله (وقِيَاسُ الْعِلَّةِ . . الخ) تقسيم للقِيَاسِ باعتبارِ عَلَيْهِ ، وَهُوَ قِيَاسُ عِلَّتِهِ ، وقِيَاسُ دَلَالَتِهِ ، وقِيَاسُ فِي مَعْنَى الْأَصْلِ ، كَمَا سَيَأْتِي فِي كَلَامِهِ . وقِيَاسُ الْعِلَّةِ هُنَا شَامِلٌ لِأَيِّ إِذَا كَانَتِ الْمُنَاسَبَةُ فِي عِلَّتِهِ ذَاتِيَّةً ، وَغَيْرِ ذَاتِيَّةٍ . فَهُوَ أَعَمُّ مِنْ قِيَاسِ الْعِلَّةِ فِي قَوْلِهِمْ : «وَلَا يُصَارُّ إِلَى الْقِيَاسِ الشَّيْءُ مَعَ امْتِنَانِهِ قِيَاسِ الْعِلَّةِ» .

وقوله (وَكُلٌّ مِنَ الثَّلَاثَةِ يُدَلُّ عَلَيْهِا) أَيُّ عَلَى الْعِلَّةِ . فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى وَجْهِ تَسْمِيَةِ كُلِّ مِنَ الثَّلَاثَةِ بِقِيَاسِ الدَّلَالَةِ وَهُوَ كَوْنُ الْجَامِعِ بَيْنَهُمَا دَلِيلَ الْعِلَّةِ لَا نَفْسَهَا .

(١) «الفتاوى» (٥٥٦/٢) ، «الأحكام» (٢٧٠/٤) ، «مختصر ابن الحاجب» (٢٤٧/٢) ، «شرح الكوكب» (٢٠٩/٤) .

(٢) «الفتاوى» (٥٥٦/٢) ، «الأحكام» (٢٧٠/٤) ، «مختصر ابن الحاجب» (٢٤٧/٢) ، «شرح الكوكب» (٢٠٩/٤) .

للقِيَاسِ

ومثال الثالث : أن يقال : «تَقَطَّعَ الْجَمَاعَةُ بِالْوَاحِدِ^(١)» كَمَا يُقْتَلُونَ بِوَاحِدٍ^(٢) بِجَامِعِ وَجُوبِ الدِّبَةِ عَلَيْهِمْ فِي ذَلِكَ حَيْثُ كَانَ غَيْرَ عَمْدٍ وَهُوَ حُكْمُ الْعِلَّةِ الَّتِي هِيَ الْقَطْعُ مِنْهُمْ فِي الصُّورَةِ الْأُولَى ، وَالْقَتْلُ مِنْهُمْ فِي الثَّانِيَةِ وَحَاصِلُ ذَلِكَ امْتِنَانٌ بِأَحَدٍ مُوجِبِي الْجَنَائَةِ مِنَ الْقَصَاصِ وَالدِّبَةِ وَالْفَارِقُ بَيْنَهُمَا الْعَمْدُ عَلَى الْآخِرَةِ .

لِلثَّانِيَةِ

.....

(١) عند الجمهور خلافاً للحنفية . «الهداية» (١١٣/٥) ، «الشرح الكبير» (١٩٧/٦) ، «الروضة» (٥٣/٧) ، «المغني» (٣٩١/١١) .

(٢) أي دَلَامًا ، «الهداية» (١١٣/٥) ، «الشرح الكبير» (١٩٨/٦) ، «الروضة» (٣٧/٧) ، «المغني» (٣٨٦/١١) .

وَالْقِيَاسُ فِي مَعْنَى الْأَصْلِ) هُوَ (الْجَمْعُ يَنْفِي الْفَارِقَ) وَيُسَمَّى بِالْجَلِّي كَمَا تَقَدَّمَ كَقِيَاسِ الْيَوْلِ فِي إِثَاءٍ وَصَبِّهِ فِي الْمَاءِ الرَّائِدِ عَلَى الْيَوْلِ فِيهِ فِي الْمَتِّعِ^(١) بِجَمَاعٍ أَنَّ لَا فَارِقَ بَيْنَهُمَا فِي مَقْصُودِ الْمَتِّعِ الثَّابِتِ بِحَدِيثِ مُسْلِمٍ عَنْ جَابِرٍ : «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَبَيَّنَ أَنَّ يَبَالُ فِي الْمَاءِ الرَّائِدِ»^(٢).

لِلثَلَاثَةِ قَوْلُهُ (وَالْقِيَاسُ فِي مَعْنَى الْأَصْلِ) هُوَ الْمُسَمَّى بِـ «إِلْغَاءِ الْفَارِقِ» وَ بِـ «تَنْقِيحِ الْمَنَاطِ» كَمَا ذَكَرَهُ الْعَصَدُ^(٣) ، وَ بِـ «الْجَلِّي» كَمَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ ، وَتَعْبِيرُهُ فِي الْقِسْمِ الثَّلَاثِ كَابْنِ الْحَاجِبِ^(٤) وَغَيْرِهِ^(٥) بِـ «الْقِيَاسُ فِي مَعْنَى الْأَصْلِ» مُفَسِّرًا لَهُ بِـ «الْجَمْعُ يَنْفِي الْفَارِقَ» غَالِثٌ لِتَعْبِيرِ إِمَامِ الْحَرَمِيِّنِ^(٦) عَنْهُ بِـ «قِيَاسِ الشَّيْءِ» مُفَسِّرًا لَهُ بِـ «الْفَرْعُ الْمُتَرَدِّدُ بَيْنَ أَصْلَيْنِ» ، وَكَأَنَّ ذَلِكَ اصْطِلَاحٌ وَلَا مَسَاحَةَ فِيهِ . وَقَوْلُهُ (فِي مَقْصُودِ الْمَتِّعِ) هُوَ تَجَسُّسُ الْمَاءِ أَوْ اسْتِقْدَارُهُ .

تَفْصِيلٌ

- (١) تَقَدَّمَتْ مَسْأَلَةُ الْيَوْلِ فِي الْإِثَاءِ ثُمَّ صَبَّهِ فِي الْمَاءِ فِي الْمَسْلُكِ الْعَاشِرِ «إِلْغَاءِ الْفَارِقِ» .
- (٢) رَوَاهُ مُسْلِمٌ فِي الطَّهَارَةِ ، بَابُ النِّهْيِ عَنِ الْيَوْلِ فِي الْمَاءِ الرَّائِدِ ، (٦٥٣-٦٥٥) .
- وَرَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي الرُّعُومِ ، بَابُ الْيَوْلِ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ ، (٢٣٩) ، وَمُسْلِمٌ فِي الطَّهَارَةِ ، بَابُ النِّهْيِ عَنِ الْيَوْلِ فِي الْمَاءِ الرَّائِدِ (٦٥٤) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : «لَا يَوْلُونَ أَحَدَكُمْ فِي الْمَاءِ الرَّائِدِ ثُمَّ يَتَحَنَّنُوا عَلَيْهِ» .
- (٣) شَرَحَ الْمُخْتَصَرُ لِلْعَصَدِ (٢/٢٤٨) .
- (٤) مُخْتَصَرُ ابْنِ الْحَاجِبِ (٢/٢٤٧) .
- (٥) كَالْأَمْدِيِّ فِي «الْأَحْكَامِ» (٢/٢٧٠) ، وَالْعَصَدِيِّ فِي شَرَحِ الْمُخْتَصَرِ (٢/٢٤٧) ، وَابْنِ الْجَوَارِيِّ فِي شَرَحِ الْبُخَارِيِّ (٤/٢٠٩-٢١٠) ، وَعَبْدُ الْعَلِيِّ الْأَنْصَارِيُّ فِي «فُرَاغِ الرُّوحَاتِ» (٢/٥٥٦) .
- (٦) الزُّوْرَقَاتُ فِي «أَصُولِ الْفَقْهِ» لِإِمَامِ الْحَرَمِيِّنِ (ص: ٣٨-٣٩) .